الأهرام
مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

العلاقات
المصرية البريطانية
١٩٥١ - ١٩٥٤

تحرير
د. رءوف عباس

تأليف
د. علاء الحديدى د. سامى أبوالنور د. يواقيم رزق

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

العلاقات المصرية البريطانية ١٩٥١ - ١٩٥٤

٢١٦٧٤/٢٠٦٢
مكتبة وزارة الخارجية
رقم التسجيل ١٥٨٥٢

تحرير
د. رءوف عباس

تأليف
د. علاء الحديدى د. سامى أبو النور د. يواقيم رزق

مطبوعات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

رئيس التحرير : نبيل عبد الفتاح

المدير الفنى : السيد عزمى

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن رأى
مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

حقوق الطبع والنشر محفوظة للناشر ويحظر النقل أو الاقتباس إلا بالإشارة للمصدر
الناشر : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - الأهرام - شارع الجلاء ت : ٥٧٤٧٠١١

تقـــديم

منذ وقعت مصر تحت الاحتلال البريطانى عام ١٨٨٢ برزت الحركة الوطنية المصرية التى تنشد الخلاص من نير الاستعمار البريطانى وتحقيق الاستقلال الوطنى ، ومن ثم غلب الصراع على العلاقات المصرية البريطانية ، وبلغ الصراع ذروته فى ثورة ١٩١٩ التى عجزت عن تحقيق هدف الاستقلال التام ، ولكنها حققت لمصر درجة من درجات الاستقلال فى إطار تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذى حدد إطار العلاقات المصرية - البريطانية بالوجود العسكرى البريطانى فى مصر وحماية المصالح الاستراتيجية البريطانية والحفاظ على الامتيازات والمصالح الأجنبية فى البلاد فيما تضمنته التحفظات الأربعة الشهيرة التى علقت تسوية تلك المسائل الحيوية التى لايتحقق بدونها الاستقلال التام على مفاوضات تجريها الحكومة المصرية وبريطانيا .

وهكذا دخلت البلاد بعد التصريح مرحلة جديدة من تاريخها احتدم الصراع فيها بين الحركة الوطنية التى يقودها الوفد الذى أصبح (حزبا سياسيا) وإن ظل يدعى غير ذلك حتى ١٩٥٢ ، والقصر الملكى الذى استفاد من التصريح وراح يستثمره فى تدعيم سلطته الأوتقراطية ، والانجليز الذين حاولوا الابقاء على الأوضاع الراهنة بإقامة توازن بين الحركة الوطنية المصرية والقصر ، فحرصوا على تغليب مصالح القصر ومساندتها حتى تحول دون قيام عمل مباشر ضد مصالحهم الاستعمارية ، ودارت المفاوضات المصرية البريطانية كلما اشتد ضغط الحركة الوطنية لتتعثر دائما عند مسألة الجلاء ومسألة السودان حتى بدأت الظروف الدولية تتغير عند منتصف الثلاثينات فأبرمت ، معاهدة الصداقة والتحالف ، بين مصر وبريطانيا عام ١٩٣٦ فدخلت بابرامها العلاقات المصرية - البريطانية فى مرحلة جديدة تبين خلالها المصريون - من واقع تجربة الحرب العالمية الثانية - أن معاهدة ١٩٣٦ لم تكن ، معاهدة الشرف والاستقلال ، على نحو ما صرح به مصطفى النحاس باشا عند توقيعها ، ولكنها كانت أداة لربط مصر بعجلة السياسة البريطانية رغم ماحققته من إلغاء الامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة . وعادت الجماهير تضغط من أجل تحقيق الاستقلال التام ووحدة مصر والسودان . وفتح ملف المفاوضات المصرية البريطانية من جديد .

ولما كانت العلاقات المصرية - البريطانية هى الأساس الذى قام عليه مشروع الاستقلال الوطنى ، فقد اهتمت وحدة الدراسات التاريخية بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام بدراسة هذا الموضوع على مرحلتين أساسيتين :

أولاهما ، المرحلة التى تبدأ بإبرام معاهدة ١٩٣٦ حتى مفاوضات حكومة الوفد مع الانجليز ١٩٥٠ ـ ١٩٥١ ، وهى مرحلة كانت تموج بالمتغيرات الناجمة عن الحرب العالمية الثانية وانعكاساتها على الساحتين الدولية والمصرية .

وثانيهما ، المرحلة التى تبدأ بتعثر مفاوضات الوفد الانجليز وبروز الكفاح المسلح فى العمل الوطنى لأول مرة فى تاريخ مصر حتى إبرام معاهدة الجلاء فى ١٩٥٤ على يد حكومة ثورة يوليو .

وجاءت دراسة المرحلة الأولى فى كتاب ساهم فى تأليفه نخبة من الباحثين الواعدين الذين وظفوا الوثائق البريطانية والوثائق المصرية المتاحة توظيفا جيدا لخدمة الدراسة ، وألقوا أضواء هامة على تلك الحقبة الحيوية من تاريخ مصر المعاصر .

واليوم نقدم للقارىء الكريم هذا الكتاب الذى يعالج المرحلة الثانية والأخيرة التى انتهت بتحقيق الاستقلال الوطنى على يد ثورة يوليو ، فتوجت نضال الجماهير المصرية الذى استمر بنحو ثلاثة أرباع القرن ، وبدأت مرحلة جديدة من تاريخ العلاقات المصرية ـ البريطانية بلغ فيها الصراع ذروته فى حرب السويس عام ١٩٥٦ .

وهذه الدراسة تقوم على استقراء الوثائق التاريخية البريطانية والمصرية استقراء دقيقا ، كما تعتمد على مذكرات الساسة الذين لعبوا دورا خلال الفترة موضوع الدراسة وعلى المراجع العربية والأجنبية التى تناولت أطرافا من تاريخ تلك الحقبة الحافلة من تاريخ مصر . وساهم فى كتابة ثلاثة من الباحثين الجادين هم : د. علاء الحديدى ود. سامى أبو النور ود. يواقيم رزق الذين عملوا معى بروح الفريق المؤمن بأهمية العمل وخطورته بالنسبة لتاريخ هذا الوطن العزيز ، فجاء عملهم مثالا يحتذى للتعاون العلمى المشترك .

ولا يسع وحدة الدراسات التاريخية سوى أن تتوجه بالشكر والعرفان للأستاذ السيد يس مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام لرعايته لهذا المشروع العلمى الهام وتيسيره لكل الصعاب التى وقفت فى وجه الحصول على الوثائق البريطانية حتى تم استكمالها لتغطية فترة الدراسة ، ولولا هذا العون الصادق ما استطعنا إنجاز هذا العمل ، الذى نأمل أن يسد فراغا فى المكتبة التاريخية .

والله والوطن العزيز من وراء القصد

١٩٩٥ / ١ / ٣

د. رءوف عباس حامد

رئيس وحدة الدراسات التاريخية
مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

• المحتويات •

١ . الكفاح المسلح ودور جديد فى الكفاح الوطنى د . علاء الحديدى	٧
٢ . وزارات القصر والانجليز د. سامى أبو النور	٣٩
٣ . الانجليز وثورة يوليو د. علاء الحديدى	٦١
٤ . الدور الأمريكى فى تحديد اطار التفاوض د. يواقيم رزق	٩٥
٥ . مفاوضات ١٩٥٣ ـ ١٩٥٤ د. يواقيم رزق	١٢١
٦ . مفاوضات ١٩٥٣ ـ ١٩٥٤ الجولة الثانية : اتفاقية الجلاء	١٨٧
د. يواقيم رزق ٧ . قائمة المصادر والمراجع	٢١٧

الفصل الأول

الكفاح المسلح ودور جديد في الكفاح الوطنى

د. علاء الحديدى

٢ - الوضع السياسى العام

عاد الوفد إلى الحكم مرة أخرى بعد انتخابات ١٩٤٩ - ١٩٥٠ بأغلبية برلمانية ساحقة ، وكانت هذه العودة بعد غيبة استمرت أكثر من خمسة أعوام بمثابة عودة الروح ليس لحزب الوفد فقط ، بل لقطاعات هامة من الشعب المصرى والحركة الوطنية المناهضة للاحتلال بصفة عامة فقد أقيلت حكومة الوفد السابقة تحت رئاسة مصطفى النحاس فى ١٨ أكتوبر من عام ١٩٤٤ بعد أن استنفدت الغرض من تشكيلها على أثر حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ الشهير ، وبعد أن شعر الملك أن الانجليز لم يعودوا بحاجة ملحة إلى بقاء حكومة وفدية فى الحكم ، لذلك أسرع الملك بإقالة الوفد مطمئنا فى عدم رد فعل الانجليز من جانب ، وإلى أن سمعة الوفد الوطنية قد لطخت من جانب آخر ، وهكذا استمرت البلاد تحكمها أحزاب الأقلية منذ ذلك الوقت حتى انتخابات ١٩٤٩ - ١٩٥٠ والتى أتت بأغلبية وفدية ، على غير توقع القصر أو الوفد نفسه وفى نفس الوقت وصلت القضية المصرية إلى طريق مسدود على إثر المحاولات الفاشلة لكل من إسماعيل صدقى ومحمود فهمى النقراشى لحلها عن غير طريق حزب الوفد ، فأثبتت الاحداث أنه لاغنى عن الوفد صاحب الأغلبية الشعبية وممثل الحركة الوطنية المصرية فى أى مفاوضات مع الانجليز (مثل مفاوضات صدقى ١٩٤٦) أو غير الانجليز (مثل محاولة النقراشى لرفع القضية المصرية أمام مجلس الأمن فى عام ١٩٤٧) لحل القضية الوطنية . كما أن الوفد نفسه بعد أن طالته اتهامات الأحزاب الأخرى بشأن حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ (حين أتى إلى الحكم بمساعدة قوات الاحتلال الانجليزية وهى رغبة الملك ممثل السلطة الشرعية فى البلاد) كان الوفد أيضا تواقا إلى إستعادة ثقة الشعب المصرى والحركة الوطنية وتأكيد زعامته ونضاله ضد الاحتلال من أجل الاستقلال التام . خاصة أن الشعب المصرى بصفة عامة والقوى السياسية الأخرى بصفة خاصة كانت مهيأة لعمل ما ، عمل ضخم ، من أجل دفع حركة الشعب فى اتجاه حل القضية الوطنية ، خاصة بعد أن تغيرت الظروف والأوضاع الدولية والمحلية بعد إنقضاء خمس سنوات على نهاية الحرب العالمية الثانية . فمن ناحية كان إختفاء بعض القوى الدولية على أثر هزيمتها مثل المانيا وإيطاليا التى راهن البعض عليها (الملك فى وقت ما وبعض ضباط الجيش وقطاع من الشعب المصرى) إلى ظهور قوى دولية ليست بجديدة ولكن مكانتها الدولية قد عززت بعد الحرب مثل الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، ناهيك عن إنفجار حركات التحرر والاستقلال الوطنى فى كل مستعمرات القوى الاستعمارية القديمة من الهند إلى أندونيسيا إلى سوريا ضد إنجلترا وهولندا وفرنسا ، ولاشك أن الشعب المصرى لم يكن بعيدا عما يدور حوله من تطورات تركت أثرها عليه ، وعلى الصعيد الداخلى ، فقد انتكست حركة الاخوان المسلمين على أثر حل

جمعيتها والقبض على أعضائها واغتيال زعيمها حسن البنا (١٩٤٩) أما حزب مصر الفتاة فقد خرج من الحرب العالمية الثانية منهوك القوى بعد اعتقال أعضائه وتشريدهم من قبل سلطات الاحتلال البريطانية ليمر بفترة تحول عقائدية يخرج منها بصيغة جديدة هي الحزب الاشتراكي . وإن كانت التنظيمات الماركسية قد أنتهت بأتساع حركة التعليم والصناعة إلى حد ما ، إلا أن أثرها كان محدودا على مجمل الشعب المصري عامة لاقتصارها على بعض المثقفين والشباب من الطلاب والعمال . ومع التحولات الاجتماعية والفكرية التي شهدها المجتمع المصري في سنوات مابعد الحرب ، إزداد الاضطراب السياسي والاجتماعي ، فازدادت حركات العنف من اغتيالات (مثل أحمد ماهر ١٩٤٥ ثم محمود فهمي النقراشي ١٩٤٨ إلى حسن البنا ١٩٤٩) وحوادث إلقاء المتفجرات إلى حركات عصيان مدني واضطرابات (أشهرها إضراب رجال الشرطة عام ٤٨) . ووسط ذلك الجو العام . وجدت حكومات الأقلية التي حكمت مصر خلال تلك الفترة ، نفسها في موضع المناط به حفظ الأمن والنظام ، حفاظا على استقرار البلاد أولا وحفاظا على استمراريتها في الحكم ثانيا ، فزادت إجراءات الأمن والبطش وجاءت حرب فلسطين عام ١٩٤٨ لتعطي الحكومة فرصة إعلان الأحكام العرفية مرة أخرى وكانت قد ألغيت من قبل . وهكذا كانت مصر في أواخر عام ١٩٤٩ قد وصلت إلى طريق مسدود في إتجاه حل مسألتي القضية الوطنية والقضية الديمقراطية ، وكانت القوى السياسية الأخرى قد أوقفت بفعل ارتباكها مع الانجليز (مصر الفتاة) أو الحكومة (الاخوان المسلمين) وكان الوفد بما يتمتع به من رصيد وطني سابق وتراث تاريخي وزعامة وطنية على أتم استعداد لتسلم مقاليد الحكم مرة أخرى بعد انتخابات حرة ونزيه .

إلا أن الأغلبية التي أتت بحزب الوفد إلى الحكم مرة ثانية في انتخابات عام ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ كانت أغلبية غير حقيقية إلى حد ما ، حقيقة أن الوفد قد حصل على أغلبية برلمانية كاسحة (٢٢٨ - ٣١٩ مقعدا) ، إلا أن ذلك ماكان يعكس أغلبية شعبية . فقد حصل الوفد على أصوات ٥٠٪ فقط ممن اشتركوا في الانتخابات ، وكان هؤلاء بدورهم لايتعدون الـ ٥٠٪ ممن كان لهم حق التصويت(١) . أي أن الوفد قد حصل فقط على ٢٥٪ من جملة الأصوات الانتخابية ، وكانت هذه بدورها أيضا تضم بين صفوفها أصوات الاخوان المسلمين والجماعات المعارضة الأخرى من ماركسية وغيرها ، التي كان عليها أن تختار بين مرشحي الوفد أو مرشحي حكومات الأقلية من السعديين والأحرار الدستوريين . بل إنه من اللافت للنظر أن ١٥٪ فقط من ناخبي مدينة القاهرة أكبر مدن مصر على الإطلاق ، قد شاركوا في الانتخابات في حين أحجم البقية ، أي ٨٥٪ عن المشاركة(٢) . وإن دل ذلك على شيء ، فهو يدل على أن النظام السياسي القائم حينئذ كان قد بدأ يفقد شرعيته تدريجيا وبدأ الشعب في الانصراف عن الحياة السياسية بصورتها التقليدية السابقة بحثا عن شكل جديد من أشكال الحركة السياسية حلا لقضيتي الاستقلال والدستور .

هذا التغيير في طبيعة الشعب الذي ظهر في عدد الذين اشتركوا في الانتخابات

وعدد الذين صوتوا لصالح الوفد ، لم يقتصر على الساحة السياسية وحدها دون أن يمس الوفد نفسه ، حقيقة أنه قد ظهر جناح ثوري من شباب الوفد متمثل في الطليعة الوفدية . إلا أن حزب الوفد بصفة عامة في أوائل الخمسينات كان جو مختلف عن حزب الوفد في أوائل العشرينات ، وليس أدل على ذلك من أنه بعد ثلاثة عقود من وزارات الشعب ، التي كونها سعد زغلول في عام ١٩٢٤ ، وكانت قد سميت بوزارة الشعب لدخول ثلاثة أفندية من بينهم مصطفى النحاس ، لأول مرة إلى الوزارة تعبيرا عن تمثيلها لمختلف فئات الشعب وليس النخبة الحاكمة فقط من الباشوات فإن وزارة ١٩٥٠ كانت على النقيض تماما .. فإذا تمت مقارنة أول وزارة للوفد بآخر وزارة فإننا نجد أن وزارة الشعب في عام ١٩٢٤ التي ضمت ، الأفندية ، كانت تعبيرا عن الاعتراف بممثلي الطبقة الوسطى المهنية الحضرية الصاعدة في ذلك الوقت ، واعترافا من قبل العناصر الأرستقراطية التركية الحاكمة بميزان القوى الاجتماعية السياسية الجديدة التي كانت تتبلور في هذا العقد من الزمان . أما إذا رجعنا إلى وزارة ١٩٥٠ ، فإننا نجد أن ممثلي القوى التقليدية أو النخبة الحاكمة لم يعدوا من الأرستقراطية التركية ، بل من أفندية الوفد الذين ظهروا في العشرينات والثلاثينات ، والذين فقدوا تمثيلهم للطبقة الوسطى الصاعدة بعد أن أصبحوا من الباشوات المندمجين في النخبة السياسية الحاكمة بما يترتب على ذلك من ارتباطات اجتماعية واقتصادية . وليس أدل على ذلك من تتبع تطور زعيم الوفد نفسه مصطفى النحاس باشا . أما العناصر الجديدة في وزارة الوفد عام ١٩٥٠ ، فلم تكن تضم ممثلي الجناح الثوري الجديد أي الطليعة الوفدية (كما كان الأفندية في العشرينات) بل ممثلي المصالح الكبيرة من كبار ملاك الأراضي الزراعية (مثل فؤاد سراج الدين) وكبار أصحاب رؤوس الأموال . هكذا نرى أن وفد العشرينات ، ووفد سعد والنحاس كان مهيأ تماما للظروف السائدة في تلك الحقبة حيث كان يعبر بحق عن القوى السياسية والاجتماعية التي كانت تختم في ذلك الوقت ، حيث كانت الغلبة داخل الوفد لجناح المحامين الأفندية تحت زعامة مصطفى النحاس في مواجهة جناح الباشوات والأعيان من كبار الملاك الزراعيين . أما في عام ١٩٥٠ ، فقد انقلب الميزان مرة أخرى ولكن لصالح جناح كبار الملاك حين أصبح واضحا أن زعيم الوفد مصطفى النحاس ينظر إلى زعيم جناح كبار الملاك الزراعيين على أنه خليفته المنتظر في زعامة الحزب . وبذلك أصبح الوفد لايمثل حركة التطور الاجتماعي كما كان في العشرينات بل على العكس كان يسير في اتجاه معاكس تماما لحركة تطور القوى الاجتماعية في مصر في ذلك الوقت ، وهو ما سنراه بعد حين .

وإذا كان الوفد قد سار على عكس التطور الاجتماعي إلا أنه اتبع التطور السياسي حين أعلن النحاس في خطابه أمام العرش أن حكومته تنظر إلى معاهدة ١٩٣٦ (المبرمة بينه وبين بريطانيا) على أنها لاتصلح أساسا للعلاقات المصرية البريطانية(٣) . وإنه لم يعد هناك خيار سوى إلغائها والوصول إلى تفاهم جديد أساسه الجلاء الكامل للقوات البريطانية من مصر ووحدة وادي النيل (مصر والسودان) تحت التاج المصري . وأن إلغاء المعاهدة لن يكون معارضا لميثاق الأمم المتحدة .

أخذين فى الاعتبار الظروف المتغيرة التى أدت إلى إبرام المعاهدة فى المقام الأول ، ومثلها مثل إتفاقية الحكم الثنائى على السودان(١) . (التى كانت قد أبرمت عام ١٨٩٩) . وبذلك يكون النحاس قد ألزم نفسه بالغاء المعاهدة . ليقوم بعد ذلك بأعظم أعماله وفى نفس الوقت أخطرها ، مثله مثل شمشون الذى هدم المعبد على أعدائه ونفسه . فالرأى العام كان يضغط من أجل إلغاء المعاهدة وكان النحاس بحسه الشعبى وبصيرته التاريخى وخبرته السابقة يدرك جيدا انه كان عليه أن يستجيب لارادة الشعب إذا أراد الاحتفاظ بمكانة الشعبية كزعيم وطنى . ولكنه كان يعلم فى ذلك الوقت أيضا أن إلغاء المعاهدة دون أى خطة مسبقة ودون توفير البديل المناسب سيكون ضربا من الجنون ، لذلك كان على النحاس أن يستجيب للرأى العام الشعبى فى نفس الوقت الذى يحاول الوصول فيه إلى تسوية مرضية بقدر الإمكان مع بريطانيا . فبالنسبة إلى قيادات الوفد ، مع مايمثلونه من اسلوب تفكير يعكس حقبة أو جيل معين ، وأصول اجتماعية وثقافية ، وخبرة سياسية وتاريخية ، كانوا لايزالون متمسكين بالطريق السلمى الشرعى كأسلوب عمل من أجل تسوية القضية المصرية ، وكان أسلوب المفاوضة هو التعبير العملى عن ذلك المنهج ، أما فكرة المواجهة الشعبية المسلحة وحرب العصابات كأسلوب لتحرير البلاد من قبضة الاستعمار الأجنبى ، فكانت أبعد مايكون عن أذهانهم . بل إن أقصى درجات المواجهة الشعبية كانت تتمثل فى المظاهرات وبعض حوادث الاغتيالات التى كان الوفد نفسه أول من يدينها حين يصل إلى الحكم (أرجع إلى تجربة الوفد منذ ثورة ١٩١٩ فى تشكيل الحكومة الأولى له وحادث إغتيال السردارلى ستاك البريطانى قائد الجيش المصرى فى عام ١٩٢٤) . وتمشيا مع ذلك التفكير ، كانت قيادات الوفد لاترى مبررا لأى عمل سياسى خارج إطار الحكومة طالما كانت هى فى مقاعد الحكم ، وبما أنها قد تولت الحكم فإن للحكومة أولويات تختلف عن أولوليات أى حزب أو حركة شعبية خارج إطار الحكم ، وطبيعى أن يكون أول إهتمام للحكومة هو الحفاظ على المؤسسات الدستورية القائمة والعمل من خلالها حرصا على بقاء الحكومة نفسها وتدعيما لها . وفى مصر كان الوضع أكثر تعقيدا لوجود مؤسسة دستورية قائمة لاتستطيع أى حكومة تجاهلها أو إسقاطها من حساباتها ، وهى مؤسسة القصر . ولذلك فلا تعجب إذا احتلت مسألة العلاقة بين الحكومة الوفدية والقصر نفس الأهمية التى تحتلها العلاقة بين نفس الحكومة والانجليز . لذلك وجدت الحكومة الوفدية نفسها فى المركز من مثلث رهيب بتكون أضلاعه الثلاثه من أولا المحافظة على علاقة حسنة مع القصر ضمانا لبقائها فى الحكم فى المقام الأول ، ثانيا إلغاء المعاهدة والوصول إلى تسوية مقبولة للشعب المصرى للقضية الوطنية حفاظا على مكانة الوفد الشعبية والتاريخية ، خاصة بعد حادث ٤ فبراير ، أخيرا العمل من خلال المنهج أو الطريق السلمى الشرعى أى المفاوضات الذى كان اسلوب عمل الوفد والذى لايرى عنه بديلا لأنه ببساطة أساس تفكير وفكر الوفد السياسى . وكان على الوفد التوفيق بين هذه الأضلاع الثلاثة .

ومن سخريات القدر أن يكون النحاس فى آخر وزارة له موصوفا بالتعاون مع الملك ، وهو الذى أمضى حياته مدافعا عن الحقوق الدستورية للوزارات المنتخبة ومهاجما إعتداءات الملك على الدستور . ولكن بسبب الأوضاع الجديدة وحفاظا من النحاس على العلاقة الحسنة مع القصر ، من أجل التفرغ لحل القضية الوطنية ، فإن الوفد تحت زعامة النحاس وبتشجيع من فؤاد سراج الدين ، انتهج ماعرف باسم « سياسة التقارب مع الملك » ، التى أثبتت الاحداث بعد ذلك أنها كانت مناهضة للتيار العام السائد فى البلاد فى ذلك الوقت ، ورغم مسئولية أحزاب الأقلية من فساد الملك حين كانت فى الحكم ، فإنه مسئولية الدفاع عن القصر ، وبالتالى ما ارتبط به من فضائح وفساد ، أصبحت مهمة الحكومة القائمة حين أثارت المعارضة موضوع فساد القصر وما كانت الحكومة القائمة فى ذلك الوقت سوى الحكومة الوفدية وما كانت أحزاب المعارضة فى ذلك الوقت سوى أحزاب الأقلية التى اندفعت فى مهاجمة القصر ، وهى المسئولة أصلا عن إفساده من قبل ولكن تمشيا مع الرأى العام المعادى للقصر فى ذلك الوقت والتى كانت حدة المشاعر المعارضة له فى تصاعد مستمر . وعندما قدمت المعارضة عريضتها الشهيرة للملك فى ١٧ أكتوبر ١٩٥٠ ، متهمة النظام بالفساد وتحذر من ثورة قادمة على الأبواب (وهو ماحدث بالفعل) فإن النحاس وصفها بأنها خالية من الحقائق ولاتستحق عناء الرد عليها(٥) . وكان الوفد نفسه يمر بنفس الظروف التى يمر بها المجتمع المصرى من صراع بين عناصر شابة جديدة ممثلة فى الطليعة الوفدية لاترى فى التقارب مع الملك أى فائدة ، بل تمنحث الوفد على الاستمرار فى سياسته التقليدية بالعداء له ، وبين العناصر التقليدية التى كانت تحبذ سياسة التقارب مع الملك وكانت لهم الغلبة .

وهكذا استمر الوفد فى سياسة التقارب مع الملك ، بل وتمادى فيها أحيانا إمعانا فى كسب رضائه التام وسحقا لاى بذرة شك لدى الملك تجاه الوفد وحكومته .

هذا ماكان بخصوص الوفد مع الملك ، أما فى علاقته مع الانجليز ، فإن عاملا جديدا قد جعل الموقف أكثر تعقيدا ، وهذا العامل هو قضية فلسطين . فقد رفض النحاس قرار الأمم المتحدة فى عام ١٩٤٧ الخاص بتقسيم فلسطين بين اليهود الصهاينة والمواطنين العرب المقيمين هناك . وكان النحاس فى ذلك منسقا مع التيار العام فى مصر فى عدائه للدولة الصهيونية الوليدة ، وحين أصبح النحاس رئيسا للوزراء تابع سياسة من سبقوه فى عدم الاعتراف باسرائيل . وقد تسبب ذلك فى وجود عقبة جديدة وكبيرة فى وجه حل الخلاف بين مصر وبريطانيا كانت العقبة الجديدة أو الحجة الجديدة التى ساقتها بريطانيا لتبرير عدم سحب قواتها عن مصر وتحقيق أهم مطلب وطنى وشعبى وهو الجلاء التام ، إنه فى ظل وجود حالة حرب بين مصر وإسرائيل فإنه من الصعب على الحكومة البريطانية الوفاء بالعهود التى قطعتها على نفسها لحكومة إسماعيل صدقى فى عام ١٩٤٦ بالجلاء عن مصر فى خلال ٣ أعوام . بل إنه قد قيل أن بريطانيا قد ربطت بين إعادة فتح باب المفاوضات من جديد مع الحكومة المصرية وبين تحقيق تسوية سلمية بين مصر واسرائيل قبل

ذلك(٦) . وطبيعى أن النحاس لم يرضخ لذلك النوع من الضغط ، وإن كانت بعض الأصوات من داخل وخارج الوفد كانت ترى ضرورة تحقيق ذلك الطلب . فقد نشر إسماعيل صدقى رئيس الوزراء السابق بيانا ذكر فيه بأن الاستمرار فى تلك السياسة (أى سياسة النحاس الرافضة لإجراء أى تسوية سلمية مع إسرائيل) يعنى أن مصر كانت تعادى الولايات المتحدة الأمريكية وتضع بريطانيا فى موقف صعب ، وتؤجل تسوية قضيتها وتخسر سياسيا واقتصاديا دون أن تجنى شيئا ، وقيل أن حامد زكى من داخل الوفد كان من نفس الرأى(٧) . وفعلا ، فإنه عندما أعيد فتح باب المفاوضات بين مصر وبريطانيا فإن بريطانيا تحججت بعدم استطاعتها نقل قواتها إلى غزة ، كما أقترح النحاس ، بسبب ذلك . فقد سأل السفير البريطانى فى مصر وعضو وفد المفاوضة البريطانى ، د. صلاح الدين وزير الخارجية المصرى وعضو حزب الوفد عما إذا كان يدرك المسائل السياسية الخاصة بهذا الاقتراح الذى يتضمن عقد صلح مع إسرائيل ، وقد أجاب وزير الخارجية المصرى على ذلك بأنه توجد اتفاقية هدنة قائمة بين الطرفين تمنع أى طرف من شن هجوم على الطرف الآخر . ولكن السفير البريطانى لم تقنعه هذه الإجابة ورد على ذلك بأن إتفاقية الهدنة وحدها لاتكفى بل إنه يجب الوصول إلى تسوية نهائية مع إسرائيل تتضمن اتفاقية تسمح بموجبها للقوات البريطانية بعبور أراضيها ، حيث أن القوات البريطانية لاتستطيع دخول إسرائيل لملاقاة الأعداء دون موافقتها المسبقة(٨) .

فإذا انتقلنا إلى الركن الثالث من مثلث العلاقات الذى كان على الوفد التعامل معه ، وهو الرأى العام المصرى أو الشعب بصفة عامة والقوى الاجتماعية السياسية النشيطة فيه بصفة خاصة . وكانت الطبقة الوسطى الجديدة التى اتسعت وكبرت بعد الحرب العالمية الثانية وماصاحب ذلك من إتساع حركة التعليم وازدياد حجم خريجى الجامعات فإن هذه المجموعة من الخريجين كانت موزعة فى الأساس بين حركة الاخوان المسلمين التى كان يزداد حجمها يوما بعد يوم ، وحركة أحمد حسين التى أطلقت على نفسها اسم الحزب الاشتراكى بعد أن كانت مصر الفتاة من قبل . وبحلول أوائل الخمسينات كان الحزب الاشتراكى يعد الحزب الأكثر تقديرا عن هذه القوى الاجتماعية الجديدة الصاعدة بعد الضربات العديدة التى تلقتها حركة الاخوان المسلمين خاصة بعد إغتيال زعيمهم حسن البنا فى فبراير من عام ١٩٤٩ واعتقال معظم قادتهم . وقد ارتفع توزيع صحيفة الاشتراكى ، صحيفة الحزب الاشتراكى وأصبح الهجوم على القصر أكثر حدة وبصورة مباشرة ، وأصبح مركز الوزارة الوفدية أكثر إحراجا خاصة مع سياسة التقارب مع الملك . لذلك لم يكن غريبا على الوزارة أن تجتمع بعد أن أمر الملك بإغلاق تلك الصحيفة وأن تقرر وقف تلك الصحيفة بناء على أن أحمد حسين والحزب الأشتراكى يحضون على الثورة فى البلاد وتغير نظامها الاجتماعى(٩) . وبذلك يكون الوفد قد استعمل نفس كلام إسماعيل صدقى فى عام ١٩٤٦ ، وأصبح حزب ثورة ١٩١٩ هو الحزب الذى يقف أمام الثورة القادمة .

المفاوضات أو إلغاء المعاهدة

بينما استمر النحاس فى سياسته الخاصة بالتقارب مع الملك ، أعيد فتح باب المفاوضات من جديد مع الانجليز ، ولكن فى أجواء مختلفة تماما عن أى مفاوضات سابقة أجراها الوفد مع الانجليز . وليس أدل على ذلك من كلمات النحاس نفسه مخاطبا الفيلو مارشال سير وليم سليم قائلا : « نريد التوصل إلى حل يمكن أن نقنع به الحكومة والشعب والمعارضة ، فلا يخفى أن المعارضة مفتوحة الأعين وتتربص بنا ، ولعلك تفهم وجهة نظرى فى إقامة نوع من التعاون المثمر بشرط جلاء (القوات البريطانية) عن بلادنا(١٠) . وفى موضع آخر يكرر محمد صلاح الدين وزير الخارجية نفس المعنى للسفير البريطانى السير رالف ستيفنون : وأنتم تعلمون ولاريب أن هناك دعايات هدامة وأن فى مصر معارضة مهما كان شأنها فيجب علينا أن نعمل حسابها فى مسألة حيوية دقيقة كهذه المسألة(١١) . ولاشك أن هذا يعد كلاما جديدا تماما ليس فقط على البريطانيين ، بل أيضا على الوفد . فلقد أدرك الوفد أنه لم يعد الصوت الوطنى الوحيد فى البلاد ، المفاوض باسم الشعب المصرى بلا منازع ، الذى يستطيع أن يساوم البريطانيين على ثمن الاستقلال من موقع احتكاره للحركة الوطنية المصرية . فلم يعد الحال كذلك فى الخمسينات ، بل أن الوفد نفسه أصبح يدرك أن مبدأ المفاوضات نفسه أصبح محل شك . ومرة أخرى نعود إلى كلام صلاح الدين نفسه للتعبير عن ذلك الموقف فى جلسة مفاوضات ٢٤ أغسطس ١٩٥٠ حين قال « أرجو أن تعلم أن الرأى العام فى مصر كان فى السنوات الأخيرة قد اقتنع بأنه لاجدوى من المفاوضات ، وبأن على مصر أن تعدل نهائيا عنها كوسيلة لادراك حقوقها ، وأن تبحث عن كل وسيلة أخرى تستطيع بها تحقيق مطالبها . ولكن الوفد بعد انتصاره فى الانتخابات استطاع أن يواجه الرأى العام بأنه سيحاول المفاوضة من جديد وقبل الرأى العام ذلك منه على مضض ولسبب واحد هو يقين المواطنين فى مصر والسودان من أن الوفد إذا دخل المفاوضة فانه يدخلها على أساس تحقيق مطالب البلاد كاملة غير منقوصة . فإذا فشلنا فى هذه المرة فأخشى أن يفقد المصريون نهائيا كل رجاء فى إمكان حل مشكلاتنا عن طريق المفاوضة وبذلك تزداد أزمة الثقة استحكاما ، ونصل إلى المأزق الذى لامخرج منه ، ولا يخفى عليكم مافى ذلك من ضرر بليغ للطرفين وكيف تستطيع الدعاية الشيوعية أن تستغله فى الداخل والخارج بالاضرار بنا جميعا . وبعد أن شرح د . صلاح الدين الموقف يكمل قائلا : « والآن ينتظر الرأى العام بفارغ الصبر نتيجة مباحثاتنا . وتطالبنا الصحافة كل يوم بأن نفصح لهم عما يجرى وسيأتى قريبا جدا الوقت الذى يجب علينا فيه أن نصرح بشىء جدى . ومن المرجح أن أغادر مصر إلى أوروبا فى الأيام الأولى من شهر سبتمبر لاقابل النحاس وسأسافر بعد ذلك لأمريكا لحضور اجتماعات الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة ولاينتظر ان أعود قبل نهاية أكتوبر أو أوائل نوفمبر . أن البرلمان المصرى يجب أن يجتمع فى الأسبوع الثالث من نوفمبر وفى هذا الاجتماع يلقى خطاب العرش ولابد لنا فيه من أن نقدم إلى البرلمان وإلى الشعب حسابا

عن سياستنا الخارجية ونتائجها فى السنة المنصرمة ، أى أن الأسبوع الثالث من نوفمبر هو فى الواقع الحد الذى يتعين فيه أن نعرف مصائر الأمور بل يتعين أن نعرفها قبل ذلك بزمن كاف ليتسع لنا الوقت لأعداد مانقول » .(١٢) ويبدو واضحا من كلام د . صلاح الدين أن المفاوضات إذا لم تصل إلى نتيجة سريعة ومرضية ، فإن الأمور قد تتطور إلى مالايحمد عقباه ليس فقط للبريطانيين ، بل أيضا للوفد ، حيث أن النحاس أعلن فى خطاب العرش بنفس العام ، أن معاهدة سنة ١٩٣٦ قد فقدت صلاحيتها كأساس للعلاقات المصرية البريطانية ، وإنه لامناص من تقرير الغائها ، والاتفاق على الوصول إلى احكام جديدة ترتكز على أسس جديدة تقدرونها جميعا إلا وهى الجلاء التام الشامل ووحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى » . وفى نفس الخطاب يقول النحاس أنه ، فى طليعة هذه الوسائل اعلان إنهاء معاهدة ١٩٣٦ واعتبارها الواضح مع إحكام ميثاق هيئة الأمم المتحدة ، فضلا عن تغير الظروف التى لابسمت ابرامها ، وما يتبع ذلك من إعلان إنهاء اتفاقيتى ١٦ يناير و ١٠ يوليو ١٩٣٩ الخاصتين بالحكم الثنائى فى السودان »(١٣) . ورغم كل هذه التحذيرات والتهديدات ، إلا أن ذلك لم يحرك ساكنا للانجليز وان يجعلهم أقل تشبثا بموقفهم أو أقل ترويعا بنهاية تهديدات الوفد أو تحذيراته . بل أن النحاس ذهب إلى إمكانية عقد معاهدة جديدة طالما أن بنودا الجلاء قد أقر حين قال له الفيلد مارشال سليم مجادلا : « إذا ثارت الحرب ونحن على إتفاق ، فسنشترك فى الدفاع عن مصر بلاد كثيرة ، فإن لم تكن فى مصر قوات بريطانية فسيكون مضيعة لوقتى أن أطلب إلى هذه الحكومة إمداد بعض القوات وغيرها فى حين أننى إنا نفسى قد غادرت البلاد » . ويرد النحاس ، يمكن مثلا فى هذا الصدد أن نبحث فى عقد معاهدة معكم جميعا لبلدان الجميع »(١١) . وكان واضحا أن بريطانيا تمسكت تماما ببقاء قواتها فى مصر ، وكانت تضع العراقيل أمام الوصول إلى أى إتفاق جديد لايضمن استمرار بقاء قواتها فى مصر . فمن ذهب محمد صلاح الدين إلى لندن لمتابعة المفاوضات مسألة بيفن وزير الخارجية البريطانى إذا كانت مصر تقبل مبدأ الدفاع المشترك مع دول أخرى مثل إسرائيل والعراق وهو مارفضه الوزير المصرى(١٥) . وكان صلاح الدين فى مقابلة سابقة مع السفير البريطانى فى القاهرة قد ذكر أن الوفد عندما كان فى المعارضة قد رفض مبدأ الدفاع المشترك ، وإن أغلب المفاوضين قد رفضوا أيضا هذا المبدأ رغم تقرير الجلاء التام(١٦) ، إشارة إلى معاهدة صدقى . بيفن فى عام ١٩٤٦ . وكانت إسرائيل هى الحجة التى ساقتها بريطانيا هذه المرة لافشال المفاوضات . وتعود مرة أخرى إلى إحدى جلسات المفاوضات حين سأل د . محمد صلاح الدين السفير البريطانى هل لى أن أسأل فيم كنت تفكر عنّما أشرت إلى إمكان جلاء هذه القوات ؟ قال السفير : « إن النحاس قد اقترح انتقالها إلى غزة فى محادثة مع الفيلد مارشال سليم . وإذا كانت الحكومة المصرية تقترح أن ترابط هذه القوات فى غزة فهل تدركون الملابسات السياسية لهذا الأمر بما فى ذلك عقد صلح مع إسرائيل ؟ فرد د . محمد صلاح الدين قائلا : نحن الآن فى هدنة دائمة مع إسرائيل ولاتسمح هذه الهدنة بان يهاجم أحد الطرفين الاخر أو يعتدى على خطوط الهدنة

السفير : هذا لايكفى إلا إذا كانت هناك حالة صلح نهائى واتفاق بان تسمح إسرائيل بمرورنا فى اراضيها ، اذ لايمكننا أن ندخل اسرائيل عنوة لملاقاة جيش العدو(١٧) . فى جلسة أخرى قال السفير أن الوضع الآن مختلف عن عام ١٩٤٦ حيث كان يمكن نقل القاعدة . أما الآن وكما أستنتج د . محمد صلاح الدين وزير الخارجية فإن قيام إسرائيل يمنع ذلك(١٨) . وهكذا وصلت المفاوضات إلى طريق مسدود .

رغم تعهد النحاس فى خطبة العرش أمام البرلمان المصرى عام ١٩٥٠ بالغاء المعاهدة ، إلا أن بعض الكتاب والمؤرخين من أمثال الرافعى مثلا يرجعون سبب إلغاء المعاهدة إلى أسباب سياسية داخلية(١٩) وليس بسبب وصول المفاوضات إلى طريق مسدود . فمن الواضح أن الوفد رغم تعهده بالغاء المعاهدة على لسان رئيسه النحاس باشا ، كان يأمل فى الوصول إلى اتفاق مع بريطانيا يجذبه مخاطر إلغاء المعاهدة وآثارها غير المعروفة . ولكن يبدو أن أحداثا داخلية معينة قد عجلت من قرار الوفد بالغاء المعاهدة بعد طول انتظار وترقب من جانب الشعب للوصول إلى نتيجة ما للمفاوضات التى كانت تجرى ، سواء كانت تلك النتيجة بالسلب أو الايجاب . ويؤكد كاتب آخر ، استنتاج الرافعى حول الأسباب الداخلية التى أدت بالنحاس إلى الغاء المعاهدة حين يذكر واقعة نقل كريم ثابت لنية الملك فى إقالة الوزارة إلى فؤاد سراج الدين(٢٠) . لذلك فإن الغاء المعاهدة ما كانت إلا حركة من جانب النحاس لاجبار الملك على التخلى عن قراره ، على الأقل لبعض الوقت . ويبدو أنه كان هناك كلام فعلا حول حكومة جديدة برئاسة الهلالى تقوم هى بالغاء المعاهدة ، وبذلك تفوت على الوفد فرصة الظهور بمظهر البطل القومى المدافع عن حقوق الوطن واستقلاله . وقد عقد اجتماع فى ١٩ سبتمبر ١٩٥١ بين د . أحمد حسين (وزير وفدى) وعبد الفتاح عمرو (السفير المصرى بلندن) وحسن يوسف (وكيل الديوان الملكى) لبحث تلك الفكرة ولكن يبدو أن الفكرة لم تلق الاستجابة اللازمة وتم التخلى عنها بعد ذلك(٢١) . ولذلك فإن النحاس كان فى سباق حقيقى مع الزمن لانقاذ وزارته وسط الشائعات الكثيرة بقرب موعد إقالتها . فقد عاد الملك فاروق من أوروبا فى ١٤ سبتمبر ولم يقابل النحاس لمدة ثلاثه أيام كاملة ، لتنطلق الشائعات من جديد ، إلا أنه بعد لقاء الملك بالنحاس ، خرج الأخير من هذا الاجتماع وكله مديح للملك . وقد فسر الوفديون ذلك قائلين أن النحاس كان عليه كسب الملك لبعض الوقت حتى يستطيع تنفيذ خطته فى الغاء المعاهدة فى ٨ أكتوبر(٢٢) .

إلا أن قرار الغاء المعاهدة لم يكن بالأمر الهين أو القرار السهل . فقد رفضه فى البداية العناصر الأكثر اعتدالا داخل الوفد مثل فؤاد سراج الدين ، مثلما رفضه رجال القصر من قبل . وكان القرار يعد عملا جريئا تماما بمقاييس السياسة التقليديين والمعتدلين الذين وصفوه بانه من « جنون صلاح الدين » كما قال سراج الدين(٢٣) . بل أن بعض الوفديين ظل يماطل حتى يتم تجنب الوصول إلى الغاء المعاهدة . فوافق حامد زكى على إعطاء بريطانيا فرصة اخرى كما طلب منهم السفير البريطانى رغم انقطاع المفاوضات . ووافق النحاس على تأجيل فض الدورة البرلمانية ثلاثة أسابيع

أخرى[٢٤] . ولكن بريطانيا لم تقدم أى مقترحات جديدة فى هذه الأسابيع الثلاثة ، فما كان من النحاس إلا أن ينفذ العهد الذى قطعه على نفسه أمام البرلمان منذ عام سابق بإلغاء المعاهدة .

إنه لمن الصعب تماما تقدير الموقف وارجاع الأسباب التى مدت بالنحاس فى النهاية أن يقرر إلغاء المعاهدة . فالخوف من إقالة الوزارة كان بالطبع عاملا مهما ، ولكن ليس العامل الوحيد ، بل إنه كانت توجد عدة عوامل أخرى تحدثنا عنها ، ولكن عامل آخر كان بدأ يظهر على الساحة السياسية المصرية . وهو الولايات المتحدة الأمريكية . ويقال أنه عندما عاد حامد زكى من أوروبا قبل إلغاء المعاهدة . فإنه سأل النحاس إذا كان مستعدا لألغاء المعاهدة فأجاب النحاس بإن الولايات المتحدة تساندهم وأن صلاح الدين أتصل بإبراهيم فرج من باريس وأخبره أن هناك ضغوطا على بريطانيا . ويبدو أن هذا كان مجرد وهما من قبل صلاح الدين والنحاس ، إلا أنه لعب دورا رغم ذلك ، فلم يظهر أى دليل بعد ذلك على صحة ذلك الأعتقاد ولاندرى على أى أساس بنى كل من النحاس وصلاح الدين ذلك الاعتقاد حول مساندة الولايات المتحدة لألغاء المعاهدة . أما بالنسبة للموقف مع الملك ، فقد أقنع سراج الدين النحاس بأن الملك لن يجرؤ على طردهم من الحكم بعد الغاء المعاهدة .[٢٥] وقد أختار النحاس يوم الغاء المعاهدة ليتوافق مع يوم إقالة أخر وزارة له فى ٨ أكتوبر ١٩٤٤ . وفى ذلك دلالة لاتخفى على الملك ، وفى نفس اليوم ، ٨ أكتوبر ، لكن من عام ١٩٥١ استهل النحاس خطابه أمام البرلمان المصرى باستعراض أخر تطورات العلاقة المصرية البريطانية بادئا حديثه بغياب الحالة التى استوجبت عقد المعاهدة فى عام ١٩٣٦ ، وهى خطر قيام حرب عالمية جديدة ، ثم انتقل إلى خطاب العرش الذى ألقى فى ١٦ نوفمبر من العام السابق وتعهد فيه بإلغاء المعاهدة ، ثم إلى إنتهاء المباحثات بين وزيرى خارجية البلدين فى ١٥ ديسمبر ١٩٥٠ باقتراح بريطانيا دراسة مقترحات لمجلس الوزراء على أن تبلغ نتيجتها للقاهرة فى أواسط شهر يناير من عام ١٩٥١ ، ولكنها وصلت فى ١١ ابريل ، وفى يوم ٢٤ أبريل أعلنت مصر رفضها لتلك المقترحات وقدمت إقتراحات مضادة التى وصل الرد عليها فى ٨ يونيو . واستؤنفت المباحثات مرة أخرى ثم كان بيان وزير الخارجية البريطانى أمام مجلس العموم فى ٣٠ يوليو الذى أعلن فيه تمسك بلاده بالاحتلال والدفاع المشترك فى وقت السلم بحجة الضرورات الدولية ومعارضتها لوحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى بحجة استطلاع رغبة السودانيين أولا . وفى ١٦ أغسطس رد وزير الخارجية المصرى على ذلك ، ولكن وزير الخارجية الانجليزى بعث فى ١٧ أغسطس إلى النحاس ينفى فيه إتهام صلاح الدين لبريطانيا باغلاق المباحثات (مما يعنى أن الوفد كان مازال يأمل فى المباحثات) وقد رد النحاس فى ٢٦ أغسطس إلا أنه فى ٢١ سبتمبر تلقى من وزير الخارجية البريطانى أنه لايستطيع تحديد موعد لأرسال مقترحاته ، فكلف النحاس السفير البريطانى فى القاهرة أخبار وزير خارجية بلاده (بريطانيا) بأن الحكومة المصرية مرتبطة باعلان خطتها فى

البرلمان قبل نفى دور الانعقاد الحالى فى أوائل شهر أكتوبر على أكثر تقدير ، فلا مفر والحالة هذه من أن تصل المقترحات الجديدة على أساس تحقيق المطالب الوطنية قبل هذا التاريخ . وبعد أن شرح النحاس كل ذلك ، قال عبارته المشهورة (من أجل مصر وقعت معاهدة ١٩٣٦ ومن أجل مصر أطالبكم اليوم بالغائها[٢٦] .

معركة القناة

فجرت حركة إلغاء المعاهدة المشاعر الكامنة فى الشعب المصرى ، فانطلق المارد من القمقم محطما كل الاغلال التى كانت تقيد حركته من قبل . ولم تكن هذه الأغلال مجرد قيود وجود قوات الاحتلال البريطانية أو النظام الملكى نفسه . بل كانت أهم هذه القيود هى وقوع الشعب المصرى أسير اسلوب تفكير حزب الوفد منذ نشأته فى عام ١٩١٨ حتى ذلك اليوم . فكما أوضحنا من قبل ، فإن الوفد لم ير أى طريق أخر لحل القضية الوطنية سوى الأسلوب السلمى الشرعى عن طريق المفاوضات ، ولابأس من مظاهرة هنا وأحزاب هناك ، ولكن استخدام الكفاح المسلح والثورة كأسلوب لتحرير البلاد كان غريبا تماما عن تفكير الوفد ، ذلك التفكير الذى تطبع بطباع قيادته من رجال القانون الذين كانت القضية الوطنية بالنسبة إليهم مثلها مثل أى قضية أخرى على ساحة القضاء ، وأن كانت هذه بالطبع هى أهم وأعظم قضية ، والساحة هنا ليست دار المحكمة ، ولكن العالم باسره وليس أدل على ذلك من أن سعد زغلول نفسه بعد طول مباحثات وعناء مع راندى مكدونالد زعيم حزب العمال البريطانى ورئيس الحكومة ووفد المفاوضات فى لندن عام ١٩٢٤ قد أدرك بعد عناء أن المسألة ليست مسألة حق ولكن مسألة قوة[٢٧] . نعم مسألة قوة ، وأن كان بعض الشباب المصرى قد لجأ إلى أسلوب الاغتيالات سواء ضد مصريين متعاونين مع الاحتلال أو ضد قوات الاحتلال نفسها ، إلا أن هذه الحوادث ظلت أحداثا فردية متفرقة وعارضة ، بل وكان لها أسوأ الأثر على وزارة سعد زغلول نفسه فى عام ١٩٢٤ . وظلت الحركة الوطنية المصرية اسيرة الحل السلمى الشرعى القانونى طيلة ثلاثة عقود ، حتى بدأ الشعب يتملل من أسلوب المفاوضات . ولجأت حكومة النقراشى إلى الأمم المتحدة ، ولكنها فشلت ، واثبتت بذلك أن كل الطرق السلمية ، وأن اختلفت أو تعددت وسائلها فمصيرها الفشل . ثم كان الأمل الأخير فى المفاوضات التى أجراها الوفد اثر عودته إلى الحكم مع بريطانيا ، ليثبت بقراره بعد ذلك بالغاء المعاهدة عدم جدوى اسلوب المفاوضات فى حل القضية الوطنية ، وليس هناك خير من الوفد كشاهد على فشل هذا الأسلوب ، وأصبح البديل الذى كان يبحث عنه الشعب ولكن لم يكن مطروحا وباجماع الاراء هو الكفاح المسلح ، ذلك الأسلوب الجديد الذى حظى باجماع الشعب المصرى فى بداية الخمسينات . وهكذا اكمل الوفد دوره التاريخى باستنفاد جميع الوسائل السلمية الممكنة لحل القضية المصرية ، وأصبح على الشعب الآن أن يبحث عن طريق آخر ، وهو ماحذر منه صلاح الدين ، وبدأت معركة القناة .

التي اقتصرت على وجه بحري دون الصعيد ، خصوصا في القاهرة والإسكندرية والشرقية . ويكمل عضو الحزب الأشتراكي شهادته قائلا أن شباب من منطقة العمال السكاكين والعاملين هم الذين اشرفوا على التدريب في تلك المجموعات . ورغم فتح باب الأكتتاب الشعبي لجمع التبرعات ، إلا أن مشكلة التمويل في نفس الأفراد ولكن كانت أساسا في ضعف التمويل ، فكان لدى الحزب وبخاصة العمال ، رغم أن التبرعات التي كانت تصل للحزب من أجل تنظيم الكتيبة بجريدة الحزب الاشتراكي ، إلا أن ذلك لم يشجع على تنظيم الكتيبة . ويلاحظ أيضا أن بعض الأحزاب مثل أحزاب الأقلية كانت تقوم بتمويل وتسليح أفرادها ، للأسف الشديد فإنه بسبب التنافس الحزبي ، فقط بدافع الحرص على ظهور كل حزب بمظهر مختلف عن الآخر ، وبنفس الطريقة نظرة واسلوب عمل كل فريق عن الآخر . ويؤكد عضو الحزب الاشتراكي قائلا أن أحمد حسين زعيم الحزب الاشتراكي قد أصدر قرارا على إثر قضية مصطفى لحظة الاعلان عن الغاء المعاهدة بالسفر إلى منطقة القنال واستكشاف احوالها وتمهيد لنزول الكتائب وذهب الشاهد إلى منطقة القنال ولكنه لم يتمكن من كتابة تقرير عما يمكن عمله بالنسبة لعمليات في الاسماعيلية حرصا على أرواح أعضاء الحزب الذين ذهبوا إلى هناك إعجابا ازعاجا لن يتورعوا معه عن ارتكاب أي عمل . ووصل الشاهد إلى نفس النتيجة بالنسبة لبورسعيد حيث كان الاستعداد للاستشهاد إلا في حالة إحتلال مدينتهم وهو ما حدث فعلا ، ويرى هنا أن الشاهد لم يتبع بعض نظريات رجال حرب العصابات من ضرورة اشتراك الأهالي في المعركة حتى لو اضطر الأمر إلى أن يكون معنى ذلك أن قيام قوات الأحتلال بأعمال انتقامية ضد الأهالي يكون في مصلحة الفدائيين لأنه سيؤدي إلى مزيد من السخط من قبل الأهالي مما يدفعهم دفعا إلى الاشتراك في المعركة القائمة بدلا من الوقوف موقفا سلبيا أو مجرد الاكتفاء بالتعاطف والتهليل لكل عملية موجه ضد الانجليز وهو أضعف الأيمان . فالمطلوب أن تكون المعركة يشترك فيها كل أفراد الشعب بمختلف طبقاتهم وأعمارهم وفئاتهم ، وليست معركة مقصورة على مجموعة من الأفراد تحمل السلاح بالنيابة عن الباقين .

وإلى جانب هذه الخلافات الكثيرة كانت من أهم أسباب ضعف الحركة مما أثر على فاعليتها إلى حد كبير ، ومن مثال ذلك كتيبة خالد بن الوليد ، وهي إحدى الكتائب التي تناولها . لأنها كانت في الأصل مجموعة من أعضاء الحزب الأشتراكي التي كانت تقوم بالتدريب من بلبيس والتي فصلت لأسباب ما وتجمعت مع بعض الذين كانوا مع سعد زغلول فؤاد وظهرت في اليوم التالي لاستشهاد عباس الأحمر . ومثل أيضا الفريق عزيز المصري الذي لم يشك أحد في مدى حبه أو حماسه ، ولكن بعض الذين التفوا حوله كانوا إما مفصولين أو مستقيلين من الحزب الأشتراكي من

أمثال عبد الوهاب حسني المحامي . وبسبب هذه الخلافات الشخصية استحال التعاون بين مجموعة عزيز المصري والحزب الأشتراكي ، ورغم أن الأول كان يضم الخبرة العسكرية والسمعة الوطنية والحزب الاشتراكي بوفرة الشباب والتنظيم الحزبي . فذهب عزيز المصري ومجموعته إلى الحزب الوطني الذي رحب بهم أيما ترحيب تعويضا عن النقص الذي كان يعانيه الحزب الوطني في ذلك الوقت ، سواء من حيث الأفراد أو الأسماء اللامعة البراقة(٣٢) . وكان لدى الحزب الوطني التمويل اللازم ولدى عزيز المصري الخبرة العسكرية ولدى الحزب الأشتراكي الشباب المتطوع ، ولكن هؤلاء الثلاثة لم يجتمعوا ولو كانوا قد اجتمعوا لكانت كل بما لديه لكانت النتيجة حتما جد مختلفة . وتكتمل الصورة حين نسمع عن جهود فؤاد سراج الدين (التي سبق شرح أهدافها) من أجل عرقلة أعمال عزيز المصري ومحاولة استقطاب كتيبة خالد بن الوليد(٣٣) . كانت هذه الأقوال جزء من تقرير كتبه الأستاذ جلال طولان المحامي وعضو الحزب الاشتراكي عقب اعتقاله في الزقازيق عقب عودته القاهرة ، وفيما يصف حالة كتائب التحرير بمديرية الشرقية ومحاولات الوزارة الوفدية في التأثير عليها . ورغم وضوح مدى كراهية الشاهد لفؤاد سراج الدين وبعض أفراد حركة الكتائب الأخرى ، إلا أن ذلك لايمنع إنها تلقي بعض الضوء على حركة الفدائيين في ذلك الوقت من خلال نظرة أحد شهود العيان من داخلها وللأسف الشديد ، فإن الباحث لتلك الفترة بالتحديد يواجهه بصعوبة العثور على أقوال أو مذكرات من شاركوا في تلك الأحداث مباشرة ، إلا من التقرير السابق ، والذي تنقصه الحيدة والموضوعية للظروف التي كتبت فيها ، ومن مذكرات اثنين من قادة الحركة من الأخوان المسلمين ، حسن دوح وكامل الشريف . نشرها الأول تحت عنوان **كفاح الشباب الجامعي على القناة** والثاني **المقاومة السرية في قناة السويس** . وسنحاول من خلال هذين العملين أن نلقي بعض الضوء على تلك الحركة وذلك هذه المرة من خلال وجهة نظر الأخوان المسلمين .

من اللافت للنظر هنا أن كامل الشريف يعزى قيام الحركة السرية داخل الأخوان المسلمين التي عرفت باسم ، النظام الخاص ، إلى حسن البنا ولكن بهدف القيام بأعمال العنف ضد قوات الأحتلال البريطانية ، خلافا للصورة العامة التي كانت سائدة من أن هذا النظام كان موجها ضد بعض المصريين المعارضين لحركة الأخوان المسلمين وعلى غير علم حسن البنا ، المهم أن أفراد هذا التنظيم السري كان يتم إعدادهم إعدادا روحيا قبل تنظيمهم ، ولكن للأسف الشديد فإن تدريبهم كان يتم على أساس فردي لعدة أشهر وفي جو سري مكتوم ينقصه الوضوح والانطلاق ، وقد ترتب على هذا الوضع ضعف في الكفاءة العامة لهذه التشكيلات ذلك لأن الجندي يلزمه التدريب على أنواع كثيرة من الأسلحة وأن يمارس إستعمالها بالذخيرة الحية ، كما يجب أن يقوم بالتدريب داخل تشكيل أكبر حتى تنسجم حركاته مع أفراد التشكيل عندما يقومون بواجباتهم ، وواضح أن هذا القدر من التدريب الضروري كان مستحيلا بالنسبة لجنود النظام الخاص حيث يقوم التدريب كما قلنا على أساس فردي ضيق وفي جو من التكتم الشديد بعيدا عن عيون الحكومة وسطوة القوانين . وحين ذهب عدد من المتطوعين

من أجواء الهيار إلى حرب فلسطين الأولى عام ١٩٤٨ ، ظهر جلياً ونقص هذا التشكيك تلك القوات من المتطوعين مع القوات الصهيونية ذات التدريب العالي وظهرت ظهر الفرق في التدريب على نتيجة المعارك الأولى في النقب حيث كثيرة وسط صفوف الأخوان لدرجة اقناعهم بمعاودة التدريب من جديد على أسس جديدة . وقد ساعدت ظروف الحرب على التدريب بشكل مختلف تماما عن التدريبات الأولى والتى كانت تتم بشكل فردى وظهر الفرق بين التدريبين حين اشتبكت القوات الفدائية الأخوانية بعد ذلك الأسلحة الآلية دون الأصابة بخسائر كبيرة كالمرة الأولى . وحين إنتهت عادت تلك القوات إلى مصر ، كانت هذه القوات هى النواة التى تكونت من القوات التى حاربت القوات البريطانية فى منطقة قناة السويس بعد ذلك من الشباب الذى تسربوا فى حرب فلسطين والتى نقلوها إلى الشباب الجديد وعلى هذا الأساس يمكن القول أن حرب فلسطين كانت الشرارة الأولى أو الاعداد الحقيقى لمعركة القناة .

فى هذه الفترة الحالكة فى موجة العمال العارمة التى إجتاحت البلاد بصفة عامة وبصفة خاصة ، واجهت تنظيم الأخوان مشكلة تدفق العديد من الشباب إلى صفوف الأخوان خاصة فى منطقة القناة ومدن الشرقية ، ولكن كان ينقصهم التدريب الذى يؤهلهم للقيام بأعمال فدائية ، فأقيمت معسكرات تدريب خاصة فى الشرقية بهدف تدريب الذين اشتركوا من قبل فى حرب فلسطين ، ليقوم هؤلاء بعد ذلك بتدريب المتطوعين الجدد . وقد ساعد على نجاح هذه المعسكرات أن معظمها كان يقام فى عزب وأراضى يملكها أعضاء من الأخوان أنفسهم فأماكن التدريب ، اما العامل الثانى فهو يخص المعسكرات ، والا كانت قد أغلقتها فى البداية ، ورغم ثبات النظر أن الغالبية العظمى من المتطوعين كانوا على اعتبار أن الشباب أكثر حماسة فقط من غيره ، بل لأن فى طلاب الجامعات والمدارس عن طلاب الجامعة ، بل لأن فى طلاب الجامعات عناصر لم توافرها فى الفئات الأخرى مثل الفلاحين وموظفى الحكومة ، فكان الفقر والمرض والجهل قد أقعد الفلاحين عن القيام بأى دور وعى بها ، أما بالنسبة للموظفين ، ورغم ظروفهم الصعبة بسبب الغلاء والتضخم ، إلا أنهم وبلا شك كانوا أكثر إدراكا ووعيا بالقضايا الوطنية وباقى قطاعات الشعب المصرى ، ولكن للأسف الشديد كان ينقصهم التنظيم الذى يجمع شتاتهم فى وعاء واحد ، وقد قامت الجامعة بهذا الدور بالنسبة للطبقة العاملة (وطبقا لتحليل ماركس أن يقوم المصنع بذلك الدور وسط العمال) فكانت بمثابة المصنع الذى يجمع الشباب وحيث الجموع الكبيرة التى ماكانت بحاجة إلا لجهد يسير من أجل حشدها وتنظيمها . وهو ما أفتقد وسط موظفى الحكومة والقطع وسط الفلاحين المعدمين .

وبدأت التدريبات فى المعسكرات التى أقيمت فى الجامعة ثم مزارع الأخوان فى القرية ، وكان التدريب مقسما إلى عدة مراحل : تكتيك خفيف ، ضرب نار ، تفجير وقنابل ومرحلة التجارب الأخيرة فى مجال حرب العصابات . كما بدأ جمع التبرعات الخيرية خاصة الأغطية وملابس التدريب . وقد وصل عدد الذين تدربوا أو شاركوا فى تلك المعسكرات على حسب تقدير حسن دوح إلى عشرة آلاف طالب . وهو رقم كبير بمقاييس ذلك العصر إذا أخذنا فى الأعتبار عدد السكان ، حوالى ١٨ مليون نسمة تقريبا . إلا أن هذا الرقم قد يبدو مبالغا فيه مبالغة واضحة وخاصة إن الأحداث التى وقعت بعد ذلك تدفع المرء إلى التساؤل عن مدى فاعلية هذا الرقم لأن المسائل لاتقاس بالكم ولكن بالقدرة القتالية . خاصة أن مشكلة السلاح والحصول عليه كانت عقبة كأداء فى طريق الأستفادة من تلك الأعداد (إن صحت) حيث أن القانون كان ينص على أن عقوبة حمل قطعة سلاح بدون ترخيص كانت تصل إلى ثمانية أعوام فى السجن ، وكانت الحكومة فى ذلك الوقت تغض الطرف عن الفدائيين وصرحت بحمل السلاح بشكل ضمنى ، إلا أنه لايمكن الاعتماد على حسن نية الحكومة أو أهوائها السياسية فى ذلك الوقت وهو ماحدث فعلا بعد ذلك حين أعلنت الأحكام العرفية عقب حريق القاهرة بعد ذلك بأشهر قليلة جدا . وحتى إذا تم تجاوز القانون فإن نقص المال كان يقف حائلا أمام شراء أى سلاح إن وجد وإن كان بعض الأفراد قد يملكون بعضها ، خاصة أصحاب الأراضى ، إلا أن ذلك كان بكميات محدودة للغاية لاتصلح لأعمال حرب العصابات فعلى سبيل المثال فإن بعض الوزراء الوفديين قد أخرجوا أسلحتهم من المخازن والتى كانت عبارة عن ٨٢ بندقية لى انفيلد الانجليزية التى استعملت فى الحرب العالمية الأولى وأصبح الخفراء فى مصر يستخدمونها وعلامة مميزة لهم بجانب الطاقية الصوف الطويلة والبالطو البنى الطويل . المهم أنه قد تم التزاوج بعض هذا السلاح المتهالك مع مائة ألف طلقة ٣٠٣ على الأخوان فى الأسماعيلية والزقازيق مثلا بمعدل خمس بنادق لكل منطقة ، وحصلت كتيبة أحمد عبد العزيز فى السويس التى سبق ذكرها على خمس بنادق أخرى فى حين حصل كل من عبد الحميد صادق بابى صوير وحسين فهمى عضو مجلس الشيوخ كل على خمس بنادق أيضا وحصل الوفد فى الشرقية على ثمانى بنادق وبيعت باقى البنادق بسعر ٣٨ جنيها للبندقية الواحدة والطلقة الواحدة بثلاثة قروش[٣٦] وهى أسعار عالية إذا وضعنا فى الأعتبار تكاليف المعيشة عندئذ إلا أنه رغم هذا التسليح الهزيل وتلك الحالة الضعيفة ، إرادة القتال والشعور الوطنى الفياض التغلب على ذلك بشتى الطرق وإن كان نقص السلاح ظل يشكل عقبة رئيسية أمام العمل الفدائى وتطورة .

وقد استطاع فريق من الفدائيين رصد القوات البريطانية التى كانت موجودة فى منطقة القناة فى ذلك الوقت وقدرها على أساس أنها مكونة من لواء مشاة يقدر عدد أفراده بستة آلاف جندى متمركزين فى منطقة التل الكبير ولواء مشاة آخر رئاسته فى فايد لكن كتائبه موزعة بين السويس والاسماعيلية وكتيبة مشاة فى بورسعيد وأخيرا لواء مدرع ثقيل . ومما يدل على مدى إنزعاج القوات البريطانية وحجم الخسائر التى منيت بها بعد ذلك ، إن هذه القوات قد زيدت بعد بدء الأعمال الفدائية

[illegible] بعد أشهر قليلة إلى حوالى ثمانين ألف جندى ، وليس هناك شهادة [illegible] ولا أقل من ذلك .

وقد توصل قادة الحركة إلى نتيجة مؤداها أنه بالظروف العامة التى كانوا فيها [illegible] ، فإن خير سياسة عليهم اتباعها كانت تتلخص فى كلمتين [illegible] ، وهى « مصادقة الأنجليز » ، فلم يكن الهدف هو الاستيلاء على ارض [illegible] ، بل القيام بعمليات هجومية تهدف إلى إيقاع أكبر عدد ممكن من [illegible] العدو فى معداته ، دون الدخول معه فى معارك مكشوفة مهما [illegible] ، بل الانسحاب على الفور بعد إتمام أى عملية أو حتى جزء [illegible] على القوات الفدائية نفسها ، حيث أن الخبرة قد أثبتت أن عدم الرضا [illegible] حتما إلى الأبادة الكاملة . وعلى هذا الأساس كان لعنصرى [illegible] ، لذلك فإن الليل بظلامه الدامس كان أنسب وقت ، [illegible] والنبات المرتفعة حيث تتوفر الحماية الطبيعية هى [illegible] على الفدائيين أن يعملوا على إخراج القوات البريطانية [illegible] الفدائيين حتى يصلوا إلى المكان الذى حدده الفدائيون [illegible] أو زرع الألغام وإقامة الشراك الخداعية(٣٧) .

[illegible] بالتفصيل للمناقشات التى دارت بين قادة العمل الفدائى [illegible] حول الخطة المثلى الواجب إتباعها فى مواجهة القوات البريطانية . [illegible] بالعمل فى جميع المناطق التى تمركز بها القوات [illegible] فى السويس أو بورسعيد أو التل الكبير وجميع القرى الواقعة بينهم ، [illegible] على الجميع فى وقت واحد . أما الخطة البديلة فكانت تقضى [illegible] القوات البريطانية فى مديرية الشرقية وحدها . وقد بنى أصحاب هذا [illegible] على أساس أن انطلاق الفدائيين من قواعدهم فى الشرقية يسمح [illegible] القوات البريطانية والعودة إلى قواعدهم دون مشقة أو مجازفة كبيرة [illegible] بالطعام والعتاد أيضا . هذا من جانب ، أما من جانب آخر ، [illegible] القناة سيجعل القوات البريطانية تضرب المدنيين دون تفرقة [illegible] الوف السكان هناك إلى خطر التضييق والحصار . ولكن [illegible] الأول كان لهم الغلبة فى النهاية على أساس أن :

[illegible] القوات البريطانية فى المناطق الداخلية يحتم عليهم أن يضعوا [illegible] خاصة لكل منطقة ، مما يزيد من ارهاقهم ولايتحقق الذعر المطلوب [illegible] كل معسكر من معسكرات الجيش البريطانى أنه سيكون الهدف التالى [illegible] .

[illegible] العمل فى تلك المناطق يجعل من العسير على القوات البريطانية تحديد [illegible] وبالتالى العمل على القضاء على العمل الفدائى خاصة [illegible] الفدائيون [illegible] وسط الأهالى .

[illegible] على الشرقية فقط فإن القوات البريطانية بما لديها من إمكانيات [illegible] من وجودها داخل الشرقية بحيث يصبح التسلل اليها مستحيلا .

[illegible] إذا تركز العمل الفدائى فى الشرقية وحدها فقد يعطى ذلك مبررا للقوات [illegible] أن تحتل تلك المديرية بأكملها بحجة القضاء على العمل الفدائى هناك .

[illegible] الهدف الرئيسى للعمل الفدائى هو القيام بعمليات ضد خطوط مواصلات [illegible] وحركة هذه الخطوط تعمل فى داخل المنطقة ، بينما الذى يعمل منها بمحاذاة [illegible] الشرقية هو خط واحد فقط وبالتالى يسهل جدا على القوات البريطانية أن [illegible] .

[illegible] إذا أمكن الاستفادة من السكان المقيمين فى منطقة القناة فإن تموين الفدائيين [illegible] يصبح من الأمور الميسرة .

والذى حدث بعد ذلك كان خليطا بين تلك النظريتين فلم يكن العمل الفدائى كله [illegible] فى منطقة الشرقية ولا كان أيضا موزعا على إقليم القناة بأكمله بحيث كانت [illegible] توجه فى كل مكان وفى وقت واحد ، وقد مرت الحركة الفدائية بثلاث [illegible] أساسية ، المرحلة الأولى والتى يمكن تسميتها بمرحلة الوخز وكان الهدف [illegible] هو كسر هيبة القوات البريطانية . . عن طريق القيام بعمليات محدودة وسهلة [illegible] لقتل بعض الجنود البريطانيين دون أن نعرض الفدائيين لأية خسائر ممكنة ، [illegible] الفدائيون بعد ذلك بالترويج لهذه الأنتصارات فى طول القناة وعرضها بهدف [illegible] ثقة الناس وإشاعة الثقة بينهم والتهوين والتقليل من قوة جيش الأحتلال البريطانى . وقد أدت الصحافة المصرية خدمة عظيمة فى هذا الشأن رغم أنها كانت [illegible] إلى المبالغات غير المعقولة فى بعض الحالات . وحين أصبحت عمليات الوخز [illegible] لاتكفى ، وبعد أن أكتسبت الحركة الفدائية إحترام الجميع وثقتهم ، كان الواجب [illegible] إلى مرحلة أكثر خطورة عن المرحلة السابقة ، وهى المرحلة التى تميزت [illegible] جريئة على نطاق واسع ، حيث سقط فيها عدد من الشهداء ، إلا أن ذلك [illegible] من عزيمة الفدائيين ، بل على العكس ، بل زاد من حماس الشعب وتعلقه [illegible] ولاسيما حين كان يتم إرسال جثث الشهداء إلى القاهرة وعواصم الأقاليم حيث [illegible] بعد جنازات شعبية مهيبة كان لها أبلغ الأثر فى تعميق الشعور الوطنى ودفع [illegible] الشباب إلى الأنضمام للحركة الفدائية وتعبئة الرأى العام المصرى وراء [illegible] فى معركة القتال . أما المرحلة الثالثة والأخيرة فكانت تقوم على الأستعداد [illegible] أن تقوم القوات البريطانية بإحتلال إقليم الشرقية أو حتى الزحف على القاهرة (وهو إحتمال لم يكن بعيدا كما سنرى فيما بعد) من أجل إسقاط الحكومة الوفدية [illegible] للتخلص من الحركة الفدائية كلها ، وكانت خطة الفدائيين تقوم على أمرين [illegible] :

١ - تدريب بعض الفدائيين على إستخدام الأسلحة والمفرقعات وإلقاء القنابل اليدوية للتعاون مع الفدائيين مستقبلا فى حالة تقدم القوات البريطانية للقيام بأعمال التخريب ضد مؤخرة العدو .

٢ - [illegible] سكان القرى وحثهم على الاستعداد وشراء الأسلحة عن طريق [illegible] والوعظ الدينى(٣٨) .

[illegible] ، فقد حدث حريق القاهرة وتطورت الأحداث فى إتجاه آخر [illegible] الفدائيين وعى خاص بأن « الشعب » وليس « الأرض » [illegible] الانطلاق إلى العمليات المختلفة ضد القوات البريطانية ، ففى [illegible] على أسس تقليدية من حيث مدى قريب أو بعد القواعد التى [illegible] العمل المختلفة ، وطبيعة الأرض فى القاعدة ومدى [illegible] وتوفر المياه ومواد التموين فيها بشكل دائم [illegible] البريطانية مهاجمتها فجأة أو قصفها من الجو لابادة [illegible] منطقة أخرى إذا تمكنت القوات البريطانية [illegible] .

[illegible] « الأرض » ولكن « الجمهور » بحيث [illegible] للأرض سوى واجب تكتيكى . وهذا أدى [illegible] (القاعدة الفرعية) وهى تقوم بعمل منطقة الوثوب ، وهى منطقة [illegible] العمل ضد القوات البريطانية . وفى هذا الأطار تم إعتبار [illegible] السويس ، الأسماعيلية ، بورسعيد ، قواعد للمقاومة ، [illegible] على مقربة من المعسكرات البريطانية فى الشرقية مثل [illegible] أيضا قواعد أخرى . وحين تطور العمل وأخذت [illegible] على المدن فى حملات تطويق وتفتيش ، ثم إتخاذ عدد من [illegible] مثل أبو سلطان مثلا قرب الأسماعيليه والمعازة وظهر الجبل قرب [illegible] قواعد فرعية ومناطق وثوب(٣٩) .

[illegible] من شهادات العدو نفسه بالنسبة لتزايد حجم وفاعلية الأعمال [illegible] القوات البريطانية ، فإيدن مثلا يكتب فى مذكراته أنه حتى قبل إلغاء [illegible] الأعمال الأرهابية (يقصد الفدائيين) كانت تتزايد خاصة فى منطقة [illegible] (يقصد بعد الغاء المعاهدة) فقد تضاعفت وبتشجيع من الصحافة [illegible] (المصرية) التى هى ظاهرة جديدة فى المجتمع المصرى . أما الاتصالات [illegible] (يقصد بها المجتمع المصرى والمجتمع البريطانى ، أى الجيش [illegible]) فقد انقطعت تماما ، وقد أمرت الحكومة العمالية (حكومة بريطانيا) [illegible] تعزيزات جديدة إلى منطقة القناة ، بالرغم من أن حجم القوات البريطانية [illegible] فى منطقة القناة كان كبيرا بالفعل(٤٠) . هنا تنتهى شهادة إيدن التى يعترف [illegible] إنه بالرغم من كبر حجم القوات البريطانية الموجودة فى القناة ، إلا أن ذلك [illegible] بل أضطر إلى طلب قوات إضافية . أما الشهادة الثانية فهى إحدى التقارير [illegible] بها السفارة البريطانية فى القاهرة إلى وزارة الخارجية البريطانية فى [illegible] ، ويبدأ التقرير بأتهام جنود بلوكات النظام فى الأسماعيلية (قوات الشرطة) [illegible] عن البدء فى إطلاق النيران على القوات البريطانية فى أربع حوادث على

الأقل من ٢ حوادث إطلاق نار على قوات الاحتلال بين يومى ٣ و ٤ ديسمبر من [illegible] ١٩٥١ .

٢ - حادثة إطلاق نار يوم ٣ ديسمبر عام ١٩٥١ فى هجوم على القوات البريطانية [illegible] بشمال غرب السويس أسفرت عن جرح جندى بريطانى .

٣ - فى نفس اليوم (أى ٣ ديسمبر ١٩٥١) قتل جندى بريطانى أخر فى عربة [illegible] عسكرية بعد أن أطلق عليه جنود بلوكات النظام النار (لم يحدد المكان) .

٤ - أيضا فى نفس اليوم (٣ ديسمبر ١٩٥١) لقى ثمانية جنود موريشيان تبع [illegible] البريطانية مصرعهم فى كمين لعربتين عسكريتين وجندى وضابط بريطانيين (أى أن مجموع القتلى عشرة) بالقرب من بورتوفيق .

٥ - فى نفس اليوم أيضا (٣ ديسمبر ١٩٥١) تم إطلاق النيران على مجموعة [illegible] البريطانيين فى السويس وتم تبادل اطلاق النيران وقتل جندى بريطانى [illegible] بوليس مصرى واحد المدنيين وجرح ٣ مدنيين واستسلم الأخرون .

٦ - تم تبادل اطلاق النيران بين ٣ جنود مصريين و ٦ جنود بريطانيين ولم يصب [illegible] .

٧ - فى ٤ ديسمبر ١٩٥١ أصيب ضابط بريطانى وجنديان بريطانيان حين أطلق [illegible] النيران بجانب محطة تحليه مياه فى القناة(٤١) .

هذا التقرير وهو عن حوادث يومين فقط ، ويصف فيه كيف فقدت القوات [illegible] أحد عشر قتيلا وأربعة جرحى ويلقى باللوم على قوات بلوكات النظام ، [illegible] فيه عن سبب الضراوة والشراسة التى هاجمت بها القوات البريطانية عسكر [illegible] النظام فى الأسماعيلية بعد ذلك والمذبحة التى تمت مما أسفر عن حريق [illegible] الشهير . ولم تكن هذه الحوادث هى الحوادث الوحيدة ، أو تقتصر فقط على [illegible] إطلاق النيران ، بل إنه فى ٣ و ٤ يناير ١٩٥٢ وقعت معركة فى السويس [illegible] الفدائيين من كتيبة الشهيد أحمد عبد العزيز وقوات الشرطة المصرية وبين القوات [illegible] البريطانية اسفرت عن سقوط العديد من القتلى والجرحى من الجانبين ونسف الفدائيون [illegible] محطة المياه الخاصة بالقوات البريطانية . ووقعت معركة أخرى فى أبو صوير [illegible] من الأسماعيليه أستشهد فيها ثلاثة من الفدائيين . وفى ٩ يناير وقعت معركة [illegible] فى الطريق بين المحسمة وأبى صوير أستشهد فيها عباس الأعسر من كتيبة [illegible] بن الوليد . هذه أمثلة على سبيل الذكر وليس الحصر . وعندما تعددت الهجمات [illegible] القوات البريطانية تقوم بحملات تفتيش عسكرية على القرى والمزارع بهدف [illegible] إلى قواعد الفدائيين . إحدى هذه الحملات إستهدفت عزبتى (السبع ابار) [illegible] (أبو سلطان) فى ١١ يناير ٥١ ، وفى اليوم التالى هاجمت القوات البريطانية بلدة [illegible] الكبير بحثا عن الفدائيين ، إلا أن الفدائيين قاموا بنسف قضبان السكك الحديدية [illegible] وصول القطار المحمل بالجنود والذخيرة إلى معسكر التل الكبير ، وقعت معركة

بين الفدائيين وقوات البوليس المصرى وبين القوات البريطانية ، وتكرر القتال يوم ١٢ يناير ووقع اشتباك آخر فى بلدة القرين كما لاحظ المؤرخ المصرى طارق البشرى أن معركة التل الكبير تعد نقطة تحول كبرى فى العمل الفدائى لأنها كانت أول معركة مكشوفة بين الفدائيين وبين القوات البريطانية وظهرت فيها قوة الفدائيين لأول مرة كقوة مقاتلة متميزة تقف أمام القوات البريطانية . كما أن مجال العمليات الفدائية قد بدأ فى الاتجاه غربا من منطقة القناة إلى شرق الدلتا ، وكان هذا من شأنه أن يوفر القوات البريطانية أكثر فأكثر فى إتجاه الدلتا حيث الكثافة السكانية الأعلى وسط القرى المصرية العديدة بفلاحيها(٤٢) . ولاشك فى أنه لو كان القتال قد تطور فى هذا الاتجاه لكانت معركة القناة وحركة الفدائيين قد بدأت تتخذ شكل حرب التحرير الشعبية الكاملة . ولكن ذلك لم يحدث لأسباب عديدة سنوردها فيما بعد .

رد الفعل البريطانى

بدأت الحكومة البريطانية تفكر جديا فى الوضع الجديد فى مصر بصفة عامة ومنطقة القناة بصفة خاصة ، فتم تعزيز القوات البريطانية وزيادة حجمها ، وكانت السفارة البريطانية فى القاهرة تشعر أن المقاومة ليست مقصورة على الشعب بل ايضا من قبل حكومة الوفد ، فكتب بأحد التقارير المرسلة من السفارة البريطانية فى القاهرة إلى لندن قائلة أن الجهود المتواصلة للحكومة المصرية من أجل جعل بقائنا فى قاعدة القناة أمرا عسيرا يخلق وضعا يجبرنا على البحث عن طرق جديدة من أجل إمكان سيطرتنا على القاعدة والقناة وإن الحكومة المصرية فى وضع شائك بين المحافظة على واجباتها كحكومة مسئولة والضغوط الأرهابية التى تتعرض لها .. وتقائل أما أن عملا عسكريا ما يجب أن يحدث مع تحمل العواقب ، أو الاحتجاج جنبا مع الأنتظار لظرف سياسى أكثر ملاءمة بما يعنيه ذلك من إحتمال فقد المزيد من الأرواح والوقت . فما هو ذلك العمل العسكرى الذى ذكره ذلك التقرير ، فورد هذا الشق الكامل لمشروع حكومة عسكرية بمنطقة قناة السويس .

قامت لجنة من الادارات المختلفة بوزارة الحرب البريطانية بوضع التقرير التالى حول إنشاء حكومة عسكرية بمنطقة القناة وتم مناقشة التالى :

(أ) مراجعة مسألة إنشاء حكومة عسكرية فى منطقة القناة .

(ب) تقرير الأجراءات الادارية المطلوبة لأنشاء مثل هذه الحكومة .

(جـ) التوصية بالاجراءات الواجب إتخاذها وخاصة مايتعلق منها بالجانب المالى .

الهدف من ذلك التقرير هو شرح المشاكل الادارية ووضع خطة عمل .

الأعتبارات الادارية

إن المواقف المترتبة على إنشاء حكومة عسكرية تم دراستها فى تقرير لوزارة الدفاع وصل عليه رؤساء الأركان وارسل السفير البريطانى فى القاهرة رؤساء

الأركان القوات البريطانية فى الشرق الأوسط التعقيب عليه وابداء الملاحظات ، أظهر ذلك التقرير أن التزامات الحكومة العسكرية هو المحافظة على السكان المحليين مع بقاء القوات البريطانية ويجب أن يتم مراعاة الظروف التالية :

١ . أن يظل الموظفون المصريون فى مواقع عملهم وان لاتوقف الحكومة المصرية امدادات التموين إلى القناة .

٢ . ألا يترك الموظفون المصريون أو العمال المصريون العاملون فى القاعدة أعمالهم نتيجة لحركة عفوية أو ضمن حملة عامة لعدم التعاون مع البريطانيين بايحاء من الحكومة المصرية وأن توقف الحكومة المصرية شحن إمدادات التموين .

النتيجة :

(أ) فى حالة بقاء الموظفين المصريين : يظهر أنه فى هذه الحالة فإن الحكومة العسكرية ستطلب عددا محدودا للغاية من الضباط والسكرتيريين والمترجمين ولكن بعد مزيد من البحث أكتشف أن العدد المطلوب سيكون أكثر من ذلك بكثير .

(ب) فى حالة ترك الموظفين لأعمالهم : لن تعرف نتائجها حتى ترى الحكومة العسكرية بنفسها النتائج .

التموين

(أ) إذا لم تقطع الحكومة المصرية إمدادات التموين فلاتوجد إذن مشكلة .

(ب) إذا قطعت الحكومة المصرية إمدادات التموين فإن ذلك سيولد مشكلة ، حيث أن عدد المصريين يقدر بـ ٣٦٠ ألف نسمة وأربعين ألفا من الأجانب ، وبعد الدراسة اتضح أنه سيستغرق على الأقل ٦ أسابيع قبل وصول امدادات التموين ، لذلك يجب أن يتم الاحتفاظ بمخزون من التموين يكفى ٦ أسابيع أما فى منطقة القناة أو مكان قريب بحيث يصل فى اسرع وقت خلال أسبوع .

تعليقات رؤساء الأركان فى الشرق الأوسط

١ . فى كل الاحتمالات ، فإن المصريين سيتركون أماكن عملهم .

٢ . رجح السفير البريطانى فى القاهرة أن الحكومة المصرية لن تقطع إمدادات التموين ، واقترح رؤساء الأركان إنه فى حالة قطع الأمدادات فإنه يمكن الضغط على الحكومة المصرية عن طريق قطع إمدادات التموين عن الجيش المصرى المقاومة فى الدلتا (غالبا المقصود هنا الموجودة فى سيناء) وسكان سيناء البالغ عددهم ٢٢٠,٠٠٠ مدنى .

٣ . فى كل الأحوال ، أوصى السفير البريطانى ورؤساء الأركان باتخاذ الأحتياطات اللازمة تحسبا لاحتمال قطع إمدادات التموين .

٤ - أوصى أيضا السفير ورؤساء الأركان بعدم الاحتفاظ بالمخزون التمويني في منطقة القناة ، أما في بريطانيا أو في أي مكان آخر يكون من الممكن شحنه على وجه السرعة لمنطقة القناة .

٥ - قال رؤساء الأركان إنه لاعتبارات إدارية وأمنية فلايمكن إعتبار أن جميع السكان سيظلون تحت الأدارة العسكرية ويجب أن يرحل الكثير منهم .

الإجراءات المطلوبة : عامل الوقت

الحكومة العسكرية هي أخر ملاذ رؤساء الأركان سيمنحون سلطات محدودة للتعامل مع الأرهابيين (الفدائيين) .

السلطات الممنوحة تتمثل في الاستجواب والاعتقال والطرد وقد تثبت إنها لاتكفي إذا ساء الموقف في هذه الحالة تكون الخطوة التالية هي إنشاء محاكم عسكرية لمحاكمة هؤلاء الذين يرتكبون أعمالا عدائية ضد القوات البريطانية .

من غير المحتمل إقامة حكومة عسكرية قبل هذه الخطوة ، ولكن هذه الخطوة قد تدفع المصريين إلى حملة من عدم التعاون وإعمال العنف بحيث تصبح بدورها مقدمة لحكومة عسكرية ، طبعا ذلك سيستغرق بعض الوقت حيث تتطور الأمور بحيث يكون هناك نسخة من الوقت بين كل خطوة وأخرى .

لذلك فالأجراءات التي يجب إتخاذها يجب تقسيمها إلى خطوتين :

١ - الإجراءات التي تحتاج إلى الاستعجال بسبب عامل الوقت .

٢ - الإجراءات التي تكمل بين إنشاء المحاكم العسكرية وبين إعلان الحكومة العسكرية وتكون في حدود ١٤ يوما لاعتبارات التخطيط .

التحضير : خلال الأربعة عشر يوما يمكن عمل التالي :

(أ) يتم إحضار الموظفين بالمطلوبين من الخارج

(ب) التحضيرات النهائية لتحرك القوات والتموين لمنطقة القناة تستكمل .

ولذلك يجب (اتخاذ مايلي) :

١ - تقرير إلى الأدارات تتولى تقديم الموظفين المطلوبين والادارات التي يجب أن تحصل على السلطات المطلوبة من أجل استدعاء هؤلاء الموظفين وأن تستكمل الوثائق المطلوبة للأفراد عند إعلان الحكومة العسكرية .

٢ - يتم رسم برنامج تفصيلي للمواد التموينية المطلوب استيرادها طبقا للأحصاء الحالي للسكان المصريين والأجانب .

٣ - إعداد خطة مفصلة لتحرك القوات والتموين على أساسها يتم التحرك عند الإعلان عن الحكومة العسكرية .

٤ - طبقا للوقت المتاح ، اربعة عشر يوما ، فإن خطة إستيراد وتحرك القوات والتموين وكمية الطعام المطلوب تخزينها والأماكن التي تخزن فيها ، فيجب أن تقرر وأن يعد المخزون .

التوصيات

١ - دعوة وزارة الدفاع لعقد إجتماع للقوات الثلاث (البرية والبحرية والجوية) لتقرير مسئولية كل فرع لتوفير الضباط المطلوبين .

٢ - دعوة وزارة التموين للاجتماع مع وزارة المواصلات والدفاع لوضع خطة مفصلة لاستيراد الطعام وتحرك القوات والتعيين والتوصيات وكميات الطعام المخزونة وأماكن تخزينها.

٣ - الاجتماع مرة ثانية عندما يتم تجهيز تقارير وزارة الدفاع والتموين[٤٣] .

واضح من التقرير السابق أن بريطانيا كانت تستعد لاعلان حكومة عسكرية في القناة لكن ثلاثة عوامل رئيسية جعلتها تتردد كثيرا قبل الأقدام على تلك الخطوة ثم العدول عنها نهائيا ، أولا كانت توجد مشكلة عدم تعاون الموظفين المصريين مما كان سيخلق مشاكل كثيرة نتيجة الحاجة إلى تعويضهم ببديل لن يكون سوى بديل بريطاني في هذه الحالة . وهنا تظهر المشكلة الثالثة ، وهو نقص الأعداد اللازمة من الضباط البريطانيين الذين سيحلون محل الموظفين المصريين . لاشك أن ذلك كان سيؤثر على أداء وقدرات القوات البريطانية نفسها ، حيث أن ذلك كان يعني سحب عدد لابأس به من الأفراد المنوط بهم مهام قتالية ، إلى مواقع إدارة مدنية وكان ذلك يعني الانتقاص من المجهود الحربي البريطاني في وقت تواجه فيه هذه القوات حركة شعبية عدائية وفدائيين إلى توفير الطعام والمؤن لحوالي ثلاثة وستين الفا من المصريين وأربعين الفا من الجاليات الأجنبية ، عدا تموين القوات البريطنانية نفسها .

وكانت الحكومة البريطانية قد بدأت تخطط على أساس أن الحكومة المصرية أما عاجزة عن السيطرة على الأعمال الفدائية ووقفها ، أو هي مشجعة لها تمشيا مع التيار الشعبي أو ما أسماه التقرير السابق الوقوع تحت إرهاب الفدائيين . وأيا كان الاحتمال الارجح ، فإن الحل المطروح كان الأعلان عن حكومة عسكرية في القناة فورا أو أرجاء ذلك إلى الوقت المناسب والواضح أن مشاكل إدارية وتموينية عديدة قد أرجأت الأعلان عن حكومة عسكرية على الفور ، ولكن ذلك لم يمنع الحكومة البريطانية من أن تفكر في خطوة ثالثة بدلا من مجرد التأجيل حتى يتم الأستعداد للاعلان عن حكومة عسكرية في القناة ، وتلك الخطوة في احتلال القاهرة نفسها . وبدء التفكير فعلا في مدى إمكانية احتلال القاهرة والأسكندرية والدلتا وتم وضع خطة تحت الأسم الرمزي RODEO ، بل أن رئيس هيئة أركان حرب القوات البريطانية

بطل معركة العلمين الشهير كتب تقريرا ذكر فيه (إنه يرى [illegible] والإسكندرية والدلتا فورا ، وإنه عندما كان في باريس والتقى بالجنرال [illegible] قوات حلف الأطلنطي وجد أنه هو ونائبه الجنرال عمر برادلي من [illegible] كانا فورا ، وأن كان من الصعب عليهما أن يتقدما بمثل هذا [illegible] الى الحكومة الأمريكية)[٤٤] .

[illegible] الفدائية في مصر

[illegible] من نشاط الحركة الفدائية في مصر بعد إلغاء المعاهدة ، وعلى الرغم من [illegible] المسئولية الأولى عن إنبعاث المقاومة [illegible] مسئولية وأدها . فبالنسبة إلى الكثيرين ممن شاركوا [illegible] الجيش البريطاني ، ونظر إلى حكومة الوفد على [illegible] المعاهدة ، وتوقعوا منها أن تساعد الحركة [illegible] سبق ذكرهما وهما أولا تركيبة الوفد الأجتماعية [illegible] ، ثانيا أن الحكومة أية حكومة هي مسئولة [illegible] ، وان عليها أن تحفظ الأمن والنظام ، وكان نتيجة ذلك [illegible] إلى إتخاذ مواقف متعارضة أحيانا مع الحركة الوطنية [illegible] الخيانة من قبل البعض ، وسبب الكثير من الأحباط [illegible] على ذلك من كلمات عضو الحزب الاشتراكي السابق حين كتب [illegible] أن أعمال الفدائيين بأمكانياتهم وموارادهم المحدودة هي [illegible] وأن الحكومة لاتقوم بواجبها كما ينبغي فأنسحب البعض من الميدان [illegible] أو خمسة من الفدائيين تاهوا وسط الحزبية الممقونة ، ووسط [illegible] الضاع لهيئة دون أخرى تبعا للتيارات السياسية التي تجتاز البلاد حتى [illegible] الأحكام العرفية وخيم على البلاد الظلام فأنكمشت حركة الكتائب[٤٥] .

[illegible] الأحداث بسرعة رهيبة لتدفع الحكومة الوفدية في مواجهة الحركة [illegible] بصفة عامة ، والفدائيين بصفة خاصة ، حين وافق النحاس ، الذي كان لايزال [illegible] على أنية في لعبة الأحزاب التقليدية ، على تعيين حافظ عفيفي رئيسا للديوان [illegible] خوفا من تعيين علي ماهر أو نجيب الهلالي ، عدويه التقليديين في ذلك [illegible] عما عن تصريحات حافظ عفيفي المؤيدة تماما لبريطانيا والمستفزة تماما [illegible] الوطني ، ولم يدفع النحاس في هذه اللحظة إلى مستوى الشعور الوطني [illegible] الشخصية على المشاعر الوطنية ، مما أدى إلى إشتباكات عنيفة بين [illegible] من جانب ، وقوات الشرطة من جانب آخر في المظاهرات التي أندلعت [illegible] يوم ١٧ يناير ١٩٥٢[٤٦] . وارتفعت الأصوات تنادي بقطع العلاقات [illegible] مع بريطانيا وكان من سخريات القدر أن قوات الشرطة في منطقة القناة [illegible] بجانب الفدائيين ضد القوات البريطانية ، في حين أن قوات الشرطة في القاهرة ، كانت تقوم بضرب المتظاهرين الذين ينادون بتطهير البلاد من المؤيدين

[illegible] الاستعماري البريطاني في مصر . وإستمرت الأوضاع في التدهور حتى يوم ٢٥ يناير ١٩٥٢ ، حين اطلقت النار ولاول مرة على قوات الشرطة من قبل إحدى [illegible] الطلابية . وطبقا لرواية إحدى الصحف ، فقد تحولت ساحة إحدى [illegible] الثانوية إلى ساحة قتال حقيقية بين الطلاب المتظاهرين وقوات الشرطة راح [illegible] قتلى و ١٢ جريحا . وقد هددت الحكومة بإغلاق جميع المدارس التي تحدث [illegible] مظاهرات ووقف طلابها . وقد وجه النحاس نداءً إلى الطلبة يصف فيه الوضع [illegible] جدا ويحذرهم من المهيجين الذين كانوا يسعون إلى توجيه مشاعرهم [illegible] نحو الأعمال التخريبية وتم غلق جميع المدارس في القاهرة مع الجامعة لمدة [illegible][٤٧] .

[illegible] الوضع أكثر حين عين الملك عبد الفتاح عمرو (السفير المصري في [illegible]) كمستشار سياسي له ، فإزدادت المشاعر سخطا ضد الملك وأصبح من المألوف [illegible] الهتافات المعادية للملك في المظاهرات . وكان الجو العام متوترا للغاية مع [illegible] التي ترد من منطقة القناة عن نشاط الفدائيين والاجراءات المضادة التي كان [illegible] الانفجار وجاء الانفجار حين أصدر فؤاد سراج الدين بوصفة وزيرا للداخلية [illegible] بلوكات النظام الموجودة في الاسماعيلية قرارا برفض الأنذار البريطاني [illegible] بأسلحتهم وبلا مقاومة ، ونتج عن المعركة التي تلت ذلك سقوط خمسين [illegible] وأكثر من مائة جريح . وانتقلت الأخبار سريعا إلى القاهرة التي شهدت في اليوم [illegible] سلسلة من أعمال العنف والتخريب اطلق عليها فيما بعد ، بيوم السبت [illegible] ، مما دفع النحاس بوصفه رئيسا للوزراء إلى إذاعة بيان في الاذاعة في [illegible] عشرة مساء هاجم فيه في البداية الفظائع البريطانية في منطقة القناة ، [illegible] إلى وصف أحداث التخريب التي وقعت بالقاهرة في ذلك اليوم على أنها [illegible] الخونة الذين استغلوا الموقف من أجل القيام بأعمالهم الأجرامية وناشد [illegible] في صفوف الوطن ثم أعلن عن توليه شخصيا تنفيذ الأحكام العرفية ، وفي [illegible] دعا النحاس إلى السكون والطمأنينة ووعد باتخاذ خطوات عملية من أجل [illegible] الأمانى الوطنية[٤٨] . وقد قيل أن عدة برقيات قد وصلت إلى القصر تطلب [illegible] قوات بريطانية قد تحركت من منطقة القناة وعلى بعد أربعين ميلا من القاهرة [illegible] دفع القصر إلى إصدار قرار باقالة النحاس[٤٩] .

[illegible] للنظر هنا السرعة التي أنفضت بها الحركة الوطنية المسلحة . [illegible] على إنها لم تكن قد استكملت أسباب النمو اللازم والقوة الكافية لتصعد في [illegible] إعلان الأحكام العرفية . وقد يعود ذلك إلى عدة أسباب نوردها في النقاط التالية :

١ - قصر المدة الزمنية التي نشطت فيها الحركة ، فهي نظريا قد بدأت مع الغاء المعاهدة في ١٨ أكتوبر عام ١٩٥١ ، وعمليا في أخر نوفمبر بداية ديسمبر ، حين كانت إجراءات الاستعداد قد أكتملت من جمع التبرعات وتدريب المتطوعون وإعداد [illegible] الخ الخ ، ذلك على افتراض أن كل ذلك قد تم بشكل جدي وعلى أسس سليمة [illegible] مدة زمنية قصيرة جدا . فإذا كان إعلان الأحكام العرفية كان في ٢٦ يناير

١٩٥٢ ، فإن ذلك يعني أن معركة القناة لم تستغرق حتى ٣ شهور كاملة . وهي مدة زمنية قصيرة للغاية لأى حركة حتى يشتد عودها خاصة إذا كانت حركة مسلحة في مواجهة قوات نظامية كبيرة ومدربة جدا مثل القوات البريطانية .

٢ ـ ذلك التناقض الذى وجدت حركة الكفاح المسلح نفسها فيه فى علاقتها بالحكومة القائمة وهو نفس التناقض الذي وجدت الحكومة نفسها فيه ايضا مع الحركة ، فكل طرف كان فى حاجة إلى الآخر ، ولكن كل طرف كان يريد الآخر لحدود معينة ، مما دفع الطرفين فى النهاية إلى الأضرار ببعضهم البعض ، أكثر من الاستفادة من بعضهم البعض . فالفدائيون كانوا يريدون مساندة الحكومة لهم بلا أى تحفظات ، وكانت الحكومة تريد من الفدائيين أن يكونوا مجرد أداة ضغط خاضعة لها خضوعا تاما والنتيجة أن المساعدة التى كانت منتظرة من قبل الحكومة تجاه الفدائيين تحولت إلى اعتقالات ومصادرات ، وأداة الضغط تحولت إلى أعمال تخريب تحملت الحكومة مسئوليتها وكانت السبب فى إقالتها .

٣ ـ ثالثا وأخيرا فإن الشعب نفسه ، القاعدة العريضة التى تنطلق منها أى حركة مسلحة فى إتجاه واحد وتركز عليه ، كان موزعا بين عدة قضايا منها تشتت جهوده فى النهاية لغير صالح الفدائيين فالمظاهرات تخرج ضد الملك ، والمعركة الديمقراطية التى حمل لواءها الوفد ضد الملك واحزاب الأقلية لاتقل أهمية عن المعركة الوطنية التى حمل لواءها الوفد والملك وأحزاب الأقلية وإن كان كل على هواه وبدرجة متفاوته .

والمعركة الاجتماعية كانت قد بدأت تطفو على السطح بعد الحرب العالمية الثانية لمحاربة ثالوث المرض والفقر والجهل ، وفوق كل هذا وذاك ، كان الشعب مشتتا بين قوى سياسية قديمة تقليدية ممثلة فى الأحزاب وقوى سياسية حديثة وصاعدة مثل الطليعة الوفدية داخل حزب الوفد أو الأخوان المسلمين أو الحزب الأشتراكى وأخيرا التنظيمات اليسارية خاصة وسط الطلاب والعمال . كل ذلك أضعف من درجة التركيز على المعركة الوطنية وبالتالى اضعف الحركة المسلحة ، فكانت حركة يشوبها الكثير من عناصر القوة أهمها على الأطلاق هو إجماع الشعب عليها والوقوف خلفها .

مصادر البحث

١ . عبدالرحمن الرافعى : **فى أعقاب الثورة المصرية** ، الجزء الثالث ، مكتبة النهضة القاهرة ١٩٤٥ ، ص ٢٩٢ .

٢ . Anthony Eden : **The Memoirs of Sir Anthony Eden Full Clute**, Vol 3, Cassel London p. [illegible]

٣ . المصرى ، ١٧ نوفمبر ١٩٥٠ ، صـ ٦ .

٤ . نفس المصدر السابق .

٥ . Rany St. Clein McBide : **Faonle in Egypt** A Biogaply, The Tinby Press London 1967, p. 171

٦ . Office of Militay Attacle Embassy of India Report N. 14 15 May 1950 p.3,4 Oxford Press

٧ . نفس المصدر السابق .

٨ . القضية المصرية محاضر محادثات بين صلاح الدين والسفير البريطانى ١٧ أغسطس ١٩٥٠ ص ٦١٤

٩ . قضية التعريض على حرق مدينة القاهرة **ومقدمات ثورة ٢٣ يوليو** المطبعة العالمية القاهرة ١٩٥٧ صـ ٦٠ ، ٦١

١٠ . القضية المصرية اجتماع بين د . صلاح الدين والسفير البريطانى سير رالف ستيفنز ١٠ أغسطس ١٩٥٠ صـ ٦٣٠

١١ . نفس المصدر السابق .

١٢ . القضية المصرية اجتماع بين د . صلاح الدين والسفير البريطانى ٢٤ أغسطس ١٩٥٠ صـ ٦٤٧ ، ٦٤٨ .

١٣ . المصرى : ١٧ نوفمبر ١٩٥٠ ، صـ ٦

١٤ . القضية المصرية من محضر محادثة بين النحاس والفيلد مارشال سير وليم سليم ٥ يونيو ١٩٥٠ صـ ٥٩٩

١٥ . القضية المصرية محادثة بين وزيرى الخارجية المصرية والبريطانية فى وزارة الخارجية البريطانية ٤ ديسمبر ١٩٥٠ صـ ٦٥٦ .

١٦ . القضية المصرية من محضر محادثة بين د . صلاح الدين والسفير البريطانى ١٠ أغسطس ١٩٥٠ صـ ٦٣٠

١٧ . القضية المصرية من محضر محادثة بين د . صلاح الدين والسفير البريطانى ١٧ أغسطس ١٩٥٠ صـ ٦٤١

١٨ . القضية المصرية من محضر محادثة بين صلاح الدين والسفير البريطانى ٣ أغسطس ١٩٥٠ صـ ٦٢٠

١٩ . عبدالرحمن الرافعى : **مقدمات ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢** ، مكتبة النهضة القاهرة ١٩٦٤ ، صـ ٢٦ ، ٢٧

٢٠ . طارق البشرى : **الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢** ، الطبعة الأولى ، صـ ١٧٩ .

٢١ . موسى صبرى : **قصة ملك واربع وزارات** ، دار القلم القاهرة ١٩٦٤ ، صـ ٦١ .

٢٢ . نفس المرجع ، صـ ٣٧ ـ ٤٠ .

٢٣ . بيد مرعى : **أوراق سياسية** ، جـ ١ ، المكتب المصرى الحديث القاهرة ١٩٧٨ ، صـ ١٨٣ .

٢٤ . موسى صبرى : صـ ٥٦ ـ ٥٩ .

٢٥ . موسى صبرى نفس المرجع ، بيد مرعى : نفس المرجع .

٢٦ . المصرى ، ٩ أكتوبر ١٩٥١ .

٢٧ . طارق البشرى : **معد زغلول بفاوض الاستعمار** ، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ١٩٧٧ صـ ١٧٨ .

[illegible] : مقدمات ثورة يوليو ، صـ ٥٥ .

[illegible] : ديوان جلالة الملك ، الادارة العربية ، سرى ، تقرير الأمن العام حوادث ٢٦ يناير [illegible]

FO 371/96858 JE 1016/10 No 435 (10128 /19/15) 18 December [illegible]

[illegible] : ديوان جلالة الملك ، الادارة العربية ، سرى تقرير الأمن العام ، حوادث ٢٦ يناير [illegible]

[illegible] : نفس المصدر السابق .

[illegible] : نفس المصدر السابق .

[illegible] : المقاومة السرية فى قناة السويس ، مكتبة المنار الزرقاء ١٩٨٤ ، صـ ٧١ ، [illegible]

[illegible] : نفس المرجع ، صـ ٧٢ ، ٨٣ .

[illegible] : ديوان جلالة الملك ، الادارة العربية ، سرى تقرير الأمن العام ، حوادث ٢٦ يناير [illegible]

[illegible] : نفس التعريف ، صـ ٨٧ .

[illegible] : المرجع السابق ، صـ ٨٨ ، ٩٥ .

[illegible] : المرجع السابق ، صـ ٩٦ ، ٩٨ .

Antlony Eden p. [illegible]

FO 371/96858 JE1016/4 No437 (10411 10/85/51) December 25, [illegible]

[illegible] : الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢ الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة [illegible] ، الطبعة الثانية : ٤٩٩ ، ٥٠٠ .

War Office Whitelall Paper N 15 MGE/E(52) 1 21 January 1952 Interdepartmental [illegible]

On Preparation Bar Militay Gonement in the Canal Cone of Egypt

[illegible] : ملفات السويس ، الأهرام القاهرة ١٩٨٦ ، صـ ١٢٠

[illegible] : ديوان جلالة الملك ، الادارة العربية ، سرى ، تقرير الأمن العام ، حواء ٢٦ يناير ٥٢ .

[illegible] : الحركة السياسية فى مصر ٤٥ ـ ١٥٢ صـ ٤٩٤ .

Fo 371/96870 JE 1018/S No 120 21 January [illegible]

Fo 371/96870 JE 1018/13 No 184 26 January [illegible]

[illegible] : صـ ٣٦ .

الفصل الثانى

وزارات القصر والإنجليز

د . سامى أبو النور

القوى السياسية عشية حريق القاهرة :

[illegible] حريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ سوى نتاج طبيعى لتردى الأوضاع السياسية فى البلاد . فالنتائج الحقيقية للحادث إنما كانت تكمن فيما أظهره من تداعى [illegible] بكل قواه ومؤسساته وتتأكد تلك الحقيقة من استعراض أوضاع القوى السياسية على الساحة وقتذاك وحركتها وطبيعة العلاقات التى ربطت فيما بينها .

[illegible] قد تولى الحكم فى يناير سنة ١٩٥٠ بعد أن ظل مبعدا عنه تحت وطأة [illegible] ما يربو على خمس سنوات ، وهذا بدوره قد أفضى إلى تخبطه فى السلطة . [illegible] فى ذلك أمران أولهما خطه الوطنى وصدارته للحركة الوطنية مما حدا [illegible] إلغاء معاهدة ١٩٣٦ أملا فى تصعيد مكانته الجماهيرية ، والثانى معالأة القصر [illegible] فى السلطة بعد أن ظل مبعدا عنها ، وهذا بدوره كان يؤثر بالسلب [illegible] على شعبيته . حقيقة أن تلك الخطوة من جانبه قد أثارت سخط الإنجليز عليه [illegible] العلاقة بينهما إلى منعطف حاد ، كما أنها وضعت القصر فى مأزق سياسى ، [illegible] لم يكن بدوره قادرا على الجهر بمعارضته للوفد بصدد إلغاء المعاهدة باعتباره [illegible] قوميا ، ومن ثم لم يكن أمامه ثمة بديل سوى مسايرته . وبدا الملك فى ذلك فى موقف « اذعان الكاره » . كذلك كان الحال بالنسبة للاحزاب السياسية الأخرى ، [illegible] الرغم من عدائها للوفد ، إلا أنه لم يكن أمامها أيضا من سبيل سوى تأييد خطوته [illegible] .

[illegible] القصر فلقد تأثر موقفه من الناحية العملية باعتبارين أساسيين ، أولهما [illegible] لإلغاء المعاهدة سوف يسىء إلى علاقته بالجانب البريطانى ، ثانيهما : أن [illegible] سيدعم حكمه برصيد شعبى محسوب فى مواجهة القصر ، مما سوف ينعكس [illegible] بالضرورة على الصراع المرتقب بينهما ، إلا أنه سرعان ما تبددت مخاوف [illegible] من الحكومة النحاسية على هذا النحو سارت حكومة النحاس فى علاقتها [illegible] لا تلوى على شىء اعتقادا منها بأن التقارب معه يكفل استقرارها فى الحكم . [illegible] ذلك لم يكن ليغير من سياسة القصر الاصلية نحوها ، فظل يتربص بها الدوائر [illegible] بغيها ، دون أن يغيب عن تقديراته تدهور علاقتها بالجانب البريطانى .

[illegible] نوايا القصر بالفعل نحو الوزارة فيما كان من قيامه بعرقلة مسيرتها فى [illegible] والإساءة لها فمن دلائل ذلك أنها تقدمت للقصر بمرشحين لشغل مقعدين بمجلس [illegible] ، ورشحت كذلك عبد السلام النحاس - شقيق رئيس الوزراء لرئاسة ديوان [illegible] ، وإزاء تباطؤ القصر فى الاستجابة لمطالبها ، إستدعى النحاس رئيس

الديوان الملكي بالنيابة في ١٠ ديسمبر وأبلغه أن تأخير إصدار المراسيم وتأجيل البت في المسائل يعطل سير العمل بالوزارة وهدد بالاستقالة ، فما كان من القصر إلا أن وافق على تعيين مرشحه بهي الدين بركات وعبد الرحمن رضا مرشح الوزارة ، ورفض الموافقة على ترشيح شقيق النحاس لرئاسة ديوان الموظفين ، ومن ذلك أيضا ما كان من تعيين حافظ عفيفي رئيسا للديوان الملكي وعبد الفتاح عمرو مستشارا للشئون الخارجية بالديوان دون الرجوع إلى الوزارة ، فقرر النحاس الاستقالة ، إلا أنه ما لبث أن تراجع عنها(٢) . ومنها أخيرا ما يمكن تبنيه من رغبة القصر في إصدار قانون ، من أين لك هذا ، وإصراره على تطبيق القانون بأثر رجعي منذ سنة ١٩٣٨ ، ويبدو قيمة هذا الاصرار على ضوء ما كان يتردد وقتذاك من أن بعض الوفديين وأنصارهم قد أثروا ثراء فاحشا من وراء استغلال النفوذ(٣) .

أما أحزاب الأقلية ، السعديون ـ الدستوريون ـ الوطنيون ـ الكتليون ، فيمكن القول بأن ائتلافهم التقليدي قد أصبح بلا قيمة سياسية ، فتلك الأحزاب كانت قد انتهت من الناحية الواقعية خلال تلك الحقبة ، فالجانب الشعبي الذي ظلت تسعى لاجتذابه من الوفد قد فقدته تماما ، إذ كانت شعبية الوفد ذاتها قد بدأت في التدهور . ثم إن تلك الأحزاب قد فقدت سبيلها الوحيد للوصول إلى السلطة ، ونعني به القصر ، ذلك أن كتاب المعارضة الشهير للملك في صيف ١٩٥٠ بما تضمنه من إشارة إلى فساد الحاشية وصورية النظام النيابي ، فضلا عن التلويح بنذر الفتنة ، كان من أصرح ما قيل للملك ، الذي حفظ للمعارضة تلك اليد عندما راحت تنتهج نحوه سياسة معناها التقرب إليه وممالأته والدلائل على ذلك كثيرة فمنها ما كان من إذعانها لمطالب الملك وحاشيته بالتدخل في أسعار القطن وتعديل لائحة البورصة لصالح مجموعة من التجار(٤) . بل وتعدى الأمر إلى التستر على مفاسد الملك ، فأصدرت في ١٠ أغسطس ١٩٥٠ تشريعا يقضي بتنظيم أخبار القصر ، صودرت بمقتضاه صحيفتا الأهرام والمصري لنشرهما أخبارا عن رحلات الملك للخارج دون أذن من وزير الداخلية(٥) . ومن تلك الدلائل أيضا ما كان من تصدي الحكومة للدفاع عن الملك وحاشيته في قضية الأسلحة الفاسدة رغم أن وقائعها قد جرت في عهد حكومات سابقة ، إلا أن الحكومة النحاسية ما فتئت أن استصدرت مراسيم ثلاثة في ١٧ يونيو سنة ١٩٥٠ كي تقتص ممن كانوا وراء تفجير الأزمة فأسقطت عضويتهم من مجلس الشيوخ وكان من بينهم محمد حسين هيكل رئيس المجلس(٦) . وكان من الواضح ـ كما يعترف وكيل الديوان الملكي ـ أن الأمر قد جرى بترتيب بين القصر والوزارة(٧) . السيئة(٨) .

ومن جانب آخر ساءت علاقة الحكومة الوفدية بالجانب البريطاني بسبب تشجيعها لحركة الكفاح المسلح في منطقة القناة ، وبدأ السفير البريطاني مقتنعا بأنها تسعى لتدعيم موقفها بتشجيع الأعمال الفدائية بمنطقة القناة والتستر عليها ، ويبدي في نفس الوقت تشككه في أمكان الوزارة السيطرة عليها إذا ما طلب منه ذلك(٩) . فضلا عن أن المقاطعة التي دعت إليها الحكومة قد أسفرت عن [illegible] ألفا من العمال

[illegible] بين أوطانهم بالمعسكرات البريطانية فأصيبت بالشلل التام ، مما أسهم أيضا [illegible] علاقتها سوءا بالجانب البريطاني(١٠) .

وعلى الرغم من أنه لا يوجد ثمة ما يؤيد الافتراض بوجود اتفاق ضمني بين القصر والانجليز على إنهاء الوجود الوفدي في الحكم ، إلا أنه من الواضح أن اقصاء الوفد عن الحكم كان يمثل نقطة التقاء بين سياسة القصر والانجليز .

وبدأ الجانب البريطاني يسعى لحسم الموقف مع الوزارة النحاسية ، فمن خلال وساطة عوني السعيد ونجيب الراوي ، أوحى الانجليز للحكومة برغبتهم في الجلاء عن تهدئة الموقف . والواقع أن الأمر لم يكن سوى خديعة كبرى إنطلت على الحكومة الوفدية إذ فاجأها الانجليز في ٢٥ يناير سنة ١٩٥٢ بمذبحة الأسماعيلية وفق خطة مرسومة استهدفت القضاء على حركة الفدائيين في منطقة القناة(١١) . في تلك الظروف المضطربة أحترقت القاهرة في ٢٦ يناير . والحقيقة أن النتائج السياسية [illegible] فاقت نتائجه المادية ، وكان القصر أكثر الأطراف غنما لاغرما فهو من جهة انتهز تلك السانحة فبادر إلى اقصاء الوزارة النحاسية في ٢٧ يناير ١٩٥٢ ، ومن جهة أخرى تخلص من أحمد حسين وحزبه الأشتراكي من خلال محاولة الصاق [illegible] الحادث بهما ، وغدا للقصر القدح المعلى عمليا في الحكم ، وكان عليه بعد ذلك أن يسارع إلى السيطرة على مقاليد السلطة في البلاد وسط مظاهر الفوضى والاضطرابات السائدة في البلاد . أما عن البديل المناسب للحكم الوفدي ، فكانت وزارة يتعين أن تحظى برضاء القصر والانجليز على السواء يكون عقد درها استعادة الأمن والاستقرار في البلاد ، وبطبيعة الحال لم تكن أحزاب الاقلية تمثل ذلك البديل خاصة بعد أن ساءت علاقتها بالقصر على نحو ما مر بنا .

القصر ومحاولة استعادة السيطرة على مقاليد السلطة :

بعد إقالة الوزارة النحاسية ، جرت في القصر مشاورات شارك فيها الملك رجال الديوان ومعهم الياس أندراوس ـ المستشار الاقتصادي للملك ـ وكانت النية متجهة إلى اختيار نجيب الهلالي لتشكيل الوزارة ، إلا أنه أدرك بذكائه ـ على حد تعبير وكيل الديوان الملكي ـ أن اشتراك اندراوس مع حافظ عفيفي رئيس الديوان في مقابلته يدل على أن الأمور لا تسير في طريق قويم مما حدا به إلى الاعتذار عن الوزارة(١٢) . إلا أن الهلالي أشار على حافظ عفيفي بترشيح علي ماهر لكي يشكل الوزارة الجديدة(١٣) .

والواقع أن اختيار علي ماهر لرئاسة الوزارة الجديدة قد أثار ملاحظات عدة يتعين الاشارة إليها منها أولا : أن صلاته بالملك وأن كان قد أصابها الجفاء ، إلا أن جهود بعض رجال القصر المخلصين لعلي ماهر قد نجحوا في تأليف قلب الملك له ، كما استطاعوا في الأسابيع الأخيرة للوزارة النحاسية أن يمهدوا الطريق لعلي ماهر باعتباره أصلح رجل لانقاذ الموقف(١٤) . ثانيا : أن اختيار علي ماهر كان يلقى قبولا

[illegible] على نحو [illegible] من المتوقع معه أن تنحسر موجة الهجوم الوفدى على [illegible] على ماهر ذاته . ولقد تأكدت تلك الحقيقة من الجانبين ، فمن ناحية ذهب [illegible] إلى الوزراء الجدد مهنئين ، كما ذهبوا الى القصر الملكى وسجلوا اسماءهم [illegible] ، معلنين الولاء(١٥) . وفى المقابل عمد على ماهر إلى ممالأة [illegible] على أن سياسته فى الوزارة سوف تكون استمراراً لسياسة سلفه [illegible](١٦) . ومن ذلك أخيرا أن حافظ عفيفى عندما أبلغ السفير البريطانى [illegible] قرار الملك بتغيير الوزارة وجرى التلميح له بعلى ماهر لم يبد [illegible] حقيقة أنه طلب مقابلة الملك قبل تشكيل الوزارة ، إلا أن رئيس [illegible] طلب إرجاء الزيارة إلى ما بعد تشكيل الوزارة(١٧) . وباختصار فإن اختيار [illegible] قبولا من كافة القوى السياسية باعتباره السياسى الوحيد الذى تمكن [illegible] بعلاقة طيبة بهذه القوى .

[illegible] على ماهر أن بمقدوره ترويض الملك وحاشيته معتمدا فى ذلك على [illegible] القصر وصلاته القديمة به ، فى الوقت الذى تصور فيه الملك أن [illegible] على ماهر فى الحكم بمثابة امتداد لسلطته ونفوذه ، وكان من الطبيعى أن يؤدى [illegible] إلى وقوع سلسلة من الأزمات بين الطرفين بدت أولاها عندما طلب [illegible] على ماهر تعيين كريم ثابت وزيرا فى وزارته تلبية لرغبة [illegible] الذى رفضه على ماهر(١٨) . وعلى الرغم من ذلك فقد تمكن القصر [illegible] وزيرين هما مرتضى المراغى وزكى عبد المتعال . تلا ذلك أن [illegible] على ماهر تعيين كامل القاويش فى وظيفة النائب العام بدلا من [illegible] ، وكان اسم القاويش قد برز فى تحقيقات مقتل أمين عثمان ، فضلا [illegible] بمحمد حسن « شما شرجى الملك » ، وانتهت الأزمة بتعيينه وكيلا [illegible] الداخلية ، وبصدد التعيينات أيضا طلب القصر تعيين محمد طلعت حكمدارا [illegible] ، مما رآه على ماهر استفزازا لمشاعر الاخوان المسلمين ، الذين كان [illegible] على تهدئة خواطرهم وكسب ثقتهم ، فقام بترشيح أحمد عبد الهادى للمنصب [illegible] ما لبث أن تراجع أمام ضغوط القصر فوافق على تعيين مرشحه(١٩) . [illegible] فى أن مسلك على ماهر فى مسألة التعيينات لم يكن ليبعث على رضاء [illegible] ، فالملك كان يشكو من عدم استجابة الحكومة لوجهات نظر القصر خاصة [illegible] التعيينات(٢٠) .

على الجانب الآخر اتبع على ماهر نحو الوفد سياسة مبناها الوفاق والتفاهم ، أملا فى أن يحظى بتأييده أو يتجنب معارضته فى البرلمان على أقل تقدير ، خاصة وأن [illegible] قد ضمت وزراء غير حزبيين ، الأمر الذى كان يضعف موقفها فى مواجهة [illegible] يكون البرلمان الوفدى مصدرها . وبدت أول مظاهر التفاهم بين الوفد [illegible] على ماهر إثر ما إقترحه الأخير من تشكيل جبهة وطنية تتحمل مسئولية البدء فى [illegible] مباشرة ، فبادر الوفد إلى ترشيح صلاح الدين وإبراهيم فرج لتمثيله فى

[illegible] ، فى الوقت الذى رفضت فيه أحزاب الأقلية المشاركة فيها(٢١) . وفى [illegible] على ماهر بالابقاء على البرلمان الوفدى إمعانا فى إظهار ثقته بالوفد .

والواقع أن تلك السياسة من جانب على ماهر قد أثارت سخط القصر عليه ، فالملك [illegible] فى رئيس للوزراء يمتلك القدرة والشجاعة لتحطيم الوفد(٢٢) . وعلى [illegible] الصعوبات التى واجهها على ماهر ، فقد بذل العديد من الجهود الاصلاحية [illegible] ضغط والشروع فى إزالة آثار حريق القاهرة واصلاح ما جرى تدميره [illegible] فضلا عن استعادة الأمن والنظام فى البلاد ، مما استلزم اجراء تعديل [illegible] جرى بمقتضاه تدعيمها بأربعة وزراء جدد لمقابلة مطالب الاصلاح فى [illegible](٢٣) .

[illegible] على ماهر بصدد جهوده الاصلاحية ، عن تبنى القضية الوطنية ، فمن [illegible] السفير البريطانى يوم ١٢ فبراير وفاتحه فى ايجاد حل لها ، واجتمع [illegible] وسلمه برنامجا للمفاوضات ، فما كان جواب السفير البريطانى سوى [illegible] طالب فيها بسؤال وزيرى الداخلية والشئون الاجتماعية فى وزارة الوفد [illegible] ٦ يناير . إلا أن على ماهر لم يعبأ بالمذكرة أو الغرض من ورائها ، [illegible] على الدخول فى المفاوضات وتحدد أول مارس توقيتا لها . ولقد كان على [illegible] صادقا بالفعل فى نواياه بصدد المطالبة بالجلاء فى بيانه إلى الشعب يوم ٢٥ [illegible] من أنه لا يفاوض الانجليز فى مبدأ الجلاء ولكنه يفاوض فى تنفيذ الجلاء [illegible] الوحدة ، وكان جادا فيما وعد به من أنه سيضع النتائج بين يدى الأمة ، وإذا [illegible] فسوف يمضى متعاونا فى كفاح يشترك فيه كل مواطن ، ولعل اتجاهه لتشكيل [illegible] وطنية للتفاوض مما ينهض دليلا على نواياه(٢٤) . فضلا عن ذلك فقد [illegible] البريطانى من أنه سوف يتخذ الاجراءات اللازمة لإنهاء حركة الكفاح المسلح [illegible] منطقة القناة بغية تهيئة المناخ المناسب للتفاوض(٢٥) .

على كل حال سارت خطة القصر لاقصاء الوزارة الماهرية فى اتجاهين أولهما [illegible] إلى اختيار البديل المناسب للوزارة الماهرية ، أما الاتجاه الثانى فكان يتصل [illegible] الظروف المناسبة التى تهيىء السبل لاقصائها عن الحكم .

وفيما يتعلق بالاتجاه الأول فقد كان من الجلى أن قرار تغيير الوزارة - على نحو [illegible] إليه الوثائق البريطانية - قد جرى اتخاذه بالفعل قبل أن يقدم على ماهر [illegible] ، فلقد أرسل الملك إلى حافظ عفيفى وإلياس أندراوس ليعرضا على الهلالى [illegible] الوزارة الجديدة ، إلا أنه أرجأ قراره لحين معرفة رأى الوفد(٢٦) . إلا أن [illegible] تراجع عن موقفه السابق ووافق على تشكيل الوزارة ، وفكر فى ضم رؤساء [illegible] إلى وزارته اقتناعا منه بان تلك الخطوة سوف تجنبه معارضتهم(٢٧) . أما [illegible] الاتجاه الثانى فلقد اختار القصر من العلاقة بين على ماهر والوفد مجالا له ، [illegible] أن يسبق ذلك التمهيد باحداث انقسام داخل الوزارة يصعب رأبه . وبدا القصر [illegible] فى التعرف على اتجاهات السياسة البريطانية ، فقابل الياس أندراوس السفير

البريطاني وأبلغه بأن الملك طلب من حافظ عفيفي الاستعداد للبدء في تغيير الوزارة بدعوى فشلها في مجال الاصلاح الداخلي ، أما الوسيلة فتكون بالايعاز لأربعة أو خمسة وزراء بالاستقالة وهم وزراء المالية والداخلية والتجارة والصحة والعدل ، وهم في عملهم ليسوا على وفاق مع على ماهر ، ولن يكون من الصعب الترتيب لاستقالتهم ، وإذا حاول على ماهر تعيين بدل منهم ، عندئذ لن يوافق الملك ويطلب منه استقالة الوزارة كلها(٢٨) .

ولعل تحليل الموقف البريطاني من الوزارة يوضح بجلاء أنه لم يكن أقل من القصر طلبا لاقصائها عن الحكم ، إذ رأى في توثق صلاتها مع الوفد ما كان يمثل تحديا مباشرا للسياسة البريطانية التي استهدفت الانتقام من الحزب الذي الغى المعاهدة ، ووقعت في وجه كافة الاتجاهات المؤيدة للوفد ، ثم أن تسويف الجانب البريطاني في الاستجابة لرغبات على ماهر بصدد المفاوضات كان راجعا إلى تقديره لنجم على ماهر الحقيقي ، فإذا كان قد نجح في السابق لتهيئة المناخ المناسب لإبرام معاهدة ١٩٣٦ ، فإن على ماهر - من وجهة النظر البريطانية - لم يكن الرجل المناسب حتى لمجرد التفاوض معه عام ١٩٥٢ ، خاصة وأن طموحه السياسي قد تجاوز مبدأ المفاوضة حول الجلاء ، إلى التفاوض حول تنفيذه ، مما كان يتعارض تماما مع اتجاهات السياسة البريطانية .

بدأت الأحداث تتوالى سراعا في أول مارس ، ففي التاسعة والنصف صباحا تلقى على ماهر من السفير البريطاني كتابا اعتذر فيه عن مقابلته لاصابته بوعكة صحية ، وبطبيعة الحال لم يكن موقف السفير البريطاني منبت الصلة بنوايا القصر نحو الوزارة على نحو ما مر بنا . وفي الساعة العاشرة والنصف اجتمع مجلس الوزراء فجأة عقب زيارة رئيس الديوان لعلى ماهر وفي اجتماع مجلس الوزراء دارت مناقشات حادة حول مرسوم تأجيل البرمان ، وكان الملك قد وقعه بدون تاريخ ، ولم يرد على ماهر بتقصي لتنفيذ المرسوم ، لأنه قد استصدره لمناسبة معارضته بعض النواب الوفديين في اعتماد الخمسة ملايين جنيه التي قررتها الوزارة لمساعدة المحلات التي نكبت في حريق القاهرة ، فلما انتهت المعارضة بإقرار الاعتماد ورأى العدول عن تنفيذ مرسوم التأجيل ووضع بيانا بهذا المعنى للنشر في الصحف فاعترض زكي عبد المتعال وزير المالية وأحمد مرتضى المراغي وزير الداخلية على هذا العدول ، ووصفاه بأنه لا يتفق وكرامة المجلس وقدما استقالتيهما من الوزارة بعد أن قامت الصحف بنشر مرسوم التأجيل في صباح نفس اليوم مما حدا بعلى ماهر إلى التوجه للقصر وتقديم استقالته حيث قبلت على الفور(٢٩) .

ونجاح القصر في إقصاء وزارة على ماهر على هذا النحو يثير دلالات عدة ينبغي الاشارة إليها فمنها أولا بروز دور حاشية القصر من عناصر « الموظفين غير المسئولين » على حد تعبير وكيل الديوان الملكي ، مما تمثل في المشاركة بالمفاوضات التي جرت قبل تشكيل الوزارة الماهرية ، فضلا عن سعي هذه العناصر

[illegible] في سلطة القرار تحت ستار الرغبات الملكية من خلال محاولة إدراك كريم [illegible] في الوزارة . ثانيا : ظهرت المفارقة كبيرة بين اتجاهات القصر وعلى ماهر ، [illegible] قد تصور أن على ماهر سوف يكون أكثر طواعية لرغبات القصر واتجاهاته في الحكم ، في الوقت الذي إعتقد فيه على ماهر إن بامكانه التصدي لرغبات القصر [illegible] ، دون إغفال تحسين علاقته بكافة قوى التأثير السياسي على نحو يمهد [illegible] الحكم . ثالثا : إدراك الجانب البريطاني لطبيعة الوزارة الماهرية « المؤقتة » ، [illegible] عن نوايا القصر نحوها ، مما جعله يغل يده عن التفاوض معها . وعلى الاجمال [illegible] الوزارة الماهرية عن الحكم بعد أن أظهرت مسيرتها تعارضا مع اتجاهات القصر والإنجليز .

محاولات الاصلاح الداخلي بين القصر والإنجليز :

وأما كيف أعد القصر العدة بالفعل قبيل استقالة وزارة على ماهر في أول مارس سنة ١٩٥٢ ، إذ تشكلت وزارة الهلالي على الفور ، وكان المقرر أنها سوف تكون [illegible] حالا من سابقتها بعد أن استقرت أحوال البلاد المضطربة إلى حد ما ، وكان المقرر أيضا أن « التطهير » الذي اتخذت منه الوزارة هدفا سياسيا ، سوف يكسبها [illegible] البلاد وتأييدها باعتباره المدخل الرئيسي للحكم الصالح . وكان على الوزارة أن [illegible] الثقة في نواياها لمحاربة الفساد على نحو كان يتعين معه أن تبدأ أولى خطواتها في هذا المجال من القصر الملكي ذاته لكي تكسب ثقة الرأي العام في نواياها ، على الجانب الآخر فهي وأن حاولت البدء بالقصر كان عليها أن تتحسب النتائج مقدما ، خاصة وأنها بذلك تنال من نظام جاءت أصلا لتعضده .

وكان من المتوقع أن يصحب تعيين الهلالي طرد رجال الحاشية أو بعض منهم ، واستبدالا لشبهة تبعيتها للقصر كان لا بد أيضا أن تضم وزراء من الشخصيات المستقلة التي لم تشتهر بالنزاهة والاستقامة فقط ، ولكن عرفت عنها مواقف سياسية شجاعة ضد الفساد مثل محمود محمد محمود - رئيس ديوان المحاسبة السابق - الذي [illegible] عن موضوع الأسلحة الفاسدة ومخالفات مستشفى المواساة ، مما أدى في النهاية إلى اصطدامه بالملك واستقالته ، ومصطفى مرعي الذي فجر الموضوع باستجوابه الشهير في مجلس الشيوخ وفقد مقعده بالمجلس بسببه . وكان على الوزارة بعد ذلك أن تستند إلى قوة تتمكن بها من أن تضغط على الملك ورجاله ، ودخول أحد ممن وجهوا الاتهام إلى الملك يعني الاعتراف بصحة الاتهام ويكشف ضعفه . وطالما أن الغرض من الوزارة كان بقصد ضرب الوفد أساساً ، فلن يكون لها حينئذ ركيزة إلا الملك ذاته ، مما يعني أن تبعيتها له سوف تكون مطلقة(٣٠) .

ولعل استعراض طبيعة وظروف تشكيل الوزارة يوضح حدود التأثير المتبادل بينها وبين القصر ، فجميع أعضائها لم يكونوا من رجال السياسة وليس لهم طابع سياسي ، وكان من بين أعضائها زكي عبد المتعال وأحمد مرتضى المراغي ومحمود غزالي ، أما الأول والثاني فكانا وزيران في وزارة على ماهر الثالثة ، وجاء تعيينهما

في الوزارة الجديدة مكافأة لهما على معارضة على ماهر ودورهما في أحداث الانقسام [illegible] أما محمود غزالي فقد كان وطيد الصلة بالإنجليز فضلاً عن القصر [illegible] لأحدى أزماته مع الحكومة النحاسية السادسة(٣١) . ومن ثم فإن تشكيل الوزارة لم يكن بمنأى عن تدخل القصر . ورغم اتجاه الوزارة للتطهير ، فضلاً عن طابعها الاصلاحي ، إلا أنها كانت في التحليل الأخير « وزارة قصر » .

[illegible] من الطبيعي والأمر هكذا أن تستهدف الوزارة الوفد أساساً بحركة التطهير ، وبالفعل [illegible] عدة لجان قضائية كانت مهمتها التحقيق في الوقائع التي تبلغ عنها [illegible] على تصرفات تمس نزاهة الحكم ، واستهدفت كشف سوءات الحكم [illegible] ونشر الهلالي عدداً من التقارير الخاصة بذلك ، كما راح يكشف العديد من [illegible] المالية أخرها النحاس . ثم قام بتفويض وزير المالية في الغاء كافة المعاشات [illegible] التي كانت قد تقررت للمدنيين دون وجه حق في عهد حكومة الوفد(٣٢) . [illegible] الوزارة في هذا الاتجاه إلى حد اعتقال فؤاد سراج الدين سكرتير عام [illegible] وعبد الفتاح حسن وزير الأشغال السابق(٣٣) .

[illegible] تلك الاجراءات قد عضدت مكانة وزارة الهلالي لدى القصر إلا أنها [illegible] الوفديين ، الذين تفرغوا لرد تلك الهجمات ، فنشروا في ١٥ ابريل نداء [illegible] يطالبه بألا تشغله عمليات التطهير عن مطالبه ، قاصداً بذلك تحويل الأنظار [illegible] ووصف محاولات الهلالي للتطهير بأنها غير مشروعة وتتم بايعاز من الجانب [illegible](٣٤) . وفي الحقيقة كانت تلك السياسة تلقى تأييد السفارة البريطانية [illegible] مقدمة لسلسلة من الاصلاحات السياسية والاجتماعية ، نظراً لما سوف [illegible] من استقرار الأوضاع الداخلية في البلاد بعد أن عانت السياسة البريطانية [illegible] ، ثم أن التطهير في الجانب الآخر منه كان خليقاً باضعاف الوفد [illegible] بشكل أو بآخر مما كان يتسق مع الاتجاهات البريطانية(٣٥) .

[illegible] حال فقد حاولت الحكومة أن تتخذ من البرلمان مجالاً آخر لتقليم « أظافر » الوفد فاستصدرت الوزارة مرسوماً بتأجيل البرلمان لمدة شهر ينتهي في ٢ أبريل سنة ١٩٤٤ ، وقبل انتهاء المدة استصدرت قراراً بحل مجلس النواب في ٢٤ مارس [illegible] للانتخابات في ١٨ مايو ، كما تقرر فتح أبواب الترشيح من ٢٥ مارس لمدة [illegible] أيام ثم مد أجلها لمدة أخرى مماثلة . وبدأ التذبذب واضحاً في موقف الوزارة ، [illegible] أنصارها بأنها تؤلف حزباً جديداً تدخل به الانتخابات يجمع « الأخيار » من [illegible] السياسية ، ثم لا تلبث الوزارة أن تكذب الخبر وأعلنت أن الهلالي يرشح [illegible] ، وتارة تعلن أنها ستتناول قانون الانتخاب بالتعديل ، ثم تعلن العدول عن [illegible] . هذا الاضطراب والتردد كان يعكس بطبيعة الحال ضعف الوزارة ، فاراد [illegible] أمرها فاتر إلى إعلان قوائم مرشحيه في كافة الدوائر في الوقت الذي تراجع [illegible] أنصار الوزارة عن اعلان أسماء مرشحيهم بسبب تساهل الوزارة ، التي راحت [illegible] الانتخابات لأجل غير مسمى ، مما زاد من تركها ضعفاً على ضعف(٣٦) .

[illegible] الوزارة في حركة التطهير فأعيد فتح ملفات قضية الأسلحة الفاسدة [illegible] أن صداماً سوف يحدث مع القصر باعتبار أن خيوط الأتهام كلها كانت [illegible] . فلقد تصور الهلالي أنه سوف ينجح بالتحالف مع « جماعة المستولين » [illegible] وعلى رأسهم حافظ عفيفي في انتزاع الملك من المحيطين من « الموظفين [illegible] المستولين » بالقصر ، ويحقق هدفه في التطهير ، إلا أن التيار المعارض للهلالي [illegible] القصر كان قوياً ، فلقد تحركت مجموعة كريم ثابت وأندراوس في وجه محاولات [illegible] ، وأوحت للملك بأن حركة التطهير قد تمتد إليه نفسه . ورفع كريم ثابت [illegible] إليه يقترح فيها إقالة الوزارة بزعم أن ذلك يتفق مع مصلحة الملك على أن [illegible] مرسمي المراغي بتشكيل الوزارة ، أو يكلف حسين سري بتشكيل وزارة [illegible] لاجراء الانتخابات ولقد وافق الملك بالفعل على مبدأ تغيير الوزارة ، إلا أنه [illegible] التمهيد الى ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥٢(٣٧) .

[illegible] جانب آخر قرر وزير الخارجية المصري للسفير الأمريكي أن الملك يخضع [illegible] من الوفديين ، الذين سعوا لتوثيق علاقتهم بالقصر لاقصاء الوزارة القائمة ، [illegible] أن ظهر أن العديد من الاجراءات القضائية سوف تتخذ ضدهم ، وأنه من المتوقع [illegible] الملك بإقصاء الوزارة . كان من الطبيعي أن تثير احتمالات التغيير مخاوف [illegible] البريطانية ، ولدى مقابلة القائم بأعمال السفير البريطاني لحافظ عفيفي فيما [illegible] راح يهدىء من خواطره وأخبره بأن الأمر لا يخرج عن كونه مجرد تأخير [illegible] الوفديين مع السفير الأمريكي للايحاء بقرب عودتهم للحكم ، وطلب منه ألا يأبه [illegible] المكائد ، ذلك أن تغيير الحكومة الحالية لن يكون في صالح بريطانيا أو [illegible] أو حتى مصر ذاتها(٣٨) .

[illegible] الرغم من هذا الموقف البريطاني المؤيد لبقاء الهلالي ، إلا أن الانجليز على [illegible] البريطاني غلوا أيديهم عن التفاهم معهم على قضيتي الجلاء والوحدة مع [illegible] فكان من خطة الهلالي أن يحاول كسب اعتراف الدول الأجنبية بالغاء « [illegible] مصر والسودان » ، وكان يسعى لأجراء مباحثات مع وفد سوداني تابع للسيد [illegible] الرحمن المهدي زعيم الأنصار وحزب الأمة هناك ، بغرض الوصول إلى حل [illegible] السودان يسهل عليه مهمته في الاتفاق مع الانجليز حول مسألة السودان [illegible] .. إلا أن الإنجليز عليه ببيان الجلاء الذي كان يطلبه الهلالي ، كما فشلت [illegible] مع الوفد السوداني بسبب تدخل الملك المستمر فيها(٣٩) .

من ناحية أخرى كانت وزارة الهلالي محوراً للصراع بين جناحي القصر ، فجناح [illegible] عفيفي كان مؤيداً لفكرة استمرار الوزارة في الحكم واتجاهاتها نحو التطهير ، [illegible] جناح كريم ثابت وأندراوس فقد كان بادي التأثير على الملك مما ظهر أثره واضحاً [illegible] في منع الوزارة للاستقالة في ٢٨ يونيو(٤٠) ، وبدأ حافظ عفيفي أيضاً راغباً في [illegible] الاستقالة من منصبه كرئيس للديوان تضامناً مع الوزارة .

ويمكن القول بأن تبني الهلالي لفكرة التطهير كان مدخلاً ضرورياً وهاماً للحكم ،

اعتبارها ذات طابع سياسي واجتماعي ، مما كان من شأنه أن يكسبه تأييدا عريضا في البلاد ، في وقت لم يكن له ثمة ظهير سياسي سوى القصر ، وكان الظن أن الوزارة سوف يكون بمقدورها السير قدما في طريق التطهير ، وبدا القصر بالفعل مؤيدا لها في أولى خطواتها لما كان سيترتب على ذلك من النيل من سمعة الحكم الوفدي وأظهار مثالية ، فضلا عن تأييد الجانب البريطاني أيضا .

وواقع الحال أن الهلالي قد أخطأ بتصوره بجدوى معركة التطهير في غيبة التأييد الشعبي ، فكان خليقا به أن يهيىء البلاد لدعوته لكي يكسب تأييدها ، بدلا من أن يخوض الصراع ضد الوفد مستهدفا إياه في وقت كان القصر ذاته أشد حاجة للتطهير باعتباره معقلا أساسيا للفساد ، ولا ريب في أن تأييد البلاد للهلالي كان من الممكن أن يكون ظهيرا لحركته حتى ولو كانت ضد القصر ذاته . وثمة خطأ آخر تردى فيه الهلالي فيما كان من قيامه بمحاولة التصدي للقضية الوطنية بشقيها - الجلاء والسودان - فضلا عن إتجاهه نحو الاصلاح الاجتماعي . وكان حريا به أن يركز جهوده في الاتجاه الأخير لأن أي قدر من النجاح فيه كان خليقا بتعزيز موقفه في مواجهة الانجليز بصدد التفاوض معهم . فكانت المحصلة أن باءت بالفشل أولى محاولات الاصلاح بين اتجاهات القصر والسياسة البريطانية .

الصراع الداخلي في القصر وأثره على وزارة سري :

عكست استقالة وزارة الهلالي الأولى في جانب منها صورة للصراع القائم بين جناحي القصر ، ولقد تمخضت عنها دلالة هامة على انتصار كريم ثابت وزملائه وأكدت على خضوع الملك لتأثيرهم بشكل مطلق . وكان من الطبيعي أن تعمد تلك المجموعة إلى استغلال النجاح الذي حققته باقصاء الهلالي عن الحكم وذلك من خلال الضغط على الملك بصدد اختياره رئيسا للوزراء يكون أكثر قدرة على التفاهم معهم عن الهلالي ، في الوقت نفسه كان حافظ عفيفي يتحرك بتأييد من السفارة البريطانية ، وهو بدوره لم يكن ليستسلم بسهولة في مواجهة كريم ثابت وجماعته .

وإذا كانت المشاورات التي دارت داخل القصر بصدد اختيار الهلالي قد سجلت تدخلا من جانب جناح كريم ثابت وأندراوس ، فإن تلك التي جرت قبيل اختيار سري قد أكدت على رغبة هذه العناصر في « الانفراد » باختيار رئيس الوزارة القادم ، مما كان ينذر بعودة الصراع من جديد بين جناحي القصر ، فبينما كان حافظ عفيفي رئيس الديوان يجري اتصالاته - بموافقة الملك - مع بهي الدين بركات لتشكيل الوزارة ، حيث وافق بالفعل وبدا في اختيار اعضائها . كان كريم ثابت وإلياس أندراوس يجريان اتصالاتهما - بموافقة الملك أيضا - بحسين سري لنفس الغرض . ويبدو السفير البريطاني بأن فرصة بركات لتشكيل الوزارة تبدو ضعيفة ، وأن الملك يبدو غير راغب في غض الطرف عن نصيحة أندراوس وجماعته(٤١) .

وبالفعل بدت الغلبة لاتجاه كريم ثابت وأندراوس ، إذ عهد الملك إلى سري بتشكيل وزارته الخامسة في ٢ يوليو ، وذلك رغما عن محاولات حافظ عفيفي لإقناع فاروق بأن يعهد إلى بركات بتشكيل الوزارة بغرض إزالة الأثر السيىء الناجم عن اقصاء الهلالي عن الحكم(٤٢) . والحقيقة أن اختيار أي من سري أو بركات لرئاسة الوزارة كان يثير مخاوف الجانب البريطاني ، بما وقر في اعتقاده من أن ذلك يعني التمهيد لعودة الحكم الوفدي ، ومن ثم فقد أرسلت الخارجية البريطانية تستطلع رأي سفيرها في مصر في أمر مفاتحة سري وبركات وبذل النصح لهما بعدم الموافقة على قبول تشكيل الوزارة الجديدة(٤٣) .

وفي تقديرنا أن تلك المخاوف البريطانية لم يكن لها ما يبررها خاصة وأن الملك لم يكن ليقبل بحال عودة الوفد إلى الحكم بأي صورة . ثم أن حكومة سري ذاتها قد أظهرت جهدا واضحا - مما تشير إليه الوثائق البريطانية ذاتها - في الحد من تصاعد الاتجاهات المؤيدة للوفد بل ومقاومتها(٤٤) . ورغم ذلك فقد ظلت المخاوف البريطانية قائمة ، فراح القائم بأعمال السفير البريطاني ينقل للملك - من خلال ألياس أندراوس - وجهة نظر حكومته من أن العلاقات الطيبة مع مصر لا يمكن أن تظل على حالها في ظل احتمالات عودة الوفد إلى الحكم(٤٥) . وفي محاولة للسيطرة على أزمة الموقف داخل القصر وكبح جماح فريق كريم ثابت وأندراوس ، قابل القائم بأعمال السفير البريطاني حافظ عفيفي ، وأبلغه باتفاق وجهة نظره والسفير الأمريكي من أنه يتعين عليه - أي حافظ عفيفي - ألا يتراجع بحال عن تأثيره ونفوذه في القصر إزاء التطورات ، ونصحه بأن بقاءه في منصبه سوف يمكنه من اصلاح ما ألحقه الملك من فساد بمكانته أو ببلاده(٤٦) .

لم تقتصر جهود الياس أندراوس وفريقه على حد التأثير على الملك في اختيار سري ، بل امتدت إلى بنية الوزارة ذاتها مما ظهر واضحا في اختيار كريم ثابت وزيرا للدولة مما اعتبره الرافعي من علامات انحدار المنصب الوزاري(٤٧) . وبعبارة أخرى فقد أظهر تشكيل وزارة سري الخامسة ، أن هذا الفريق من حاشية الملك قد تعدى دوره أعمال الوساطة والتدخل في شئون الحكم ، إلى مرحلة المشاركة في صنع القرار ، وهذا بدوره ما كان يعكس حالة التدهور التي تردت فيها سياسة القصر ، فواضح أنها بكل المقاييس سياسة قصيرة النظر خاطئة بكل مسلماتها ، بعد أن أضحت مقاليدها عملا في أيدي عناصر من الحاشية افتقدت لأي قدر من المهارة السياسية أو المسئولية وكانت مصالحها الشخصية هي محركها الأول .

كان الظن أن وزارة سري بطابعها الملكي سوف تكون أداة لتكريس حكم القصر ، إلا أنه بان واضحا أن ذلك لن يتأتى من جانبها أو من جانب أية وزارة أخرى تلي الحكم وتتفاهم مع القصر بأي درجة أو تدين بالولاء له والتبعية ، في ظل وجود خطر حقيقي متزايد على نحو أصبح معه لا يهدد القصر فحسب ، بل والنظام القائم بكل قواه ومؤسساته ، وهو ما كان يتمثل في نشاط تنظيم الضباط الأحرار(٤٨) .

جاءت وزارة سرى إلى الحكم فى وقت تحرجت فيه علاقة التنظيم ، بالقصر إلى حد بعيد ، فرغم الطبيعة السرية لنشاط التنظيم ، ألا أن انتخابات نادى الضباط كانت ذات دلالة واضحة المغزى للصراع الخفى الذى دار بين التنظيم من جانب والقصر من جانب آخر . فعندما تقرر اجراء الانتخابات بدت مساعى القصر لفرض صنيعته اللواء حسين سرى عامر قائد سلاح الحدود مرشحا لرئاسة النادى فى مواجهة اللواء محمد نجيب مرشح تنظيم الضباط الأحرار ، وحاول القصر تأجيل إنعقاد الجمعية العمومية للنادى غير مرة حتى يوفر لخطته اسباب النجاح ، إذ اعترضت الجمعية العمومية على حسين سرى عامر باعتباره من سلاح الحدود وهو سلاح غير مستقل لأنه يضم ضباطا منتدبين من كافة الأسلحة . وبالفعل اجريت الانتخابات فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١ حيث عمل أعضاء تنظيم الضباط الأحرار بمهارة وجد لانجاح مرشحيهم ، رغم محاولات العناصر المؤيدة للقصر لتعديل لائحة النادى بغرض الزج بالعناصر الموالية للملك ، إلا أن الأمر انتهى إلى تقرير إبعاد ممثلى سلاح الحدود عن التمثيل بمجلس الإدارة ، وأسفرت الانتخابات عن فوز محمد نجيب برئاسة مجلس الإدارة وخمسة من تنظيم الضباط الأحرار بعضوية المجلس(٤٩) .

وعلى الرغم من أن النتيجة جاءت فى صالح تنظيم الضباط الأحرار ، إلا أنهم عمدوا إلى ارهاب القصر وصنائعه ، فجرت فى يوم ٧ يناير - بعد ظهور نتيجة الانتخابات - محاولة لاغتيال حسين سرى عامر قام بها أربعة من أعضاء التنظيم هم جمال عبد الناصر وحسن ابراهيم وكمال رفعت وحسن التهامى(٥٠) .

بهذا المفاد جاءت نتيجة انتخابات مجلس إدارة نادى الضباط بمثابة أول اختبار لواء حقيقى لتنظيم الضباط الأحرار فى مواجهة القصر ، ولم تكن محاولة اغتيال حسين سرى عامر سوى محاولة أخرى من جانب التنظيم لاشعار الملك - بشكل غير مباشر - بقوتهم الحقيقية(٥١) . أما القصر بطبيعة الحال فلم يستسلم فى مواجهة الضباط الأحرار ، فراح يحاول حسم الموقف الذى فجرته انتخابات نادى الضباط ، لصالحه فأستدعى الفريق حيدر اللواء محمد نجيب والقائمقام ارشاد مهنا وأبلغهما رغبة الملك فى ضم حسين سرى عامر لمجلس إدارة نادى الضباط ، إلا أن نجيب أقنعه بعدم إمكان ذلك(٥٢) . فما كان من الملك إلا أن أصدر فى ١٥ يولية سنة ١٩٥١ أمرا بحل مجلس إدارة النادى وتعيين مجلس إدارة مؤقت برئاسة اللواء على نجيب قائد قسم القاهرة وشقيق محمد نجيب ، وسحب الاعتمادات المخصصة لمبنى النادى الجديد(٥٣) . وبعبارة أخرى فقد ألقى الملك « القفاز » فى وجه محمد نجيب ومن وراءه من الضباط الأحرار .

وفى نفس الوقت صدرت حركة تنقلات ضخمة فى الجيش وشعر التنظيم أن الغرض منها هو تشتيت شمل الضباط الأحرار وإحداث الارتباك بين صفوفهم(٥٤) . ومن جانب آخر شدد القصر حصاره على محمد نجيب من خلال التركيز على رصد نشاطه وتحركاته واتصالاته باعتباره الواجهة المعلنة للتنظيم ، فخضع لرقابة محكمة

من البوليس السياسى ، ورغم ذلك فقد خرجت منشورات « الضباط الأحرار » وراحت توزع بانتظام ، مما جعل الكل يلمس أن شيئا ما يحدث داخل صفوف الجيش . وعلى الأجمال فقد زادت حدة الصراع بين القصر وتنظيم الضباط الأحرار وبات كل طرف يتحين الفرصة للقضاء على الآخر .

ورثت وزارة سرى هذا الموقف الملتهب بين القصر وتنظيم الضباط الأحرار وكان عليها أن تعمد إلى التهدئة ، وبالفعل قابل الدكتور محمد هاشم - وزير الداخلية - محمد نجيب وعرض عليه منصب وزير الحربية ، وذلك بغرض القضاء على عوامل التذمر والسخط داخل صفوف الجيش(٥٥) . ومن جانب آخر أبلغ سرى الملك - من خلال حافظ عفيفى - بأنه سوف يقدم استقالته ما لم يوافق على تعيين محمد نجيب وزيرا للحربية ، الأمر الذى رفضه فاروق تماما خشية أن يكون نجيب هو « عرابى رقم ٢ »(٥٦) . على هذا النحو أبدى القصر تشددا واضحا إزاء محاولات سرى . وفيما يتعلق بموقف محمد نجيب فلا ريب فى أن رفضه لمنصب وزير الحربية جاء تشيعا وسلامة التقدير ، فهو لن يكون بقادر على تنفيذ أى اصلاحات بالجيش أو إزالة عوامل التذمر والسخط بين صفوفه طالما استمر الفريق حيدر - رجل الملك - يشغل منصب القائد العام للجيش وكبار قادته على ولائهم المطلق للقصر . ثم أن مطالب الاصلاح التى استهدفها تنظيم الضباط الأحرار لم تكن مقصورة على الجيش فحسب ، بل امتدت لتشمل النواحى السياسية والاجتماعية الأخرى ، يضاف لذلك أن قبول نجيب للمنصب قد يمكن القصر من رصد نشاط التنظيم وكشف أعضائه مما يمهد له السبيل للقضاء عليه .

أما القصر فقد كان من الواضح أنه لم يكن يقدر الحجم الحقيقى لتنظيم الضباط الأحرار أو خطورته على العرش ، بعد أن وقر فى اعتقاده أن الأمر لم يكن ليخرج عن أن هناك لجنة من ١٢ ضابطا - اشارة إلى الهيئة التأسيسية للضباط الأحرار - من الميسور القضاء عليهم بطردهم من الخدمة(٥٧) . وعن الجانب البريطانى ، فراح يتجنب التدخل فى الموقف بأى صورة لاعتقاده بأن الملك يسيطر بشكل مطلق ، وأنه ما فتىء يبرهن دائما على حقيقة واحدة مؤداها أنه مستعد للاطاحة بأى حكومة تقرر إتجاهاتها متعارضة وسياسته (٥٨) . على هذا يمكن القول بتقديرات القصر والجانب البريطانى فيما يتصل بتنظيم الضباط الأحرار وخطورته ، وهذا مما ساعد القصر بوجه خاص على التشدد فى موقفه ، مما أضطر معه سرى إلى تقديم استقالة وزارته فى ٢٠ يوليو سنة ١٩٥٢ . إلا أن الاستقالة لم تكن مجال حسما للموقف المضطرب أو علاجا له بقدر ما كانت دلالة أخرى على تهاوى مقاليد السلطة من يد القصر .

انهيار الكيان السياسى وزوال حكم القصر :

إثر استقالة وزارة سرى الخامسة أجرى الملك مشاوراته مع حافظ عفيفى رئيس الديوان وبات من المحتمل تكليفه بتشكيل الوزارة الجديدة(٥٩) . والواقع أن هذا

[illegible] كان توطئة للقضاء على بقايا نفوذ رئيس الديوان على الملك ولا يمكن الافتراض بأن جناح كريم ثابت وأندراوس كان منبت الصلة بهذا الترشيح حتى يكون له الهيمنة الكاملة على القصر . ولعل إدراك حافظ عفيفى لذلك دعاه إلى اقناع الملك بالرجوع عن الفكرة ، وراح بدوره يسعى لاقناع الهلالى بقبول تشكيل الوزارة الجديدة ، وبعبارة أخرى فقد رأت جماعة المسئولين فى الديوان أن عودة الهلالى [illegible] فى التطهير بما تحققه من تهدئة الضباط والخروج من الورطة التى يواجهها [illegible] بل العهد كله ، سوف تحقق هدفا آخر بتوجيه ضربة نهائية للحاشية غير المسئولة[illegible] .

أما الهلالى فقد بدا حريصا على تعضيد موقفه فى مواجهة القصر ومؤمراته بما [illegible] فى الشروط التى وضعها كأساس لقبوله الوزارة وهى :

(أ) استمرار حركة التطهير التى بدأها فى عهد وزارته الأولى .

(ب) يجب تعديل قانون الانتخاب على أن تجرى الانتخابات عندما يرى هو [illegible] .

(ج) أن يستمر سريان الاحكام العرفية على أن تستخدم ضد من يثبت اشتراكهم فى اضطرابات ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ .

(د) لا تدخل لغير المسئولين ، اشارة إلى عصبة القصر ،[٦١] .

أما الملك فقد قبل راغما تلك الشروط باعتبار أن وزارة الهلالى كانت السبيل الوحيد للخروج من الأزمة الوزارية بعد أن ظلت البلاد بدون وزارة لمدة كانت تربو على الأربع والعشرين ساعة . أما الهلالى فقد تصور أن شروطه التى أملاها على القصر ، كافية ، لتقليم أظافره ، والحد من تدخل كريم ثابت وأندراوس فى شئون الحكم برغم الرغبات الملكية .

وعند اللحظات الأولى لتوليه السلطة ، بدأ الهلالى بنشاط ملحوظ فى محاولة تهدئة المواقف المضطربة بين القصر والجيش ، وهو ما فشل فيه سرى من قبل وأفضى إلى استقالته وبناء على ما أشار به حافظ عفيفى ، قام الهلالى بتعيين اسماعيل [illegible] زوج شقيقة الملك ـ فى منصب وزير الحربية ، وباعتباره الرجل المناسب الذى يمكنه الاضطلاع بشكاوى الضباط الاصاغر[٦٢] . كما قرر احالة كل من اللواء [illegible] عامر قائد قوات حرس الحدود واللواء محمد نجيب إلى التقاعد[٦٣] .

وحقيقة الأمر أن الموقف الداخلى قد تفاقمت حدته ، على نحو لم تفلح معه محاولات الهلالى للتهدئة ، إذ أن الجيش كان قد تهيأ بالفعل للتحرك ضد النظام القائم بكل قواه ومؤسساته ، ففى ظهر يوم ٢٢ يوليو عقد الضباط الأحرار اجتماعهم الأخير بمنزل خالد محيى الدين حيث جرت مناقشة الخطة الموضوعة واختير لها إسم « نصر الاستيلاء على مقر القيادة العامة واعتقال كبار الضباط » وتحددت الساعة الثانية

[illegible] مساء توقيتا لبدء العملية حيث تم بالفعل اعتقال اللواء حسين فريد رئيس هيئة أركان حرب الجيش وكبار الضباط بالقاهرة . وفى صباح ٢٣ يوليو كان الهلالى مجتمعا مع أعضاء وزارته فى الأسكندرية حيث حاول التفاهم مع زعماء الحركة لتفرقة مطالبهم ، فأبلغه محمد نجيب وكان بالقاهرة ، بمطالب ثلاثة محددة وهى [illegible] على ماهر بتشكيل الوزارة ، وتعيينه ـ أى محمد نجيب ـ قائدة عاما للجيش وطرد مجموعة من حاشية الملك وهم محمد حسن وحلمى حسين وأنطوان [illegible][٦٤] .

وعن الناحية العملية فقد كان الوجود الاحتلالى وليس القصر ، هو الجانب الأكثر تهديدا لحركة الضباط الأحرار ، وذلك على ضوء احتمالات تدخله فى مواجهة الحركة لنصرة القصر . وبصدد تأمين حركتهم سار الضباط الأحرار فى اتجاهين : أولهما استهدف الحصول على تأييد السفارة الأمريكية للحركة ، والثانى : تحذير الجانب البريطانى من مغبة التدخل والتلويح باستخدام القوة فى مواجهته .

وفيما يتعلق بالاتجاه الأول ، قام على صبرى ـ أحد أعضاء تنظيم الضباط الأحرار ـ بالاتصال بالسفير الأمريكى كيما يوضح له بواعث الحركة وأهدافها ، وقد نجح فى الحصول على تأييده رغم أن الحركة ذاتها كانت مفاجأة للجانب الأمريكى[٦٥] . وفيما يتعلق بالاتجاه الثانى فقد لعبت فيه الوساطة الأمريكية دورها ، فعن طريق أحد أعضاء السفارة الأمريكية بعث قادة الحركة برسالة للسفير البريطانى مؤداها أن الجيش سوف يبدى مقاومة منظمة ضد أى تدخل بريطانى ، وأن الحركة قامت أساسا للقضاء على الفساد الداخلى ولن تتعرض للسياسة الخارجية[٦٦] . ولقد تمكنت المهارة السياسية لتنظيم الضباط الأحرار فيما ظهر من وراء ذلك من نتائج فقد تحدد الموقف البريطانى ليس فيما أظهره فحسب من عدم الاستجابة لمطالب فاروق بالتدخل مما أثار سخطه[٦٧] ، بل وذهب إلى حد التفاهم مع قادة الحركة ، وبناء على تعليمات كريسويل القائم بأعمال السفير البريطانى توجه أحد أعضاء السفارة برفقة مساعد الملحق الحربى لمقابلة محمد نجيب وتوضيح الموقف البريطانى وإظهار الترحيب بأى حركة فى مصر تقوم على محاربة الفساد وتحسين مستوى المعيشة للشعب المصرى كأفضل سلاح لمحاربة الشيوعية ، وطلب الضمانات بأن الجيش سوف يحمى أرواح الأجانب وممتلكاتهم[٦٨] .

ومن جانب آخر نقل السفير الأمريكى للملك وجهة النظر البريطانية من أنها تعتبر أن لا يعدو سوى أن يكون مسألة داخلية بحتة ، وأن الحكومة البريطانية غير راغبة فى الزج بقواتها فى مثل تلك الأغراض[٦٩] على هذا النحو تحدد الموقف البريطانى من القصر والضباط الأحرار بشكل حاسم . أما عن باقى القوى السياسية فلا تكاد ترصد لها أثرا للتحرك على الساحة إزاء تطور الأحداث يوم ٢٣ يوليو ، وبدا أنها آثرت الانتظار مترقبة ما سوف تسفر عنه الأحداث ، باستثناء ، الأخوان المسلمون ، فقد كانوا هم القوة الوحيدة التى قام بها الضباط الأحرار بالتنسيق معها قبل الحركة

وكانوا على علم بتفصيلاتها وتوقيت قيامها(٧٠) ، وعلى الأجمال فقد كانت أوضاع القوى السياسية عشية ٢٣ يوليو من العوامل المشجعة للحركة كيما تستمر فى طريقها .

وينبغى الاشارة الى أن إذعان القصر للمطالب الثلاثة التى تقدم بها قادة الحركة ، على نحو ما مر بنا ، كان باعثا على اعتقادهم بأن القصر قد بات مهيض الجناح دون سند حقيقى يؤازره ، وهذا بدوره قد شجعهم على اتخاذ الخطوة التالية وهى عزل الملك . والواقع أن الفكرة لم تكن واردة فى مخطط الحركة ، يتأيد ذلك بما أشار إليه محمد نجيب من أن عزل الملك قد تقرر فى اجتماع عقد ليلة ٢٣/٢٤ يوليو بعد الاطمئنان إلى ولاء القوات الموجودة بالاسكندرية للحركة . وقد جرى فى هذا الاجتماع اتخاذ كافة الترتيبات لوضع الفكرة موضع التنفيذ(٧١) .

وبالفعل قدم محمد نجيب صبيحة يوم ٢٦ يوليو لعلى ماهر إنذار الجيش للملك بالتنازل عن العرش ومغادرة البلاد قبل الساعة السادسة من نفس اليوم ، وهنا عاد الدور الأمريكى للظهور مرة أخرى ، فالى جانب محاولات على ماهر لاقناع الملك بقبول طلبات الجيش ، راح السفير الأمريكى يسدى له النصح فى نفس الاتجاه ووعده بضمان حمايته وأسرته حتى يغادروا مصر(٧٢) . وبالفعل تنازل فاروق عن العرش لولى عهده وتولى مجلس الوصاية سلطاته الدستورية ، وغادر فاروق وأسرته البلاد فى مساء ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٢ وانتقلت البلاد من عهد إلى عهد .

وخلاصة القول فإن حادث حريق القاهرة فى ٢٦ يناير قد أفضى إلى نتيجة أساسية وهى أن القصر قد انفرد تماما بسلطة اتخاذ القرار ، ولقد تأيدت تلك الحقيقة ليس فيما كان من اقالته للحكومة النحاسية فحسب ، بل وفيما كان من توالى « وزارات قصر » أربع على حكم البلاد على إمتداد مسطح زمنى لم يجاوز الشهور الستة . والواقع أن تعاظم سلطة القصر على هذا النحو لم يكن ينبىء عن قوته الحقيقية كمؤسسة للحكم بقدر ما كان نتيجة لتراجع تأثير الأحزاب السياسية على الساحة بعد أن فقدت الجماهير الثقة بها .

أما عن ممارسات القصر فى السلطة ، فلا ريب فى أن ما اعتراه من فساد ظاهر قد أثر على مكانته فى البلاد ، ثم أن الصراعات التى دارت فى جنباته بين جناحى حافظ عفيفى وكريم ثابت ، قد أثرت بدورها أيضا على كيانه السياسى وأظهرت مابه من انقسامات خاصة وأن الملك نفسه كان محورا لتلك الصراعات ، إذ سعى كل فريق إلى محاولة السيطرة عليه . ولقد انسحب أثر هذه الصراعات الداخلية فى القصر على طبيعة الوزارة وحددت مسيرتها فى الحكم إلى حد كبير ، فالوزارات التى تولت الحكم وإن كانت « وزارات قصر » فى صبغتها إلا أنها تباينت فى تبعيتها لأى من جناحى القصر . وكأثر لخضوع الملك لتأثير كريم ثابت وإلياس أندراوس ومن إليهم من حاشيته ، فكان من الطبيعى أن يكون القصر أعنى القلاع مقاومة لمحاولات التطهير

التى جرت فى تلك الفترة . « واتسع الخرق على الراقع » ما كان من سوء تقديرات القصر السياسية ، فبدلا من أن يضع يده على ضمائر التذمر والسخط فى الجيش سعيا إلى علاجها ، راح يتبع سياسة خاطئة قصيرة النظر كان عمادها مفهومه التقليدى بتبعية الجيش وولائه له . وسرعان ما بدت المفارقة كبيرة بين مفهوم القصر ونظرته للجيش ، وبين ما أصبح عليه الجيش بالفعل من إستعداد حقيقى للتحرك والخروج على العرش بعد أن كان من ركائز حكمه الأساسية .

وتسهل تطورات الأحداث المتلاحقة والتى تزامنت مع قيام حركة الضباط الأحرار ، ظهور الدور الأمريكى على ساحة السياسة المصرية ، فالواقع أن الجانب الأمريكى كان يبحث لنفسه عن دور سياسى يمكنه من منافسة الوجود البريطانى فى مصر ومنازعة نفوذه . ولقد هيأت أحداث الثورة بالفعل للسفير الأمريكى لكى يلعب دور الوساطة بين تنظيم الضباط الأحرار من جانب والقصر والانجليز من جانب آخر ، أما الجانب البريطانى فلقد حدد موقفه من الحركة منذ قيامها ، فأحجامه عن الانحياز لصالح القصر يمكن تفسيره بأنه لم يكن ليدافع عن قضية حليف ظاهر الفساد قد بات بالفعل نذر هزيمته .

الهوامش

( ) عبد الرحمن الرافعي : مقدمات ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، ص ٢٧ .

( ) المصدر السابق ص ٣٠٨ وما بعدها .

( ) تاريخ الوزارات المصرية : ص ٥٠٨ .

( ) ذكر فؤاد باشا أنه في عام ١٩٤٩ اتفق مع علي يحيى باشا على تكوين مجموعة من التجار الذين لم يتمكنوا من الاشتراك في مجلس الوزراء وطمعوا بعقد شركة المضاربات والمعاملات في البورصة وكان رأسمال المجموعة مليون جنيه ، مما يعني أن قرعلي باشا ومجموعته سوف يتكبدون خسائر تبلغ عدة ملايين ، وأنهما عملا على يحيى باشا بالليل أضراس . المستشار المالي للملك . وطلب منه عرض الأمر على الملك ليقوم الملك بالتدخل لمصالحه وزملائه مقابل ٢٥٠ ألف جنيه للملك و ٢٥٠ ألف جنيه لمحمد قرعلي ، وبالفعل تم مقابلات بين الطرفين وصل المبلغ إلى ١٥٠ ألف جنيه للملك و ١٠ آلاف جنيه للمدعية ، وتدخل محامي الملك لدى الحكومة فتراجعت عن موقفها ، أما مجلس الدولة فقد صدر قرار بإلغاء قرار مجلس الوزراء الأول ، إذ أثبتت البورصة عدم قدرة التجار على تسليم الأقطان موضوع التعاقد ، كما أن المجموعة على السداد فكسبوا الجولة ضد التجار . أنظر محمد أحمد قرعلي ، عصر من الدموع ، ص ١٣١ ، ١٣٦ .

( ) حسن يوسف : مذكرات ، دور العصر في السياسة المصرية (١٩٢٢ ، ١٩٥٢) : ص ٢١٨ .

( ) مضابط مجلس النواب ، الجلسة السابعة والعشرين ، ١٩٥٠/٦/١٧ ، ص ١٤٢٦ ـ ١٤٢٧ .

( ) المصدر السابق : ص ٢٤٦ ، ٢٤٨ .

( ) المصدر السابق : ص ٥١٢ ، ٥١٤ .

( ) F.O. 371/90118 : Stevenson to Fo. Nov., 9,1951, Tel. No. 813

( ) محمد أنيس : حريق القاهرة ٢٦ يناير ١٩٥٢ : الفصل الأول - أيام قبل الحريق .

( ) المصدر السابق : ص ١٠ .

( ) المصدر السابق : ص ٣٣١ ، ونحن نختلف معه في الرأي في أن رفض الهلالي كان راجعا إلى أن رفض مع رئيس الديوان في معيته . فالم فع أن الهلالي قد أراد تجنب الصدمة الأولى بتولي [illegible] في ٢٦ يناير مباشرة ومن ثم كان اعتذاره وترشيحه لعلي ماهر ، بتأييد ذلك ما أشارت إليه التوابع في مذكرته إلى فؤاد الهلالي بتشكيل وزارته الأولى ، بعد استقالة وزارة علي ماهر الثالثة .

( ) F.O. 371/96872: Stevenson to Eden, Feb. 19,1952. أنظر : أحمد أنيس ، المصدر السابق : ص ١٣٩ .

( ) عبد الرحمن الرافعي : المصدر السابق : ص ٣٦ .

( ) عبد العظيم رمضان : الحركة السياسية في مصر (١٩٤٥ ـ ١٩٥٢) : ص ٥٤٢ .

( ) عبد الرحمن الرافعي : المصدر السابق : ص ١٣٣ .

( ) F.O. 371/96870 : Stevenson to F.O., Jan. 27, 1952, Tel. No. [illegible]

( ) حسن يوسف : المصدر السابق : ص ٣٣١ .

( ) عبد العظيم رمضان : المصدر السابق ١ ص ٤٢ ومابعدها .

( ) F.O. 37196872 : Stevenson to F.O. Feb. 14 1952, Tel. No. [illegible]

( ) Ibid . Same to Same, Feb. 5,1952, Tel. No. [illegible]

( ) F.O. 371/96875 : Stevenson to Eden, April, 26,1952, Tel. No. [illegible]

( ) أحمد حمروش : قصة ثورة مصر ، محمد علي رشدي ، عبد الجليل العمري ، القومي للدراسات الاجتماعية ، القاهرة ، أنظر أيضا : عبد الرحمن الرافعي : المصدر السابق ، ص ١٣٢ ، ١٣٦ .

( ) حسن يوسف ، المصدر السابق : ص ٣٣٣ ، ٣٣٤ .

( ) F.O. 371/96870 : Stevenson to Eden, Jan. 30,1952 Tel. No. [illegible]

( ) F.O. 371/96872 : Same to Same, Feb. 14 [illegible]

( ) F.O. 371/96875 : Same to Same, Jan. 29,1952, Tel. No. [illegible]

( ) عبد الرحمن الرافعي ، المصدر السابق ، ص ١٣٨ ، انظر كذلك حسن يوسف المصدر السابق ، ص ٣٣١ .

( ) عبد العظيم رمضان : المصدر السابق : ص ٥٦٨ .

( ) تعلق محمود غزالي منصب مدير الأمن العام في عهد وزارة النحاس السادسة ، وكان قد تقرر قيام فاروق بأداء صلاة الجمعة الأخيرة يوم ١٥ سبتمبر ١٩٤٤ بمسجد عمرو بن العاص ، ولم تتم دعوة النحاس لمرافقة الملك فقرر النحاس مقاطعتها ، وقرر أن يكون وباقي الوزراء في انتظاره لدى وصوله للمسجد . وفي الطريق للمسجد شاهد النحاس موكب الملك ، يحيي الملك مع النحاس ، فأمر فور وصوله محمود غزالي مدير الأمن العام برفع حراسة الملك على الا يراها عند عودته من المسجد ، ولم يجد غزالي بدا من تنفيذ أمر الملك ، وعلى الفور أصدر قرار بإلغاء الحراسة . وكان بالاسكندرية أمرا بإيقافه عن عمله وأتبع النبأ في الصحف وزعم مساعي القصر وما جرى من حلول للأزمة إلا أن النحاس أصر على إيقاف مدير الامن العام ، وظلت المسألة معلقة حتى أقيلت وزارة النحاس في أكتوبر سنة ١٩٤٤ . أنظر حسن يوسف ، المصدر السابق : ص ١٨٥ وما بعدها .

( ) F.O. 371/96875 : No : 109 Stevenson to Eden, April, 28 1952

( ) عبد الرحمن الرافعي ، مصر وعملها من أجل الاستقلال : ص ٣٣٣ .

( ) F.O. 371/96876 : No. 1011 : Chancery to African Department, June 29 1952

( ) Ibid : Creswell to F.O. June 29 1952

( ) عبد الرحمن الرافعي : المصدر السابق : ص ١٤٣ ، ١٤٤ .

( ) عبد الرحمن الرافعي ، المصدر السابق ، ص ١٤٥ ، حسن يوسف ، المصدر السابق : ص ١٢٨ .

( ) Ibid : Creswell to F.O, June, 29,1952, Tel. No. 994

( ) عبد العظيم رمضان : المصدر السابق : ص ٥٧٦ .

( ) أما واقعة استقالة الهلالي فترجع إلى مطالبة الحكومة لأحمد عبود بمبلغ خمسة ملايين جنيها اقتضتها ضريبة أرباح استحقت على شركة السكر التي يملكها . وكان وزير المالية زكي عبد المتعال قد نشب في استقالته في عهد الهلالي بتأميم الشركة . يضاف الى ذلك فإن عبود وأصدقاءه من الوفديين قد أرهقتهم حركة التطهير بعد أن يقدم مبلغ مليون جنيه للملك كرشوة لاستبدال الهلالي بآخر يكون أكثر قدرة على التعامل معه ، وتسلم الملك المبلغ وكريم ثابت المبلغ عندما كانا في أوروبا في منتصف يونيو ، وقد أمر عبود أحد أصدقائه في ٢٠ يونيو بأن وزارة الهلالي سوف تترك الحكم ، كما علم الهلالي من السفارة الأمريكية بأمر الزيارة . أنظر F.O. 371/6876: Chancery to Fo,July, 7,1952, Tel. No. 1061 ومن ضمن أسباب الاستقالة أيضا ما قرره الهلالي لحسن يوسف هيكل في يونية سنة ١٩٥٢ من أنه تلقى معلومات مؤكدة بأن ، الحرس الحديدي ، يدبر انقلاب قبل حلوله وربما يؤدي هو صلاة الجمعة اليتيمة بمسجد عمرو بن العاص ، مما دعاه إلى القرار من هذه الورطة الذين كانوا يحرمونه وضع نفسه وسط المصلين اعتقادا منه بأن ذلك سوف يفسد خطة اغتياله ، أنظر محمد حسنين هيكل ، مافات السويس ، الأهرام ١٩٨٦/١٠/٧ .

( ) F.O. 371/96876 : Stevenson to F.O. July, 1,1952, Tel. No. 988

( ) Ibid : Washington to F.O. July, 3,1952

( ) Ibid : F.O. to Stevenson, July, 1,1952, Tel. No. 1030

( ) Ibid : Cresewell to F.O., July, 2,1952, Tel. No. 1031

( ) Ibid : Same to Same, July, 5,1952, Tel. No. 1064

( ) Ibid : Same to Same, July, 2,1952, Tel. No. 1041

( ) عبد الرحمن الرافعي : المصدر السابق : ص ١٤٦ .

( ) تكونت الهيئة التأسيسية للضباط الأحرار في سبتمبر سنة ١٩٤٩ وكانت تضم أحد عشر ضابطا هم جمال عبد الناصر ، عبد الحكيم عامر ، كمال الدين حسين ، صلاح سالم ، جمال سالم ، حسن ابراهيم ، عبد اللطيف البغدادي ، خالد محيي الدين ، زكريا محيي الدين ، أنور السادات وحسين الشافعي . لمزيد من التفاصيل عن نشأة تنظيم الضباط الأحرار ، أنظر أنور السادات ، صفحات مجهولة ص ٢٠٤ وما بعدها . جمال حماد ، ٢٢ يوليو أطول يوم في تاريخ مصر ، ص ١٠٣ وما بعدها ، عبد الرحمن الرافعي ، المصدر السابق : ص ١٠٤ . ١٠٥ ، محمد نجيب ، كلمة للتاريخ ص ٢٢ ـ ٢٥ أنظر كذلك محمد أحمد أنيس المصدر السابق : ص ١٩٢ .

[illegible] ، المصدر السابق : ص ١٥ وما بعدها أنظر كذلك [illegible], P.J, The Egyptian Army [illegible] in Politics, P.P [illegible] .

[illegible] ، حمدى عبيد ، جمال حماد ، حسن ابراهيم وأمين شاكر ، أنظر الأهرام ١٩٥٢/١/١ [illegible] ، المصدر السابق : ص ١٥٥ ـ ١٥٦ .

[illegible] ، كنت رئيسا لمصر : ص ٩٦ ـ ٩٧ .

[illegible] Vatikiotis, [illegible] .

[illegible] ، ذكرياتى فى عهدين : ص ٢١٨ .

[illegible] ، كلمتى للتاريخ : ص ٣٣ .

[illegible] ، قصة الثورة كاملة : ص ٨٤ .

[illegible] ، كلمتى للتاريخ : ص ٣٥ ـ ٣٦ .

[illegible] ، المصدر السابق ص ١٦٢ ، أنظر كذلك جورج فوشيه ، المصدر السابق : ٢٨٤ ـ ٢٨٥ .

F.O. 371/98872 : Stevenson to F.O. Feb. 14-1952, Tel. No. [illegible]

F.O. 371/98877 : Creswell to F.O. July 13,1952, Tel. No. [illegible]

Ibid : Same to Same, July, 21-1952, Tel. No. [illegible]

[illegible] ، المصدر السابق : ص ٥٢٦ .

F.O. 371/96877 : Creswell to Eden, July [illegible]

F.O. 371/96876 : Creswell to Eden, July, 22,1952, Tel. No. [illegible]

Ibid

[illegible] من التفاصيل عن حركة الضباط الأحرار ليلة ٢٢/٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ . أنظر أحمد حمروش : قصة [illegible] ٢٢ يوليو ج ٢ : ص ٢٢ وما بعدها ، جمال حماد ، المصدر السابق : ص ٢٢١ وما بعدها ، حسن عزت [illegible] ، ص ١١٢ وما بعدها ، أنظر كذلك محمد نجيب ، كلمتى للتاريخ : ص ٤١ وما بعدها .

Flower, R, The Story of Modern Egypt, p. [illegible]

F.O. 371/96877 : Creswell to Eden, July, 23,1952, Tel. No. [illegible]

Ibid : Same to Same, July, 23,1952, Tel. No. [illegible]

Ibid : Same to Same, July, 5,1952, Tel. No. [illegible]

Ibid : Same to Same, July, 5,1952, Tel. No. [illegible]

[illegible] ، المصدر السابق : ص ٢٦ ، ص ٦٧ وما بعدها .

[illegible] ، كلمتى للتاريخ : ص ٤٦ .

[illegible] ، المصدر السابق : ص ٢٣٣ .

الفصل الثالث

الإنجليز وثورة يوليو ١٩٥٢

د . علاء الحديدى

الانجليز فى مصر قبل الثورة

منذ أن احتل الانجليز مصر فى عام ١٨٨٢ ، إلى منذ قيام الثورة فى عام ١٩٥٢ ، كان الانجليز هم القوة الرئيسية فى البلاد التى اثرت على مجرى الأحداث والتى ظلت القوى السياسية الأخرى تتشكل وتخضع لها حقيقة أن معظم الباحثين والدارسين لتاريخ مصر فى تلك الفترة قد درجوا على وصف الحياة السياسية فى مصر فى تلك الفترة بأنها كانت صراعا بين قوى ثلاث ، الانجليز والقصر ، والشعب . إلا أن الانجليز دون القوى الأخرى ، كان لهم الفوز الأكبر والسيطرة الفعلية شبه الكاملة على البلاد . فالانجليز قد أحتلوا البلاد بقوات عسكرية هزمت القوات العسكرية المصرية على أثر ثورة عرابى عام ١٨٨١ ، تحت دعوى أنقاذ العرش الذى استنجد الخديو عباس له من جيشه الوطنى . وهنا يهمنا التركيز على نقطة أن دخول الانجليز إلى مصر كان بناء على الاستجابة إلى رغبة القصر وبعد الدخول فى معركة عنيفة ضد الجيش المصرى . تلك الاستجابة التى لم تكن بعد ذلك فى عام ١٩٥٢ قادرة على جلاء القوات البريطانية جلاءً تاما بعد ذلك بأربع سنوات .

وقد كانت استجابة الانجليز لرغبة القصر (الخديوى توفيق) فى الوقوف ضد حركة عرابى ، ودون الدخول فى تفاصيل أسباب موافقة الانجليز على الاستجابة لطلب الخديو توفيق ، أن أحتل الانجليز مصر بعد هزيمة الجيش المصرى والقضاء على الثورة وقادته خارج البلاد . ومن الممكن القول أنه بجانب احتلال الانجليز لمصر فى عام ١٨٨٢ ، فقد ظهرت ثلاث نتائج أخرى نتيجة لأحداث عام ١٨٨٢ .

أولا ، تحطيم الجيش المصرى والعمل بعد ذلك على عدم قيام جيش مصرى من شأنه أن يشكل تهديدات للقصر وطبعا للانجليز . وبذلك لم يعد الجيش يشكل قوة حقيقية فى البلاد حتى جاء التوقيع على معاهدة ١٩٣٦ . وكان من أهم نتائج المعاهدة التوسع فى حجم الجيش مرة أخرى مما أدى إلى دخول عناصر جديدة من الطبقة الوسطى إلى الجيش ولأول مرة ، بعد أن كان مقصورا على الطبقات العليا . فكان ما كان من أمر ذلك ، حين دخل أبناء الفلاحين لأول مرة إلى الجيش بعد أن كان مقصورا على الاتراك والشراكسة وغيرهم من أبناء غير الفلاحين . وإذا كان الانجليز بعد احتلالهم مباشرة لمصر فى عام ١٨٨٢ قد وضعوا نصب اعينهم عدم السماح بعودة الجيش خشية تكرار أحداث ١٨٨١ ، إلا أنهم ولظروف جو مختلفة تماما وضغوط دولية ومحلية أضطروا إلى السماح ولو بقدر يسير للغاية للجيش أن يتوسع فى عام ١٩٣٦ ، فكانت النتيجة ثورة ١٩٥٢ وتحرك الجيش ضد القصر مرة أخرى .

ثالثا ، رغم أن الانجليز قد دخلوا البلاد بناء على رغبة وحماية للعرش ونفذوا [illegible] في احتلال البلاد تحت هذه الحجة ، إلا أنهم كانوا يعلمون علم اليقين أن القصر باستبداده وفساده كان المسئول الأول عن ثورة ١٨٨١ ، لذلك وضع الانجليز [illegible] سياسة مزدوجة تقوم أساسا على تحجيم دور القصر من ناحية ، والاعتماد على قوى أخرى غير القصر من ناحية أخرى حتى لو اضطر الأمر إلى [illegible] هذه القوى في حالة عدم وجودها فالانجليز كانوا يعلمون أن القصر كان [illegible] الاستقرار ، وأن إرتباطهم بالقصر لن يتيح لهم حكم البلاد حكما سليما ، [illegible] الانجليز بقوى مكروهة شعبيا ، مما يعني توجيه عوامل السخط [illegible] ضد الانجليز ، وهذا ما كان يعمل الانجليز على تجنبه حرصا على [illegible] المصري ضمانا لاستمرارهم هم في احتلال البلاد ، فإنهم أيضا كانوا [illegible] غير قابلة للإصلاح ، ولذلك لا يمكن الاعتماد عليها في [illegible] إصلاحها في المستقبل على أمل أن تساعدهم في حكم [illegible] احتلالهم لمصر إلى عدم إعطاء القصر الدور الذي [illegible] الانجليز له . وان كان توفيق قد أصبح مطية في يد [illegible] على انقاذهم اياه لعرشه ، إلا أن من خلفوه ، [illegible] فالملك فؤاد ثم فاروق ، عن هؤلاء لم يشعروا بنفس [illegible] التي شعر بها جدهم توفيق نحو الانجليز ، وكانوا يشعرون أنهم [illegible] وحق شرعي في حكم البلاد ، وليس الانجليز وما دور الانجليز [illegible] . وهذا طبعا ما لم يرضه الانجليز . فالانجليز أتوا لاحتلال [illegible] ملك أهوج فاسد فقط ، بل لسياسة بعيدة المدى هي جزء من [illegible] الانجليزية ككل . وعلى هذا الأساس ما كانت العلاقة بين القصر [illegible] علاقة وئام دائما ، بل أنه كثيرا ما شابها الاصطدام والتنافس والصراع ، [illegible] على ذلك من حادثة الحدود في عهد الخديوي عباس وانتهاز فرصة الحرب [illegible] الأولى في اسطنبول لعزله ثم فرض دستور ١٩٢٣ على الملك فؤاد ثم أخيرا [illegible] الشهيرة عام ١٩٥٢ . والتي أوشكت أن تنتهي بعزل الملك فاروق . [illegible] ما يلزم لاجسون (المندوب السامي سابقا) السفير البريطاني في [illegible] فاروق لم يكن يخفى على أحد ، حيث كان يحتقره أشد الاحتقار ويسميه [illegible] نكاية عن سوء تربيته والاسراف في تدليله . لذلك فإن الحفاظ على شخص [illegible] أيا كان لم يكن هدفا أصلا في السياسة البريطانية ، مما ظهر أثره في عام ١٩٥٢ [illegible] بعد قليل ، وإن حماية القصر ما كانت سوى حجة لتنفيذ سياسة أوسع وأبعد [illegible] من مجرد التدخل العسكري .

ثالثا ، بناء على ما سبق ، سعى الانجليز إلى كسب ودفئة اجتماعية جديدة تكون [illegible] لهم في حكم البلاد وحليفا أقوى من مؤسسة القصر التي كانت السبب في قيام ثورة شعبية (١٨٨١) والأغلب أنها كانت سبب ثورات شعبية أخرى . وكان مجموع الفلاحين من المعدمين البؤساء لا حول لهم ولا قوة .

[illegible] الانجليز المستمرة بأنهم أصدقاء هؤلاء الفلاحين وما أتوا أصلا [illegible] الظلم الواقع على كاهلهم من الباشوات الاتراك ، إلا أن الفلاحين باعدادهم [illegible] تنظيمهم كانت تحول بينهم وبين أن يكونوا سندا قويا فعالا للانجليز . [illegible] الحاجة إلى خلق أو تقوية مجموعة جديدة يمكن أن تلعب هذا الدور ، [illegible] هؤلاء هم ملاك الأراضي الزراعية الجدد الذين بدأوا في الظهور بشكل قوي [illegible] منتصف القرن الماضي حتى اشتد عددهم في نهاية القرن بفضل تأييد [illegible] ودعمهم . وأصبحوا يشكلون الدعامة الأساسية لحكم البلاد بجانب القصر ، [illegible] أحيانا (دستور ١٩٢٣) وأكبر سند ونصير للاحتلال البريطاني . ودون [illegible] في تفاصيل ظهور هذه الطبقة وتطورها وعلاقاتها مع الانجليز والقصر ، [illegible] الطبقة لعبت الدور المطلوب منها تماما طيلة النصف الأول من هذا القرن [illegible] الثورة في عام ١٩٥٢ .

[illegible] عشية الثورة :

[illegible] ، فإن الانجليز قد عملوا على القضاء على الجيش ، وتحجيم دور [illegible] وتقوية دور كبار ملاك الأراضي الزراعية . إلا أن هذه السياسة ذات الأبعاد [illegible] تظهر عليها أعراض التغير حين سمح لمصر بعد توقيع معاهدة ١٩٣٦ [illegible] جيشها ولو بقدر محدود ، وثانيا حين وصل الملك إلى درجة من الاستهتار [illegible] بحيث أصبح الخلاص منه ضرورة تحتمها مصلحة الانجليز أنفسهم ، وأخيرا [illegible] أيضا كبار الملاك الزراعيين من أهم أسباب السخط والتذمر في البلاد [illegible] لتطور علاقات الملكية في مصر منذ ظهور الملكية الخاصة في الأرض [illegible] (أي في منتصف القرن الماضي) وحتى منتصف القرن الحالي ، أن أصبح [illegible] نصف في المائة فقط من السكان يملكون حوالي نصف الأراضي الزراعية ، [illegible] خللا اجتماعيا كبيرا ظهرت أثاره في انتشار العديد من الافكار التي تدعو [illegible] الإصلاح الاجتماعي ، بعضها معتدل مثل الدعوة التي أطلقت في مجلس الشيوخ [illegible] تحديد الملكية الزراعية ، وبعضها متطرف مثل الدعوة إلى الشيوعية وكان [illegible] وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية وظهور الاتحاد السوفيتي كقوة رئيسية [illegible] المسرح الدولي . أشد ما يكونون خوفا من انتشار نفوذ الاتحاد السوفيتي على [illegible] الدولي من خلال عقيدتهم السياسية ، أي الشيوعية ، ذات البريق الجذاب في [illegible] التي تعاني من خلل خطير في هيكلها الاجتماعي وفقرا مدقعا حين تكون [illegible] أكثر قبولا وأنتشارا عنها في المناطق الأخرى . وهكذا وصل الانجليز إلى [illegible] مؤداها أن مصر بنظامها السياسي القائم على مؤسسة القصر التي يرأسها ملك [illegible] ونظامها الاجتماعي وعمادها طبقة من كبار ملاك الأراضي الزراعية [illegible] الذين يرفضون حتى محاولات الإصلاح الاجتماعي المعتدلة ، قد أصبحت [illegible] تماما لاستقبال الشيوعية . وإذا كانت الشيوعية تمثل الخطر الأول على [illegible] البريطانية على صعيد العالم . فإن مصر من الممكن أن تكون إحدى [illegible] الضعف التي ينفذ منها النفوذ الشيوعي .

ذلك كان الانجليز مع أى دعوة جدية للإصلاح بهدف منع المد الشيوعى .

ولا شك أن الانجليز يعلمون أن البلاد تمر بحالة غليان واختمار ثورى فالمدن (٥٠ - ٥٢) كانت مليئة بأحداث العنف والاضطرابات الاجتماعية ، ثم كانت عودة الوفد إلى الحكم عقب حريق القاهرة فى يناير ١٩٥٢ التى كانت دلالته الاجتماعية والسياسية لا تخفى على أحد ، وما كان الجيش بعيدا عن ذلك ، بل أنه من الملاحظ أن التقارير البريطانية التى سبقت الثورة كانت تتحدث دائما عن وجود حالة سخط وتذمر داخل صفوف الجيش ، ولكن لم يؤخذ الأمر مأخذ الجد ، فإن الكلام أو التحاليل الانجليزية دائما ما تميل إلى احتمالات عودة الوفد مرة ثانية إلى الحكم ، بدون الأشارة ولو من بعيد إلى احتمال تكرار أحداث عرابى فى عام ١٨٨٢ ولكن من ٢٠ يوليو أرسلت السفارة البريطانية فى القاهرة بتقرير سرى للغاية إلى وزارة الخارجية البريطانية فى لندن تحدثت فيها عن بعض الشائعات غير المؤكدة حول تحرك عدد من وحدات الجيش فى اتجاه الاسكندرية وما يقال حول رفض عدد من ضباط الجيش المصرى تنفيذ الأوامر ، ثم يتحدث التقرير عن احتمال قيام تمرد عسكرى ، وتكون هذه أول مرة يشار فيها إلى مثل هذه الاحتمال ، وما سيؤدى إليه من فوضى لا محالة(٢) ثم يوافى التقرير بعد ذلك صباحة أو فجر ٢٣ يوليو .

٢٣ يوليو ١٩٥٢ :

تحمل أول برقية أرسلت على وجه السرعة فى الساعة السابعة إلا خمس دقائق من صباح يوم ٢٣ يوليو التالى ، قوات متمردة تحت قيادة ضابط شاب فى سلاح المظلات استولت على القاهرة وتطيعها قوات الشرطة وأرسلت (القوات المتمردة) رسالة خلال أحد أعضاء السفارة الأمريكية أنهم سيقاومون أى تدخل بريطانى وأن هدفهم هو محاربة الفساد فقط وليس لهم أى أهداف خارجية ،(٣) اللافت للنظر هنا بالنسبة للملحوظة الأولى هى تعاون رجال الشرطة مع رجال الجيش تعاونا كاملا ، بحيث بدا الأمر وكأن الشرطة كانت تترقب هى الأخرى عملا ما ، فما أن تحركت قوات من الجيش ، حتى تحركت معها الشرطة ، خاصة إذا وضعنا فى الاعتبار اضراب رجال الشرطة فى عام ١٩٤٨ ثم مذبحة الاسماعيلية ضد قوات منطقة القناة فى يناير من نفس العام . والملحوظة الثانية ، دور السفارة الأمريكية التى لعبت دور الوسيط من خلال أحد أفرادها بين القوات المتمردة والانجليز ، والملاحظ أن القوات المتمردة اختارت الإتصال بالسفارة الأمريكية حتى تنفى عن نفسها تهمة معاداة الغرب أولا ، ثم العمل على كسب ود الأمريكان واستخدامهم من أجل تخفيف الضغط عليهم من قبل الانجليز من ناحية أخرى ، وهو ما اشتكى منه الانجليز بعد ذلك مر الشكوى .

تعود البرقية التى حددت موقف الانجليز من الأحداث الجارية بقولها : **وجهة نظر الخارجية كانت دائما تقوم على عدم التدخل لحماية الملك** ولكن فى

حالة أن بريطانية فى قاعدة القناة يودون اتخاذ بعض الإجراءات لحماية [illegible] ، وهكذا سقط الملك بلا حماية ، وهو الذى كان يظن أن الانجليز لن [illegible] فقط للعرش أن يسقط مثلما فعلوا فى عام ١٨٨٢ ، ولكن توفيق كان غير [illegible] ، وعام ١٨٨٢ كان غير عام ١٩٥٢ ، وخطر الثورة العرابية كان غير خطر [illegible] الشيوعية .

فى نفس اليوم ، فى برقية أرسلت الساعة الخامسة إلا عشر دقائق ترسل السفارة البريطانية الى لندن قائلة ، نحن نرحب بأية حركة فى مصر تهدف إلى القضاء على [illegible] سلاح لمقاومة الشيوعية ،(٤) أى حتى لو اضطر إلى التضحية بالعرش [illegible] ، عسكرية على نمط ثورة عرابى ، لأن هذه الثورة وقد أظهرت حسن [illegible] ولو عن طريق أظهار أن لها صلة بالأمريكان وليس الانجليز ، إلا أنها [illegible] المعسكر الغربى ، ولن تفتح الطريق أمام الشيوعية مثلها كانت سياسات [illegible] السابق تمهد بذلك .

[illegible] أن السفارة ترسل برقية أخرى فى نفس اليوم فى الساعة الحادية عشرة وست [illegible] صباحا تتحدث فيها عن الملك فاروق الذى اتصل بالسفير الأمريكى فى الثامنة [illegible] طالبا منه التدخل من أجل حمايته هو وأسرته ، وأن كان الملك فاروق لم [illegible] التدخل البريطانى تحديدا ، إلا أن السفارة البريطانية كانت تعتقد أن ذلك كان [illegible] ، لأن السفير الأمريكى اتصل بالسفارة البريطانية وطلب رأيهم ، فكانت [illegible] واضحة تماما والتى طلب نقلها إلى الملك وهى **أن الحكومة البريطانية لن [illegible] قواتها لمثل ذلك الغرض (أى التدخل لحماية الملك)** وأن كان سيتم نقل [illegible] إلى الخارجية البريطانية فى لندن رغم معرفتهم مسبقا بالرد [illegible] ، واللافت للنظر هنا أيضا هو اتجاه الملك أيضا إلى السفارة الأمريكية [illegible] له مع الانجليز ، مثله فى ذلك مثل ثوار الجيش ، وأن كان لغرض اخر . [illegible] القائم بالأعمال فى السفارة البريطانية برقيته قائلا أنه فى اعتقاده الشخصى [illegible] الثائرين لن يقدموا أى طلبات خاصة بالملك وأنه (أى الملك) لو التزم [illegible] فمن الممكن أن يخرج من تلك الأزمة كملك دستورى يكرر كلمة دستورى ، [illegible] . وأن رسولا من نجيب (أول مرة يذكر فيها أسم محمد نجيب) ذهب [illegible] السفارة البريطانية وقال أن المسألة داخلية هدفها محاربة الفساد(٥) ، وهكذا نرى [illegible] القائم بالأعمال كانت أن هذه الحركة مجرد حركة تمرد من بعض وحدات [illegible] وأنه لو أحسن الملك التصرف فإنه قد يستطيع الحفاظ على عرشه مع تقييد [illegible] بقيود دستورية جديدة . وقد ردت الخارجية البريطانية فى لندن على برقية [illegible] بالأعمال الانجليزى واقرته على ما ذكره فى برقيته السابقة وتمنت أن [illegible] الملك بواقع من الخوف ونصحت القائم بالأعمال أن يظل على اتصال [illegible] (أى الخارجية الانجليزية فى لندن) وأن يصل إلى اتفاق مع نجيب(٦) . وفى [illegible] أخرى من الخارجية البريطانية فى نفس اليوم قالت أن الموقف مازال غامضا [illegible] يجب علينا (أى بريطانيا) أن نقف بجانب أى طرف ، فنجيب قد يكون حاكم

مصر ويجب تفادى دكتاتورية عسكرية وخير حل هو تحول الملك إلى ملك دستورى أن أمكن ، لذلك يجب تطهير القصر من كريم ثابت والياس اندراوس . [illegible] فالخارجية البريطانية تقر نصيحة السفير الأمريكى للملك فاروق بالتزام الهدوء والتضحية ببعض المستشارين الفاسدين ، ولكن « **لن نتدخل عسكريا ، أكرر لن نتدخل عسكريا** »(٩) .

وهكذا نرى أن الخارجية البريطانية كانت ترى أن أفضل حل كان فى أن تتمخض هذه الحركة عن تقييد سلطة الملك وأنه فى اسوأ الاحتمالات قد يسفر الموقف عن دكتاتورية عسكرية ، أيا كان الأمر ، فإن من الواضح أن الانجليز قد اتخذوا قرارا لا رجعة فيه بعد التدخل عسكريا تحت أى ظرف من الظروف .

وتبدأ الصورة تتضح للسفارة البريطانية حين يذهب مرتضى المراغى وزير الداخلية الأسبق إلى السفارة البريطانية فى نفس اليوم ليقول لهم أن على ماهر الذى كلفه الثوار أن يشكل الحكومة الجديدة مع الضباط المنشقين تحت زعامة كامل صدقى هم الذين قاموا بالانقلاب مدفوعين من قبل الشيوعيين والأخوان المسلمين وأن لهم ثلاثة مطالب هى : ١ ـ حكومة تحت رئاسة على ماهر ٢ ـ انتخابات فورية ٣ ـ الغاء الاحكام العرفية . وأن الملك فاروق قد انتهى ولا أحد يرى أن نفع منه وأن الانقلاب الأخير يستهدف الملك شخصيا ، وناشد مرتضى المراغى بريطانيا أن تتدخل وأنه لو سمح للأخوان والشيوعيين بأكمال عملهم (فى رأى المراغى) فستجرى انتخابات على الفور ويتم إصدار قوانين ثورية معادية للرأسمالية . ويعقب مستر كرزويل القائم بالأعمال البريطانى على كلام مرتضى المراغى قائلا « غالبا أن كلام المراغى مبالغ فيه ، لكن أخشى أن يكون جزءاً من الحقيقة أن المنشقين مدفوعون بأفكار متطرفة للرأسمالية »(١٠) . وتأتى بعد ذلك الخارجية البريطانية فى نفس اليوم . ٢٣ يوليو إلى السفارة الانجليزية فى القاهرة ترجح فيها أن يكون كلام المراغى هى محاولة لحمل الانجليز على التدخل ضد الثورة بحجة الخطر الشيوعى بعد أن ثبت أنهم لن يتدخلوا لحماية الملك(١١) . وبعد أن يئس الملك فاروق من تدخل الانجليز . يطلب من السفير الأمريكى أن يساعده على مغادرة البلاد ، ويحاول كانرى السفير الأمريكى أن تمنع الملك بالبقاء من أجل منع قيام جمهورية متطرفة ، يؤيده فى ذلك القائم بالأعمال البريطانى ، وأن ذلك يمكن أن يحدث إذا لم يقع تدخل عسكرى مباشر ضد الملك(١٢) . وهو ما لم يحدث ، حيث ينهار الملك ويغادر البلاد بعد محاصرة قوات الجيش الثائرة لقصر الملك فى المنتزه بالاسكندرية ، وقد حدد الأمريكان حالتين فقط للتدخل فى حالة وقوعهما ، أما الحالة الأولى فهو أن يثبت لديها أن الحركة القائمة حركة شيوعية والحالة الثانية ، أن تتعرض حياة الملك شخصيا للخطر . وهو ما لم يحدث وبعد أن تستقر الأمور برحيل الملك فى ٢٦ يوليو ، يكتب السفير البريطانى معربا عن مخاوفه من انزلاق مصر إلى الفوضى بعد عزل الملك الذى كان أحد أعمدة الاستقرار فى البلاد ، وبدأ فى التساؤل عن مدى نفوذ الأخوان المسلمين والعناصر المتطرفة الأخرى فى حركة الجيش ويقول أن المطلوب الآن من وجهة نظره هو

[illegible] مجلس الوصاية من أجل تفادى فراغ دستورى وأن يكون أحد أفرادها من العائلة [illegible] حكومة على ماهر هى السلطة الدستورية(١٣) . وأن كان يحدد فى [illegible] أن الدستور لم يحدد ماذا يحدث فى حالة اعتزال الملك الحكم ، رغم [illegible] ماذا يحدث فى حالة وفاة الملك ، ويشيد السفير بنجاح على ماهر فى [illegible] عبد المنعم فى مجلس الوصاية مقابل قبول رشاد مهنا من الجيش . أما [illegible] السياسى القديم بهى الدين بركات على حد تعبير السفير البريطانى(١٤) . [illegible] البرقيات التى أرسلها السفير ومن قبله القائم بالأعمال أن بريطانيا رغم [illegible] قد اتخذت قرارا بعدم التدخل العسكرى ، إلا أنها كانت تتمنى استمرار [illegible] الحكم كملك دستورى من أجل الحفاظ على قدر من الاستقرار فى البلاد [illegible] دون انزلاق مصر إلى الغرض حيث تكون لقمة سائغة فى أيدى المتطرفين [illegible] الشيوعيين أو الأخوان المسلمين .

الإصلاح الزراعى

[illegible] أن تم القضاء على الملك ، أهم ركائز السياسة الانجليزية فى مصر ، كانت [illegible] التالية للثورة هى القضاء على الركيزة الثانية للاحتلال الانجليزى ، وهم ما [illegible] الثورة « بالاقطاع » ، أى كبار ملاك الأراضى الزراعية ، الذين كانوا [illegible] الأرض والحياة السياسية فى البلاد . وقد قيل الكثير عن سوء توزيع الملكية [illegible] فى البلاد ، وما كان يعنى ذلك من خلل اجتماعى رهيب بدأت اثاره تظهر [illegible] مصادمات بين الفلاحين وكبار الملاك والسلطات المحلية فى بعض القرى ، [illegible] تفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، إلا أن كبار الملاك الذين شكلوا [illegible] السياسية الحاكمة وقتئذ قد اصموا أذانهم عن أى دعوة للإصلاح والتغيير ، [illegible] قمة كبار الملاك الزراعيين انفسهم من الانجليز يقلقون من تفاقم الأوضاع [illegible] نظر الطبقة الحاكمة ، مما كان يعنى ليس فقط ضياع كبار الملاك ، بل حماتهم [illegible] .

وكان طبعا الخطر الذى يخشاه الانجليز أكثر من غيره هو خطر انتشار [illegible] ، وليس هناك تربة أكثر خصبا لانتشار الشيوعية من سوء توزيع الثروة [illegible] ، حيث يستفحل الفقر والجهل والمرض فى حين تزداد الطبقة الحاكمة ثراء [illegible] الطبقة المحكومة فقرا . وهذا ما كان يحدث فى مصر عشية قيام الثورة فى [illegible] يوليو عام ١٩٥٢(١٥) . وهنا نجد أن موقف الانجليز انفسهم كان مذبذبا إلى حد [illegible] ، منهم من جهة يعلمون علم اليقين أنه لا بديل عن الإصلاح الزراعى إذا أرادوا [illegible] البلاد الشيوعية ، ولكن فى نفس الوقت كان السؤال ، أى إصلاح زراعى ؟ [illegible] أنهم ما كانوا يودون تطبيق إصلاح زراعى راديكالى لانقاذ البلاد من [illegible] ، فإن أى إصلاح زراعى جذرى كان بالنسبة للانجليز لعدم تطبيق الشيوعية [illegible] الإعلان عنها ، وهذا ما كان لا يرضى عنه الانجليز بطبيعة الحال .

[illegible] أدل على موقف الانجليز هذا من تعليق الخارجية البريطانية على مذكرة

رئيس الوزراء البريطاني بشأن مصر في ٢٦ أغسطس عام ١٩٥٢ ، أي قبل إصدار قانون الإصلاح الزراعي في ٩ سبتمبر من ذلك العام حين كتبت الخارجية الانجليزية تقول أنه ، يجب تأييد جهود محمد نجيب للإصلاح الزراعي وإعادة كسب ثقة الشعب المصري في الحكومة الجديدة وعدم تأييد كبار الملاك . ولا شك في نية علي ماهر الصادقة في الإصلاح ، لكن حماس الضباط من أجل اكتساب شعبية قد يدفعهم إلى اتخاذ خطوات غير عملية . مثال ذلك الإعلان عن استصلاح مساحات شاسعة من الصحراء في حين أن وزير المالية أعلن أن نجيب قد استقطع ٤٠ مليون جنيه من ميزانية العام القادم من أجل أنقاذ مصر من الافلاس . وحزب الوفد يعارض مثل هذا البرنامج ، وبالتالي فإن فرص اعتماد الجيش على جماعات متطرفة مثل الأخوان ستكبر »[١٦] . وفي نفس المذكرة يكتب أحد أعضاء السفارة البريطانية في مصر قائلا أن السؤال ليس : هل ولكن كيف سيتم توزيع الأرض الزراعية على الفلاحين وإلا سقطت مصر في أيدي الشيوعيين وأملنا الوحيد في تلك اللحظة هو علي ماهر . فخلاصة القول كانت في رأي الانجليز هي أنه يجب عليهم تأييد علي ماهر ونجيب وخطة الإصلاح ولكن بشكل دستوري ، ولا يجب عليهم أن يظهروا بمظهر الحماة لكبار الملاك ، فسياستهم تقوم منذ أيام كتشنر على مساعدة الفلاحين وأنه يجب أدخال الولايات المتحدة في خطة انجاح نجيب[١٧] . وبذلك رست السياسة الانجليزية في مصر في ذلك الوقت عند تأييد الإصلاح الزراعي ، ولكن في أطار رسوم ترضى عنه بريطانيا . وفي ٢٦ أغسطس يصف تقرير انجليزي آخر موقف علي ماهر بأنه ضعيف وكيف كان يجب عليه أن يكون أقوى من ذلك وأن يظهر بمظهر المدافع عن الإصلاح ، وكيف أن دور انجلترا في هذه اللحظة هو في كيفية جعل هذا الإصلاح ناجحا[١٨] . وكان الصراع بين أعضاء مجلس الثورة من جانب ، وعلي ماهر الذي شكل أول وزارة بعد الثورة من جانب آخر قد بدأت أثارة تظهر على السطح . فعلي ماهر كان في النهاية من ينتمون إلى العهد السابق ، وكانت نظرته للإصلاح الزراعي تختلف تماما عن نظرة الضباط الشبان ، وكان على السفارة البريطانية لما لها من وزن في مصر ، خاصة وسط السياسيين القدامى ، من أمثال علي ماهر ، أن تحدد موقفها .

وكان لقرار الانجليز بتأييد جهود الإصلاح الزراعي واشراك الولايات المتحدة معهم ، انعكاسات ظهرت أثارها بعد ذلك بين انجلترا نفسها والولايات المتحدة . فيأتي السفير البريطاني في ٢٠ أغسطس أن السفير الأمريكي قد قابل محمد نجيب وأعضاء مجلس قيادة الثورة في عشاء وحذر من المغالاة في الإصلاح الزراعي[١٩] . ثم يقابل السفير البريطاني علي ماهر بعد ذلك ويحمل نفس رسالة السفير الأمريكي . وكان علي ماهر قد اقترح في ذلك الوقت بتحديد الملكية الزراعية بـ ٥٠٠ فدان وترك الباقي للتخلص منه خلال ٥ سنوات على أن يكون الايجار ٢١ جنيها طالما بقيت الضريبة ٣ جنيهات[٢٠] . ثم يخلص السفير البريطاني بعد ذلك إلى أنه من الأنسب ترك علي ماهر يحل مسألة الإصلاح الزراعي بطريقته وأن يقتصر دور الانجليز على تقديم أي مساعدة فنية تطلب منهم .

وقد نشرت جريدة الديلي اكسبرس اللندنية خبر لقاء السفير البريطاني مع علي ماهر في صورة تحذير ضد تسلل الشيوعية تحت دعوى الإصلاح[٢١] . وقد اشتكى علي ماهر للسفير البريطاني من تدخل الجيش في تشكيل وزارته ومن برنامج الإصلاح الزراعي الذي يدعو إلى تحديد الملكية الزراعية بحد أقصى مائتا فدان ، وأن ذلك سيكلف خزانة الدولة سندات بـ ٢٢٠ مليون جنيه وسيربك مالية البلاد ويحبط رأس المال الأجنبي كما اشتكى من أن إتصالات الجيش مع الامريكان قد أعطت الجيش ثقة بأنهم مؤيدون تماما من قبل أمريكا التي ستحميهم من أي تدخل انجليزي[٢٢] . وقد بدأت أثار التدخل الأمريكي تظهر وتأتي بمفعولها حين اخبر السفير الأمريكي زميله البريطاني أن مجلس قيادة الثورة بدأ يفقد صبره لتأجيل برنامج الإصلاح الزراعي ، وأن المجلس قد أوضح للسفارة الأمريكية أنه إذا لم يتم تحقيق أي تقدم سريع في برنامج الإصلاح الزراعي فإن المجلس سيستغني عن علي ماهر كرئيس للوزراء ويحل محله السنهوري الذي يتمشى مع هواهم تماما . وقد نصح السفير الأمريكي أعضاء المجلس بالاعتدال والصبر ونجح في الحصول على وعد منهم بأنهم لن يتخذوا أي اجراء ضد علي ماهر دون أعطاء السفير الأمريكي فكرة قبلها على الأقل بأربع وعشرين ساعة . وبناء على ذلك أرسل السفير الأمريكي رسالة إلى علي ماهر يحذر فيها من مخاطر التأخير في تنفيذ برنامج الإصلاح الزراعي ، ويمثل السفير البريطاني في تقريره أنه طبقا لما جاء بصحف صباح ذلك اليوم (٥ سبتمبر ١٩٥٢) فقد أستقبل علي ماهر مندوبين عن ملاك الأراضي الزراعية في اليوم السابق (٤ سبتمبر ١٩٥٢) الذين وافقوا من حيث المبدأ على تحديد الملكية الزراعية على أن يقدموا اقتراحاتهم حول طرق تنفيذ ذلك في خلال ٤٨ ساعة . ثم يذكر السفير الانجليزي أنه سيقابل علي ماهر في اليوم التالي ، وسيثير معه نفس الموضوع الذي أثاره من قبل السفير الأمريكي ، وسيعرض مساعدته في تقديم المشورة والنصح حول توزيع الأراضي الزراعية ذاكرا له خبرة بريطانيا في هذا المجال من قبل في كل من ألمانيا الاتحادية وتجربة التعاونيات[٢٣] .

وفي تقرير مطول عن الأوضاع الداخلية في مصر ، يؤكد السفير البريطاني أن علي ماهر قد وافق على إصلاح زراعي جذري كما يطالب به من أسماهم المتطرفين ، ونجح في تثبيت أعضاء حكومته حين اعيد تشكيلها (المقصود هنا ٦ سبتمبر ١٩٥٢) ولكن إذا قدم علي ماهر تنازلا ضد إرادته ، أي في اتجاه الإصلاح الزراعي ، فمن غير المحتمل في رأي السفير البريطاني ، أولا ، أن يلتزم به لفترة طويلة ، ثانيا ، لأن الضغوط التي على علي ماهر من قبل المتطرفين ستستمر لو سار في طريق الإصلاح الزراعي ، وأن على علي ماهر أن يسير بشكل أسرع لو أراد الاحتفاظ بثقة الجيش ، ويكون من صالح بريطانيا أن تحذره من مخاطر التردد . فلو نجح علي ماهر من مكانه كرئيس للوزراء ، فقد يحل محله السنهوري (رئيس مجلس الدولة) أو سليمان حافظ ، الذي يرى الجيش أنهما أكثر التزاما بخطة من علي ماهر ، وذلك يعني أن ميزان القوى قد انقلب أكثر من الحكومة إلى صالح

الجيش ، وأن الحكومة قد أصبحت مجرد واجهة مدنية لتطبيق الإجراءات التى يريدها الجيش ، وكثير من هؤلاء المتطرفين فى الجيش قصيرى النظر و عديم الخبرة . ولذلك ستشهد الساحة صراعا بين الإصلاحيين الحزبيين من أمثال على ماهر وهؤلاء المسيطرون على مجلس قيادة الثورة الذين يدركون مدى حدود إصلاحاتهم المرتقبة ويشعرون بالمسئولية تجاه الأمن العام للبلاد والتطور الطبيعى للاقتصاد ، وعلى الجانب الآخر هناك المتطرفون فى الجيش والأخوان المسلمون والوفد الذين يريدون الأسراع فى إصلاحات الجيش دون أدراك المخاطر الاقتصادية والاجتماعية التى قد تنجم عن أنهيار اقتصادى . وهذه المجموعة من المتطرفين منتشرة فى جميع الأوساط والجماعات السياسية ، وأحتمالات توحدها ليست بعيدة وإذا أخذنا فى الاعتبار المؤامرات والانقلابات والقوى المضادة للإصلاح الزراعى ، ويكمل السفير تحليله للموقف بأنه لا يعول كثيرا على مقاومة منظمة من قبل كبار ملاك الأراضى الزراعية واتباعهم تجاه برنامج الإصلاح الزراعى . فهو لا يعتقد أن كبار ملاك الأراضى الزراعية قد ضيق الخناق عليهم وأنهم يستطيعون أن يعدوا له مناهضة للجيش تستطيع أخراجهم من مأزقهم هذا . ويكمل السفير قائلا أنه يظهر أنه لو طبقت إجراءات جذرية فإن ذلك يؤدى إلى تداعى الإجراءات الأكثر راديكالية التى ستظل موجوده ويطالب بها المتطرفون . أما عن الفلاحين فإن أمالهم فى الإثراء السريع ستصاب بأحباط ، والعمال سينتظرون ثورة اجتماعية بعد الإصلاح الزراعى أسوة بما حدث للفلاحين . فى النهاية ، فإن الضباط المسيطرين على مجلس قيادة الثورة قد اظهروا اعتدالا حتى هذه اللحظة فى المسائل الداخلية ، وأن حركة الجيش قد أفرزت نوعية من الرجال لم يتوقعه أحد ، والخطر فى أن هؤلاء المعتدلين داخل مجلس قيادة الثورة والجيش سيفقدون مواقعهم إذا فشل برنامج الإصلاح الزراعى لصالح العناصر المتطرفة الذين سيتحولون إلى الهجوم على بريطانيا لتغطية فشلهم الداخلى . لذلك فالنظام الجديد بحاجة ملحة إلى اثبات نجاحه فى محاولته الإصلاحية الأولى . لذلك يجب نصح رئيس الوزراء بعدم التشدد ويجب على انجلترا أن تدرس أى مساعدات عملية ممكن أن تقدمها للمعتدلين ، كالافراج عن احتياطى الاسترلينى الخاص بمصر فى بنوك لندن حتى تستطيع البلاد أن تستمر لموسم الحصاد مع تقديم الخبراء اللازمين فى مجال الإصلاح الزراعى أو غيره ... الخ وإذا لم يفشل الإصلاح الزراعى بشكل عنيف ، فمن الممكن أن نرى عودة تدريجية للحياة الدستورية ، فقد أعلن مجلس قيادة الثورة عن أنتخابات نيابية خلال أشهر قليلة ، ومع موقف الجيش المدعم للإصلاح الزراعى بدأت تظهر آثار ذلك بصدور قانون معدل للانتخابات ، كل هذه العوامل مجتمعة قد تفرز مجلسا نيابيا مختلفا عن المجالس السابقة التى سبقت حركة الجيش . وهذا بالقطع لا يعنى اعتزال الجيش بالكامل ولكن تأثيره سيكون بشكل غير مباشر من خلال رشاد مهنا مثلا فى مجلس الوصاية . فالأمر الواضح هو أن الجيش قد حل محل الملك فى التدخل فى الحياة السياسية حين يستدعى الأمر ذلك طالما أن المعتدلين والجيش كليهما تحت السيطرة فالأغلب أن ذلك ليس بالشىء السيىء .

التقرير البريطانى الذى كتبه السفير ، والملاحظ عليه تفاؤلا فى غاية

أن الموضوع خرج عن حيز الإصلاح الزراعى هل يطبق أم لا ، إلى كيف موضوع الإصلاح الزراعى هو محور الصراع بين من اسماهم السفير والمتطرفين ، وكيف أن نجاح الإصلاح الزراعى سيقوى من شوكة وضعف من نفوذ المتطرفين . ثانيا أن السفير كان لا يزال يأمل فى الإطار الدستورى للنظام السابق من قيام حكومة مدنية مدعومة من مجلس تحت ظل نظام ملكى . وهو فى ذلك لم يتمسك بالنظام القديم كاملا ، على اليقين أن النظام القديم بفساده كان السبب أصلا فى قيام الثورة ، وهو بعض الإصلاحات مثل تعديل قانون الانتخابات وعدم تأييد الملك السابق ، أن يدرى استمرار النظام السابق مع الاعتراف بالدور الجديد للجيش الذى حل الملك . فبدلا من أن يحل الملك البرلمان أو يقيل الوزارة كما كان يحدث فى يلعب مجلس قيادة الثورة نفس الدور . ولا شك أن السفير البريطانى كان واهما فى كلتا الحالتين ، وما زال اسير عصر الأمبراطورية البريطانية التى غابت عنها الشمس ، ولم يدرك المعنى الكامل لحركة الجيش . حيث أن هذه الحركة لم تكن مجرد تحرك وحدات عسكرية تحت قيادة ضباط يطمعون فى الاستيلاء على الحكم فقط أو تحركهم بعض النوازع المثالية المرتبطة بالاطار السياسى القديم ، بل كانوا انعكاسا لتطور وانقلاب اجتماعى فى المجتمع المصرى تفاعل طويلة أكثر من ربع قرن حين اشترك الافندية ولاول مرة فى تاريخ مصر فى حكومة الشعب تحت قيادة الوفد برئاسة سعد زغلول عام ١٩٢٤ ، إلى السيطرة الكاملة لهؤلاء الافندية على الحكم من خلال أكثر فئات هذه المجموعة تنظيما وقوة ، الجيش ، جيش معاهدة ١٩٣٦ الذى توسع فى قبول الافندية به ، فكانت ثورة العسكرية عام ١٩٥٢ بما يعنى ذلك من سقوط النظام القديم ليس بشقه والدستورى فقط ، بل أيضا بشقه الاجتماعى والاقتصادى .

بعد يوم واحد من كتابة التقرير السابق ، عزل على ماهر وشكل محمد نجيب ممثلا مجلس قيادة الثورة الوزارة بنفسة فى ٧ سبتمبر وفى ٩ سبتمبر أعلن عن قانون الإصلاح الزراعى وتنظيم الأحزاب فى نفس الوقت .

الثورة والوفد

بعد أن تم القضاء على الملك ، ثم كبار ملاك الأراضى الزراعية من خلال قانون الإصلاح الزراعى بدأ النظام القديم يتهاوى تحت ضربات القوى الجديدة ممثلة فى حركة الجيش . وإذا كان النظام الملكى والدستورى قد استمر من خلال مجلس الوصاية ، إلا أن أسس ذلك النظام كان يتم القضاء عليها الواحد بعد الآخر ، وكان الدور الآن على القوى السياسية التقليدية ممثلة فى الأحزاب القديمة بصفة عامة وحزب الوفد بصفة خاصة . فليلة قيام الثورة كان مصطفى النحاس زعيم حزب الوفد

وتأتيه فؤاد سراج الدين يصطافان في أوروبا ، لذا فإنه كان على زكي العرابي رئيس مجلس الشيوخ حينئذ ، أن يقابل رجال الثورة إلى حين وصول زعيم الوفد من رحلته الأوروبية . ويبدو أن د . محمد صلاح الدين قد تحمس للثورة فطالب بالتطهير ليس فقط داخل القصر الملكي إنما أيضا داخل الأحزاب السياسية . وقد عاد النحاس وسراج الدين ليلة ٢٧ يوليو ، أي بعد عزل الملك ، ليجدا نفسيهما في وضع سياسي مختلف تماما عما ألفاه من قبل .

وقد بدأت الثورة أول أعمالها باحياء قانون من أين لك هذا ؟ وشكلت لجان التطهير ، ولا شك أن خبرة الوفد . مع مثل هذه اللجان ما كانت تدعوهم إلى استقبالها بالطمأنينة والترحاب . خاصة وأن رئيس الوزراء الجديد الذي اختارته الثورة لم يكن سوى علي ماهر ، عدو الوفد اللدود . وكان الوفد بطبيعة الحال متشككا في شخصية وبالتالي وزارة علي ماهر ، ونفوذ الأخوان المسلمين وسط ضباط الجيش . وعندما ظهر بكل وضوح عدم رغبة كل من الأنجليز والأمريكان في التدخل ضد الوضع الجديد ، انهارت تدريجيا أي آمال كانت تراودهم في ضغوط انجليزية أو أمريكية على قيادة الجيش الجديدة من أجل عودة الوفد إلى الحكم مرة ثانية . ووسط تلك الأحداث المتلاحقة ، والكلام عن التطهير وبداية عهد جديد ، بدأت أسهم صلاح الدين ترتفع كخير مرشح يحل محل مصطفى النحاس الذي كان يبلغ من العمر ٧٣ عاما وقتئذ ، حيث كان المرشحان الآخران ، زكي العرابي أو عبد السلام فهمي جمعة رئيسا مجلس النواب السابقان يبلغان من العمر ٧١ و٦٧ عاما بالتوالي . لذا كان د . صلاح الدين يحبذ تطهير الوفد على أن يشمل ذلك فؤاد سراج الدين وعثمان محرم ، إلا أن سراج الدين عارض ذلك تحت دعوى الحفاظ على وحدة الوفد ، وكان الجيش يؤيد صلاح الدين في ذلك ويود أن يحل عبد السلام فهمي جمعة محل النحاس . ورغم ذلك فإن الوفد كان أول من استجاب لنداء محمد نجيب بأن تنشر الأحزاب برامجها فنشر برنامجا في اغسطس وقام بحملة تطهير صغيرة داخله اسفرت عن طرد حامد زكي وزير الاقتصاد السابق لخلاف بينه وبين سراج الدين و١١ آخرين أقل اهمية . وكانت لجنة التطهير داخل الوفد مكونة من د . صلاح الدين ومحمود سليمان غنام وعبد الفتاح حسن وعبد المجيد الرميلي تحت رئاسة زكي العرابي ، الذي كان يلح على تعيين نفسه نائبا للنحاس ود . صلاح الدين محل فؤاد سراج الدين . وفي ١١ اغسطس قابل كل من زكي العرابي وصلاح الدين اللواء محمد نجيب وكانا يتصوران أن نجيب كان لا يعارض في بقاء النحاس مما دفع النحاس إلى عدم إجراء أي إصلاحات داخل الوفد مما أدى بالتالي إلى تقوية مركز فؤاد سراج الدين . وتمشيا مع ذلك قام النحاس وسراج الدين بشن حملة هجوم ضد النظام السابق ، وقامت جريدة المصري بايحاء من سراج الدين على حسب اعتقاد الجيش بنشر وثائق مزورة بهدف إحراج النظام ، فقام الجيش باحتلال الجريدة لفترة قصيرة وغادر بعدها محمود أبو الفتح مصر إلى أوروبا . ومما زاد من شقة الخلاف بين الجيش والوفد اعتقاد الجيش أن الوفد كان ضالعا في أحداث كفر الدوار الشهيرة ١٢ و١٣ أغسطس ١٩٥٢ .

أما داخل قيادة الوفد ، فكانت الأغلبية تنادي بالإصلاح وانتشرت فكرة اختيار النحاس رئيسا شرفيا وزكي العرابي رئيسا فعليا ، ولكن الأخير رفض لأيمانه بالنحاس زعيما فعليا . وقد قام عدد من شباب الوفد بتقديم مذكرة إلى محمد نجيب تضم صلاحية النحاس والقيادة القديمة لقيادة الحزب ، ووافق صلاح الدين على أن يقوم المتحدث باسمهم وقابل محمد نجيب ورشح عبد السلام فهمي جمعة لرئاسة الحزب ، الذي قام بدوره بمقابلة محمد نجيب في ٢٠ أغسطس واتفقا على عزل النحاس وفؤاد سراج الدين . ولكن النحاس رفض التحرك من مكانه ورفض تقرير لجنة التطهير الحكومية التي أدانت عثمان محرم ، وفي آخر شهر أغسطس أعلن حزب الوفد أن سيكون من حق الأعضاء في المستقبل ابداء الرأي في اختيار القيادة وأن ميزانية الحزب ستوضع في حساب بأحد البنوك وفي ٥ سبتمبر أعلن سراج الدين أن التطهير وظيفة القضاء وليس لجان الحكومة وأن الوفد له أفكاره الخاصة عن الإصلاح الزراعي . وفي اليوم التالي أعلن علي ماهر رئيس الوزراء أنه سيتخذ إجراءات ضد النحاس لأنه لم يعلن عن أصل ثروته وفي ٧ سبتمبر تم اعتقال فؤاد سراج الدين ضمن آخرين .

عندما حل محمد نجيب محل علي ماهر كرئيس للوزراء ودخل أعضاء من الحزب الوطني الجديد المعروف عنهم العداء الشديد للوفد في الحكومة ، أصبح الإعلان عن حل الأحزاب مسألة وقت ، ففي ٩ سبتمبر تم الإعلان عن حل الأحزاب لإنشاء أحزاب جديدة تتقدم إلى وزارة الداخلية موضحة تنظيمها ومصادرها المالية وأسماء المؤسسين وبعد موافقة وزارة الداخلية عليها يعقد الحزب اجتماعا وينتخب رئيسه وتوضع حسابات الحزب في البنك التي يجب أن تقدم للجمعية العمومية . وأي شخص سبق اتهامه بالفساد يحرم من عضوية الحزب وتبعا لذلك فقد أعلن فؤاد سراج الدين استقالته من الحزب وظل رهن الاعتقال حتى بداية ديسمبر . وفي ١٦ سبتمبر أعلن عن حل الحزب وتكوين لجنة طبقا لقانون الأحزاب الجديد من أجل إنشاء حزب وفدي جديد ، وتم استبعاد هؤلاء الذين كانوا رهن الاعتقال حتى تثبت براءتهم ، ولكن الوفد ما كان يتخلى عن زعيمه مصطفى النحاس باشا ، وبسبب هجوم سليمان حافظ وفتحي رضوان عليه فقد عقدت اللجنة العليا لحزب الوفد اجتماعا يوم ٢٧ سبتمبر وقررت فيه عدم تقديم أي أخطار لوزارة الداخلية لتكوين حزب جديد . وقرر مصطفى النحاس تهدئة للأمور أن يتقدم بمرشحين مستقلين في حالة أجراء انتخابات عامة والعمل على احراج النظام من خلال القضية الوطنية . لذلك قرر النظام نقل أرض المعركة إلى داخل الوفد فقام محمد نجيب بجولة في البلاد ومن بينها بلدة النحاس . في نفس الوقت الذي نشط فيه الوسطاء مثل بهي الدين بركات ورشاد مهنا ونجحا في الحصول على موافقة محمد نجيب وسليمان حافظ على تكوين حزب الوفد الجديد تحت الرئاسة الشرفية للنحاس وأن لا يدخل اسم النحاس وبعض الوفديين الآخرين في قائمة المؤسسين وكان ذلك العرض لمدة أربع وعشرين ساعة فقط وكان د . طه حسين من المحبذين لقبول ذلك العرض حتى لانقاذ الأموال على أضعف الايمان ،

وقد فشلت محاولة سابقة لسحب هذه الأموال حيث ظلت مجمدة تحت حجة أن الأحزاب لم تعلن بعد .

وفى ٥ أكتوبر من عام ١٩٥٢ نجح محمد الوكيل وزكى العرابى وأحمد حمزة فى اقناع النحاس بقبول عرض الحكومة وفى ٧ أكتوبر أعلنوا فى الصحف عن تنازلهم على تقديم مذكرة إلى وزارة الداخلية ، وكان عبد السلام فهمى جمعة وزكى العرابى وعبد الفتاح الطويل ومحمد الوكيل من ضمن اسماء المؤسسين ، أما النحاس فقد احتفظ بلقب الرئيس الشرفى للحزب مدى الحياة ، هنا اعترض وزير الداخلية على أسم النحاس كرئيس شرفى وعلى عبد الفتاح الطويل كأحد المؤسسين ، فقدم حزب الوفد اعتراضا فى مجلس الدولة وعقدت جلسة فى يوم ٢٠ نوفمبر .

وحتى ذلك الوقت كان لا يزال شباب وقادة الحزب على إيمانهم بأنه من الممكن التوصل إلى صيغة تفاهم مع حركة الجيش . وبسبب المفاوضات التى كانت تجرى مع الانجليز والوضع الاقتصادى الحرج الذى كانت البلاد تمر به فى ذلك الوقت ، بدا النظام الجديد يمد أغصان الزيتون من جديد إلى حزب الوفد على حسب تعبير السفير البريطانى . فتم الافراج عن المعتقلين فى الفترة من ٢٣ نوفمبر إلى ٥ ديسمبر وحاول النظام استمالة احمد ابو الفتح فى غياب شقيقه . وفى ٦ ديسمبر قام محمد نجيب بزيارة النحاس فقام الأخير برد الزيارة .

وبسبب تفسير النحاس الخاطىء لموقف الجيش الذى فسره على أنه ينم عن ضعف ، فقد رفض النحاس التعاون فى مسألة الدستور وانتقد سياسة مجلس الثورة من السودان . لذلك فإنه عندما أعلن عن تغيير وزارى فى ٧ ديسمبر وظل محمد نجيب رئيسا للوزارة وسليمان حافظ نائبا للرئيس ووزيرا للداخلية ، كان فؤاد سراج الدين هو الوحيد الذى فهم أن الجيش كان يلعب من أجل كسب مزيد من الوقت . ففى ١٤ ديسمبر تم الإعلان عن « هيئة التحرير » وفى ٢١ من نفس الشهر تم إصدار قانون جديد ضد الفساد قدم على أثره جميع الوزراء حتى عام ١٩٣٩ لمحكمة خاصة لا تستأنف احكامها وغالبية أعضائها من الضباط تلك المحكمة كانت بمثابة الإعلان عن أنهاء أى علاقة بين الحكومة والوفد والتى واكبت بداية ظهور أعمال لجان التطهير . وقد حاول الوفد ترشيح عبد الفتاح الطويل نقيبا للمحامين ولكنهم فشلوا أما على ساحة الجامعات فقد نشب صراع بين تحالف وفدى يسارى من جهة ضد الأخوان المسلمين ومؤيدى الثورة من جهة أخرى . وحين تقرر عمل احتفال لتسليم سلاح كتائب التحرير لعبد الناصر فى الجامعة يوم ١٢ يناير عمل الوفد على افشال ذلك الحفل . إلا أن ذلك لم يمنع النظام من أن يضم بعض العناصر الوفدية مثل د. صلاح الدين وعبد السلام فهمى جمعه وطه حسين وزكى العرابى فى لجنة الدستور .

فى ذلك الوقت حاول الوفد إقامة صلة من جديد مع السفير البريطانى اعتقادا منه أن النظام أصبح ضعيفا إلا أنه فى ١٥ يناير عام ١٩٥٣ تم اعقال فؤاد سراج الدين مرة أخرى وخمسة وعشرين ضابطا وثمانين شيوعيا فى نفس الوقت ، وفى

الإعلان عن حل الأحزاب وفترة انتقالية ٣ سنوات . وقد نجحت هذه [illegible] فى تحطيم معنويات حزب الوفد وأحداث انقسام بين صفوفه ، [illegible] وطه حسين وعبد السلام فهمى جمعه وأحمد ابو الفتح اعربوا عن [illegible] ولهيئة التحرير بشكل أقل . هنا ينتهى عرض تقرير بريطانى كتبه [illegible] الأحداث بين الثورة والوفد ، والملاحظ طبعا أن السفير يرجع [illegible] إقامة علاقة معه إلى اعتقاد الوفد أن النظام الجديد أصبح ضعيفا [illegible] الوفد العودة مرة ثانية إلى القوة التى ظلت مهيمنة على البلاد من قبل ، [illegible] العظمى . ولكن من الواضح تماما من سياق عرض الأحداث من خلال [illegible] البريطانى ، أن السفارة كانت تدرك تماما أن أيام الوفد قد ولت وأن [illegible] وأن كان يبدوا ضعيفا أحيانا ، إلا أنه من الذكاء بحيث يلعب من أجل [illegible] الوقت ولو إلى حين حتى يستطيع أن يكشف عن قوته مرة أخرى تماما كما [illegible] اعتقل قادة الوفد وأعلن حل الأحزاب . وفى تقرير السفير إلى رئيس [illegible] البريطانى ونستون تشرشل أنه من الصعب تصور أن الوفد قادر على تحطيم [illegible] ، ولكن الجيش سيحتاج إلى الوفد فى المستقبل فى حالة افتقاده إلى [illegible] إذا حدث شقاق فى التحالف بين الجيش والأخوان المسلمين ، وأن ذلك [illegible] فى مصلحة نجيب أولا أو قد يكون من الأفضل له أن يتحالف مع الأخوان . [illegible] حدث انشقاق داخل الجيش ، فهل يؤيد الوفد نجيب أم يشجع الشقاق بهدف [illegible] على الجيش بأكمله . أيضا إذا تجددت أعمال العنف فى القناة ضد القوات [illegible] ، فمن الصعب على الوفد ألا يلبى نداء الوطنية ، لكن فى حالة الفشل ، [illegible] أول من يطعن النظام من الخلف وينهار الجيش حينئذ ، عندئذ يكون المؤسس [illegible] الوفد هم الأخوان المسلمين بعد أن ذهب نفوذ القصر . ويؤكد السفير أن ما **هو أكيد هو أن الوفد لم ينته بعد** وأنه له نفوذه الذى يمكن احياؤه وسط رجال الإدارة [illegible] ، وأنه مما لا شك فيه أن قانون الإصلاح الزراعى قد أثر على كبار الملاك [illegible] الذين يعتمد عليهم الحزب ، إلا أن ذلك قد يؤدى إلى أن يكون ما يسمى [illegible] اليسارى فى الحزب له اليد الطولى داخل الحزب[٢٥] .

بريطانيا والنظام الجديد :

[illegible] الأحداث بعد ذلك بسرعة فبعد الإعلان عن الإصلاح الزراعى والغاء [illegible] ، أصبح وجود النظام الملكى نفسة أمرا لا معنى له ، وأصبح الحديث عن [illegible] وقرب الإعلان عنها مسألة وقت أن لم تكن أمرا محتوما . ومن الجدير [illegible] هنا أن على ماهر قد عارض فى البداية إلغاء الملكية ، وأعرب لرجال الثورة [illegible] فى ان يستمر كرئيس للوزراء فى ظل نظام جمهورى ، إلا أنه فى نفس [illegible] أعلن عن استعداده لقبول رئاسة الجمهورية إذا عرضت عليه !! وكان الكلام [illegible] حول الإعلان عن الجمهورية منذ شهر سبتمبر عام ١٩٥٢ ، وقد كتب السفير البريطانى معربا عن رأيه فى ذلك الوقت بأنه من غير الحكمة أن تعرض البلاد إلى

مرة من الإشارة مرة أخرى فى ذلك الوقت ، وأنه ينوى أن يتحدث مع زميله الأمريكى حول هذا الموضوع من أجل دراسة إمكان معالجة ذلك الموضوع بأكثر قدر ممكن من الكياسة[٢٦] . وبعد ذلك بفترة قصيرة يكتب السفير مرة أخرى أن الإشاعات تتحدث عن بيان يلقيه اللواء محمد نجيب يوم ٢٣ أكتوبر سيتم الإعلان فيه عن عزل الملك أحمد فؤاد ومنع أحفاد فاروق من عرش مصر وأن ذلك سيتبعه أما الإعلان عن الجمهورية أو تعيين الأمير عبد المنعم ملكا على عرش مصر . ويعقب السفير أنه يميل إلى الاشاعة الثانية وأن كان ليس الآن[٢٧] . وهنا نرى أن السفير البريطانى كان لايزال متمسكا بالنظام الملكى حتى آخر لحظة رغم أن الإعلان عن الجمهورية لم يحدث إلا بعد ذلك بعدة اشهر فى ١٨ يونية عام ١٩٥٣ ، وليس أدل على تمسك السفير بالنظام الملكى السائد من تفسيرة لعزل رشاد مهنا من مجلس الوصاية . فهو كان عزله بمثابة المفاجأة الكاملة له بأعترافه هو شخصيا بذلك قد أرجع ذلك إلى وجود خلافات بين رشاد مهنا ومحمد نجيب ، حيث كان رشاد مهنا يؤيد الإعلان عن الجمهورية أو الخلافة وكان محمد نجيب يعارض ذلك . ويذكر السفير بيان مجلس الثورة حول عزل رشاد مهنا الذى اتهمه بمعارضة الإصلاح الزراعى والتدخل فى شئون الحكومة وأنه على إتصال بالصحافة الأجنبية . ففى حديث مع مراسل الأذاعة البريطانية تحدث رشاد مهنا عن السودان والجلاء عن مصر وأيد الوحدة بين مصر والسودان . ثم أرسل نص الحديث إلى محمد نجيب على أن يذاع كبيان صادر عنه ، وكانت تلك الحادثة هى الفيصل فى العلاقة بين مجلس الثورة ورشاد مهنا . فهو لم يكن من مجلس قيادة الثورة وبشك اصلا فى انتمائه إلى الضباط الأحرار . وعلى الرغم من عدم كونه من الأخوان المسلمين ، إلا أنه قد أظهر تعاطفا معهم وكان يعمل على تحويل الأخوان المسلمين إلى حزب سياسى ليحظى بتأييدهم له . ويخلص السفير إلى نتيجة مؤداها أن عزل مهنا سيضعف من الاتجاه نحو الجمهورية[٢٨] .

وبعد عدة أشهر من قيام الثورة بدأت الخارجية البريطانية فى تكوين تصور عام عن النظام الجديد ، بعد أن كانت تتحسس طريقها فى البداية وتتساءل عن الأسلوب الأمثل فى التعامل مع هذا النظام فانتهت إلى أن الثورة قد قام بها عدد من الضباط الصغار ، وعلى الرغم من توافر المعلومات عن وجود حالة سخط داخل الجيش ، إلا أن هذه المجموعة من الضباط قد نجحت فى اخفاء نشاطها عن السفارة الانجليزية ومعظم المصريين وكان نجاحهم السريع يعود إلى حسن التخطيط من جانبهم وأفتقاد النظام السابق إلى أى تعاطف شعبى ، وقد تعاملت بريطانيا مع النظام الجديد فى البداية بحرص وحيطة كاملة ، خاصة وأن بعض أعضاء الثورة كان لهم علاقات مع الجماعات المتطرفة وخاصة الأخوان المسلمين على الأقل فى الماضى / كان رأى بريطانيا أنه حفاظا على الصالح العام والاستقرار الداخلى ، فإن كان من الأفضل أن تستمر حكومة مدنية على أسس دستورية وعلى الأساس أيدت بريطانيا وزارة على ماهر ، هى نفس الوقت كان للاحتياطات والإجراءات العسكرية التى اتخذتها بريطانيا وسط قواتها فى قاعدة القناة أثرها فى الحد من اندفاع مجلس الثورة نحو اتخاذ إجراءات عنيفة أو متطرفة وبحلول شهر سبتمبر ظهرت على السطح مجموعة من

الإشاعات ، كان أبرزها الإعلان عن كشف مؤامرة داخل الجيش ، اضطرابات فلاحية خطيرة ، ظهور الوفد كقوة سياسية من جديد ، اعتقال أربعين من قيادات الأحزاب السابق مما دفع محمد نجيب إلى تشكيل الوزارة بنفسه فى ٧ سبتمبر عام ١٩٥٢ . قد رأت بريطانيا فى الوزارة الجديدة دخول ثلاثة من العناصر المتطرفة على رضوان والشيخ حسن الباقورى . فى نفس الوقت الذى أصدرت فيه الولايات المتحدة قبل ذلك بعدة أيام بيانا تؤيد فيه برنامج الإصلاح الزراعى المرتقب .

وأيضا لمصادر المعلومات البريطانية السرية منها والعلنية ، فإن الاعتقاد الذى تولد لديها هو أنه رغم أن سياسة النظام الجديد فى حقيقتها سياسة إصلاحية ، إلا أن هدفها الرئيسى فى الأغلب كان بناء القوة الذاتية المصرية حتى تستطيع استئناف المعركة الدبلوماسية ضد بريطانيا فى نفس الوقت الذى تستطيع فيه مصر أن تحقق هدفها القومى عن طريق استخدام أمريكا كأداة ضغط ضد بريطانيا لقبول المطالب المصرية .

ولكن بعد ثلاثة أسابيع من تشكيل محمد نجيب للوزارة تشير الدلائل إلى عكس ذلك ، فمحمد نجيب الذى كان يبدو صنيعة الضباط الصغار أصبح أكثر ثقة بنفسه ومسيطرا على الأمور . وان كانت تقارير السفارة البريطانية والأمريكية فى القاهرة تؤكد أن العناصر المعتدلة هى التى تسيطر على مجلس قيادة الثورة ، إلا أن ذلك لم يمنع من وجود خطرين قائمين : أولا أن هذه المجموعة ممكن أن تخضع لعناصر أكثر تطرفا ، فذلك ممكن أن يحدث عندما تشعر العناصر المتطرفة بالثقة بنفسها فى الظهور على السطح . ثانيا فى حالة الفشل الداخلى فستلجأ نفس المجموعة أو العناصر المتطرف والشيوعية والعداء للغرب هذا على افتراض استمرار النظام الحالى . وأيضا من الممكن أن يحدث انقسام فى القيادة الحاكمة أو انقلاب جديد من قبل الجيش أو الأخوان المسلمين أو أى عناصر أخرى معادية للنظام . ويخلص تقرير السفارة البريطانية إلى الاتفاق مع السفارة الأمريكية فى القاهرة على تأييد نظام محمد نجيب ، حيث أنه من الواضح أنه لا توجد أى حكومة بديلة تحول دون انتشار الشيوعية . وأن سياسة بريطانيا ممكن أن تعمل على الحفاظ على الاستقرار وتنمية الاتجاه نحو الاعتدال خاصة فى السياسة الخارجية ، لذا تطلب وزارة الخارجية أمداد مصر بمساعدات مالية واقتصادية ومساعدة عسكرية فى شكل عتاد أو تدريب ، شريطة على أن ترتبط هذه المساعدات بأسلوب أداء الحكومة المصرية .

ولعل نقطة الضعف الأساسية فى هذه السياسة القائمة على تأييد الاتجاه المعتدل هو أنها من الممكن أن تتحول إلى أداة أبتزاز فى يد بعض العناصر من وجهة نظر الخارجية البريطانية حيث أنه من الممكن أن تكثر المطالب المصرية تحت حجة الحفاظ على الاتجاه المعتدل . ويبدو أن الولايات المتحدة كانت موافقة تماما على هذه السياسة فى محمد نجيب التى نتج عنها خلاف دائم مع السفارة الأمريكية فى كل خطوة ، وقد أدرك المصريين أدركوا ذلك تماما بالنسبة إلى الولايات المتحدة كانوا على

مصر بين بريطانيا وأمريكا :

بدأ السفير البريطاني في مصر يشكو أن السفير الأمريكي يسرق منه الضباط [illegible] رجال الثورة ، فالخلاف الحقيقي في رأى السفير البريطاني ، يرجع إلى أن السفير الأمريكيه كانت تظن أن بإمكانهم أن يستخدموا نفوذهم الذى يحاولون أن يبدو في صفوف الجيش في اتجاه الاعتدال . وكان من الصعب التنبؤ بالمستقبل في ذلك الوقت لأن الخلافات بين الضباط بدأت في الظهور فقد كان المشكوك فيه القول أن [illegible] باكملها تقف موقفا صلبا وراء حركة الجيش ، في ذلك الوقت فالإصلاح الزراعي أفقد النظام تأييد كثير من الملاك الزراعيين ، والمشاكل بدأت تظهر في الجيش مثل المؤامرة التي كشف عنها أخيرا وكانت لا شك ليست الوحيدة ، والضباط العاديون الذين يطالبون بنصيبهم في الثورة ، ثم أخيرا الاتجاه الواضح لمجلس قيادة الثورة في لعب دور اكبر في المسائل السياسية وأخذ الأمور بين ايديهم ، وليس أدل على ذلك من عدد الضباط الذين تركوا الجيش من أجل تولي مناصب إدارية في الحكومة ، مما سيؤثر دون شك في درجة كفاءة الجيش القتالية ، خاصة مع إعادة تنظيم الشرطة وعدائهم ضد الجيش مما سيؤثر على حفظ الأمن والنظام ... ويقول التقرير أن الجيش إذا أحس بضعفه فسيشعر بالحاجة إلى عمل شيء ما يجذب الانظار بارتفاع الرأى العام الداخلي في مصر أن حركة الجيش لم تفقد قوة دفعها . وأنه إذا [illegible] فإن الأغلب أن ذلك سيدفع مجلس قيادة الثورة إلى مواقف أكثر تشددا . وأن الشك الوحيد على المجلس هو خوفهم من أحتمال تدخل بريطانيا بشكل سافر ، إلا أنه يبدو أن الولايات المتحدة فعلت ما بوسعها لإزالة مثل هذا الخوف لدى مجلس قيادة الثورة . فالبيان الذى أصدرته أمريكا في ٣ سبتمبر ١٩٥٢ ثم البيان الأخر وصفه التقرير البريطاني أنه محاولة من كافري (السفير الأمريكي في القاهرة)

[illegible] لأصفلال ذلك لمصلحتهم وبالتالى فعلى الحكومة البريطانية أن تصر على أن يكون هناك مقابل لكل خطوة تخطوها بريطانيا(٢٩) . ويبدو من التقرير أن بريطانيا ما كانت تأمل في استقطاب النظام الجديد عن طريق اغراقه بالامتيازات كما فعلت مثل الولايات المتحدة ، بل كانت تفضل الأسلوب القديم في تقديم سياسة العصا قبل سياسة الجزرة بدافع عدم الثقة في النظام الجديد من ناحية خاصة وأنها بدأ [illegible] حتى ولو أن النظام الجديد ليس شيوعيا كما كانت تخشى ، فإن أى نظام [illegible] معتدلا معاديا للشيوعية ، فهو في نهاية المطاف يجب عليه أن يكون معاديا لبريطانيا بحكم احتلال الأخيرة لبلاده . وأنه من الاستحالة على أي نظام ليس فيه [illegible] مثل النظام السابق أن يقبل بالوجود البريطاني . وهنا كان تناقض موقف بريطانيا التي ما كانت ترضى بالنظام القديم لعلمها بأنه فاسد وسيؤدى إلى الشيوعية ، وما كانت ترضى بنظام اخر لأنه في النهاية سيكون وطنيا يطالبها بالجلاء ، فما ترضى به بريطانيا لن يرضى بها ، ومن يرضى بحماية بريطانيا لن ترضى هي به . ومن هنا كان الدور الأمريكي المتزايد الذى عملت بريطانيا في البداية على تشجيعه [illegible] تشكو منه .

مصر بين بريطانيا وأمريكا :

بدأ السفير البريطاني في مصر يشكو أن السفير الأمريكي يسرق منه الضباط [illegible] رجال الثورة ، فالخلاف الحقيقي في رأى السفير البريطاني ، يرجع إلى أن السفير الأمريكيه كانت تظن أن بإمكانهم أن يستخدموا نفوذهم الذى يحاولون أن يبدو في صفوف الجيش في اتجاه الاعتدال . وكان من الصعب التنبؤ بالمستقبل في ذلك الوقت لأن الخلافات بين الضباط بدأت في الظهور فقد كان المشكوك فيه القول أن [illegible] باكملها تقف موقفا صلبا وراء حركة الجيش ، في ذلك الوقت فالإصلاح الزراعي أفقد النظام تأييد كثير من الملاك الزراعيين ، والمشاكل بدأت تظهر في الجيش مثل المؤامرة التي كشف عنها أخيرا وكانت لا شك ليست الوحيدة ، والضباط العاديون الذين يطالبون بنصيبهم في الثورة ، ثم أخيرا الاتجاه الواضح لمجلس قيادة الثورة في لعب دور اكبر في المسائل السياسية وأخذ الأمور بين ايديهم ، وليس أدل على ذلك من عدد الضباط الذين تركوا الجيش من أجل تولي مناصب إدارية في الحكومة ، مما سيؤثر دون شك في درجة كفاءة الجيش القتالية ، خاصة مع إعادة تنظيم الشرطة وعدائهم ضد الجيش مما سيؤثر على حفظ الأمن والنظام ... ويقول التقرير أن الجيش إذا أحس بضعفه فسيشعر بالحاجة إلى عمل شيء ما يجذب الانظار بارتفاع الرأى العام الداخلي في مصر أن حركة الجيش لم تفقد قوة دفعها . وأنه إذا [illegible] فإن الأغلب أن ذلك سيدفع مجلس قيادة الثورة إلى مواقف أكثر تشددا . وأن الشك الوحيد على المجلس هو خوفهم من أحتمال تدخل بريطانيا بشكل سافر ، إلا أنه يبدو أن الولايات المتحدة فعلت ما بوسعها لإزالة مثل هذا الخوف لدى مجلس قيادة الثورة . فالبيان الذى أصدرته أمريكا في ٣ سبتمبر ١٩٥٢ ثم البيان الأخر وصفه التقرير البريطاني أنه محاولة من كافري (السفير الأمريكي في القاهرة) [illegible] محمد نجيب وزمرته العسكرية على حسب وصف التقرير الانجليزى ، وخلق [illegible] أن الولايات المتحدة ستساند النظام في مصر مهما فعل ، طالما أنهم لن يدخلوا [illegible] شيوعية في الحكم ، وأنه النظام في مصر ممكن أن يعتمد على الولايات [illegible] في منع أي تدخل بريطاني . ورغم تفهم بريطانيا لدوافع أخرى لزيادة نفوذه [illegible] ، إلا أن ذلك لا يجب أن يكون على حساب زيادة نفوذ المتطرفين في [illegible] يعتقدون أنهم من الممكن أن يلعبوا بورقة أمريكا ضد بريطانيا . ومن [illegible] أن الولايات المتحدة لا تملك وسائل التهديد بالعنف في الخلف مثل بريطانيا ، [illegible] لا يعنى أن يستخدما العسل (حسب تعبير التقرير) مع المصريين دون أن يدركوا أن ذلك لا ينفع ، وأن بريطانيا لا تهتم بذلك ما دام لا يؤثر ذلك على [illegible] ونفوذها في مصر(٣٠) !!! وهو ما حدث فعلا بدفعنا إلى التساؤل عن دور بريطانيا في ذلك الوقت ؟ فالواضح من كلام السفير الانجليزى أن أمريكا كانت على استعداد تام لتأييد النظام الجديد طالما لا يضم أى عناصر شيوعية ، فهل انتهز [illegible] الفرصة أزمة مارس بعد ذلك ليتخلص من الضباط الشيوعيين في مجلس [illegible] من أمثال خالد محيى الدين ، وقبل ذلك يوسف صديق ، وبذلك يطمئن [illegible] حتى ينجح في استخدامهم ضد بريطانيا ؟ على نحو ما حدث بالفعل .

بريطانيا وعبد الناصر ومحمد نجيب :

ومع بداية العام الجديد ، عام ١٩٥٣ ، كتبت السفارة تقريرا حول الخلافات التي [illegible] ظهر داخل مجلس قيادة الثورة نورده كما يلى :

١ - **النظام لا يخضع لمحمد نجيب ، لكن لمجلس قيادة الثورة** ، ولكن محمد نجيب بمثابة أب روحى أو رئيس مجلس إدارة . وهو ليس مثل أديب الشيشكلي في سورية ، ولكن إزديان شعبيته قد تدفع عددا من أعضاء المجلس إلى الغيرة منه .

٢ - المجلس (أى مجلس قيادة الثورة) ككل على اتفاق تام حول الأهداف في الاستقلال التام والإصلاح الاجتماعي والاقتصادى والسياسي .

٣ - الخلافات قد تكون حول الأساليب وقد تكون عميقة ، مثل جمهورية أم ملكية أفضل للإصلاح المنشود (لم تكن الجمهورية قد أعلنت بعد) .

٤ - **محمد نجيب بحكم سنه وطباعه ونضجه يقف وحيدا عن بقية أعضاء المجلس .**

٥ - رغم تقارب السن والأحوال الاجتماعية ، إلا أن اختلاف الطبائع والانتماءات السياسية خاصة مع دعوة الأحزاب (لم تكن الأحزاب توصلت بعد) دفع الانتماءات السابقة إلى الظهور . لكن بعد ١٥ يناير وقرار المجلس بالدكتاتورية العسكرية المفترض أن يتوحد الجميع .

٦ - **عبد الناصر شخصية مسيطرة يستطيع أن يحمل معه الأقل حركة ونشاطا .**

وتأثير السادات يأتي بعد عبد الناصر ، ولا يوجد معتدل ومعتدل
وكل موضوع يبحث على حدة ، مثلا موقف جمال سالم من
كان عنيفا لكن فى باقى المسائل نجده فى غاية الاعتدال
كان من الأخوان المسلمين إلا أنه أكثر اعتدالا من السادات .

٧ - بجانب محمد نجيب ، فإن حسن ابراهيم وغالبا حسين الشافعى
فى مسألة المفاوضات معنا .

٨ - المشكلة ليست فى مجلس قيادة الثورة ، ولكن فى الجيش بصفة
ومدى قدرة المجلس على الاحتفاظ بتأييدهم والسيطرة عليه ، ش
الأخوان يؤيدونهم ولا خوف من تحالف الوفد مع الجيش(٣١) .

ونلاحظ هنا أن هذه أول مرة يذكر فيها أسم جمال عبد الناصر ، و
القوية فى المجلس ، وأن محمد نجيب معزول داخل المجلس بحكم
ويبدو من هذا التقرير وفى التقرير الآخر الذى سنعرض له أن اهتمام
كان فى مدى تأثير استقرار النظام وتماسكه على موقف النظام الجديد
لأن ما كان يهم بريطانيا فى الدرجة الأولى هو استمرار قاعدتها فى
وهى إذ أيدت نجيب أو غيره ، فبدافع أن ذلك فى مصلحة بقاء بريطانيا
لذلك فإن حل مشاكل النظام الداخلية كان فى رأى بريطانيا هو خير
سياسة النظام الجديد الخارجية ، اما إذا فشل النظام داخليا ، فإن ذلك
على المفاوضات المصرية البريطانية المقبلة بما يعنى ذلك من مزيد
جانب المصريين فى المفاوضات المقبلة . وتلخص الخارجية البريطانية
١٥ يناير ١٩٥٣ بالآتى :

١ - عدم توصل النظام الجديد إلى حل للمشكلة الاقتصادية وحل سريع
السودان وقاعدة قناة السويس .

٢ - حاول النظام الجديد التلويح بأغصان السلام للمعارضة عن طريق
المعتقلين وإعادة تشكيل الحكومة ودعوة الأحزاب (قبل حلها) للمشاركة
لجنة الدستور . ولكن الهدف كان فقط كسب الوقت وهو ما ادركته
فسحبت تأييدها مما دفع الجيش إلى تكوين هيئة التحرير الذى يعده الوفد
إليه فى الأساس .

٣ - أن فشل الجيش فى الجبهة الداخلية دفعها إلى البحث عن نصر خارجى
الأمل معقودا على التوصل إلى حل سريع للمسألة السودانية ، ولكن المفا
لم تؤد إلى النتيجة المرجوة وحدثت أزمة ثقة فى القيادة أخذت شكلا حادا .

٤ - زاد النفوذ الموجه إلى محمد نجيب لافتقاره إلى الحزم والقوة المطلوبين ، ولكن
تحمل مجلس الوزراء اعباء الأمور إلى نصابها غير أن الأزمة عادت مع تعقد
حل مسألة السودان مما دفع عبد الناصر إلى التقارب معا منها .

المخابرات البريطانية وعدم القدرة على حل المشاكل الداخلية
فى حالة حدة الهجوم على بريطانيا .

بين ناصر ونجيب مبالغ فيه ، فالخلاف ليس على الأهداف ،
استخدام القوة ، فالجيش يدرب بعض الرجال على حرب
مقابلة السفير البريطانى مع عبد الناصر ازداد الأخير اقتناعا
الى حل سياسى .

مجلس عكست نفسها فى الوزارة ، فمحمد فوزى وسليمان
حين أن فتحى رضوان مع ناصر ويوجه بعض النقد داخل
حافظ بسبب عدائه الشديد للوفد مما يجعل مهمة كسب بعض
أمرا صعبا .

بعض العناصر القديمة إلى محاولة الإتصال بالسفارة
مرة والتأكيد على أنه يمكن التوصل إلى تسوية مرضية للخلاف
بعد أنهيار حركة الجيش .

يؤيدون عبد الناصر(٣٢) .

الانتباه للخلافات داخل مجلس قيادة الثورة ، التى تكون مقدمة
البلاد بعد ذلك بعام باسم أزمة مارس عام ١٩٥٤ . ورغم أن
شكل اعتقال رشاد مهنا فى صبيحة يوم ١٥ يناير عام ١٩٥٣
السفارة إلى أزمة الثقة التى تعرض لها المجلس بسبب عدم
حل سريع لمسألة السودان(٣٣) . فإنه من الواضح أن السفارة كانت قد
أى أزمة يتعرض لها النظام وبين حملة الاعتقالات ضد المعارضة
ضد بريطانيا لتغطية تلك الأزمة فى رأيها فقد اتهم رشاد مهنا بتدبير
نجيب مع عدد من المدنيين مثل فؤاد سراج الدين وإبراهيم طلعت
حليم(٣٤) . وطبقا للرواية التى وصلت إلى السفارة البريطانية فإن
مكتملة ولم تكن محمد نجيب بل ضد بعض الأفراد فى مجلس الثورة
يحدثوا . وأن الغيرة من رشاد مهنا والتفاف بعض الضباط حوله دفعت
اتهامه بالمؤامرة . وقد حاول الوفد انتهاز الفرصة ولو كان سمح له بذلك
حركة من انصار مهنا والوفد والشيوعيين . وكان الهدف من هذه الحركة
رشاد مهنا رئيسا للوزراء أو وصيا على العرش والسماح لنجيب بالعودة
عام ، وإن قرار مجلس الثورة بالتحرك كان بالاجماع وكان أنور
أول من حبذ ذلك عكس ما يشاع من معارضته لذلك وكان تحت الإقامة
وأن مهنا رغم ادعائه بأنه من الأخوان إلا أنهم هم الذين نبهوا المجلس
حدث(٣٥) . وما يلفت النظر فى هذه الرواية الدور المتزايد الذى بدأ يلعبه
، فتقرير سابق يتحدث عن تأييد الأخوان لعبد العناصر ، وهذا التقرير
عن الدور الذى يلعبه الأخوان فى الأيقاع برشاد مهنا .

وتتابع السفارة البريطانية جولة محمد نجيب بعد ذلك في صعيد مصر في الفترة من ٢١ حتى ٢٧ مارس وتقارنها بجولة في الدلتا في خريف العام السابق حين قال يتحدث عن الإصلاح الاجتماعي ، وكيف أنه هذه المرة قد ركز على قضية الهدوء وإشاعة جو من الكراهية ضد الانجليز على حسب تعبيرهم . وكيف ظهر مرقد عبد الناصر كالساعد الأيمن لمحمد نجيب خاصة عندما زار موكب نجيب مسقط رأس عبد الناصر في بني مر ووصفه نجيب له بأنه « عقل وقوة » حركة الجيش رغم أن عبد الناصر لم يحاول أن يظهر في الصورة بشكل لافت للنظر ، وتخلص السفارة من ذلك إلى أن مركز النظام قد تعزز بعد هذه الجولة خاصة بعد ظهور الحكم في قضية رشاد مهنا وأنصاره(٣٦) . ولكن السفارة تتراجع عن هذه النتيجة بعد ذلك بأسابيع قليلة حين تكتب أن المعارضة للنظام قد زادت في الأسابيع الأخيرة وأكدت انتشارا عما كانت عليه في سبتمبر - نوفمبر من عام ٥٢ أو يناير - مارس من ذلك العام عندما اتخذ النظام إجراءات مضادة ضد العناصر المناهضة ، ويظهر ذلك من رد فعل الناس لخطب الضباط خاصة في الجولات التي قام بها هؤلاء الضباط خارج القاهرة ، حتى أن شعارات كتبت على الحوائط تقول أن فاروق كان أفضل من نجيب . وأن جولة محمد نجيب في الصعيد تعد أقل نجاحا عما بدت عليه في الوهلة الأولى وأن عددا من الضباط قد زار الإقاليم من أجل الحصول على التأييد لهيئة التحرير حيث طافوا الدلتا والصعيد مع التركيز على الاسكندرية ، ويظهر من استمرار تلك الحملة أن الشعب قد تعب من حكم الجيش ، فالخطب كانت مثل خطب نجيب في الصعيد ، وبدأ الاهتمام واضحا بالتجارة والصناعة عن طريق زيارة المؤسسات الصناعية والتجارية ولكن الكلام عن التنمية والتطور الاجتماعي والاقتصادي أصبح أكثر عمومية عن ذي قبل وأصبح التنديد ببريطانيا أكثر حدة رغم لا مبالاة أو عداء الجمهور أما أصحاب الدراية على حسب رأي الانجليز فقد انزعجوا من هذه الخطب المعادية للانجليز خاصة رجال الصف الثاني من الإدارة ، فمحافظ الاسكندرية في حديث خاص أعرب عن صدمته لاستهتار حكام مصر الجدد ، أما قائد الجناح حسن إبراهيم عضو مجلس الثورة فقد قال في عدة مناسبات أن الخطب ضد الانجليز كان مبالغا فيها . وقد وصف الانجليز مؤيدي النظام بأنهم من أنصاف المتعلمين الذين يدعون العلم والحماقة ويفتقرون إلى الذكاء ويشكلون الأغلبية في الأوساط السياسية أو من يدعون الوعي السياسي ، وهم منتشرون في هيئة التحرير والأخوان المسلمين والمتطوعين في كتائب التحرير ،هؤلاء الذين يرسلون رسائل لمحمد نجيب مكتوبة بالدماء ويرسلون برقيات للسفارة البريطانية يطالبون فيها بالجلاء أو الفناء . وترى السفارة أن حزب الوفد يقف من كل ذلك موقف المشجع بهدوء لمزايدات قادة الجيش ولا يمانع من وقوع عمليات انتحارية ضد الانجليز لأنهم يعلمون أن مثل هذه العمليات ستتسبب في اضطراب داخل البلاد والنظام وبالتالي تهيىء احتمال عودتهم إلى الحكم ولكن ما لم يخطر ببالهم (في رأي السفارة) هو قدرتهم على الاحتفاظ بالسلطة بعد ذلك . أما بالنسبة للأخوان فلا يبدو عليهم (في رأي السفارة) أنهم سعداء بالموقف ، فالمتطرفون منهم سعداء بالخراب

[illegible] بالبلاد . أما المعتدلون فيخشون من نجاح الجيش ويغارون من النجاح [illegible] لهيئة التحرير التي قد تتطور إلى منظمة بديلة عن الأخوان يمكن للجيش [illegible] عليها ، كما أنهم يخشون أن لا تتحمل منظمتهم الفترة المضطربة التي [illegible] عليها . في نفس الوقت فإن الأخوان المسلمين هم القوة المنظمة الوحيدة [illegible] الجيش ، وهم أقرب ما يكونون من السلطة عن أي فترة سابقة ، ولا يريدون [illegible] أو يلحق بهم الدمار مع الجيش . ولا شك أنه في حالة تدهور العلاقات [illegible] إلى حد المواجهة المسلحة ، فإن الأخوان والكتائب سيكونون تحت [illegible] الجيش وأن الأخوان سيطالبون بثمن هذا التأييد على شكل دستور إسلامي [illegible] مستقل مع حق الاحتفاظ بقوة عسكرية لهم وحتى لو رفض النظام دفع مثل [illegible] فمن غير المرجح أن يحجبوا تأييدهم عن الجيش في النهاية . أما عن العمالة [illegible] بعد أن احبطت آمالهم ويظهرون اهتماما أقل بمحتوى الخطب ، [illegible] القصور في النواحي المالية فلم يقم النظام بتمويل المظاهرات العمالية . أما [illegible] فيفتقرون إلى خدمات كبار الملاك الاجتماعية والزراعية التي لم يستطع [illegible] أن يحل محلها ، فالمعدمون منهم يعملون بأقل من الأجر الرسمي بمقدار [illegible] أو الربع ، وحتى هؤلاء يتم التخلص منهم لعدم وجود عمل لهم . في النهاية [illegible] رأي السفارة إلى أن النظام يمر بحلقة أو سلسلة من الأحداث من ظهور [illegible] ضد النظام ثم حملة اعتقالات بمعدل مرة كل شهرين ، وحركة المعارضة [illegible] مايو من عام ١٩٥٣ كانت أكثر حدة عن كل مرة سابقة لأن جهود النظام [illegible] موجهة ناحية المفاوضات مع الانجليز ، أدى ذلك لعدم قدرة النظام على التعامل [illegible] المعارضة مما أدى إلى تعنت الجانب المصري في المفاوضات حسب اعتقاد [illegible] الانجليز ، مثلهم في ذلك مثل من سبقوهم ، وذلك بالتشدد في المسائل الخارجية [illegible] الفشل أو تغطية الاخفاق في المسائل الداخلية . وأنه من الأرجح أن هذه [illegible] قد نجحت . وبالتالي فمن الممكن أن يستمروا في حملة الاعتقالات حتى [illegible] ، رغم أن رأي السفارة أن النظام يقوم بعمل إجراءات تجعل من مهمتهم أكثر [illegible] في التوصل إلى جلاء القوات البريطانية ، فإذا تحقق لهم ذلك فإنهم ممكن [illegible] المعارضة ولو إلى حين أن تظهر نتائج إصلاحاتهم الاقتصادية والاجتماعية(٣٧) . .

ويستمر نفس التحليل طوال الأشهر التالية من أن معركة النظام أصبحت من أجل البقاء ، فقد ولت موجة التفاؤل والحماس الأولى التي صاحبت الثورة في الأشهر الأولى ، وخابت الآمال والأحلام والتوقعات بسبب المصاعب الاجتماعية والاقتصادية ، ولم تظهر نتائج الإصلاح الزراعي على الفور ، وبدأت الانشقاقات [illegible] في صفوف الجيش والمعارضة ضد النظام تتسع ، ولم يكن أمام النظام من بديل سوى زيادة كبت الحريات والتشدد في المفاوضات مع الانجليز على أمل التوصل إلى حل ينقذ النظام من ورطته ويصف تقرير بريطاني آخر الوضع في منتصف عام ٥٢ بأن النظام قد فشل في تحويل الانتباه من معركة البقاء التي يمر بها النظام إلى

الأمانى القومية ، وأن الأخوان منغمسون فى كيفية التعامل مع الجيش ، وأن الرأى العام منتشر خاصة وسط العمال والفلاحين وأن النظام لم يعمل على تنشيط الرأى العام ولا سمح للقوى الأخرى بذلك ، وعلى عكس من سبقوه لم يسع إلى تنظيم المظاهرات ولم يطلق الصحافة ، وأن معركة النظام من أجل بقائه أصبحت أقوى من معركته ضد الانجليز(٣٨) . ولكن هذا التحليل لم يكن سليما تماما حيث أنه قد ثبت بعد ذلك أن النظام كان أقوى مما ظهر فى الأحداث التى وقعت بعد ذلك وأنه إلى التخلص من كل معارضى النظام بدءا بالأخوان حتى التخلص من نجيب نفسه فأمكن عقد اتفاقية الجلاء مع بريطانيا فى ١٩٥٤ .

بريطانيا وأزمة مارس

فى ١٤ يناير من عام ١٩٥٤ تم حل جماعة الأخوان المسلمين بعد اتهامهم بمحاولة التأثير واختراق الجيش والبوليس ، وكان رأى السفارة البريطانية أن العكس هو الصحيح ، بدليل أن عدد المقبوض عليهم وسهولة ذلك تم كما يبدو بعد اعداد مسبق كما أن وجود كمية من الأسلحة فى منزل حسن العشماوى الريفى لا يعنى شرط وجود مؤامرة ، ولكن كما هو معروف منذ زمن طويل أن هذه الأسلحة كانت من أجل القيام بأعمال فدائية ضد القوات البريطانية ، وعلى حسب تعبير السفارة البريطانية فى الأدلة حول وجود مؤامرة إرهابية لقلب نظام الحكم تبدو متناقضة . وتكمل السفارة رأيها فى حل جمعية الأخوان المسلمين قائلة أن العلاقة بين مجلس قيادة الثورة والأخوان المسلمين متدهورة منذ فترة ، ولا يوجد أى دليل على أن أحداث الجامعة فى ١٢ يناير كانت من تدبير الأخوان أو مقدمة لانقلاب جديد ، بل أنه من الأرجح أن الفرصة قد استخدمت إن لم يكن قد تم تدبيرها من أجل القضاء على الأخوان ، لماذا إذن فى هذا التوقيت بالذات ؟ وكانت الإجابة للسؤال الذى طرحته السفارة على نفسها هو : هل من أجل اطلاق يد النظام فى الوصول إلى اتفاق معهم ؟ لا ، لأنه من الممكن أن يكون الأخوان قد قرروا القيام بعمليات فدائية ضد القوات البريطانية لأحداث أزمة بين النظام والقوات البريطانية ولا يوجد دليل على ذلك . بل الأغلب فى رأى السفارة هو فشل النظام فى خلق قاعدة للتعاون المشترك مع الأخوان ، حيث أن ضم بعض عناصرهم (مثل الشيخ الباقورى) إلى الوزارة لم يأت بالنتائج المرجوة . وكان الخلاف هو دمج وحدات الأخوان فى هيئة التحرير ودرجة التسليح .. الخ . وتغير الموقف فى منتصف عام ٥٣ عندما تقرر تقليم أظافر الهضيبى (المرشد العام) وأنصاره عن طريق السيطرة على مكتب الارشاد فى انتخابات أكتوبر . ورغم نجاح مجلس قيادة الثورة إلى حد كبير ، إلا أن السيطرة على الأخوان والمجموعة الإرهابية لم تنجح ، وعندما فشل كل ذلك لم يبق سوى استخدام العنف وكانت أحداث الجامعة الفرصة المناسبة . وتخلص السفارة إلى أن مستقبل الأخوان فى هذه اللحظة أصبح غامضا ، فالنظام يحاول ضمهم إلى هيئة التحرير ، حيث أعلن إبراهيم الطحاوى مساعد السكرتير العام أن الهيئة تقبل الجميع على أن يكون ماضيهم غير ملوث ، وأنور السادات من خلال مقالات فى الجمهورية يحاول استمالة القاعدة الأخوانية وحزب قيادتها فى نفس الوقت .

وهذا من أن النظام الحالى يحافظ على القيم التى أدت إلى نشأة الأخوان فى المقام الأول ، وكان فى رأى السفارة أنه من الأفضل للنظام فى ظل عزلته الحالية إما أن يضم إلى صفوفه الأخوان أو يحولهم إلى جمعية دينية بحته .

ورغم عدم اعتقاد السفارة بأن الهدف من حل جمعية الأخوان كان دفع المفاوضات البريطانية ، إلا أنه عمليا قد يؤدى إلى ذلك ، لأن الأخوان كانوا يعتبرون أى اتفاق مع بريطانيا وضربهم قد أزاح تلك العقبة . وأن ذلك قد يدفع النظام إلى اكتساب الثقة بنفسه ولكن فى نفس الوقت عليه أن يظهر بأن لا يقل وطنية عن الأخوان ، لذلك ترجع السفارة الأعمال الفدائية الأخيرة ضد قواتها فى منطقة القنال أنها من فعل المخابرات العسكرية المصرية من أجل إظهار النظام بمظهر المدافع عن القضية الوطنية(٣٩) . وهو ما حدث بالفعل بعد ذلك حيث توصلت مصر إلى اتفاقية الجلاء مع بريطانيا فى نفس العام .

وإذا كان حزب الأخوان قد اكسب النظام مزيدا من الثقة بنفسه ، فإن ذلك قد انطبق على أعضاء مجلس الثورة أنفسهم حيث ظهرت الخلافات واضحة للعيان لأول مرة فيما عرف بعد ذلك باسم « أزمة مارس » . فدون الدخول فى تفاصيل الأزمة ، فإن محمد نجيب قدم استقالته فى ١٤ فبراير ثم سحبها وفى ٦ مارس قرر مجلس قيادة الثورة انتخاب جمعية تأسيسية تجتمع فى يوليو من نفس العام وفى ٢٥ مارس صدر قرار يسمح بعودة الأحزاب وفى نفس الوقت صدر قرار بحل مجلس قيادة الثورة يوم ٢٤يوليو من نفس العام ولكن فى ١٥ أبريل صدرت ما يسمى بقرارات مجلس الثورة التى كانت رجوعا عن كل القرارات السابقة وتم حرمان الوزراء السابقين من حقوقهم السياسية وفى ١٧ أبريل أعلن عن تشكيل وزارة جديدة برئاسة جمال عبد الناصر ، وقد تابعت السفارة الانجليزية هذه التطورات باهتمام بالغ لما لها من تأثير مباشر على سير المفاوضات التى كانت تجرى فى ذلك الوقت ، وقد لاحظت السفارة مقالة أنور السادات فى الجمهورية التى كتب فيها أن محمد نجيب بعد ٥ مارس إعطاءه سلطات رئيس الجمهورية فى ظل نظام رئاسى ، وأن خالد محيى الدين اعترض حيث أن الاتفاق كان على جمهورية برلمانية وأمام فشل المجلس سحب محمد نجيب اقتراحه وطالب بأن يكون رئيسا للوزراء ، وقد رفض المجلس واقترح عبد الناصر أيضا أن يكون رئيسا لمجلس قيادة الثورة . وفى رأى السفارة أن الاتهامات التى كيلت ضد نجيب كانت متناقضة ، فهو كان يسعى لاستعادة السلطة من ناحية وإلى عودة الديمقراطية فورا من ناحية أخرى ، ولا شك أنه كان يسعى إلى تصحيح أخطاء المجلس فى رأى السفارة . فبعد حل الأخوان المسلمين فى يناير ومحاكم الثورة ، ازداد الاقتناع لديه بضرورة تصحيح تلك الأخطاء عن طريق ضمان دستورى . وترى السفارة أنه من المحتمل جدا أن نجيب لم تكن لديه أفكار واضحة حول الصلاحيات الدستورية لتحويل مجلس قيادة الثورة إلى حكومة فعالة ، وأنه كان من الممكن أن يقنع بدوره لو أن المجلس كان على استعداد للأخذ ببعض آرائه بدلا من تجاهلها تماما ، ولو أن ذلك كان صحيحا كما

ترى السفارة ، فإن ذلك قد يفسر فى رأى السفارة قبوله لجمهورية برلمانية [illegible] سلطاته رغم أنه يبدو واضحا أنه كان غير مستعد لعودة الحياة البرلمانية [illegible] يفكر فى جمعية معينة . فبعد عودة نجيب من زيارته للسودان فى الأول من [illegible] فإن القوى المتطرفة من الجانبين كانت تعمل هى الأخرى . فصلاح سالم [illegible] الاحتفاظ بالسيطرة المطلقة لمجلس قيادة الثورة ، وعلى الجانب الأحزاب فإن [illegible] التقليدية كانت تريد استغلال الموقف على أمل أن يعاد نشاطها .

حتى السنهورى والعمرى وسليمان حافظ ، مستشاري محمد نجيب اعتقدوا [illegible] جمهورية رئاسية تجعله يلعب لصالح الأحزاب التقليدية . فبعد الوصول إلى [illegible] تأسيس جمعية تأسيسية عن طريق الانتخابات المباشرة ورفع الرقابة ، [illegible] المسألة الأصلية ، وهى سلطات محمد نجيب ، موضوعا ثانويا أمام عودة الديمقراطية [illegible] أن نجيب قد حمله التيار ولم يكن مستعدا لوقف الأحداث . وواضح [illegible] عبد الناصر كان يلعب لصالح كسب الوقت ، سواء رحب أو لم يرحب بعودة نجيب [illegible] الذى يبدو أنه فى البداية كان نادما حقيقة على قرار عزله والذى أدرك أن نجيب [illegible] غير استعداد للتخلى عن سلطاته أو الرجوع عن جمهورية برلمانية . [illegible] عبد الناصر كان يعمل بصبر ودهاء لتعزيز موقعه وبدلا من قبول الحل الوسط [illegible] يعد نصرا معنويا لنجيب ، سمح بل شجع على إعادته ، فى نفس الوقت الذى لم [illegible] فيه مع أشد انصاره تطرفا جمال سالم ، ولم يستغل الأغلبية فى المجلس التى [illegible] هذه السياسة التى بدأت برفع الرقابة عن الصحف أدت إلى عودة الأحزاب ، [illegible] هدفه هو خلق حالة تدفع إلى تدخل الجيش أو رد فعل لدى الشعب ضد [illegible] التقليديين .

ولا شك أنه نجح فى كسب الوقت وفى تدعيم سلطة المجلس فى الجيش وإعداد الحرس الوطنى وهيئة التحرير والنقابات العمالية للحركة . وبالتالى تحدى نجيب على أرضه داخل الجيش وأثبت أنه سياسى محنك وهزم الساسة التقليديين فى لعبتهم . وتخلص السفارة إلى أن كل طرف قد احتفظ بموقعه قبل الأزمة . فنجيب احتفظ بموقعه كرئيس للدولة ورئيس للوزراء ويستطيع أن يحجب توقيعه واستعمل ذلك الحق فى التأثير على قرارات ٥ ابريل ، ومنع تقديم عبد الجليل العمرى أمام محكمة الثورة ولكنه ما زال يعتمد على عبد الناصر ومجلس قيادة الثورة ، أما العمال فقد شعروا بقوتهم ، وعاد الأخوان إلى الساحة السياسية مرة أخرى ، وقد أثبت عبد الناصر ومجلس القيادة سيطرتهم على غالبية الجيش ، وكان لمرض محمد نجيب فى ذلك الوقت بالذات أثره فى ابتعاد العناصر المتطرفة دون أن يظهر البديل ، ولكنهم لم يعودوا يشعرون بالثقة التى كانوا يشعرون بها فى بداية الثورة(٤٠) .

بدأ الانجليز يعدون العدة لما بعد نجيب بل لقد تساءلوا حول احتمال اغتيال أو سقوط نجيب ، وهل يوجد من يؤيدونه ، هل يوجد زاهدى مصرى (أشارة إلى زاهدى الذى قام بالإنقلاب على مصدق لصالح الشاه فى ايران) بعد ان ثبت أن

[illegible] مصدق مصرى ، على حد قول السفير البريطانى . وكانت الاحتمالات [illegible] وجهة نظر بريطانيا هى :

[illegible] أحد أعوان محمد نجيب غالبا جمال عبد الناصر ، الزمام فى يده ويشيد [illegible] أكثر صرامة ودكتاتورية عن الآخر .

[illegible] جديد بتأييد من الوفد .

[illegible] الفوضى وحكم الغوغاء ينتج عنه سيطرة الأخوان أو ظهور زعيم جديد [illegible] من الوفد والأخوان . وكان النتيجة بالنسبة للانجليز أنه أيا كانت الاحتمالات [illegible] كان يعنى مفاوضات أكثر صعوبة . ولم يكن أمام بريطانيا عندئذ مفر [illegible] البديل أن ظهر ذلك البديل ولكن كان السؤال بالنسبة لهم هل يعنى هذا [illegible] أية التزامات مادية أو عسكرية ؟ وكان رأى السفير أنه لا يوجد بديل [illegible] مساعدته ، وأن اغتيال نجيب أو ناصر سيؤدى إلى زيادة وحدة مجلس [illegible] الثورة وقمع المعارضة وأن أى فرصة لتغيير القيادة من خلال وسائل [illegible] تبدو ضعيفة(٤١) .

[illegible] الانجليز تقريرا عرض على حلف الأطلنطى بعد أحداث مارس أشاروا [illegible] أن أزمة مارس قد أصابت النظام فى مصر بصدمة ، ولكن الجيش مازال [illegible] مجلس الثورة والأمور تحت سيطرتهم ، ولكن مازال على النظام ترويض [illegible] وأن الخطر يكمن فى الأفراج عن الأخوان المعتقلين . كما أن وحدة مجلس [illegible] والجيش ستظل قائمة إلى حين ولكن بقاء مجلس الثورة يعتمد على [illegible] أما الاحتمال الأرجح فهو أن يستمر النظام بعد الفترة الانتقالية التى أعلنها [illegible] فى يناير ١٩٥٣ بثلاث سنوات وأن كان مع تعدد الأزمات فإن الهجوم على [illegible] والغرب سيزيد . كما أن فلسفة المجلس لم تغيرها الأحداث ، التى ما زالت [illegible] الشيوعية ونسبيا إلى حد ما مع الغرب ، ولا توجد حكومة بديلة فى الأفق [illegible] أكثر ملاءمة للغرب من الحكومة الحالية . أخيرا فإن استعمال عبد الناصر [illegible] ضد نجيب سلاح ذى حدين لأنهم من الممكن أن يفلت زمامهم من يد الجيش [illegible] يبدو أن عبد الناصر مسيطر عليهم تماما(٤٢) .

وبعد شهر تقريبا تكتب السفارة من القاهرة أن موقف النظام قد تحسن خلال الأسابيع الماضية وأن المعارضة داخل الجيش قد تم القضاء عليها مع اضمحلال سلطة محمد نجيب والقضاء على خالد محيى الدين ، (ترى هل كان ذلك ثمن تأييد الأمريكان لمصر أمام بريطانيا ؟) وأن أسباب الأنقسام قد زالت ، فنجيب معزول لا حول له ولا قوة وأن عبد الناصر على درجة من القوة الآن بحيث يستطيع أن يقول لمراسل الأسوشيتد برس فى ٢ مايو أن محمد نجيب لا يهتم الآن سوى بواجباته [illegible] كرئيس للدولة دون أى دور يلعبه ويبدو أن جمال سالم كان يريد موقفا أكثر [illegible] مع نجيب ولكن المجلس بصفة عامة متجانس وعبد الناصر أكثرهم تميزا معنويا(٤٣) . وهكذا أدرك الانجليز أن جمال عبد الناصر قد خرج منتصرا من أزمة

مارس ، لذلك لم يكن مستغربا أن يتلقى الجنرال جلوب في الأردن [illegible] عزل نجيب وذهابه إلى السعودية حيث وافق الملك سعود على أوراقه ، وإن [illegible] الانجليز التحقق من صحة ذلك(٤٤) . فعلى الأقل كانوا يعلمون أن [illegible] أصبحت معدودة . بل أن السفير البريطاني يكتب أن زميله العراقي [illegible] الوزراء السوداني حاول أن يتوسط بين نجيب وعبد الناصر ، وأن نجيب [illegible] اتهام عبد الناصر له بأن المظاهرات التي خرجت لتأييده كانت من اعداد [illegible] وليس انصاره فقط وأنه قانع بموقعه الآن على أمل أن يخفف من قبضة [illegible] التسلطية . ويقول السفير العراقي أن نجيب لم يعقب على اتفاقية الجلاء بعد [illegible] لأن تعقيبه سيكون بلا معنى وأنه ينتظر التوقيع عليها ليعقب عليها كرئيس [illegible] موافق عليها(٤٥) . إلا أنه من الواضح أن أيام نجيب أصبحت معدودة وأنه [illegible] مجرد رئيس شرفي .

وأتت محاولة اغتيال عبد الناصر في حادثة المنشية بالاسكندرية في شهر [illegible] من قبل أحد عناصر الأخوان المسلمين ، لتزيد من شعبية عبد الناصر من [illegible] وتعطي الفرصة له للتخلص من نجيب نهائيا . فكما لاحظت السفارة الانجليزية [illegible] أحد زملاء عبد الناصر رأى أن محاولة الاغتيال هذه لن تهز معنويات النظام [illegible] قال ، بل على العكس ، فإن رصيد التعاطف مع عبد الناصر سوف يزداد ، وقد [illegible] السفارة على هذا الرأى . ورغم أن نائب المرشد العام للأخوان المسلمين قد أرسل برقية تهنئة لعبد الناصر على نجاته ، إلا أن المتظاهرين أشعلوا النار في مقر الجماعة وتم اعتقال الكثير من الأخوان في القاهرة والاسكندرية والاسماعيلية(٤٦) ولم يمض شهر واحد حتى كتبت السفارة تقول أن محمد نجيب قد فشل في [illegible] مشروع المعاهدة ، وأن الشائعات والدلائل تشير إلى قرب مواجهة بين رئيس الوزراء عبد الناصر ورئيس الجمهورية محمد نجيب ، وكيف أن الارتياح يسود الأوساط المعتدلة للمعالجة التي واجهت بها الحكومة حركة الأخوان رغم خيبة الأمل في عدم استقرار اتفاقية الجلاء بعد(٤٨) . وبعد عشرة أيام تبرق السفارة الانجليزية في القاهرة إلى لندن قائلة أنه تم عزل محمد نجيب رئيس الجمهورية بناء على قرار من مجلس الوزراء في اليوم السابق (١٣ نوفمبر ١٩٥٤) وأن عبد الحكيم عامر وزير الدفاع وحسن ابراهيم وزير شئون الرئاسة قد ابلغا الخبر لنجيب الذي تقبل الوضع بهدوء ، وتم وضعه تحت الحراسة في منزل بالمرج . وقد تم الربط بين الأخوان وتحت عندما أعلن بصفة شبه رسمية أن اثنين من الأخوان أدانا محمد نجيب في محاولة الانقلاب الفاشلة وأن نجيب كان على إتصال بهما وأنه في حالة نجاح الانقلاب كان على استعداد للبقاء كرئيس للجمهورية . كما تم عقد اجتماع لنقابات العمال لتأييد قرار عزل نجيب وأعلنت وزارة الخارجية أن عبد الناصر هو الذي سيقوم بمهام الرئيس(٤٩) . وتكتب السفارة تعليقا على الأحداث في اليوم التالي قائلة أن كل الشواهد كانت تدل على أن عزل نجيب كان حتميا ، خاصة وأن اسمه قد ذكر في محاكمات الأخوان المسلمين أمام محكمة الشعب ، وتضيف السفارة أنه لا يوجد

[illegible] ، ولكن الاعتقاد كان في القضاء أولا على الأخوان قبل الالتفات [illegible] كان الشعور بأن القضاء على الأخوان قد تم بالفعل وأن النظام [illegible] والسلطة بحيث لم يدع العمال للتظاهر ، بينما كانت الحركة ضد نجيب [illegible] ، فإنها هذه المرة كانت نتيجة تخطيط طويل ومحكم ، خاصة [illegible] المسلحة(٤٩) . وقد اعترفت انجلترا بالتغيير الذي رأته حتميا [illegible] الاعتراف بالنظام الجديد . حيث كان لقب الملك ملك مصر [illegible] الثورة أصبح مجرد رئيس الجمهورية دون أشارة إلى مصر [illegible] أنه قد جرت العادة على أن توجه أوراق اعتماد السفير إلى رئيس [illegible] على حسب رأى الانجليز ، فلا حاجة إلى التحديد . ولكن في [illegible] الأمر كما لاحظ الانجليز ، لذلك كان رأى الانجليز أنه إذا طلبت [illegible] إعادة تقديم أوراق الاعتماد ، فلا مانع ، خاصة وأنها مسألة داخلية [illegible] النظام(٥٠) .

الخاتمة

[illegible] من تقارير السفارة البريطانية في القاهرة وردود الخارجية البريطانية في [illegible] أن اهتمام بريطانيا الأول كان في بقاء قواتها داخل مصر أو على الأقل [illegible] اتفاقية بعد أن تم الغاء اتفاقية عام ١٩٣٦ وأصبح هناك وضع جديد من [illegible] . وبناء على ذلك فيمكن قياس ردود فعل الانجليز للأحداث الداخلية [illegible] من هذه النقطة فكان موقف الانجليز من عدم حماية الملك وتشجيع أي [illegible] إصلاحية بناء على مقولة أن الفشل في المسائل الداخلية يولد التطرف في [illegible] الخارجية .

وعلى هذا الأساس كانت بريطانيا ترى أن نجاح أي عمل داخلي من شأنه أن يسهم [illegible] أي إتفاق انجليزي مصري . وعلى هذا الأساس كان تشجيع الإصلاح [illegible] ، وأيضا لمحاربة الشيوعية ، تلك الحجة الجديدة التي يسوقها الاستعمار من [illegible] البلاد . إلا أنه أصبح من الواضح بعد ذلك للانجليز أن مسألة الإصلاح [illegible] رأيان رأى الانجليز ورأى الأمريكان . ومن الممكن القول أن الأمريكان [illegible] في سرقة الثورة من بريطانيا وبدعوة عن بريطانيا نفسها . وأصبح على [illegible] أن تعترف بالأمر الواقع ، وأن القوى الجديدة خارجة تماما عن مجال [illegible] ، وأن القوى القديمة أصبح لا نفع منها .

الهوامش

Fo 371/96877 (73069) No. 1046 20 July 1952 From Ma.Creswell to F.O.

Fo 371/96877 (73069) No. 1060 23 July 1952 JE 1018

Fo 371/96877 (73069) No. 1072 23 July 1952 Ma Creswell to F.O.

Fo 371/96877 (73069) No. 1067 23 July 1052 Ma Creswell to F.O.

Fo 371/96877 (73069) No. 1150 23 July 1952 From Fo to Alexandria

Fo 371/96877 (73069) No. 1404 23 July 1952 Sir O. Franks to Alexandria

Fo 371/96877 (73069) No. 1074 23 July 1952 Mo. Creswell to F.O.

Fo 371/96877 (73069) No. 1908 Sin O. Franks Washington to F.O.

Fo 371/96877 (73069) No. 1095 25 July 1952 Ma Creswell to F.O.

Fo 371/96877 (73069) No. 1141 29 July 1952 Sir R. Stevenson to F.O.

Fo 371/96877 (73069) No. 1151 JE 1018/284 3 July 1952 Sir R. Stevenson to F.O.

Fo 371/96880 JE 1018/347 NM 458/52 26 August 1952

Fo 371/96880 JE 1018/332 26 August 1952 F.O. to Cairo

Fo 371/96880 Sir R. Stevenson No. 1246 20 August 1952

Fo 371/96880 No. 1249 20 August 1952 Sir R. Stevenson

Fo 371/96880 No. 1346 22 August 1952 Fo. to Cairo

Fo 371/96880 JE 1018/336 No. 1279 22 August 1952 From Sir R. Stevenson

Fo 371/96881 - 73069 E 1018/352 No. 1311 5 September 1952

Fo 371/96881 - 73069 JE 1018/372 No. 1011/241/52 12 September 1952

Fo 371/102704 - 73137 No. 89 14 April 1953 The World Party's Position in Egyptian Politics Affairs Sir R. Stevenson to Ma. Churchill

Fo 371/96882 - 73069 JE 1018 No. 450 29 September 1952

Fo 371/96882 - 73069 JE 1018/418 No. 1548 17 October 1952

Fo 371/96882 - 73069 JE 1018/414 No. 1925 14 October 1952

Fo 371/96877 - 73069 JE 1018/406 25 September 1952

Fo 371/96881 - 73069 JE 1018/372 No. 1011/241/52 12 September

Fo 371/102603 - 73137 Mr. Creswell No. 1011/2/536 24 January

Fo 371/102703 - 73137 Memorandum on Recent Developments in the Internal Political Situation up to January 15. 1953

Fo 371/102703 - 73137 No. 84 16 January 1953

Fo 371/102703 - 73137 No. 939 17 January

Fo 371/102703 - 73137 No. 102 17 January 1953 JE 1018

Fo 371/102703 - 73137 No. 84 24 April 1953 Sir R. Stevenson to Mr. Churchill

Fo 371/102704 - 73137 No. 21 (1011/41/53) 21 May 1953

Fo 371/102704 - 73137 No. 132 (1011/44/53) 7 June 1953

Fo 371/108319 No. 67 E 1016/5 16 January 1954

Fo 371/108316 JE 1012/29 No. 90 12 April 1954

Fo 371/108375 JE 1056 British policy towards possible successor to Nagieeb January 15, 1954

Fo 371/108317 JE 1012/31 14 April 1954

Fo 371/108317 E 1012/57 No. 602 10 May 1954

Fo 371/108317 No. 322 June 18, 1954 E 1012/46

Fo 371/108317 No. 322 E 1012/46 No. 962 August 10, 1954

Fo 371/108318 No. 164 JE 1015/56 27 October 1954

Fo 371/108318 No. 1650 JE 1015/65 4 November 1954

Fo 371/108318 No. 1691 JE 1015/68 14 November 1954

Fo 371/108318 No. 1695 JE 1015/70 15 November 1954

Fo 371/108318 JE 1015/74 20 November 1954

الفصل الرابع

الدور الأمريكى
فى
تحديد إطار التفاوض

دكتور يواقيم رزق مرقص

... الولايات المتحدة دور متميز فى علاقة مصر بالغرب عموما ، وبمسألة ... عن قناة السويس على وجه الخصوص ، وقد ظهر هذا الدور بشكل أكثر ... عقب قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ .

... الولايات المتحدة هى الدولة الوحيدة التى أحس « الضباط الأحرار » بأنها الأقرب ... ويمكن التفاهم معها ، وتفهمها لموقفهم ، ولذلك نجمل موقفها فى أول الأمر ... بها بالثورة المصرية منذ البداية لأنها رأت أن العهد البائد قد أثار السخط بالشكل ... يقرب إحتمال نمو الاتجاهات والميول الشيوعية ، وقد عبر السفير الأمريكى فى ... آنذاك - جيفرسون كافرى - عن هذا الموقف بقوله : « إن باستطاعة هؤلاء ... أن ينقذوا مصر من المد الأحمر الذى لا شك فى أن مساوىء الملك فاروق ... كانت ستمهد له فى شتى ربوع البلاد ، فهم سيقومون بتحقيق الإصلاحات ... رفع مستوى معيشة الأهالى ، وسنشجعهم فى هذا السبيل »[1] .

... بهذا كان يعطيهم ثقة أكبر بأنفسهم ، أو لعل هذا يجذبهم نحو بلاده لأنهم ... أن جهودهم لم تكن قدرتهم قد وضحت بعد ، كذلك لم تكن ثورتهم قد خرجت ... عن نطاق الشعارات الستة التى أعلنوها ، بالإضافة إلى أن هذا وضعهم فى مكان ... بين من يصرح عنهم بهذا وبين البريطانيين الذين كانوا أكثر نشاوما وغطرسة ...

... أن أفاق ممثلو انجلترا السياسيين فى مصر ومعهم قائد القوات البريطانية فى ... القناة ووزارة الخارجية البريطانية من الصدمة الأولى استقر رأيهم على عدم ... التدخل فى شئون الثورة المصرية للأسباب الآتية :

... أولا : لأن الضباط الذين استولوا على السلطة فى مصر سيخلصون انجلترا من مأزق ... مع مصر والسودان » .

... ثانيا : لأن هؤلاء الضباط كانوا يدركون أن الجيش المصرى لا يستطيع مواجهة ... البريطانية بحيث كان يتوقع منهم أن يقدروا أهمية وقف نشاط الفدائيين على ... الانجليزية فى منطقة قناة السويس - هذا برغم إمكان السلطات المصرية ... الانجليز بحرب العصابات ووقف إمداد القاعدة البريطانية بالعمال الوطنيين .

... ثالثا : أن بإمكان الضباط أن يتفهموا المشاكل الاستراتيجية فى أى مفاوضات تتعلق ... قناة السويس ، بحيث يمكن الثقة بهم .

... لهذا اعتقدت صحيفة « التايمز » أن ما حدث فى مصر لا يعدو أن يكون مسألة ... بالسياسة الداخلية[2] .

وعودة إلى بداية علاقة الولايات المتحدة الأمريكية بضباط ثورة يوليو أو [illegible] الضباط بهم .

ففى الساعات الأولى لإعلان قيام الضباط الأحرار بثورتهم فى ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ أرسل محمد نجيب الضابط على صبرى - ضابط مخابرات الطيران المصرى فى ذلك الوقت - إلى السفارة الأمريكية ليبلغهم بقيام الثورة المصرية وأنها « حركة لا تستهدف التعرض للأجانب » .

ويضيف محمد نجيب فى مذكراته وصفا لهذا الضابط المصرى بأنه كان « ولى الصلة بالملحق الجوى الأمريكى » ، أما هو - أى محمد نجيب - فلم يتعامل مع الأمريكيين وجها لوجه إلا يوم خروج الملك فاروق من مصر فى يوم ٢٦ يوليو ١٩٥٢ ، حيث التقى بالسفير الأمريكى جيفرسون كافرى وتبادلا التحية العابرة دون أى حديث(٣) .

ويظهر هنا أن بعض الضباط كانت لهم علاقات سابقة ووطيدة بالأمريكيين إذا ما أضفنا إلى على صبرى القائمقام عبد المنعم أمين أحد كبار ضباط سلاح المدفعية فى الجيش المصرى ، واتصف بالحياة الاجتماعية النشطة ، وعلاقاته الوثيقة بالسفارة الأمريكية ، وانضم مؤخرا إلى ضباط الثورة فأحسن جمال عبد الناصر استغلال هذا الجانب فيه ، فأرسله أيضا صباح يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ليخطر السفارة الأمريكية بنوايا « الحركة » واتجاهاتها ، بما فى ذلك تمسكها - أى الثورة - بالتزامات مصر الدولية ، وأصبح جمال عبد الناصر يسمح له باستمرار بالاشتراك فى أنشطة السفارة الأمريكية حتى فى شكل عائلى .

ثم بدأ هذا الضابط بفتح بيته للقاءات رجال الثورة برجال السفارة الأمريكية بما فيهم رجال المخابرات الأمريكية ، ففى الجلسة الأولى بعد قيام الثورة بأيام ، حضر كل من مستشار السفارة الأمريكية روبرت ماكلينتوك ووليم ليكلاند وغيرهم ، ويقول محمد نجيب أن السفير الأمريكى كان موجودا كذلك ، وحضر من رجال الثورة المصرية : محمد نجيب وجمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر وصلاح سالم وعبد اللطيف البغدادى ، وأمتد هذا اللقاء لأكثر من أربع ساعات وكان ذلك يوم ١٢ أغسطس ١٩٥٢(٤) .

وفى هذا اللقاء تعرف كل طرف على خبايا الطرف الآخر بقدر كبير من الصراحة ، فصرح كافرى بأن حكومته تخشى تسلل الشيوعية إلى مصر وترى ضرورة وجود أجهزة أمن قوية لحماية الشعب المصرى ، كما عرض معاونة أجهزة المخابرات المركزية لها فى هذا الأمر ، كما تحدث عن ضرورة إرتباط مصر بأحلاف ما أسماه « العالم الحر » .

ورد محمد نجيب قائلا : « لا .. أنا اعترض .. فالشعب المصرى بطبيعته لا يهتم بالشيوعية ، وأنا لا أخشى من أى تسلل شيوعى إلى مصر ، كما أننى ضد أى

[illegible] وضد أى قيد على حريتنا » ، كما أعلن أيضا رفضه لتعاون أجهزة الأمن [illegible] المركزية الأمريكية حتى لا تقيد حرية المواطنين ، وأما من حيث [illegible] فلا حديث عنها قبل الجلاء الكامل غير المقيد بشروط »(٥) .

[illegible] محمد حسنين هيكل(٦) . أنه فى هذه الجلسة طرح الضباط المصريون [illegible] الأسئلة واستفسارات حول موقف الولايات المتحدة وسياستها ونواياها تجاه [illegible] رجال ثورتها وأولوية أثنائها بتصريحات وآراء حول الأفكار الأمريكية مثل : [illegible] الدفاع عن الشرق الأوسط ، والمفاوضات من أجل الجلاء ، وتسليح الجيش [illegible] مما كان بمثابة توضيح لخط العلاقات التى ستقوم بين الطرفين المصرى [illegible] .

[illegible] المتحدث فى هذا المجال هو جمال عبد الناصر الذى قال بأن مسألة الدفاع [illegible] الأوسط لا يمكن لمصر أن تفكر فيها إلا بعد تسوية ما كان يسمى بالقضية [illegible] يشقيها : الجلاء والسودان .

وهنا وعد الأمريكيون بأنهم سيستمرون فى أداء دورهم النشيط فى تحريك عملية [illegible] مع الانجليز ودفعها إلى الأمام بل أنهم سوف يكثفون جهودهم لأنهم راغبون [illegible] مع النظام الجديد فى مصر ، وقد اقتنعت السياسة الأمريكية بأن موضوع [illegible] يجب أن يكون نقطة البداية وبعده موضوع الجلاء(٧) .

وهكذا طرح رجال الثورة أوراقهم على مائدة الأمريكيين بثقة زائدة فى أنفسهم [illegible] الأمريكيين ، إلا أن منهم من توجس خيفة من هذا ، ومن رجال المخابرات الأمريكية الذين اخذوا يترددون على مجلس قيادة الثورة ، فتجد محمد نجيب يحذر جمال عبد الناصر بقوله « .. إن وجود رجال المخابرات الأمريكية فى مجلس قيادة الثورة أمر خطير جدا ... وأن الأمريكيين يريدون تخريب الثورة أو القضاء عليها واحتوائها لتسير فى ركاب الولايات المتحدة(٨) .

إلا أن رجال الثورة ظلوا فى علاقاتهم برجال السفارة الأمريكية من خلال القائمقام عبد المنعم أمين ، الذى إتصل به رجال السفارة يوم ١٩ اغسطس ١٩٥٢ وطلبوا منه أن يخطر حكومة مصر باعتزام الولايات المتحدة إصدار بيان تعلن فيه تأييدها للنظام الجديد فى مصر ليكون دافعا لطمأنتها على حسن نوايا الأمريكيين ودفع عملية الاتصالات المباشرة بين الطرفين ، وقد نص البيان على :

« إن التقارير الواردة من القاهرة بخصوص البرنامج المعلن للحكومة المصرية الجديدة لإعادة الاستقرار السياسى والاقتصادى مشجعة ، ونحن نتابع الأحداث باهتمام بالغ ونتمنى لرئيس الوزراء على ماهر وزملائه المدنيين والعسكريين كل توفيق ونجاح فى جهودهم لحل المشكلات الداخلية لبلادهم .

وتستمر العلاقات بين الولايات المتحدة ومصر على أعلى درجة من الصداقة

والتعاون ، وأن أعمل من أجل مصلحة بلدينا . أن تستمر هذه العلاقات [illegible] وكذلك العلاقات بين مصر وجميع بلدان العالم الحر فى أن تتقدم وتزدهر ، ونتطلع إلى حقبة جديدة تنشأ فيها مجالات جديدة للتعاون والنفع المتبادل » .

وهذه الوثيقة الأمريكية توضح أن الولايات المتحدة أكثر تنبها للأحداث فى البلاد أكثر من البريطانيين الذين كانوا منتشرين فى البلاد بشكل أكثر ، وأنهم فقدوا موقع القوة الحقيقية فى النظام الجديد ، وأنه أول الخيط الذى التقطوه ليسسوا علاقاتهم الجديدة مع المصريين « على أعلى درجة من الصداقة والتعاون » .

وأشارت فيها من بين السطور إلى قيادتها لمصر لتدخل بها فى علاقات دولية اسمته باستمرار « العالم الحر » وذلك « فى مجالات جديدة » ولعل هذه المجالات الجديدة هى فاتحة موضوع « الدفاع المشترك » والإرتباط بعجلة الغرب وخصوصا بالولايات المتحدة ، مما كان له أثره على لندن .

فعندما ارسلت إليها صورة من هذا البيان لتأخذ بها علما علقت الأهمية على ذلك ، وكان رد فعلها الأول ، وكذلك رد فعل السفارة الأمريكية ، أنه فى حين يعبر البيان بدقة عن مشاعرنا ، فإننا لا نرى له أية فائدة كبيرة وأنه قد يؤدى إلى طلبات جديدة من مصر للسلاح ، وهى طلبات لا يمكن اجابتها فى الوقت الحالى .

وعلى أن اقتراح البيان سببه النقد المتزايد فى الصحافة الأمريكية لما يعتبر أن الغرب لا تبذل جهداً كافيا لاستمالة نجيب ..(٩) .

وهذا يعكس بلا شك قلق ساسة لندن من موقف الولايات المتحدة فى هذه المرحلة الحاسمة ، وأن تصريحاتها هذه أتت بعيدة عن مشاعرهم ، فضلا عن توجسهم خيفة من طلب المصريين لسلاح كانت تخشاه فى ذلك الوقت ، خصوصا وأن الفدائيين كانوا يقومون بعملياتهم فى منطقة قناة السويس منذ عام ١٩٥١ .

وعللت البيان بأنه نتيجة ضغط الرأى العام الأمريكى فى عدم بذل جهود غربية فى سبيل استمالة المصريين إليهم ، ومن هذا القلق أرسل انتونى إيدن وزير الخارجية البريطانى برقية سرية إلى سفيره فى القاهرة السير رالف ستيفنسون فى ٢٧ أغسطس ١٩٥٢ :

« تقول وزارة الخارجية الأمريكية إصدار بيان يعبر عن مدى الاهتمام والصداقة نحو النظام الجديد فى مصر ، ورأيى الشخصى هو أن هذا البيان وإن كان يعكس بصفة عامة مشاعرنا إلا أنه لن يفيد كثيراً ، وينتظر أن يدفع إلى تخمينات فى مصر حول ما سيفعلونه ، وقد تفسره العناصر المتطرفة فى النظام على أنه ، كازت بالتأكيد ، من حكومة الولايات المتحدة يطلق يدهم تماما .

وبالرغم من أن حكومة صاحبة الجلالة لن تصدر مثل هذا البيان ، فإنه يهمنى ألا يفسر ذلك على أنه خلاف جديد بين سياستنا وسياستهم ، فالخلاف الوحيد بيننا فى هذا الشأن هو فى جدوى فكرة إصدار مثل هذا البيان من عدمه .

[illegible] صداقة هذا أنه فى حين أننا نشاطر المشاعر التى يعبر عنها البيان [illegible] لا نعتقد أنه من الضرورى أن نصدر نحن مثل هذا البيان لأننا حققنا [illegible] صداقة حميمة مع الحكومة المصرية الجديدة بدليل أن سفيرنا فى [illegible] على صلة منتظمة باستمرار مع رئيس الوزراء »(١٠) .

[illegible] هذه الوثيقة معان كثيرة :

[illegible] المتحدة الأمريكية أرسلت من البيان الذى كانت تنوى إصداره صورا [illegible] مصر وبريطانيا لتبعث الأمل فى الأولى وتحرج الثانية ، فهى [illegible] أن تتراجع فيه بعد أن علمت به القاهرة .

[illegible] سياستها فى أظهار شخصيتها فى الشرق الذى أصبحت فيه مصر أبرز [illegible] ، وبعد أن اخذت « بريطانيا العظمى » على نفسها سياسة التقلص منه بعد [illegible] اقتصادها وتحديد استراتيجيتها فى اعقاب الحرب العالمية الثانية ، حتى [illegible] الولايات المتحدة المد الشيوعى الذى بدأ يحاول أن يأخذ مكانته أمام هذا [illegible] البريطانى .

[illegible] بعد حشية الانجليز من أن تنتهز الثورة فى مصر تعاون الولايات المتحدة [illegible] ضدها . وكانوا آنئذ فى حالة قلقة أمام مطالب المصريين الملحة بالجلاء .

[illegible] أن الولايات المتحدة كانت قد أشارت على البريطانيين بإصدار بيان مماثل [illegible] المصريون بأنهم ليسوا بعيدين عن الغرب أو تأمينهم فى عهدهم [illegible] أكثر من الماضى ، ولكن واضح هنا أنهم يرفضون إصدار مثل هذا [illegible] ، وكانت المشكلة أمامهم هو عدم إظهارهم فى هذه النقطة على خلاف [illegible] معهم مع بعض أمام المصريين .

[illegible] إلى أنه سيكتفى بالتنويه فى الصحافة بالمشاركة الوجدانية لمشاعر [illegible] ولا ضرورة لإظهار كتابة ، وأنهم على صلة سياسية بهم ولكن هناك فرقا [illegible] الخصم المترقب التى يشوبها الشك والريبة وبين يد تحاول تقديم [illegible] أيا كان نوعها - وإظهار جيفرسون كافرى بأنه ، الأب الروحى [illegible] »(١١) .

[illegible] كان هذا البيان دافعا لتحريك عقول ضباط الثورة ورجال الحكم فى مصر [illegible] دراسة الموقف بأكثر دقة ، خاصة وأنهم أحسوا بأنهم أمام قوتين أولاهما [illegible] لها جذور من الكراهية والحقد فى نفوسهم تتمثل فى الاحتلال البريطانى وأخرى [illegible] بعد يعرفون عن مكنونات سرها كثيرا .

[illegible] على ملفات المفاوضات المصرية البريطانية ؛ ورأوا من خلال وثائقها [illegible] سياسة بناءة من جانب الولايات المتحدة ، ثم أن الصورة العامة الشائعة [illegible] العالم فى تلك الفترة عن أمريكا كانت براقة ومشرقة سواء من ناحية القوة [illegible] وسلامة النية إلى درجة « السذاجة » .

وفى نفس الوقت كانت الولايات المتحدة تستغل مظهرها « السلاح » هدفا فى مصداقيتها فى نفوس المصريين لتثبيت دورها الإمبراطورى فى المنطقة [illegible] وتتضح نيتها من خلال مذكرة « تقدير الموقف » عن مصر بتاريخ ١٨ [illegible] والتى جاء فيها أنه بعد دراسة رسالة محمد نجيب والتقييم المقدم من [illegible] والولايات المتحدة .

« نوافق أن التأييد المادى والمعنوى للنظام الحالى فى مصر هو أمر [illegible] ينتظر أن تؤدى إلى تحقيق أهداف الولايات المتحدة والغرب بالنسبة لمصر [illegible] التقارب بين المصالح المصرية والمصالح الغربية ، وبصفة خاصة :

(أ) اشتراك مصر فى التخطيط للدفاع المشترك .

(ب) الوصول إلى تسوية لحل الخلاف المصرى الانجليزى .

(جـ) السلام مع إسرائيل .

- كذلك نعتقد أنه لكى يحقق هذا التأييد أهدافه ، فإنه يجب تقديمه دون [illegible] تحقيق تقدم واضح هو أداة فى برنامج النظام الجديد .

- وفى نفس الوقت فإن اهتمام النظام المفاجىء بالنظر فى المشاكل الداخلية [illegible] ما أعلنه من التركيز على المشاكل الداخلية هو ظاهرة يجب رصدها .

- إن علينا أن نخطرهم باستعدادنا لقبول تعهدات و / أو تأكيدات سرية [illegible] بشكل واضح كأساس مقبول لسياسة التعاون والتأييد المادى بل وقد تكون على [illegible] النظر فى بدائل أخرى بما فيها احتمال قبول تعهدات و /أوتأكيدات شفوية .

- ونعتقد أنه إلى جانب التعهدات السرية ، فإن على مصر من جانبها أن تتخذ [illegible] الإيماءات المؤدية إلى طمأنة الرأى العام فى الولايات المتحدة وغيرها من البلاد الغربية ، ومن ذلك مثلا تأييد موقفنا فى حرب كوريا ، ودفع التعويضات للبلدان التى مات مواطنوها فى حريق القاهرة ، وغير ذلك مما يخطر لنا أولهم ، وهذه الأمور ليست صعبة وسوف تكون دليلاً آخر علينا على أن النظام الجديد هو مكنسة [illegible] رواسب الماضى ونحن على يقين من أن تأثيرها فى أمريكا سوف يكون كبيرا وسوف تكون له نفس الأهمية فى بريطانيا ...

- إننا أخذنا علما برغبة المصريين فى الحصول على سلاح أمريكى ولكن [illegible] القوات المسلحة المصرية بمثل هذا السلاح قبل الوصول إلى اتفاقية سلام مع إسرائيل ، سوف يثير داخليا هنا عددا من التساؤلات ، ونحن نقدر تماما حساسية مناقشة مشكلة إسرائيل مع النظام الجديد ونأمل أنه فى وقت ما سيجد النظام نفسه قادراً على تقديم تصريح علنى حول نواياه غير العدوانية تجاه إسرائيل »[١٢] .

وهكذا بدأت العلاقات المصرية الأمريكية تدخل دورا جديداً أوضحت فيه الولايات المتحدة أفكارها واتجاهاتها ، وبدأت تحدد موقفها وتعين نقاط مسارها فى إطار هذه العلاقة .

[illegible] المرسل فى هذا العسار تشير إلى حالة الشعب المصرى ، التى درستها [illegible] وأفادت منها إفادتين :

[illegible] من انجرافه وراء الفكر الشيوعى الزاحف ، وهو الخطر الوحيد [illegible] الولايات المتحدة على عاتقها أن تحل محل بريطانيا فى الشرق .

[illegible] الورقة التى تلوح بها لحكام مصر فى تقديم المعونات الاقتصادية [illegible] فى ظل النظام الجديد .

[illegible] المصرى يعانى من فجوة اجتماعية واقتصادية كبيرة بين طبقاته ، [illegible] الولايات المتحدة عليه حتى من قبل قيام الثورة ، ذلك عندما أعلن الرئيس [illegible] الولايات المتحدة الأمريكية فى ٢٠ يناير ١٩٤٩ برنامجا « للسلام [illegible] من أربع نقاط تفرع عنه اتفاق بين مصر والولايات المتحد هو « برنامج [illegible] الأمريكى » فى ٥ مايو ١٩٥١ . وكان تصرفها من كل هذا مواجهة [illegible] عى من خلال تقديم المعونات الاقتصادية[١٣] .

[illegible] ١٩٥١ زار الصحفى الأمريكى ستيوارت السوب مصر وتجول فى [illegible] وأرسل انطباعاته إلى صحيفة (شيكاغو تايمز) ضمنها مقالا وصف فيه [illegible] المصرى من فقر مدقع فى سواده الأعظم يقابله ثراء فاحش يتمتع به [illegible] وانتهى إلى قوله « إذا كانت بريطانيا قد استطاعت فيما مضى أن تحافظ على [illegible] بخلق طبقة الباشوات وجعلهم أصحاب النفوذ ، وبرشوتهم بعد ذلك ليكونوا [illegible] مصالح بريطانيا الاستعمارية فإن هذه الطريقة لم تعد عملية اليوم [illegible] ، إن الشعب الفقير أخذ اليوم يستيقظ ، وأخذ يشعر بالغبن الفاحش اللاحق [illegible] لهذا الشعب أن يثور بالقوة ضد هذه الأوضاع فى وقت قريب[١١] .

[illegible] حال مصر التى كان من نتائجها ظهور بعض الاتجاهات الشيوعية فكانتا [illegible] الضغط والفروق الطبقية ، وجعلت تتماسك تارة وتنقسم أخرى ، فالتحمت [illegible] ١٩٤٧ فى نطاق الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى ثم عادت لتنقسم بعد [illegible] ، فهذه « اسكرا » انقسمت إلى (المنظمة العمالية الثورية) ، (المنظمة [illegible] الثورية) وانقسمت المنظمة العمالية إلى (النجم الأحمر) ، تحشم [illegible] حزب شيوعى مصرى)[١٥] .

[illegible] هذه التنظيمات الأخيرة وإن لم تكن آثارها واضحة ، إلا أنها مثلت اتجاهات [illegible] منطرفة لها خطورتها فى موازين الغرب .

من أجل هذا تناولت الولايات المتحدة بداية الخيط من إتصال رجال الثورة بهم [illegible] ، وبدأت تتدخل فى المشكلة المصرية البريطانية المزمنة بطرفها الخاصة .

وكان تدخلها فى المشكلة بشكل حذر ، وفى إطار يختلف عن الإطار السياسى [illegible] ، وذلك لأن بريطانيا لم تكن تسمح بتدخل الدول بينها وبين مصر فى المشكلة

القائمة بينهما ، إذ لم يمكن تدويل القضية - وهو ما كانت مصر دائما تسعى [illegible] مصلحتها ، لما يتضمنه من إدخال أطراف أخرى لأنها كانت تصر على [illegible] قناة السويس قاعدة عسكرية رئيسية ترتبط بسلسلة القواعد البريطانية [illegible] الشرق الأوسط ، وفق نظام عسكرى متكامل من أجل الدفاع عن الغرب [illegible] الاتحاد السوفيتى(١٦) .

وقد صرح دين اتشيسون وزير خارجية الولايات المتحدة فى الثالث من [illegible] ١٩٥٢ بقوله « إنه يتطلع إلى عهد جديد يدخل فيه التعاون بين أمريكا ومصر [illegible] جديدة متسعة النطاق ، لقد حدثت تطورات مشجعة فى مصر منذ اجتمعنا [illegible] مرة ، ومن بين هذه التطورات البرنامج الإصلاحى الذى أعلنته الحكومة [illegible] أننا نتتبع الأحداث ونراقبها بكثير من الاهتمام ونتمنى للوزارة كل نجاح فى [illegible] لحل المشكلات الداخلية(١٧) .

ولهذا أصبحت هناك مراسلات بين حكومة الثورة فى مصر وبين الولايات [illegible] الأمريكية حول التعاون بين البلدين والتى بدأت برسالة محمد نجيب إلى [illegible] الأمريكى حول هذا الموضوع بتاريخ ١٨ سبتمبر ١٩٥٢ ، وضحت من [illegible] فى رسالة واشنطن بتاريخ ٣٠ سبتمبر ١٩٥٢ ، والتى تضمنت نصا لرسالة [illegible] والمؤرخة فى ١٨ سبتمبر ثم اجابتها على مطالبه بالاتى :

« تبادل الولايات المتحدة مصر بشكل كامل رغبتها فى التعاون ويسرها أن [illegible] فوراً فى مناقشات مع رئيس الوزراء محمد نجيب والحكومة المصرية بهدف [illegible] مدى وطبيعة هذا التعاون وسيساعد هذا على سرعة تعيين الهدف إذا [illegible] الحكومة المصرية بشكل أكثر تحديدا وجهة نظرها بشأن المساعدة [illegible] والاقتصادية وستنظر حكومة الولايات المتحدة فى هذه الآراء بكل عناية ، [illegible] الاعتبار العوامل العديدة التى تدخل فى بناء العالم الحر ، وحدود المتوافر من [illegible] والأرصدة والطلبات العديدة الأخرى من الولايات المتحدة ...(١٨) .

وهكذا بدأت تتسع مساحة التعاون بين البلدين ووضح اتجاه مصر نحو أمريكا [illegible] كان الرد يحمل معنى الحذر .

فبين حذر الولايات المتحدة وبين ضرورة تدخلها لخلو الساحة ممن يستطيع [illegible] يقوم بدور توفيقى بين الطرفين المتصارعين - مصر وبريطانيا - بدأ التدخل الأمريكى فى شكل جديد ...

البحث عن نظام إقليمى للدفاع عن الشرق الأوسط

ازداد اهتمام الولايات المتحدة بالشرق الأوسط بسبب مصالحها من جهة ، ونظرا لما لمسته من ضعف أخذ يدب فى نفوذ بريطانيا فى هذا الإقليم من جهة أخرى ، ولهذا حرصت على أن يكون الشرق الأوسط حلقة أخرى فى هذه القواعد الاستراتيجية والمراكز الدفاعية التى تعمل على إقامتها ، أى أن الدفاع عن الشرق

[illegible] الا جزء لا ينبغى أن ينفصل عن خطة شاملة لتأمين المصالح [illegible] خاص واستعداداً للصراع فى المستقبل .

[illegible] هذا انتهزت الولايات المتحدة فرصة إلغاء مصر معاهدة ١٩٣٦ وذلك [illegible] عام ١٩٥١ ، وقدمت هى وفرنسا وانجلترا وتركيا مقترحات أربعة إلى [illegible] فى مصر آنذاك كانت :

[illegible] مصر دولة من دول العالم الحر وبالتالى فإن الدفاع عنها له نفس الأهمية [illegible] لسائر الدول الديمقراطية ، كما للدفاع عن الشرق الأوسط بشكل عام .

[illegible] الدفاع عن مصر وعن البلدان الأخرى فى الشرق الأوسط إلا بالتعاون [illegible] الدول المختصة .

[illegible] الدفاع عن مصر إلا بالدفاع الفعال عن منطقة الشرق الأوسط وبتنسيق [illegible] الدفاع مع الدفاع عن المنطقة المجاورة .

[illegible] على ذلك يكون من المرغوب فيه أن تنشأ قيادة متحالفة للشرق الأوسط [illegible] فيها الدول التى لها القدرة على الاشتراك فى الدفاع عن المنطقة والإرادة [illegible] تقوم بذلك ، وأن المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا [illegible] مستعدة لأن تشترك مع الدول الأخرى صاحبة الشأن فى إنشاء مثل هذه [illegible](١٩) .

[illegible] لما عرضت هذه الأفكار على حكومة الوفد تحت مسمى « منطقة الدفاع [illegible] الشرق الأوسط » رفضتها ، ولما قامت الثورة وتغير نظام الحكم رأى المسئولون [illegible] الولايات المتحدة ارجاء عرض هذا الأمر على الحكومة الجديدة حتى يمكن [illegible] على رأيها فى هذا ، وما إذا كانت ترحب بالفكرة أو تستمر على اسلوب الوفد [illegible](٢٠) .

[illegible] أن استقرت الأوضاع الداخلية إلى حد ما فبالنسبة للثورة ورجالها أصبحوا [illegible] كيف يبدأون فى تنفيذ مبادئهم التى وضعوها كدستور للعمل الثورى ، وكانت [illegible] هذه المبادىء « القضاء على الاستعمار » ، إذ كانت مصر الثورة لا تعتبر نفسها [illegible] فى أرضها وإرادتها مع وجود قاعدة أجنبية على أراضيها .

ولما أعلنت فى البداية أنها فى سبيل ذلك ستلجأ إلى التفاوض كأسلوب للوصول [illegible] جلاء القاعدة الأجنبية عن منطقة قناة السويس أعلنت كذلك عدم استعدادها لمناقشة [illegible] منظمة للدفاع عن الشرق الأوسط(٢١) .

وأنه فى اللقاء الأول بين رجال الثورة وبين سفير أمريكا فى القاهرة فى سبتمبر ١٩٥٢ عرض السفير أن حكومته تخشى تسلل الشيوعيين إلى مصر وتحدث عن ضرورة إرتباط مصر باحلاف العالم الحر ، بينما اعترض محمد نجيب على أساس [illegible] الشعب المصرى لا يهتم بالشيوعية ، أما من حيث الاحلاف فلا حديث عنها قبل الجلاء الكامل غير المشروط »(٢٢) .

وقد استوعبت أمريكا الموقف وبدأت تدخل من ناحية أخرى هي أسلوب التعاون مع مصر في المجالات الاقتصادية والعسكرية ودراسة هذه الأمور وقد جاء ذلك معا إعلنه دين اتشيسون وزير الخارجية الأمريكي في المؤتمر الصحفي في ٣ / ٩ / ١٩٥٢ حول التطورات المشجعة لمصر وبرنامجها الإصلاحي قال فيه « إن الولايات المتحدة ترجو أن يتعاون الرئيس علي ماهر مع دول حلف الأطلنطي في الدفاع عن القناة ومنطقة الشرق الأوسط »(٣٤) .

وقد بدأ بعد ذلك يظهر في أحاديث ساسة الغرب وفي تعليقات الصحافة الغربية بوجه عام والبريطانية والأمريكية على وجه الخصوص تعبير جديد أسموه « الفراغ في منطقة الشرق الأوسط » الذي سيخلفه جلاء القوات البريطانية عن قاعدة قناة السويس ، وبدأ المعلقون العسكريون في الصحف الصديقة لبريطانيا وخصوصا الولايات المتحدة يكتبون عن أهمية هذه القاعدة بإفاضة على أساس أن الجلاء العاجل غير المشروط - كما كانت مصر تطلب - يعني أن تترك منطقة الشرق الأوسط بدون خط دفاع أو حلف دفاعي ودون قاعدة يصونها ذوو خبرة حتى يسهل استعمالها أوتوماتيكيا إذا وقع اعتداء شيوعي على هذه المنطقة الحيوية .

وقد لعبت الدعاية البريطانية دورا هاما في هذا الشأن وساعدها على ذلك الجو الأمريكي الطبيعي لبريطانيا بوصفها الحليفة الكبرى ولأن الشعب الأمريكي كان ينظر إلى قاعدة القناة على أنها خط الدفاع الأول ضد الشيوعية ، كما كانت بريطانيا تذكر الأمريكيين دروسا في أهمية القاعدة الكبيرة التي تكلفت ملايين الدولارات ، وتؤكد لها أن الجلاء الفوري عنها سيترك فراغا عسكريا ضخما في الشرق الأوسط يفتح الطريق الشيوعية للإستيلاء على المنطقة وما فيها من بترول تعتمد عليه أوربة اعتمادا أساسيا .

وأشارت شركة قناة السويس بنشر الإعلانات الضخمة في الصحف الأمريكية عن قناة السويس معلنة ، أنها ممر حيوي للملاحة الدولية » ، وما استفادته التجارة الأمريكية من قناة السويس ، فالسفن التجارية الأمريكية التي اجتازتها تفوق ما تجتاز قناة بنما ، كل هذا ليفهم الأمريكيون أن الجلاء عن قاعدة قناة السويس يعرض التجارة الأمريكية للخطر »(٣٥) .

ومن أجل كل هذا كان تركيز الحكومة الأمريكية في مقابلات المسئولين فيها مع المسئولين المصريين أو في كتاباتهم إليهم على « اشتراك مصر في التخطيط للدفاع المشترك » .

في حين كانت مصر ترفض تارة أو تسوف فيه ألى ما بعد إتمام الجلاء مرة أخرى ، هذا التسويف الذي كانت الولايات المتحدة تفهمه على أنه قد يكون وعدا باتفاق سري يمكن عقده بينها وبين مصر حول هذا الموضوع ، وهذا ما يظهره الخطاب المرسل منها إلى الخارجية البريطانية في ٣٠ سبتمبر ١٩٥٢ عندما تحدثت عن مسألة إمداد مصر بالسلاح ، راغبة في أن تستعمله في « بناء الدفاع عن العالم

الحر » ، أنه من المقترح أن تقدم مصر تعهدات سرية معينة بشأن الأهداف العامة للنظام الجديد و بهذا الشكل تعتقد أنه على مصر أن تدرس ما إذا كانت مستعدة لإعطاء تعهدات و /أو تأكيدات بما يفيد أن أحد الأهداف الأساسية لسياستها هو الأشتراك مع الولايات المتحدة ودول العالم الحر الأخرى في التخطيط من أجل الدفاع المشترك عن المنطقة ، وبالإضافة إلى ذلك ونظرا إلى أن الوقت على حل المشكلة المصرية البريطانية وثيق الإرتباط بالدفاع عن الشرق الأوسط »(٣٦) .

وعندما أن زار مصر كيرميت روزفلت بصفته - مستشارا خاصا لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية - في أكتوبر ١٩٥٢ في إطار متابعة الأحداث في مصر وقد سأل جمال عبد الناصر مباشرة عن تصور القيادة المصرية للدفاع عن الشرق الأوسط بعد الجلاء ، الذي سينشأ في المنطقة حتما إذا ما جلت القوات البريطانية عن مصر مع العلم بأن قاعدة قناة السويس هي أكبر قاعدة عسكرية في العالم ، ثم إنها الحلقة الرئيسية في سلسلة الدفاع الغربي عن الشرق الأوسط .

وقد رد عبد الناصر بأنه يعتقد أن الفصل بين المشاكل أدعى إلى سهولة الحل فيتناول كل منها على حدة ، فهو يفصل بين مشكلة الجلاء ومشكلة الدفاع عن الشرق الأوسط خصوصا وأن الدفاع عن الشرق الأوسط سيكون مسألة تهم كل الدول العربية المشتركة في ميثاق الضمان الجماعي تحت مظلة الجامعة العربية(٣٦) .

وتلا ذلك بعد ذلك وصول وكيل وزارة الحربية الأمريكية ، وليم فوستر ، لبحث الموضوع أيضا ، وأكد على موقف أمريكا من مسألة الدفاع عن الشرق الأوسط بينما أكد المصريين على شراء أسلحة من الولايات المتحدة ، فأبدى المسئول الأمريكي موافقته على هذا لدرجة أنهم وصلوا إلى التفاهم حول التفاصيل والثمن والأنواع المطلوبة وفي آخر المناقشة طلب فوستر قائمة بطلبات مصر من السلاح والتي سلمها إليه في اليوم التالي على صبري الذي كان يعمل مديرا لمكتب عبد الناصر ، وحدثت بين الطرفين موافقة مبدئية .

ولكن فوجيء عبد الناصر بأن هناك شروطا لإتمام هذه الصفقة تمثلت في :

١ - أن تدفع مصر جزءا من ثمن الأسلحة مقدما بالجنيه المصري .

٢ - تدفع جزءا آخر قطنا مصريا لمدة ست سنوات .

٣ - إذا وافقت على الإنضمام لحلف الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط تعفى من جميع الأقساط الباقية عليها .

وطلب الرئيس حذف الشرط الأخير ، وطلبت وزارة الحربية الأمريكية بعد أيام إرسال عسكرية مصرية لاختيار السلاح اللازم ، على أن تطلق يدها في الاتفاق على الأسعار وتحديد الكمية .

...عادت البعثة في ديسمبر ١٩٥٢ إلى واشنطن برئاسة علي صبري ... [illegible] هناك مدة طويلة نتيجة تسويف المختصين حتى شهر أبريل ١٩٥٣ ... [illegible] لم يعد الولايات المتحدة بوعودها(٢٧) !!!

... الإجابة عن التساؤل حول هذا الموقف تكمن في العلاقة الأكثر توطدا ... بريطانيا والولايات المتحدة وهي بالطبع ذات شكل طبيعي بينما كانت بينها وبين ... علاقة مصلحة أو علاقة مصلحة ، ومن هذا المنطلق كانت المحادثات بين تشرشل ... إيزنهاور - الذي وصل إلى كرسي الحكم في تلك الفترة - وكانا رفيقي سلاح ... الحرب العالمية الثانية ، فلما علم تشرشل بأمر الصفقة أرسل إليه يقول :

... إنني قلقت بحق كل ما بين بلدينا من روابط بألا تفكر في تقديم أي أسلحة ... قبل أن يعد الضباط الذين يحكمون مصر الآن موقف بلادهم نهائيا من موضوع ... الدفاع عن الشرق الأوسط .(٢٨)

... هذا أيدي الأمريكيون تعاطفا بل وطاعة لأصدقائهم البريطانيين وعرقلوا عملية ... مصر بالسلاح ، خوفا على صدور الانجليز في القناة ، كما قال تشرشل .

... من أن الضباط الذين يحكمون مصر ، كانوا يدركون أن اصطناع القوة ... الإنجليز قد يؤدي إلى كارثة شبيهة بما حدث في مصر عامي ١٩٥١ ، ١٩٥٢ ... حدث أنه في ١٠ فبراير ١٩٥٣ أن نشر أركان حرب الجيش المصري مذكرة ... سرية جاء فيها :

... إذا بإمكان مصر وحدها أن تدافع عن القناة ، واقتصر واضع هذه المذكرة على ... الناحية الفنية وحدها ، وحال المشكلة من زاوية غربية محضة على ضوء احتمال ... هجوم محدود من جانب الاتحاد السوفيتي ، وقد أوضحت هذه المذكرة - التي ... [illegible] - التي مؤداها أن أهمية القناة من الناحية الاستراتيجية تتوقف على ... سلامة القاعدة في البحر المتوسط ، لأنه سيرتبط بالأمور الآتية :

أولا : إزالة قواعد القواصات السوفيتية في ألبانيا .

ثانيا : نجاح القوات التركية في الدفاع عن البوسفور والدردنيل .

ثالثا : الدفاع عن اليونان وكريت .

رابعا : تدمير القواعد الجوية الروسية في البلقان .

خامسا : المقاومة التي تبذلها البلدان الواقعة شرقي وشمال شرقي البحر ... المتوسط(٢٩) .

... هذا بدأت مصر تقف بشكل المعتز بنفسه في مواجهة العملاق الأمريكي الذي ... [illegible] أن يتخذ مسلك اللف والدوران إرضاء لبريطانيا .

... إلا أنه كان على القيادة في مصر أن تسير غور العرب من حولها ومواقفهم ... الموضوع من مسألة هذا الدفاع المشترك مركزة على ميثاق الضمان الجماعي لدول ... الجامعة العربية ، إلا أنه في الحقيقة لم يجد النضج الكافي في الفكر الاستراتيجي ... أعضاء الجامعة العربية ، فهم لا يتنازلون لها إلا عن القدر اليسير من سيادتهم ثم ... [illegible] يشرعونها بعد كل مشكلة أو أزمة شماعة يعلقون عليها أخطاءهم ، فبدأ ... [illegible] يعتمد على قوة مصر وإيمان المصريين وطلب من الدكتور محمود فوزي ... [illegible] الخارجية البدء في الاتصال بالسفير البريطاني لتحديد موعد لبدء المفاوضات ... [illegible] قضية الجلاء ، على أساس الفصل بين مفاوضات الجلاء وبين مسألة الدفاع ... [illegible] الشرق الأوسط .

... يوم ٢ مارس ١٩٥٣ عقد مؤتمرا صحفيا أعلن فيه :

... الأمة العربية لن تصغى إلى أي وعود معسولة يقطعها الغرب على نفسه ... [illegible] مرتين عالميتين استطاع الغرب أن يخدع العرب بوعود لا قيمة لها ، فوعودهم ... [illegible] حسين أثناء الحرب العالمية الأولى لم تؤد إلى شيء ، كما أن احتلالهم لمصر ... [illegible] أثار بعد تلك الحرب .

... في الحرب العالمية الثانية قدم الغرب وعودا جديدة للعربة ليحصل على تعاونهم ... [illegible] هذه الوعود إلى قيام دولة إسرائيل .

... أن الولايات المتحدة الأمريكية خرجت من الحرب العالمية الثانية في دور البطل ... [illegible] الحربات لكنها ضحت بسمعتها بسبب تأييدها للدول الاستعمارية تحت ظن أنهم ... [illegible] في معركتها ضد الشيوعية أو أن الرئيس ترومان قد أضر إضرارا بالغا بهيبة ... [illegible] في الشرق الأوسط بسبب تأييده الأعمى لإسرائيل ، وأنه قد آن الأوان للولايات ... المتحدة لكي تعود لمبادىء الثورة الأمريكية ومبادىء ميثاق الأطلنطي .

... أنه إذا واصل الاستعمار البريطاني في احتلاله لمصر فإن مصر لن تقبل أي ... [illegible] وسوف يقاتل شعبها بكل ما لديه لينهي احتلالا لأرضه دام سبعين عاما(٣٠) .

... كانت التصريحات شديدة وواضحة وكشفت نوايا الغرب ، كما أوضحت موقف ... مصر العنيد مما انعكس على تصرفات الغرب كله تجاه مصر ولا أدل على ذلك من ... [illegible] فرنسا هي الأخرى في موضوع محاولة توسيط تركيا ، وقد عقدت اجتماعات ... [illegible] وبين الأتراك في ١٣ مارس ١٩٥٣ لدراسة موضوع الدفاع المشترك عن ... [illegible] الأوسط حضره : عدنان مندريس والدكتور فؤاد كيرولو وزير خارجية تركيا ... [illegible] المجتمعون إلى أن تركيا هي أقدر من أي حكومة من الحكومات في الدول ... [illegible] على إقناع العرب بالاشتراك في هيئة الدفاع عن الشرق الأوسط ، في حين ... [illegible] الأتراك في ذلك معلنين أن تركيا ليست أقدر من بريطانيا وفرنسا والولايات ... المتحدة الأمريكية على إقناع الدول العربية ولاسيما مصر بالاشتراك في منظمة ... الدفاع عن الشرق الأوسط ، وأن تركيا تعتقد أن إنشاء مثل هذه المنظمة لا يمكن أن ... [illegible] إلا إذا سويت الخلافات القائمة بين مصر وبريطانيا(٣١) .

وهنا بدأت الأمور تتعقد وتدخل في دور أكثر حدة وصلابة خاصة حين [illegible] المصريون بأن الولايات المتحدة بدأت تدخل في نقطة أخرى هي منطقة [illegible] وساطتها في مباحثات الجلاء بمسألة دخول مصر في هذه المنظمة .

والأكثر من هذا هو إحساس المصريين كذلك بمحاولة الأمريكيين احتواء [illegible] ومحاولة محمد نجيب قطع الاجتماعات برجالهم ، وأعلن صراحة لوكالة [illegible] برس وهو يلوح بالمفاوضات مع الإنجليز بأنه مصّر على أن يكون الجلاء [illegible] مشروط بشرط فنحن غير مستعدين لمناقشة أي منظمة للدفاع عن الشرق الأوسط سواء كانت حلفا أو ميثاقا أو تحت أي اسم تطلقه الولايات المتحدة عليها(٣٢) .

وقد أوضح محمد نجيب كذلك في مذكراته كيف كانت أمريكا دائما تربط جهودها في سبيل تسهيل مفاوضات مصر مع الإنجليز بمشروع الدفاع عن الشرق الأوسط ، فكثيرا ما كانت الولايات المتحدة تعلن أنها مستعدة لتقديم المساعدات لمصر والسودان من الاحتلال البريطاني لها ، إلا أن المتحدث سرعان ما يضمن حديثه الحديث عن مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط ثم ينتهي الحديث برفض مصر لهذا الموضوع ويسود الجمود الموقف لفترة قد تطول أو تقصر(٣٣) .

هكذا ربطت الولايات المتحدة وبين مشروعات الأحلاف بين مطالب المصريين وكانت في نفس الوقت تريد أن تتخذ من هذا وسيلة للضغط عليهم للوصول إلى اتفاق بينهم وبين بريطانيا تنتهي منه هي إلى مكسب في منطقة الشرق الأوسط .

ومن ثم أصبحت المسألة معادلة صعبة ذات أطراف ثلاثة يحاول اثنان منها أن ينالا أكبر حظ من الثالثة التي كانت تصارعهما من أجل حقها الواضح السليب كما كان العرب في جانبها في هذا مما كان له ثقله في حسابات الأمريكيين .

فعلى حين كانت الحكومة البريطانية ترى أن على الولايات المتحدة أن تؤيد وجهة نظرها على أساس أن بريطانيا في موقفها من الوجود في منطقة قناة السويس إنما تدافع عن مصالح العالم الحر ، وهو ما كانت تنادي به الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك فإن الولايات المتحدة نفسها كانت ترى أن عداء العرب للانجليز لما نالهم منهم إبان استعمارهم لهم من شأنه أن يعرقل مصالح الغرب كله ومصالحها البترولية على وجه الخصوص ، بل ويمكن أن يفتح الباب واسعا أمام المد الشيوعي .

من أجل هذا اهتمت بأن تبذل مساعيها الودية حتى يصل الطرفان المصري والبريطاني إلى حل يحقق السلام في الشرق الأوسط .

وفي نفس الوقت لم تنس مشروعات الأحلاف في المنطقة لذلك حاولت جهدها في إقناع بريطانيا للوصول إلى حل معقول لمصر ، خاصة بعد إعلان الدول العربية مساندتها لمصر ، وأنهم ينتظرون تسوية مسألة الجلاء عن منطقة القناة بشكل يرضيها .

[illegible] الولايات المتحدة جهدا كبيرا ظهر الإعلان عنه في تصريح جون [illegible] الأمر مباشرة بعد عقد الاتفاق بين مصر وبريطانيا ، أن الحكومة الأمريكية [illegible] جهدا في سبيل ذلك لأن حكومة الرئيس أيزنهاور كانت تعتبر مشكلة قاعدة [illegible] السويس من أخطر المسائل التي واجهتها ، وأن الحكومة الأمريكية قد طلبت [illegible] من كلا الجانبين أن يعملا بجد وعناية لإيجاد حل لهذه المشكلة(٣٤) .

[illegible] أثناء هذا كان المسئولون في حكومة مصر عاكفين على دراسة الموقف [illegible] المواقف الأخرى خلال المفاوضات السابقة ، ودراسة سير وأسلوب [illegible] فيها ومواقف الدول منها وانتهوا إلى تحديد موقفهم على أساس :

أولا : أنه لا يمكن أن يكون لمصر استقلال حقيقي إلا إذا تم جلاء كل القوات [illegible] من أراضيها وهذا أمر لا يحتمل المساومة ، ومن ثم فإن إدراك الجلاء عن [illegible] قاعدة عسكرية في العالم يحتاج إلى وقت ، وكانت هذه هي النقطة الوحيدة التي [illegible] أن تدور المفاوضات حولها ، على أن تكون غير مشروطة بأي شرط .

ثانيا : لا يمكن أن ترتبط قضية الجلاء عن مصر بأية مقولات عن ضرورات [illegible] من الشرق الأوسط ، وإلا كان معنى ذلك استبدال علم أجنبي فوق مصر بعلم [illegible] آخر ، حتى وإن كان هذا العلم الأخير رمزا لحلف عسكري واسع تشترك فيه [illegible] ، وعلى فرض أنه كانت هناك ضرورات لترتيبات عسكرية مشتركة للدفاع [illegible] عن الشرق الأوسط ، فإن مجرد بحث هذه الترتيبات لا يمكن أن يكون سابقا إلا إذا [illegible] لاحقا بإتمام الجلاء ، وليس فقط بتوقيع اتفاقية بشأنه .

وكان منطق مصر في هذا أن مصر المستقلة وحدها هي التي تستطيع أن تقرر [illegible] ضرورات أمنها وأن تقترب هذه الضرورات من أطراف أخرى وأن تفترق .

ثالثا : إن الدفاع عن الشرق الأوسط وعن العالم العربي بالذات وهو الموضوع [illegible] الذي يهم مصر لابد أن تحتمله وترتبه بالدرجة الأولى مجموعة الدول العربية [illegible] المشتركة في ميثاق الضمان الجماعي لدول الجامعة العربية ، خصوصا إذا استطاعت هذه الدول أن تعيد بناء وتنظيم القيادة المشتركة بينها ، وأن تسلح جيوشها بما يتناسب [illegible] مع مسئوليات الدفاع عن بلادها .

رابعا : إن التنمية الحقيقية لمصر بكل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية لا يمكن أن تتحقق إلا إذا كانت مصر مستقلة سياسيا وعسكريا ، ولكن الموقف الاقتصادي الذي واجهته الثورة أمامها منهارا والخزانة الخاوية يفرض على مصر أن تجد مصدرا للمساعدات ، وكذلك أن تجد مصدرا للسلاح ، وكان تفكيرهم في ذلك الوقت بالطبع في الولايات المتحدة ، قد تكون هذا المصدر بالنسبة للاثنين ، والتحدي الحقيقي الذي [illegible] سيصبح إذن ، كيف تستطيع مصر أن تحصل على المساعدات الاقتصادية [illegible] والعسكرية من أمريكا دون أن تجد نفسها متورطة في ارتباطات والتزامات لا تريدها ؟ .

وبدأت فكرة الحياد تطوف برأس جمال عبد الناصر وإن كان قد رأى فيها [illegible] بسبب موقع مصر الجغرافي وحساسية هذا الموقع ، كما كان يبحث عمن [illegible] تأهيل فكرته هذه بالتطبيق على ظروف مصر ، ولعله كان يحاول بها أن [illegible] قيد الدخول في تكتل غربي ولو كان تحت أي مسمى .

ومن هذه المنطلقات رأى عبد الناصر أن يواجه الولايات المتحدة في [illegible] وذلك من خلال السفير أحمد حسين الذي اختاره لهذه الدولة نظرا لصداقته للأمريكيين من قبل ، وأرسل معه مذكرة رسمية إلى الحكومة الأمريكية جاء فيها :

١ - إن فكرة منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط التي تقترحها الدول الغربية أو أية منظمة من نوعها غير مقبولة بالنسبة لمصر ، فمثل هذا يعني ببساطة أن مصر سوف تستبدل بقوات بريطانية تحتل أراضيها قوات من دول غربية تفعل بها الشيء ، وهذا بدوره سوف يعني استمرار الاحتلال الأجنبي .

٢ - إن الدفاع عن الشرق الأوسط ينبغي له أن يرتكز على ميثاق الضمان الجماعي بين دول الجامعة العربية ، ولما كانت بريطانيا مرتبطة بمعاهدات مع العراق والأردن ثم إن الولايات المتحدة مرتبطة بمعاهدات مع المملكة العربية السعودية فليست هناك حاجة إذن إلى شيء إضافي .

٣ - بعد إتمام الانسحاب غير المشروط من مصر فإن مصر ستكون على استعداد لمناقشة أية أفكار للدفاع عن الشرق الأوسط .

٤ - إن مصر لن تكون شيوعية وهي على أي حال سوف تقاوم أي عدوان على أراضيها من واقع مصالحها الخاصة .

٥ - إن العلاقات مع بريطانيا قد تتطور إلى الأسوأ فسوف تقدر مصر كل التقدير كل مساعدات تقدمها الولايات المتحدة لإقناع بريطانيا بعدم الإصرار على البقاء في منطقة قاعدة قناة السويس .

٦ - إن مفتاح الموقف في الشرق الأوسط يرتبط بقوة مصر الاقتصادية والعسكرية ، وفي هذا الصدد فإن حكومة الثورة في مصر تتطلع باهتمام إلى مناقشة جدية مع الطرف الأمريكي بهدف مساعدتها اقتصاديا ، ويمكنها من تسليح جيشها[٣٥] .

ومن هذا أوضح عبد الناصر موقف مصر بالإضافة إلى الايضاحات الماضية المماثلة من أهم مسألة تعرقل البدء في مرحلة المفاوضات التي أخذت الولايات المتحدة على عاتقها تحريكها واستند في ذلك إلى سند شرعي بحت هو أن الدفاع عن المنطقة أساسه ميثاق الضمان الجماعي وهو التزام عربي يجب أن يكون محل احترام من كل الأطراف ، ثم إنه لم يغلق الباب أمام فكرة الدفاع المشترك التي تصر عليها دول الغرب عندما أرجأ التفكير فيه بعد إتمام عملية الجلاء .

[illegible] إلى أن مفتاح الموقف في الشرق الأوسط في يد الأمريكيين بغية إخراجهم [illegible] المسئولية كاملة في هذا الصدد .

الوساطة الأمريكية ودورها في تحديد إطار التفاوض

بدأ دور التفكير في التفاوض بين البريطانيين والمصريين بعد الانتهاء من توقيع [illegible] بشأن الوضع في السودان ، وكان هذا التفكير نابعا من الطرفين في وقت [illegible] ، معتمدا فيه كل منهما على نفسه نظرا لما لاحظته كل منهما في موقف الولايات [illegible] .

فمصر رأت فيها الموقف المتميع غير الواضح وربط تعاونهما معا بمسألة الأحلاف العسكرية في المنطقة فأعلنت موقفها فيما سبق أن عرضناه من تصريحات [illegible] .

أما بريطانيا فقد شاب علاقتها بها شيء من الشك وربما الحقد عليها ، فهي التي [illegible] مكانها في الشرق بعد تقلص مكانها فيه ، بالإضافة إلى أن معاهدة السودان - في نظرها - كانت إجحافا بحقها أرادت أن تثأر له ، والذي يهمنا هنا هو إظهار نية البريطانيين بالنسبة للأمريكيين الذين أرادوا ألا يبعدوا عن الساحة مهما كانت الظروف ، ففي تقييمهم للموقف بالنسبة للأمريكيين رأوا أن أخطر ما سيواجههم في مفاوضاتهم المزمعة هو دور السفير الأمريكي في القاهرة لأنه - في نظرهم - سبق أن أضر بهم كثيرا من جراء تدخلاته ، عندما أراد أن يلعب دور الوسيط بين الطرفين ، وأشاروا إلى أنه كان يجب أن يكون في جانبهم كحليف .

وأبدوا خشيتهم منه نظرا لعلاقاته بالمصريين « وأنه قد تورط أكثر من مرة فأعلن للمصريين بمطالبنا الحقيقية في كل مسألة » وكان هذا يسهل على المصريين أن يرفضوا ما تتقدم به إليهم ... ولهذا فإنه من الحيوي إذا أريد لمفاوضاتنا المقبلة مع مصر أن تنجح أن يقوم مستر دالاس وزير الخارجية الأمريكي بإخطار سفيره في القاهرة بأن عليه - إذا لم يستطع مساعدتنا - أن يقفل فمه ويصمت .. ومهما كان ما يفعله الأمريكيون وما يقولونه بصدد المفاوضات مع مصر فإننا لسنا على استعداد أن نعطي كثيرا للمصريين[٣٦] .

أما مصر فكانت في إعدادها لهذه المفاوضات قد أعلنت شروطها :

أولا : الجلاء غير المشروط .

ثانيا : عدم استعداد مصر لمناقشة أية منظمة للدفاع المشترك .

ثالثا : الاحتفاظ بالمعدات العسكرية والجوية الموجودة في قاعدة القناة .

رابعا : إصرار مصر على حقوقها والمستمدة من حق الشعوب الطبيعي في الحرية والاستقلال ، والمستندة إلى ميثاق الأمم المتحدة[٣٧] .

إلا أنه رغم تخوف الطرفين من الوجود الأمريكي في دائرة التفاوض ، فقد [illegible] أن يبقى السفير الأمريكي جيفرسون كافري في مصر حتى يتم تسوية المسائل [illegible] بين الطرفين رغبة في استقرار الحالة في مصر والشرق الأوسط بصفة عامة و[illegible] بأن « جلاء القوات البريطانية عن منطقة قناة السويس نزولا على إرادة المطالب الوطنية والتي لم يعد في مقدور أي دولة مهما كانت قوية تجاهلها ، لأن صرخة الشعب مهما كان مغلوبا على أمره تبقى مدوية بقوة ، فلابد من الإصغاء إليها والعمل بما نادى به خصوصا في المرحلة الدولية الحاضرة التي تمر بظروف [illegible] للغاية(٣٨) .

وفي نفس الفترة نرى أن الرئيس الأمريكي يتخطى هذه المواقف ويرسل [illegible] إلى محمد نجيب في ٢٤ مارس ١٩٥٣ مذكرة مطولة جاء فيها :

« أكتب إليكم يحدوني الأمل الأكبر بأن المباحثات بين حكومتكم وبين المملكة المتحدة حول مسائل ذات أهمية كبرى يمكن أن تبدأ في وقت مبكر ... إن شعب الولايات المتحدة قد أدرك بوضوح أكبر مما كان في أي وقت مضى أهمية الوفاق والقوة في الشرق الأدنى بالنسبة له ،وأن حكومة الولايات المتحدة لتقف على أهبة الاستعداد لمساعدتكم وحكومة المملكة المتحدة بأي وسيلة قد يشعر كلاكما أنها ملائمة .. أود أن أؤكد لكم أن حكومة الولايات المتحدة لم تراودها في أي وقت من الأوقات فكرة الاشتراك المباشر في هذه المباحثات إلا تلبية لرغبتكم .. وأؤكد لكم أن هذه الحكومة والشعب الأمريكي يفهمون ويقدرون الأماني الطبيعية لشعب مصر في التمتع بالسيادة التامة على أراضيه ، وكذلك أأحطت علما بحالة الرأي العام في بريطانيا حيث تجابه الحكومة مشكلة عسيرة وأعتقد اعتقادا جازما أن الحكومة البريطانية تنوي نية صادقة في الاستجابة لمطالب مصر الأساسية » .

وبعد هذه العبارات المشجعة يعود فيلمز « إن الشعب البريطاني يريد أن يطمئن إلى أنه لم ينجم فراغ عسكري وأن تسهيلات القاعدة الباهظة التفنات يمكن أن يستخدمها العالم الحر على الفور في أوقات الأزمات ، وأن مصر نفسها سوف تقف عسكريا مع العالم الحر ضد أي عدوان شيوعي محتمل ، وبوسعي أن أتفهم هذا الموقف ، كما أني على يقين أن بوسعي تفهمه لأن غرضه يتضح إذا كان لنا أن نقاوم الهجوم أو نواجهه » .

فهو هنا يدخل مدخلا منزلقا إلى مسألة الدفاع المشترك بأسلوب تمهيدي ينتهي إلى قوله « ورغبة أمريكا في هذا الموقف هي أن يختفي سوء التفاهم الطويل الأمر بين صديقين وأن تحل محله ترتيبات تقوم مصر في ظلها كشريك متكافيء بدورها الرئيسي مع أعضاء العالم الحر الآخرين في بناء دفاع فعال بمنطقتكم ، ولم يخطط لأي تنظيم دفاعي لكي يطلب من مصر أن تبدي موافقتها عليه مقدما ... وأن أملي لكبير في أنكم بعد أن يتم الاتفاق المبدئي بين مصر والمملكة حول الجلاء وصيانة قاعدة القناة في المستقبل سوف ترغبون على الفور في مناقشة الدفاع عن الشرق

الأوسط ... إنه من مصلحتنا جميعا أن نرى تخطيطا للدفاع المشترك بين دول [illegible] »(٣٩) .

فلم ينس الرئيس الأمريكي مآرب بلاده في تشكيل منظمة دفاع عن الشرق الأوسط في [illegible] دوره في التوفيق وتحديد إطار التفاوض بين الطرفين ، بل وحدد لها موعداً [illegible] الاتفاق على المبادىء الرئيسية وهو ما أسماه الاتفاق المبدئي وليس بعد إتمام [illegible] الجلاء كما كانت مصر تطلب .

من أجل هذا بادر محمد نجيب وأرسل رده عليه في ١٠ أبريل ١٩٥٣ مشيرا إلى ضرورة الجلاء بصفة أساسية عن الأرض المصرية ، ثم بعد ذلك يأتي دور [illegible] في أمر الدفاع المشترك فقال « إن أمن واستقرار وقوة منطقة الشرق الأوسط [illegible] أهدافه الأساسية وأشار إلى أن الحكومة الأمريكية لعبت دورا حسنا في سبيل الوصول إلى اتفاق بشأن السودان .

ثم قال إنه طالما بقيت قوات بريطانية مسلحة في الأراضي المصرية فإن الفراغ [illegible] في الشرق الأوسط سيستمر ، وبجلاء القوات البريطانية وضمان صيانة [illegible] تكون صداقة وتعاون الشعب أكبر مقاومة ضد العدوان من وجود القوات [illegible] بريطانية(٤٠) .

ولقد كان لهذين الخطابين آثارهما في أروقة السياسة في الشرق والغرب ففي الغرب بدأت الولايات المتحدة تهتم أكثر بدفع عملية التفاوض بين مصر وبريطانيا [illegible] أنتوني إيدن وزير خارجية بريطانيا للقاء دالاس في واشنطن للتنسيق في العمل والمواقف وتحديد إطار المفاوضات وقد خرج بتوصية من الولايات المتحدة بضرورة الإسراع بتحديد موعد المفاوضات على الأسس التي تقدمت بها مصر ، وأن دور أمريكا سيكون في المشاركة خارج أروقة التفاوض وتشترك إذا ما طلب منها ذلك على أن يكون الطلب بداية من مصر(٤١) .

كما كان دالاس يجمع كل المعلومات حول الموضوع بل وأبدى استعداده للمشاركة وقد تحفز لذلك وظهر هذا بلاشك في زيارته للمنطقة في ١١ مايو عندما توقفت المرحلة الأولى من المفاوضات على نحو ما سنرى ـ مما يشير إلى حرص الولايات المتحدة على إنهاء المفاوضات والوصول إلى النتائج ، ولعل موقف الاتحاد السوفيتي [illegible] المنطقة المنخس في ظهرها للإسراع في هذا الشأن(٤٢) .

أما النشاط الأمريكي في القاهرة فكان على أشده فالسفير الأمريكي كان على اتصال دائم بالمسئولين في وزارة الخارجية المصرية ليدرس طريقة لدفع عملية المفاوضات بمحاولته إقناع المصريين بوجهات النظر الأمريكية ، كما فتحت أبوابها في واشنطن لامتصاص غضب المصريين فإنه في داخل الولايات المتحدة نرى السفير المصري ـ ولم يكن قد قدم أوراق اعتماده بعد ـ يجمع في منزله أقطاب وزارة الخارجية الأمريكية ممن اختصوا بمسائل الشرق الأوسط في اجتماع ظل لمدة أربع

ساعات من أجل بسط فكر مصر وموقفها قبل أن يجتمع السفير بوزير الخارجية الأمريكي ، واستطاع أن يثير الأمريكيين ضد سيطرة بريطانيا على أفكار مصر ونجح في ذلك عندما ذكر صراحة « أنه أتيحت لمستر إيدن فرصة الإدلاء بمسامع دالاس مرة في لندن وأخرى في واشنطن دون أن تتاح لمصر - كطرف آخر - أية فرصة لعرض وجهة نظرها وأن مستر إيدن كسب الجولة الأولى تماما وذلك في حمل أمريكا على تبني وجهة النظر البريطانية إلى أبعد الحدود .

وفتح الأمريكيون صدورهم للسفير المصري ليشرح ضرورة أن تكون أمريكا في الشرق الأوسط سياسة متحررة من سيطرة الإنجليز الذين يعانون من مركب النقص بسبب ضياع الجزء الأكبر من أمبراطوريتهم ونزوحهم مرغمين عن المرتبة الأولى بين دول العالم ، الأمر الذي يجعلهم يتشبثون بما لا يجوز التشبث به .

وأوضح السفير المصري أن مصر ليست شيوعية ، وأنها لا تريد أن تصبح شيوعية وأضاف أن مشروع الدفاع المشترك رفض من جميع الأحزاب ولا يمكن أن يكون النظام الحاضر أقل وطنية عن النظام الماضي ، كما أن الشعب يرى في هذا المشروع استمرارا للاحتلال البريطاني في المكروه تحت ستار جديد ، وأن مصر بدأت حربا مع خرافة الفراغ العسكري متأكدين أن هنا الفراغ موجود وسيظل موجودا ما دام الإنجليز موجودين في قاعدة قناة السويس(٤٣) .

هكذا فتحت الولايات المتحدة صدرها للإعلام المصري - وإن كان محدودا - في شخص السفير حتى توائم بينه وبين ما أعطته لبريطانيا من خلال زيارة وزير الخارجية البريطاني إليها ، ومباحثاته مع دالاس ، ثم زيارة دالاس للندن في تلك الفترة من أجل هذا الغرض .

على أية حال كانت الولايات المتحدة - وقد وضعت مصالحها في المنطقة في المرتبة الأولى - قد جعلت من نفسها قب ميزان ، ولو في الظاهر ، بين الطرفين المتصارعين بهدف دفع عملية المفاوضات وتحديد موعد لها في أقرب وقت على أساس ما أسمته « روح الصداقة والود » ونجمل إطار عملها في تلك المرحلة في :

أولا : امتصاص غضب الطرفين المتنازعين والعبور بهما فوق مرحلة الشك في نواياها هي : وذلك بالاجتماعات بهما سواء في لندن أو في واشنطن أو في القاهرة .

ثانيا : دفع عملية الإعداد للمفاوضات بكل الوسائل الممكنة وذلك بتذليل الصعوبات التي تفرضها وإظهار حسن النوايا بينهما .

ثالثا : عرض خدماتها وإعلان نيتها في الاشتراك في المفاوضات إذا ما رأت مصر ذلك ، وأنها إذا لم تحظ بالاشتراك المباشر في مائدة التفاوض فإنها ستظل شريكا من الخارج يراقب الأحداث ويصلح ذات البين إذا ما دعا الأمر ذلك .

وأيها ، وعد مصر بتقديم المعونات اللازمة بعد أن تصل المفاوضات إلى مرحلة واضحة وإيجابية ، أي أنها علقت المعونات على جهد مصر في هذا الشأن .

خامسا : قبلت تأجيل التفكير في مسألة الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط إلى ما بعد التوصل في الموافقة المبدئية على الجلاء وإن كانت مصر قد أبدت عدم رغبتها في بحث هذا .

وهكذا تبلور موقفها ووضح كشريك فعال في عملية التفاوض ، بقي أن نشير في إيجاز إلى موقف العرب في بداية المفاوضات ، وهو بلورة لموقفها السابق على طول فترة الإعداد لها .

دول الجامعة العربية تؤيد مصر :

كانت الدول العربية كلها مؤيدة للموقف العربي المشروع على طول الفترة وعندما بدأ الفكر يتجسد في شكل عمل إيجابي اجتمع مجلس جامعة الدول العربية في أوائل شهر مايو ١٩٥٣ وبلور أفكاره وحدد موقفه في شكل مذكرة من وزراء الخارجية للمفاوضات العربية جاء فيها :

١ - تأييد مطالب مصر بشأن جلاء القوات البريطانية غير المشروط عن منطقة قناة السويس ، لأن عدم الإسراع في حل هذه المشكلة يحول دون الاستقرار والطمأنينة في الشرق العربي ، ولا يسمح بالتعاون الدولي على أساس الثقة والعودة المتبادلة فضلا عن أنه يسيء إلى البلاد العربية إساءة بالغة .

٢ - إن دول الجامعة العربية على استعداد للمساهمة بنصيبها كاملا في إقامة دعائم السلم على أساس قوى وفقا لما ارتبط به ميثاق الجامعة العربية وميثاق هيئة الأمم .

ودول الجامعة العربية تقدر واجبها في الدفاع عن بلادها ضد أي خطر يهددها وستعمل في نطاق المنظمات التي أنشأتها على استكمال أسباب هذا الدفاع بكل الوسائل ، وهي إذ تؤكد حقها في الدفاع عن أمنها وسلامتها وانتهاج الخطة التي تقتضيها المصلحة الوطنية ترى أن ما يحيط بالدول العربية سببه بقاء طائفة من القضايا العربية من غير حل يقوم على أساس الحق والعدل .

ومن أجل هذا ترى اللجنة أنه يجب أن تحل أولا وقبل كل شيء القضايا العربية حلا عادلا وفي مقدمتها قضيتا مصر وفلسطين .

٣ - ترى اللجنة السياسية أن معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي التي عقدتها الدول العربية تهيىء أسباب الدفاع عن الدول العربية وتكفل التعاون الاقتصادي والعسكري بينها(٤٤) .

في هذا الجو المعبأ والعيون السياسية المترقبة بدأ الدور الأول من المفاوضات .

الهوامش

(١) Lacouture, J.S. Egypt in Transit in New York 1958, P63

(٢) Lacouture, J.S.: Ibid P137

(٣) محمد نجيب كنت رئيسا لمصر القاهرة ١٩٨٤ ص ٣١١

(٤) محمد نجيب كنت رئيسا لمصر ص ٣١٢

(٥) محمد حسنين هيكل : ملفات السويس القاهرة ١٩٨٦ ص ١٦٦

(٦) اعتمدنا فى هذه الأمور الدقيقة على محمد حسنين هيكل باعتباره كان لصيقا برجال الثورة منذ قيامها ، [illegible] على حضور اجتماعاتهم وتسجيل كل ما كان يدور فيها الأمر الذى لم يتح لغيره كثيرا .

(٧) هيكل ص ١٦٧

(٨) محمد نجيب : كلمتى للتاريخ القاهرة ١٩٨١ ص ١٢٨

(٩) وثيقة رقم ٨٠ مرفقة بآخر كتاب هيكل ص ٧٣٧

(١٠) وثيقة رقم ٨٢ مرفقة بهيكل ص ٧٣٩ .

(١١) Lacouture, J.S. op at P. 163

(١٢) هيكل مرجع سابق ص ص ١٦٩ ـ ١٧٠

(١٣) راشد البراوى : النقطة الرابعة فى الميزان القاهرة ١٩٥٣ ص ٣٩ .

(١٤) طارق البشرى الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢ القاهرة ١٩٧٢ ص ٥٦٦

(١٥) يونان لبيب : الأحزاب السياسية فى مصر ١٩٠٧ ـ ١٩٨٤ القاهرة ١٩٨٤ ص ١٨٥

(١٦) هدى جمال عبد الناصر : الرؤية البريطانية للحركة الوطنية المصرية ١٩٣٦ ـ ١٩٥٢ ، القاهرة ١٩٨٧ ، ص ٢٧ .

(١٧) الأهرام ٤ / ٩ / ١٩٥٢

(١٨) هيكل وثيقة رقم ٨٣ من واشنطن إلى وزارة الخارجية ص ٧٤١

(١٩) راشد البراوى : مشروعات الدفاع عن الشرق الأوسط القاهرة ١٩٥١ ص ص ٣٤ ـ ٥٤

(٢٠) الأهرام ٨ اغسطس ١٩٥٢ إنشاء قيادة للدفاع عن الشرق الأوسط

(٢١) محمد مصطفى صفوت : مصر المعاصرة وقيام الجمهورية العربية المتحدة ، القاهرة ١٩٥٩ ص ١٢١

(٢٢) محمد نجيب : كنت رئيسا لمصر ص ٣١٢

(٢٣) الأهرام ٤ / ٩ / ١٩٥٢

(٢٤) [illegible] : من معاركنا السياسية ، بداية ونهاية معركة الجلاء ١٩٥٤ ـ ١٩٥٦ القاهرة ١٩٥٧ ، ص ص ٥٠ ، ٥١

(٢٥) وثيقة ٨٢ ص ٧٤١ ملفات السويس لهيكل

(٢٦) هيكل : المرجع نفسه ص ١٧٩

(٢٧) محمد نجيب : كنت رئيسا لمصر ص ص ٣١٦ ـ ٣١٧ ، امين سعيد : الثورة من ٢٣ يوليو ـ ٢٩ اكتوبر ١٩٥٦ ، القاهرة ١٩٥٩ ص ص ٣٣٥ ، ٣٣٦

(٢٨) هيكل المرجع السابق ص ١٨٣

(٢٩) Lacouture op cit pp 203 - 204

(٣٠) هيكل ص ٢٠٠

(٣١) الأهرام ١٤ مارس ١٩٥٣

(٣٢) محمد نجيب كنت رئيسا لمصر ص ٣١٢

(٣٣) المرجع نفسه ٣١٤

(٣٤) أحمد عبد الرحيم مصطفى ، المرجع السابق ص ص ١٢٥ وأيضا مصطفى صفوت مرجع سابق ص ٢٤٢

(٣٥) هيكل ص ص ١٨٦ ، ١٨٨

(٣٦) هيكل ١٠٠

(٣٧) أحمد عبد الرحيم مصطفى مرجع سابق ص ١٢٩

(٣٨) الأهرام ١٣ فبراير ١٩٥٣

(٣٩) [illegible] رقم ٩٠ بتاريخ ٢٤ مارس ١٩٥٣ ص ٧٤٩

(٤٠) [illegible] المرجع السابق ص ٧٤

(٤١) Lacouture, J.S. [illegible]

(٤٢) [illegible] مرجع سابق ص ١٢٢

(٤٣) [illegible] مرجع سابق ص ص ٦٣ ـ ٦٥

(٤٤) [illegible] المرجع السابق ص ٣٢٤

الفصل الخامس

مفاوضات ١٩٥٣ ـ ١٩٥٤
الدور الأول من المفاوضات

دكتور يواقيم رزق مرقص

... اطراف اللعبة ثلاثة : طرفان أصليان أو خصمان وهما : مصر وبريطانيا ، ... في موقف أو مراقب للموقف : وهي الولايات المتحدة الامريكية .

... اوضحنا من قبل موقف الولايات المتحدة ، وبقي ان نقدم موقف كل من ... الاصليين غداة البدء في المفاوضات ، فقد كان كلاهما - في الحقيقة - قد بدا ... اعصابه ، فهي مرحلة حرجة في حياتهما معا ، فبريطانيا ستنقد كبرى قواعدها ... الشرق الأوسط ، والتي ستمثل اخر مراحل انسحابها الكبرى من تلك المنطقة ، ... امام عيون العالم ، مابين عطوف وشامت ، وتترك مصر التي احتلتها منذ عام ... .

... لم يحدث هذا في عهد رئيس وزراء - تستون تشرشل - صفق له العالم منذ عدة ... ، بعد أن قاد انجلترا واشترك في قيادة الحلفاء الى النصر في الحرب العالمية ... ضد دول المحور .

... وهذه مصر ممثلة في قادة ثورتها الذين حملوا الأمانة وتعاهدوا أمام شعبهم على ... يحصلوا له على استقلالة وحريته مهما كان الثمن ، ووضعوا هذا الهدف أول ... ثورتهم .

... ولم يكن الوقوف امام الأسد البريطاني - مهما بلغ من الكبر عتيا - بالأمر الهين ، فالانجليز رجال سياسة على مر تاريخهم ، واقوى من المصريين ، ومالكي لقوة والمنعة في المنطقة .

... ونعطي الآن أدلة وأمثلة على هذه الضغوط والدافع في نفس الوقت ، ففي مصر ... رأى رجال الحكومة استمرار عمل الفدائيين في منطقة القناة ، وعملوا على تشديد ... الحصار حول القاعدة البريطانية لمنع تسرب أي مواد تموينية اليها من داخل ... الاراضي المصرية ، ولم يسمح بالعمل للمصريين داخلها ، وصاحب ذلك هجوم من ... جماعات فدائية منظمة على معسكرات تلك القاعدة ، والعمل على تخريبها وتعريب ... منشآتها ، وذلك منذ بداية الثورة ، واستمرت العمليات بصورة فعالة ومؤثرة عدة ... شهور ، حتى بدأت المفاوضات الرسمية في ابريل من عام ١٩٥٣ (١) .

... وكان رجال الثورة قد وضعوا خطة صبورة طويلة الأمد ، تحمل احتمال الصمود ... أمام قوى الانجليز ، فاتفقوا على أن تستمر فترة الكفاح المسلح لخمس سنوات كفترة ... اولى ، على أن يكون أسلوب العمل الفدائي أفضل من تقابل جيشين منظمين ، وألفت ... لجنة عليا في كل وزارة لتجنيد المتطوعين ، كما الف كمال الدين حسين كتائب الفدائيين التي تحولت فيما بعد الى كتائب الحرس الوطني .

وكان هدف هذا العمل - حتى من حيث اجرائه ومظهره - أن مصر [illegible] دون ان تشعر البريطانيين أن ابناءها على استعداد أن يموتوا من اجل قضيتهم ، ظروفنا الآن أفضل للوصول إلى الحل الذى يرضينا .. فشماعة السودان التى يعلق عليها الانجليز مسألة الجلاء عن مصر قد تحطمت ، والملك فاروق النظام الفاسد قد رحل ، والشعب المصرى الآن على أهبة الإستعداد لمقاومة الاحتلال بأسنانه ، ويقاتلهم بصدره[٣] .

وفى خطاب آخر لرئيس مصر ، أوضح فيه اكثر كيف سيكون الجلاء البريطانيين إذا هم لم يعطوا المصريين حقهم « ستحافظ مصر على استقلالها ، حتى آخر رجل واخر امرأة ، ومتى استأصل المصريون الاستعمار ، فإن الغرب فسنكون احرص منه على حريتنا واستقلالنا ، وإذا تعرضت مصر لأى عدوان ، فسنقف صفا واحدا ، ولن نتردد فى محالفة الشيطان لرد العدوان

وإذا لم تتخلص بلادنا من الاحتلال فسنسحب قواد الثورة من الحكومة ليقود الشعب فى حرب عصابات نشنها على الانجليز ، وسننشر اعمال الفدائيين بحيث تشعر هؤلاء انهم يدفعون غاليا ثمن عدوانهم على بلادنا[٣] .

هذا من الجانب الفدائى ، أو اسلوب إقلاق الوجود البريطانى فى المنطقة ، من جانب آخر ، كان الهجوم الإعلامى واستعماله فى إثارة الخواطر ضد الانجليز ، استعملوه فى شكل خطب وتصريحات كثيرا ماحملت معانى الاثارة للمصريين ، وتهديد العدو المحتل .

وكان محمد نجيب وجمال عبد الناصر اكثر رجال الحكم فى مصر إدلاء بالتصريحات والقاء الخطب ، فكم أوضح محمد نجيب فى خطبه هذه المعانى

ففى زيارته لأسوان يوم ٢٢ مارس ١٩٥٣ قال « لقد انتهينا من مسألة السودان بفضل اتحاد الأمة .. أما مسألتنا فاعلموا أننا لانرضى إلا بجلاء الغاصب دون قيد أو شرط ، أو نموت دون ذلك ، ونحن على أتم استعداد للتضحية ، والأمة كلها وراءنا[٤] وغير ذلك من الخطب التى حملت الكثير من هذه المعانى .

وكان الانجليز يتأثرون كثيرا بنتائج هذه التصريحات والخطب ، ويعملون لها حسابها لدرجة أن جعلوا لها ملفات لدراستها . وحسابها بدقة ، وهذا هو السفير البريطانى فى القاهرة يصرح للدكتور محمود فوزى وزير الخارجية المصرى فى مارس ١٩٥٣ أن ملف الكولونيل جمال عبد الناصر قد أصبح مليئا بالمتفجرات ، وأخرها تصريح لوكالة رويتر هددنا فيه بحرب شعبية ، إن هذه التصريحات وغيرها تفسد الجو كله فى لندن ، وتخلق رد فعل من العناد يستنفد كل ما أحاول أن أقوم به بوسعى ، واكثر من هذا فقد بلغتنا معلومات أن هناك عملية لتدريب مقاتلين .. وإن هناك اعمال تحصينات هندسية على الطرق بين القناة والقاهرة .

وكان رد جمال عبد الناصر على حديث السفير ، أنهم لا ينتظرون منا أن نجلس

[illegible] ، ونحن نعلم أن تهديدهم سيف سلط علينا ، فإما أن يفتحوا باب [illegible] فسمع منهم ونقول لهم ، ونرى كيف تسير الأمور ، وإما أننا سوف نجد [illegible] إلى صدام تحكمه الحركة الذاتية للمواقف بصرف النظر عن رغبات [illegible][٥] .

[illegible] جمال عبد الناصر قد عدم ثقته فى نوايا البريطانيين بل وفى قدرات [illegible] من حوله ، وهذا ما أظهره فى حديث له مع أحد الصحفيين عندما [illegible] لا ننتظر مصر انتهاء سريان معاهدة ١٩٣٦ ، وذلك فى عام ١٩٥٦ ؟ [illegible] اننا نؤمن تماما أن هذه المعاهدة لن يكون لأجلها نهاية ، لأن الانجليز [illegible] كقضية على إحدى المحاكم الدولية ويحصلون بمقتضى هذا على حكم [illegible] ، وأننا كدول صغيرة لانثق كثيرا بنزاهة هذه المحاكم ، لأننا نعرف انها [illegible] الدول الكبرى تديرها من اجل مصالحها الخاصة[٦] .

[illegible] اندفاع الشباب من رجال الثورة ، بعكس أسلوب طلب المفاوضات [illegible] فى عهود ما قبل الثورة ، وتبادل الاوراق وإغلاق الابواب بعد خروج [illegible] وكانت النتيجة واضحة فى موقف البريطانيين من هذا الذى يجرى فإن [illegible] الخطة الأولى لم يكونوا يريدون أن يسلموا بالجلاء ، ولم تكن حكومة [illegible] وعلى رأسها ونستون تشرشل بأقل اصرارا على هذه السياسة[٧] [illegible] الحكومة البريطانية مع السفير البريطانى فى القاهرة من البرقيات [illegible] حول تقييم الحكم الجديد فى مصر ، وتقييم رجاله ، واحتمالات [illegible] فى قيادة الثورة ورئاسة الدولة ، وكانت تقودهم الظنون أحيانا أنه بمكانهم [illegible] أو بأخرى تغيير نظام الحكم ، أو محاولة تغيير بعض عناصره ، ولكن السفير [illegible] يحسم هذه المزاعم بكتابه إلى روجر بتاريخ ١٠ من فبراير عام ١٩٥٣ [illegible] لحكومة مصر الحاضرة ، وأن مقتل محمد نجيب نفسه أو أحد القادة [illegible] مثل جمال عبد الناصر سوف لاينهى هذا الحكم أو النظام القائم ، وأنه إذا [illegible] هذا فإن قيادة المجلس سوف تنعقد لأحد الضباط ويشيع أنذاك نظام اكثر [illegible] وسنفاد منه .

[illegible] أنه لم يلح فى الافق أى تحرك فى الجيش لإعضاء هذا المجلس من الحكم ، [illegible] أن الانجليز كانوا يحاولون إثارة العناصر التى كانت تتحكم فى المجتمع [illegible] وكبار الملاك ورجال الأحزاب ولكنهم فشلوا ، ويشير السفير الى هذا فى [illegible] هذا الخطاب إلى القلق الذى أصاب هذه الطبقة من جراء قيام الثورة ، وأنهم [illegible] أن يشتروا خليفة مناسبا من رجال الجيش يقصدهم لاستعادة قوتهم ، ولكن [illegible] أمر مشكوك فيه لأنه لا يوجد من يقوم بهذا العمل الآن ، وحتى إذا كان موجودا [illegible] سيسقط لحاجته إلى تعقيد كاف .

[illegible] هؤلاء الناس - يقصد رجال العهد الماضى - الآن خائفون ومنقسمون على [illegible] لدرجة أنه يبدو أنه لايمكن لأى شخص أن يثق معهم إجراء من شأنه تجميع

أى قوة مناهضة للنظام ... وحتى لو تصورنا أن نكون نحن [illegible] من تحمل هؤلاء الناس مسئوليتهم ... وربما يؤثر على [illegible] المستقبلة(٨) .

وهذا الخطاب يعكس محاولات الانجليز فى الداخل ، وكيف [illegible] إلى هدفها .

أما على الجانب الآخر فى داخل بريطانيا ، فقد كان رئيس وزرائها [illegible] سيئة ، وقد رأينا تصرفه مع ايزنهاور فى الفصل الماضى ، ثم [illegible] الإذن بتشكيل عملية عسكرية تحاول القضاء على النشاط العسكرى [illegible] اسم عملية « روديو » التى اعدها الانجليز للتدخل العسكرى ، [illegible] تنفيذها منذ أوائل أيام قيام الثورة ، ولكن عدم تنفيذها يعنى على الأقل [illegible] لمواقفهم لوحدث هذا ، وخشيتهم مغبة هذا العمل الذى لم يصبح له محل [illegible] الجديد .

ولذلك يقول السفير البريطانى ، وهو اكثرهم إحساسا بالموقف ، [illegible] على يقين من أن الوقت قد حان لكى أفوض فى ابلاغ المصريين بأننا [illegible] على استعداد فى وقت قريب لتحديد موعد لبدء المفاوضات(٩) .

وقد بلغ من قلق البريطانيين وفقدانهم أعصابهم أن أثار هذا الخطاب [illegible] اكثر فانقسموا بصدده إلى مجموعة ظلت متشددة على رأسها « أنتونى [illegible] الحربية البريطانى ، ورأت إبلاغ المصريين أن الحكومة البريطانية [illegible] بموعد المفاوضات فى الوقت الذى يناسبها هى .

أما وزارة الخارجية وعلى رأسها « السير ويلبام سترانج » وكيلها [illegible] « السفير جيمس بونكر » فكانت ترى الموافقة على رأى السفير [illegible] التشدد فى الوقت قد يدفع الى عنف أكثر فى منطقة قناة السويس لأن الأوضاع [illegible] تغيرت وأن الأصدقاء التقليديين من العهد الماضى لم يعودوا موجودين ، [illegible] استمرار المصريين فى أعمال التدريب ، وأن الجيش هذه المرة سيكون مع [illegible] لأنهما واحد .

وبهذا كانت الخارجية اكثر واقعية وتعقلاً ، وأن أعمال الفدائيين قد أتت [illegible] التى تمناها المصريون .

وفعلاً أرسل « أنتونى إيدن » وزير الخارجية إلى السفير البريطانى فى القاهرة [illegible] يقبل البدء فى اجتماعات تمهيدية واستكشافية غير رسمية مع المصريين [illegible] بالفعل عقد اجتماعين من هذا النوع(١٠) .

وقدمت انجلترا فى هذين الاجتماعين أسسا لمباحثاتها متضمنة خمس مسائل [illegible] أن تتمثلها كوحدة واحدة ؛ وهى أسلوب صيانة القاعدة فى وقت السلم ، بهدف

[illegible] الاستعداد إبان الحرب ، اسلوب الدفاع الجوى عن مصر ، طريقة [illegible] البريطانى من الأرض المصرية ، وبرنامج تقديم المساعدات [illegible] والعسكرية لمصر ، وعلقت السير فى أية مفاوضات على الموافقة على [illegible]

[illegible] جمال عبد الناصر أن هدف هذه الاجتماعات يجب أن يكون تحديد [illegible] بداخله من مفاوضات ، وعلى ذلك فإن الخطوة الأولى هى [illegible] والتوقيع عليها وإعلانها فى شكل المبادىء الاساسية للاتفاقية [illegible] Heads of Agr[illegible] تم تدور بعدها المفاوضات التفصيلية ، على أن تقوم بها [illegible] ، بمعنى أن الجلاء يكون أساس الإتفاق على أن يكون غير مشروط ، [illegible] على المدة اللازمة لذلك ، وكذلك الاجراءات التى تتخذ حيال تنفيذه [illegible]

[illegible] الدفاع المشترك فهو قضية أخرى بالكامل ، وليست بنداً من بنود الجلاء ، لأن [illegible] سلفا أنه لاربط على الاطلاق بين الجلاء والدفاع(١٢) .

[illegible] هذه الجلسات التمهيدية الى نتيجة محددة ، ولم تكشف عن أسس جديدة [illegible] إلا أنها توصلت إلى قبول الطرفين مبدأ الدخول فى مفاوضات رسمية [illegible] ٢٧ أبريل ١٩٥٣ .

[illegible] عرض على تشرشل تقرير عما دار فى هاتين الجلستين تصرف بفقدان [illegible] طالبا من أيدن تأجيل المفاوضات إلى أجل غير مسمى فاختلف معه هذا [illegible] ، وأصر على موقفه لتتم المفاوضات فعلا فى حينها .

[illegible] إلى الجو العابس الذى بدأت فيه المفاوضات بين مصر وبريطانيا .

[illegible] السودان وأثرها على بداية التفاوض بين مصر وبريطانيا

[illegible] مفاوضات السودان ، وما أحاط بها منذ أن بدأت فى شهر اكتوبر من عام [illegible] ، والتى انتهت بتوقيع الإتفاقية فى فبراير ١٩٥٣ ميدانا كبيرا للتجربة [illegible] أكثر من أربعة أشهر بطولها حافلة بالاحداث المتلاحقة ، والارادات [illegible] والتيارات والمناورات المكشوفة أو المستوردة ، ولقد استطاعت كل [illegible] من خلالها أن يقيسوا حجم القوة ، ودرجة التصميم لدى كل منهم ، وأن [illegible] على أساليبه ، وعلى مزاجه ، وعلى التوازنات التى يستطيع أن يعتمد [illegible] ، أو يتحسب لها .

وبالتالى فإن كل الاطراف خرجت من هذه التجربة وهى تعيد التفكير وتراجع [illegible] ، وتحاول تقييم مواقفها استعدادا لمرحلة جديدة .

فبعد السودان كان الدور بلاجدال هو الدخول فى مرحلة التفاوض من أجل حل [illegible] الجلاء ، حيث كانت هى القضية الرئيسية فى تفكير قيادة الثورة ، فلقد وصلت

التطورات أخيرا بالجميع إلى النقطة الحرجة من أجل البدء في [illegible]
ولقد كانوا يدركون - وعلى رأسهم جمال عبد الناصر - أن المعا[illegible]
شيئا مختلفا عن تلك التي دارت بشأن استقلال السودان ، ففي حين أن [illegible]
السودان كانت بالدرجة الاولى قادرة على الرؤية السليمة ، والحركة [illegible]
النشطة ، فإن مفاوضات الجلاء سوف تكون صراعا من نوع آخر[illegible]

ففي ١٢ فبراير ١٩٥٣ استطاعت القوتان المتفاوضتان حول مصير [illegible]
مصر وبريطانيا ، أن توقعا إتفاقية بشأن الحكم الذاتي وتقرير مصير [illegible]
وتحديد فترة إنتقال يتوافر للسودانيين فيها الحكم الذاتي الكامل ، وتعد [illegible]
تمهيدا لإنهاء الادارة الثنائية وتصفية هذه الادارة(١٤) .

وبقدر ما أعطت هذه الإتفاقية خطوة كبيرة طموحة للسودانيين [illegible]
استقلالهم الكامل ، فقد أوضحت لهم الرؤية في العلاقات مع شقيقتهم [illegible]
إيثارهم على نفسها ، فقد بدأوا بالسودان قبل أن يحصلوا هم على استقلالهم [illegible]
كسبوهم صوتا في المجال العربي إلى جانبهم عندما يئون الأوان لتجميع القوى [illegible]
العربية في مواجهة الاستعمار ، وهذه نقطة تحسب لهم في سجل العلاقات العربية [illegible]

كما أن توصل الطرفين المصري والبريطاني إلى تفاهم حول مشكلة [illegible]
وتوقيعها لاتفاق مشترك بشأنه في ١٢ فبراير ١٩٥٣ مهد السبيل في حينه [illegible]
إلى معالجه موضوع الجلاء عن مصر ، وفي ذلك صرح الدكتور محمود فوزي [illegible]
وزير الخارجية المصري للصحفيين عقب توقيع هذا الاتفاق بقوله « إن هذا [illegible]
بعد خطوة الى الأمام في الاتجاه الصحيح ، وإننا لآملون ومصممون على أن نتبع [illegible]
بإذن الله وعونه خطوة مثلها متخطين الخطوة الثانية المرتقبة ، وهو يقصد بالخطوة [illegible]
المرتقبة مرحلة المفاوضات من أجل الجلاء عن مصر .

وعندما سئل متى ينتظر أن تبدأ محادثات الجلاء عن منطقة قناة السويس أجاب [illegible]
بقوله في أسرع وقت ممكن ، وإننا لانحسب وقتنا بالسنين ولكن بالدقائق [illegible]
والثوانى(١٥) .

وفي نفس هذا التاريخ جرى حوار قصير بين رئيس الوزراء المصري والسفير [illegible]
البريطاني في القاهرة ، يعكس تفهم الإنجليز لموقف المصريين ، والحاحهم في [illegible]
التفاوض بعد أن ذاقو طعم الإنتصار في مفاوضات السودان .

السفير البريطاني : يسعدنا أن هذا الاتفاق سيفتح عهدا جديدا بين مصر [illegible]
وبريطانيا .

رئيس الوزراء : إنى لأرجو لك على أن المسألة الأولى ، وهي مسألة سحب [illegible]
القوات البريطانية من منطقة قناة السويس ، هى ذات أهمية بالغة ونحن على استعداد [illegible]
لبحثها الآن .

السفير البريطاني : أرجو أن يكون هذا الاتفاق فالأحسنا للجولة الثانية .
[illegible] : نود أن نعرف متى تكونون على استعداد لبدء المباحثات في شأن [illegible] من القناة .

السفير البريطاني : سأبلغ مستر إيدن وسأخبركم فور تلقى رده(١٦) .

وهكذا وضعت إتفاقية السودان الجانبين المصرى والبريطانى على الدخول في [illegible] فيما يتعلق بالجلاء ، بعد كسر حاجز الكراهية ، وتصور كل جانب للآخر [illegible] حاولنا ، كما أن قيام الثورة وتغيير السياسة التقليدية كانت سببا جوهريا [illegible] بريطانيا حساباتها خاصة أمام إصرار الثورة على تحقيق مطالب مصر [illegible] من الإحتلال البريطاني .

وهذا ما أوضحه جمال عبد الناصر في أحد تصريحاته :
[illegible] الإتفاقية الخاصة بالسودان زمام المبادرة بيد المصريين ، وبرهنت [illegible] أن نتولى قيادة الحركات الوطنية في أفريقيا بالطريق إلى النصر ، ولن [illegible] ولن نؤتى أكله ، وسيدفع البريطانيون الثمن ، ولقد حذرناهم من هذه النتيجة [illegible] وأوضحنا لهم أننا نستطيع أن نجعل وجودهم غير محتمل في قناة [illegible] إلا أن هذه التصريحات والإلحاح والضغط الذى لم يكن البريطانيون [illegible] به من المصريين من ذى قبل ، جعل البريطانيين يراجعون موقفهم الذى [illegible] أماله بسرعة كبيرة لم تكن هكذا إيقاعها لديهم من قبل في تعاملهم مع الدول [illegible] وغيرها .

ولم تكن بدهم سريعة هكذا في التوقيع على اتفاقيات صلح أو استقلال ، ثم أن [illegible] ذاتها لم تكن مفضلة طرحت نفسها بشدة على تفكيرهم ، ولهذا قام الإنجليز [illegible] تقييم ماجرى في السودان ، وتزايد إحساسهم بأنهم خدعوا ، بل وغرربهم حتى [illegible] الاتفاقية لاتتناسب مع مصالحهم في مصر .

[illegible] أن هناك نقداً شديداً وجه للحكومة البريطانية من داخل كواليس السياسة [illegible] والرأى العام لديها ، مما دفع السياسى العجوز الذى حكمته عقدة الاستعمار [illegible] إلى إيدن وزير خارجيته مايعكس كل هذه المعانى في مجتمعه فيقول في [illegible] « إنى أريد أن أفهم كيف وقعنا تلك الإتفاقية مع المصريين بشأن السودان » .

وكان رد إيدن أغرب مما كتبه تشرشل فقال « لم يكن أمامنا خيار آخر ، لقد [illegible] السير ، روبرت هاو » بان علينا قبول أى شروط معقولة نستطيع الحصول [illegible] لأن الصاغ صلاح سالم سحب الأرض من تحت أقدامنا ، عندما استطاع ان [illegible] موقف الجنوب مع الشمال في السودان ، فأصر تشرشل على طلب تقرير الحاكم [illegible] في السودان « روبرت هاو » لأنه لم يكن يتصور عدم وجود بدائل أخرى أمام [illegible] ولا أستطيع أن أقبل أنه كان علينا أن نوقع أية شروط تقدم الينا » .

ومن الطريف أنه عندما وافته وزارة الخارجية بالأوراق المطلوبة واطلع عليها [illegible] رأس الحاكم العام بطلب إنقاذ ما يمكن إنقاذه ، طالب بالتحقيق مع هذا الحاكم [illegible] وسأل ، إذا كان الرجل يستحق معاش تقاعد » .

وهنا انقلب تشرشل على المصريين ، وأراد ان يلحق القطار [illegible] القطار الأول ، وأراد ان يعاقبهم بالتلاعب وتمييع الموقف كما كان [illegible] قبل مع المفاوضين المصريين القدماء ، فنجده يؤشر على ملف المفاوضات [illegible] البريطانية الذى طلبه بالآتى ، « علينا ترك موضوع السودان كما هو [illegible] الراهن ولكنه فيما يتعلق بمرحلة جديدة من المفاوضات مع مصر [illegible] التسرع(١٨) .

وهكذا اصبح ماكسبه المصريون فى صف السودان ضربة يمينية [illegible] الامبراطوريات صوابها ، وجعلها تعيد حساباتها كل يوم فيما يعملونه [illegible] الشبان المصريين ، فقد تغيرت الاوضاع فى مصر بشكل لم تكن بريطانيا [illegible] ستصل إليه ، والقادة الجدد لمصر ليسوا من الباشوات الذين تعاملوا معهم [illegible] كما أنهم واعون لدروس التاريخ ودارسون الاحداث دراسة واعية عملية ، [illegible] موقفهم ، وأن عملهم العسكرى ودخولهم حرب فلسطين نمى لديهم مهارات [illegible] يتمتع بها من سبقوهم كالجرأة حتى فى مواجهة الموت فقد تعاملوا معه [illegible] مع تأكدهم من التكتل الوطنى من خلفهم ممثلا فى الشعب والجيش .

وبالتالى وصلوا إلى حد الاستخفاف ببريطانيا خصوصا بعد أن اضاءت [illegible] الضوء الأخضر أمامهم .

المفاوضات :

فى هذا الجو المفعم بالقلق والتوتر أذاعت كل من القاهرة ولندن البيان [illegible] التالى فى يوم الخميس ١٦ ابريل ١٩٥٣ .

« اتفقت الحكومتان المصرية والبريطانية على بدء المباحثات قريبا فى [illegible] المعلقة بين البلدين ، وسيستقبل حضرة الرئيس اللواء اركان حرب محمد [illegible] وحضرة الدكتور محمود فوزى وزير الخارجية حضرتى السير رالف ستيفنسون السفير البريطانى والجنرال السير بريان وبرتسون يوم ٢٧ أبريل الحالى »(١٩) .

وبالفعل بدأت المفاوضات يوم ٢٧ أبريل ١٩٥٣ ، أى فى موعدها المحدد فى الساعة الحادية عشرة صباحا فى دار رئاسة مجلس الوزراء المصرى بالقاهرة ، وكان الوفدان مشكلين على النحو التالى .

اولا : الوفد المصرى .

رئيس الوزراء اللواء محمد نجيب

دكتور محمود فوزى وزير الخارجية

البكباشى جمال عبد الناصر .

قائد الجناح عبد اللطيف البغدادى

[illegible] عبد الحكيم عامر

[illegible] صلاح سالم

[illegible] على زين العابدين حسنى

[illegible] الوفد البريطانى :

صاحب السعادة سير رالف سكراين ستيفنسون سفير بريطانيا فى القاهرة جنرال [illegible] بريان روبرتسون .

[illegible] الاول سيرارتر ساندرز

[illegible] ج كريسويل

[illegible] أ ج . هـ . دوق

[illegible] أ . ف . و . هوب

[illegible] ج . ج . دافيز(٢٠) .

وقد جاء السفير الامريكى فى القاهرة مع الوفد البريطانى بهدف الإشتراك رسميا فى المفاوضات مما لم يقع موقع الإرتياح لدى الوفد المصرى ، والذى أصر على أن تظل المفاوضات مقصورة على وفدى الحكومتين ذواتى الشأن وحدهما فما وسع هذا السفير سوى الانسحاب ، وتم الاتفاق على أن تميل دور الوسيط أو (المصلح) عند الحاجة(٢١) .

وظلت الإجتماعات تلتئم بهذا الشكل على مدى ست جلسات كان آخرها تلك التى عقدت فى يوم ٨ مايو عام ١٩٥٣ ، والتى صدر فى ختامها بلاغ مشترك يقول « أن المفاوضات أرجئت إلى أجل غير مسمى » .

ونعود إلى تفصيل ما دار خلالها .

فبالنسبة للجلسة الأولى ، فقد بدأت بكلمة من رئيس الوزراء المصرى بصفته صاحب الأرض والمدعى فى القضية ، رحب فيها بالحاضرين ، ثم لمس أطراف القضية وبين المطالب المصرية وموقف مصر الفعال منها :

« إن وجود قوات بريطانية على أرض مصرية لمدة إحدى وسبعين عاما قد أوجد بين شعبينا هوة مظلمة ، وبذر بذور الشك والشقاق بينهما ، والى جانب مايعبر عنه وجود هذه القوات البريطانية من الناحية المادية كرمز للكفاح المرير الذى ليس له مبرر بين شعبى مصر والمملكة المتحدة ، فإن هناك ناحية أخرى أخطر فى طبيعتها من الناحية الأولى ، وإنى أقصد بذلك أزمة الثقة التى قلبت اساس التفاهم بين الشعبين .

فليس أمامنا سوى طريقين علينا أن نختار بينهما ، أحدهما التمادى فى سوء النية والإستمرار فى الصراع حتى يتم انسحاب القوات البريطانية الذى ليس من ورائه والآخر طريق الحقائق وبعد النظر ، الطريق الذى سيؤدى سلميا إلى الإنسحاب لن مصر ، مصر الحرة سوف تتطور بسرعة وبقوة حتى تستطيع أن تملأ الفجوة التى تتخلف عن الانسحاب للقوات البريطانية تملأ هذه القوات لا بالقوة والمعدات وحدها بل بحماس ابنائها المتدفق المنبثق عن كلمة الحرية المقدسة

كما نؤمن إيمانا صادقا بأن ميثاق الأمم المتحدة يصلح أن يكون أساسا متينا للتفاهم بين الشعوب الحرة لحفظ حريتهم وصيانة كرامتهم .. هذا إلى أننا قد فعلنا وفق أحكام الميثاق بعقد ميثاق للأمن بين الدول العربية يهدف إلى دفع العدوان عن أى دولة من الدول الموالموقعة عليه ، وإنى لمؤمن بإمكان بل وبلزوم تدعيم قوى الدول العربية حتى تصبح قوة فعالة لها أثرها .. ،

ورد السفير البريطانى على هذه الكلمة بكلمة أخرى شكر فيها الحاضرين لتفاهمهم ثم قال . ، لقد خولتنى حكومة جلالة الملكة أن أنهى إليكم أنها تسلم بوجاهة بالمقترحات التى أبد يتموها فى اجتماعنا الأخير الخاص بمحادثات السودان .

والتى بفضلها يمكننا أن نبدأ بالمسائل الهامة بيننا ، ولذلك قد فوضنى حكومة جلالة الملكة ، كما فوضت جنرال سير بريان روبرتسون كمندوبين خاصين ... إن أتفق معكم .. فى أن نحاول الوصول إلى وسائل عملية وانظمة وعلامات جديدة بين بلدينا تحل محل النظم الحاضرة التى لم تعد تقبلها مصر .. وأن سير روبرتسون سوف يعرض بعد قليل صورة عامة عن قاعدة القتال من الوجهتين العسكرية والإستراتيجية ، ولما كانت مثل تلك الصورة العملية للقاعدة تشمل أمورا على درجة كبيرة من التقصير من الناحية الفنية لذا أرى لزاما أن أفضل طريقة ، هى انشاء لجان تمثل خبراء عسكريين من البلدين لدراسة هذه الأمور ، وبهذا نتمكن من مناقشتها ... وإليكم الحقائق التى علينا أن نستوعبها .

١ ـ وجود قاعدة على درجة كبيرة من الكفاية فى منطقة القتال يمكنها أن تستوعب قوات كبيرة .

٢ ـ وجود أعداد كبيرة من القوات البريطانية المحاربة فى هذه المنطقة .

٣ ـ الرغبة التى أبدتها الحكومة المصرية بأننا يجب أن نترك مصر الآن ، فلنحاول إذن أن نجد حلا لهذه المشكلات .

سبق أن وقعتم على وجهة نظر حكومة صاحبة الجلالة فى الرسالة التى قام مستر كريستوبل بتسليمها لوزير الخارجية فى ٢٨ مارس ، ولقد علمت أن الحكومة المصرية تنظر إلى هذه الأمور من وجهة نظر مختلفة ، وأن من الطبيعى أن تختلف وجهات النظر ، ولكن أعتقد أن هذا يتطلب تضامنا من الخبراء الفنيين لايجاد حل علمى ... وإنى لا أشك لحظة فى أن مصر توافق تماما مثل بريطانيا العظمى على

القوات المعادية أبعد مايكون عن شواطىء البحر الأبيض ، وعن أرض [illegible] ونحن لانختلف فى هذا الهدف[٢٢] .

[illegible] قال الوفد المصرى واضحا ، وحدد موقفه دون إطار واسع من الحديث الذى [illegible] المطالب ، ووصل المتحدث المصرى إلى لب المطالب بشكل مباشر .

[illegible] بالنسبة لمسألة ملء الفراغ لم يكن الحل المقدم عمليا لأن حماس أبنائها [illegible] لن كافيا لملء الفراغ الذى كانت تشغله قوات بلغت ٨٠,٠٠٠ جندى تقريبا [illegible] بعدادهم ، وإن كان قد استند إلى الدفاع العربى المشترك ، ولكن على أية حال [illegible] فى حدود مصر واضح حيث لم يكن هناك خطر يستهدفها كى تكون على [illegible] وتسليح ووضع استعداد للمجابهة .

[illegible] كانت الكلمة هادئة وقوية وهادفة .

[illegible] بالنسبة لكلمة السفير البريطانى فبدأت مطمئنة للجانب المصرى وأنه وافق على [illegible] الذى كان قد طالب به جمال عبد الناصر فى الجلستين التمهيديتين من طرح [illegible] على لجان فنية متخصصة لدراستها وعرضها على المفاوضين ، ثم حصر [illegible] فى إطار النقاط الثلاث ، التى تضمنت وجهة النظر البريطانية ، ولو أنه لم [illegible] بشأنها ، وإن كان قد رحب باختلاف وجهات النظر ، على أنه أمر عادى [illegible] هذه المواقف ، ثم ختم حديثه بعبارة براحة وهى اشتراك بريطانيا مع مصر [illegible] فى إبعاد ، القوات المعادية ، عن المنطقة ، وهو طرق خفى لفكرة الدفاع [illegible] عن المنطقة .

[illegible] بعد هذا سير بريان روبرتسون ، فأعطى اطمئنانا مبدئيا للمفاوضين [illegible] ، ثم تناول موضوعه من ناحية الأهمية الإستراتيجية والعسكرية لمنطقة [illegible] السويس ، كما تناول مسألة ضرورة الدفاع عنها فقال[٢٣] .

[illegible] طال بقاء بريطانيا العظمى فى الشرق الاوسط ، وكانت ومازالت متعددة فى [illegible] المنطقة ، ولكن ليس لحكومتنا الإمصلحة واحدة ... هى استتبات الأمن فى [illegible] الأوسط ... وأن لمنطقة قناة السويس أهمية مجموعة دول الكومنولث ، [illegible] مصر على الدوام مطمعا للغزاة نظراً لأهمية موقعها ، ونهتم ايضا بتركيا ، [illegible] أيضا بين مناطق الشرق الاوسط التى يتطلع اليها الغزاة ... وعلى ذلك [illegible] لايقتصر على الدفاع عن قناة السويس فقط بل يهدف الى الإشتراك فى الدفاع [illegible] الشرق الاوسط ، ووجود قواتنا فى قاعدة قناة السويس يمكننا من هذا [illegible] .. ولذلك كانت رغبتنا اليوم هى تقوية بلاد الشرق الأوسط نفسها بشكل [illegible] من صد أى عدوان مستقبلا ... ولكن هذه البلاد لاتستطيع فى الوقت الحاضر [illegible] أى عدوان سواء تحدث أم بقيت بمفردها .

[illegible] نما إلى علمنا أن هناك اقتراحا بأن تكون القاعدة تحت اشراف مصر ويهمنى [illegible] أوضح مانضمنه مثل هذا الاقتراح من معان :

١ - معنى هذا كما اعتقد أن تسلمكم القاعدة ، وأن تأخذ الحكومة على عاتقها المحافظة على هذه القاعدة التى تبلغ قيمة محتوياتها مئات الملايين من الجنيهات إن ذلك العمل لو فعلنا به لدل على ثقة من جانبنا لم يسبق له نظير فى العلاقات [illegible]

٢ - وأن الجيش المصرى سيشاركنا فى تهيئة القاعدة من تسهيلات ، وإنى أرى أن هذا كسب كبير للقوات المصرية المسلحة .

٣ - إن مصر سوف تقوم بادارة القاعدة بشكل منظم فى وقت السلم وهذا يعنى أن مصر ستقوم بتقديم ما يحتاجه العمل من أيد عاملة ، وطرق المواصلات اللازمة لإدارة القاعدة ... ونحن نرى أن تنشأ هيئة فعالة للدفاع وقت السلم حتى تكون على استعداد فى وقت الحرب » .

وتم انهى حديثه بتحديد موقف بلاده من المنطقة فى ثلاث نقاط :

١ - انها تهتم اهتماما بالغا بالشرق الأوسط ، وأن قواتها فى منطقة القناة ليست من أجل القناة فقط بل من أجل الدفاع عن المنطقة كلها .

٢ - يجب إعداد بلاد المنطقة لصد اى عدوان .

٣ - إن القوات البريطانية فى الشرق ليست كل اسهامهم فى مهام المنطقة .

أما مسألة وجودهم فى منطقة القناة فهى مسألة اخرى ، لأن مصر عندما تسلم القاعدة من بريطانيا فستكون امام مسئوليات جسام ، وأنهم يرون أن يظل الشرط القنى على بعض أجراء منشأتهم ، وأن هذه المسائل كلها ستكون محل دراسة المفاوضين .

وانتهت الجلسة الأولى على هذا النحو وطلب جمال عبد الناصر فى نهايتها أن تكون الجلسة التالية فى اليوم التالى .

وكانت الجلسة التالية فى اليوم التالى الموافق الثلاثاء ٢٨ ابريل ١٩٥٣ فى الساعة الحادية عشرة صباحا[٢٤] حيث اتفق الجانبان على تشكيل أربع لجان .

اللجنة الأولى : تختص بدراسة برنامج عملى لانسحاب القوات البريطانية خلال من الاتفاق .

اللجنة الثانية تختص بدراسة الإدارة المستقبلة لقاعدة عسكرية فعالة فى منطقة القناة تكون على استعداد فى الحال عند قيام أى حرب ، ودراسة عدد الخبراء والفنيين اللازمين لهذا الفرض .

اللجنة الثالثة : لدراسة كيفية تنظيم الوسائل الأكثر تأثيرا فى الدفاع الجوى .

اللجنة الرابعة : تختص بدراسة وتقرير احتياجات القوات المصرية إلى المهمات .

[illegible] مسألة إدارة القاعدة والإشراف عليها وصيانتها إذ أن القاعدة [illegible] يجب الاحتفاظ به حيا فى حالة جيدة كتعبير محمود فوزى .

[illegible] السفير البريطانى عن المقترحات المصرية فما تختص بإدارة القاعدة [illegible] التى ستوزع فى هذا الشأن ، بينما رفض روبرتسون عبارة تسلم [illegible] وردت فى المشروع المصرى وطالب بتعديلها إلى تولى مصر شئون [illegible] وتحاول أن تكون العبارة دراسة إدارة مصرية لقاعدة هامة وهو بذلك قد عمم [illegible] الموقف أمام المصريين .

[illegible] محمود فوزى فاعترض على تعبير قاله روبرتسون المحافظة على [illegible] وقال إن القاعدة مقامة على أرض مصرية ولذلك فهى قاعدة مصرية وهنا [illegible] السفير البريطانى فى الموقف وقدم صيغة أخرى لدراسة اقتراح مصرى لإدارة [illegible] فى قناة السويس إدارة مصرية بطريقة فعالة حتى تكون على استعداد [illegible] عندما تدعو الحاجة .

[illegible] إلى نقطة صيانة القاعدة وطلب السفير البريطانى أن يكون النص الرسم [illegible] صيانة قاعدة حربية فى منطقة القناة فى المستقبل وأبدى رغبته فى استبدال [illegible] تسلم بالعبارة رسم خطط لصيانة القاعدة فى المستقبل فطلب رئيس الوزراء [illegible] إضافة عبارة إلى نهايتها وهى تحت إشراف المصريين .

[illegible] تطرقوا إلى مسألة الدفاع الجوى عن القاعدة فطالب عبد اللطيف البغدادى [illegible] به مصر طالما القاعدة على أرض مصرية ... وأن اقتراحنا هو [illegible] برنامج لتسلم القوات المصرية الجوية للدفاع عن منطقة القناة .

وهنا حدث خلاف أرجىء البت فيه إلى الجلسة الثالثة .

وكانت الجلسة الثالثة فى يوم الأربعاء ٢٩ أبريل ١٩٥٣ فى الساعة العاشرة [illegible] وحضرها نفس المفاوضين[٢٥] .

[illegible] نقطة الخلاف التى شغلتهم طيلة هذه الجلسة هى اختصاصات اللجنة الثانية حيث [illegible] اللجنة الأولى ، قد وفق الطرفان إلى الأتفاق عليها ، كتعبير السفير البريطانى وكان [illegible] البريطانى قد أعد عبارة تفسر مطلب البريطانيين حول هذه اللجنة الثانية ، [illegible] وضع الخطط لانتقال القاعدة الحربية فى منطقة قناة اسويس إلى مصر ، على أن [illegible] هذه الخطط كفيلة بالاحتفاظ بالقعدة فى حالة صالحة للعمل فى وقت السلم ، [illegible] تستطيع القيام بوظيفتها بمجرد إعلان الحرب ، وعلى أن توضع التوصيات [illegible] فى صدد المنشآت الموجودة فى هذه القاعدة . وما تحتوى عليه تلك [illegible] ، وأوضح بعد ذلك أن عبارة « منطقة القاعدة » تعنى كل ما تحتوى عليه [illegible] من منشآت ومصانع وغيرها .

[illegible] بهذا أراد أن يجر المفاوضين المصريين إلى متاهة أدخل فيها المفاوضون

المصريون القدامى من قبل قيام الثورة ، فتاهت المعالم أمامهم وفشلوا ، وكان المفاوض هذه المرة قد وعى الدرس ، فكانت الاسئلة محددة وطلب اجابات محددة كذلك .

فهنا سألة رئيس الوزراء عن هوية القاعدة ، هل هى مصرية أو لا ؟ لأنه يبدو أن العتاد والمنشآت بريطانية بلاشك ، وكذلك حار السفير فى الرد واراد ان يلقى عبئه على الاجابة بإحالتها إلى ردود روبرتسون الذى وضع فى مكان حرج فسلم بمسألة تسليم القاعدة لمصر على أن تتولى إدارتها ، أما الفنيون الذين سيديرونها فليكونوا بريطانيين للإحتفاظ بالمنشآت على أن مصالحنا ستظل متصلة بها ، وحاول الخروج من المأزق متعللا بأن أسلوب التغيير سيكون من شأن اللجان فيما بعد .

وبدت يقظة المصريين واضحة فى تنفيذ كل قول فى حينه عندما قال محمود فوزى بالنسبة لقول روبرتسون « مصالحنا ستظل » إن وجود أى مصالح أجنبية فى مصر لا تتمشى مع استقلالها ولايوجد غير صالح واحد هو صالح مصر ، وهنا أسلم روبرتسون من موقفه وقال إنى افقد اتصال المصلحة فى المخازن والمهمات والمنشآت وأيده السفير البريطانى فى هذا وأضاف أن يكون الإشراف الفنى والمسئول من شأن الإنجليز .

ولذلك أخذت مسألة الإشراف مناقشة طويلة كانت وجهة النظر المصرية فيها الإشراف بريطانى على أرض مصرية وأن الثقة لابد أن تتوفر فى المختصين المصريين فى هذا الشأن ، بينما اظهر الجانب البريطانى الإساس بالسيادة المصرية فى وجود فنيين بريطانيين للاشراف ، ولكن المصريين أصروا على موقفهم .

ولطالما كان المفاوض المصرى ذكيا ، فعندما حاول السفير وروبرتسون الدخول فى أمثلة واحاديث جانبية بعيدة عن موضوع ضرورة الإشراف المصرى نبهه وزير الخارجية المصرى بقولة « يخيل إلى اننا فى طريق متزلق ، فيجدرينا أن نكون حذرين » وعاد إلى إصراره على موقفه من أن يكون الإشراف مصرياً .

وإزاء إصرار المفاوض المصرى على موقفه طلب السفير البريطانى إرجاء الموضوع حتى تعمل اللجان عملها ، ولكن المفاوض المصرى أصر على البت فى الموضوع لأنه لاتخص اللجان ، وحاول إيجاد حل هو أن يكون الإشراف العام مصريا أما الإشراف الفنى فيكون إنجليزياً ، بمعنى أن تكون الإدارة الفنية الفعلية فى بعض المنشآت بريطانية .

وأنهى جمال عبد الناصر النقاش بأنه لما كانت معدات الجيش المصرى بريطانية وإننا نتلقى من الجيش البريطانى على الدوام التعليمات بشأن إدارتها ، ويخيل إلى أنه وسعنا أن نلجأ إلى نفس الطريقة فى إدارة المنشآت والمخازن والمعدات الموجودة فى القاعدة ، فيمكن أن يكون بالقاعدة فنيون مصريون وغير مصريين ، ولكن لا أستطيع أن اتخيل لقاء غير المصريين إلى الأبد ... ونحن على استعداد لتلقى التعليمات من الحكومة البريطانية كما هو الحال فى الجيش المصرى ... فإذا لم يكن

[illegible] العدد الكافى من الفنيين لهذا الغرض ، فانى أظن اننا نستطيع الاستعانة ببعض الفنيين غير المصريين على أن تصدر اليهم التعليمات من الحكومة المصرية ..

وانتهت الجلسة وتم فى نهايتها الإتفاق على إصدار البيان التالى لتوزيعه على الصحف : « استؤنفت المباحثات اليوم فى الساعة العاشرة والنصف صباحا ودامت حتى الساعة الثانية مساء ، وقد رأى المجتمعون عدم إصدار بيانات جديدة قبل الوصول إلى مرحلة جديدة ، وسيكون الاجتماع التالى فى منتصف الحادية عشرة من يوم السبت الموافق ٢ مايو ١٩٥٣ بدار رئاسة مجلس الوزراء »(٢٦) .

وتم الاجتماع فعلا فى هذا التاريخ ، حيث كان النقاش استمرار الموضوع الإشراف على القاعدة ، وحتدم حول اختصاص اللجنة الثانية ، وجدوا محمود فوزى مدينة حول المدة أو الوقت الذى يتحدد للاتفاق ، وهنا حاول السفير البريطانى احالتها إلى الحكومتين كمسألة سياسية لاتدخل فى إطار عمل اللجنة الثانية ، وكانت النقطة الثانية هى طريقة التدريب للفنيين والثالثة الطرق التى تسلكها التوجيهات أو التعليمات .

وبدأ التلون البريطانى فى تحويل النقطة الهامة الأولى إلى الحكومات بهدف التسويف والتأجيل ، وهو أسلوب البريطانيين فى التفاوض ، تم طرح القضيتين الأخريين للبحث وهما ليستا ذواتى قيمة فى غياب الأولى .

هذا مما سرب الشك الى نفوس المفاوضين المصريين خاصة بعد ان استرسل الحديث وتناول مدة بقاء الخبراء غير المصريين ، ولكن الدكتور فوزى قطع عليهم الطريق بأن طالبهم بمناقشة النقطة الأولى ، فهم المسئولون عن المفاوضات ككل ، وأصر السفير على الرجوع إلى لندن للوقوف على رأيهما فيها .

وكم قدمت من الأسئلة والتساؤلات حول مدة وجود الفنين البريطانيين من ناحية الجانب المصرى ، ولكن الجانب الانجليزى التزم جانب المراوغة لدرجة أن ذكر السفير البريطانى « لسنا فى سبيل سن تشريع مؤبد وليست المسألة مسألة مائة عام ، وأن هناك المخالفة البرتغالية وقد دامت حتى الآن ٦٠٠ سنة » .

فكان تصريح رئيس الوزراء له يعكس مدى الشك الذى تكاثف لدى الجانب المصرى : إننى لا أشعر باطمئنان عندما تصرحون بأنكم لاتشرعون إلى الأبد ، إذ تذكرتم من برهة ٦٠٠ سنة .. إننا نبحث إن كان الوفدان يحاولان الوصول إلى حل للمسألة ام لا ، وحصر له نقتطى الخلاف - بعد أن ذلل بقية الأمور - فى أمدة بقاء الخبراء الأجانب وعلاقة ذلك بتسليم المهمات البريطانية المختلفة .

وهنا تقدم السفير بمشروع مضاد حول اختصاص اللجنة الثانية كان : « لرسم خطط لتحويل منطقة القاعدة الحالية فى منطقة القناة إلى الإدارة المصرية ، وستكفل الخطط أن تبقى القاعدة فى حالة صالحة للاستخدام فى وقت السلم ، وعلى استعداد للعمل فوراً فى وقت الحرب » .

وعرض موضوع تكفل الحكومة المصرية بالمحافظة على المستلزمات [illegible] في القاعدة وموضوع الخبراء الأجانب دون تحديد مدة لذلك ، مما طلب [illegible] للجلسة التالية .

وعقدت الجلسة الخامسة فى يوم الثلاثاء ٥ مايو ١٩٥٣ الساعة العاشرة [illegible] صباحاً(٢٧) وكانت المناقشات ملتزمة جانب الرفض من ناحية البريطانيين [illegible] مسألة المدة الزمنية لوجود الفنيين البريطانيين حيث صرح روبرتسون ، [illegible] اللجنة لمسألة المدة الزمنية للإتفاقات التى تقترحها ، فتقرير ذلك سيقوم به [illegible]

وكان الوفد المصرى خلال مناقشات واضحا ومتساهلا ، ولكن البريطانيين [illegible] اكثر تعنتاً ويظهر ذلك فيما يلى :

فقد اعاد وزير الخارجية المصرى عليهم مقترحاته طالبا اجابتهم عليها [illegible] وراوغ السفير وكانت مقترحاته .

١ - أن القاعدة من حيث السيادة والملكية والحيازة هى قاعدة مصرية .

٢ - إن المعدات البريطانية المتروكة عهدة مصر ، يديرها اقل عدد من البريطانيين وأكبر عدد من غير المصريين .

٣ - ترك لهم اسلوب توصيل التعليمات والتنبيهات لهؤلاء الفنيين .

٤ - ترك لهم أسلوب تدريب الفنيين المصريين(٢٨) .

وأمام هذا نجد السفير البريطانى ليحتج على ماقاله وزير الخارجية من أنه إذا لم يكن الوصول إلى اتفاق مرض لمصر فإنه سيطلب أن يغادر البريطانيون البلاد ، ويرد على ما قدمه وزير الخارجية ، ثم دخل فى متهات التعبيرات الأخرى كتحديد القاعدة ونقل ملكية المهمات مشروعا جديداً من أربع نقاط(٢٩) .

١ - تتعهد الحكومة المصرية بموجب الإتفاق بضمان سلامة الممتلكات البريطانية الموجودة فى القاعدة .

٢ - سيقتصر على العدد المطلوب من الخبراء البريطانيين إلى أقل عدد تدعو إليه الحاجة لإدارة هذه المنشآت .

٣ - إن أية اجراءات تقترح بشأن إدارة المنشآت لاتتناقض مع السياسة المصرية أو ملكية البريطانيين لهذه المنشآت .

٤ - لاتختص اللجنة بتحديد مدة للاجراءات التى تقترحها ، والمتفاوضون هم الذين يقررون ذلك .

وعندما ثار الخلاف حول مدة بقاء الفنيين رفض السفير أن يجب إجابة شافية وقال بأنه يتصل بمدة الاتفاقية وأنه لا يستطيع أن يصرح بلا أصل .

[illegible] الجلسة دون تحديد لأى شىء عرض عليها .

[illegible] الجلسة السادسة والأخيرة يوم الأربعاء ٦ مايو ١٩٥٣(٣٠) ، حول [illegible] دون إحراز إية نتائج حتى وزير الخارجية المصرى .

[illegible] بأن انكركم بأن هذا هو سادس اجتماع لنا ، فقد تقابلنا فى ست جلسات [illegible] ، وكنا نحسب أن الأمر لا يحتاج إلى كل هذه الإجتماعات الطويلة بل [illegible] صادقا فى تعبيرى عن وجهة نظر الفريق المصرى ، إذا لك أذكر لكم مقدار [illegible] من الإستياء بسبب بقائنا إلى اليوم فى لف ودوران ، نجرى وراء الألفاظ [illegible] دون تعرض للحقائق المادية ، كما أذكر لكم كذلك مقدار استيائنا مما يعزى [illegible] من انا نعمل على الدخول فى تفصيلات لاموجب لها هى من صميم عمل [illegible] ، وارى لزاما أن أقرر أن هذا الزعم لأساس له من الصحة على الإطلاق ... [illegible] الوفد المصرى مشروعكم الجديد وفى اعتقادى أننا قد حددنا مركزنا ... [illegible] وتم مهلة للتفكير أو الإتصال بلندن فلكم ماتريدون ...اننى سمعت كلمة الصبر [illegible] لسان السفير ، والصبر بطبيعة الحال صفة جميلة ولكن لابد أن يكون له حد .. [illegible] من وضع حد للجرى وراء الألفاظ ولتعمد فى شجاعة إلى الوقائع المادية [illegible] الملموسة ،(٣١) .

[illegible] السفير بعد ذلك أنه لم يفلح فى بيان ما إعتقد أنه عقبة يواجهها ، وطلب [illegible] حكومته فى الأمر ، وطلب أن يكون التصريح للصحفيين ، استوعب [illegible] صباح اليوم بين الوفد المصرى والوفد البريطانى ، ووصلت إلى مرحلة [illegible] الإعلان فيما بعد عن موعد الإجتماع التالى ! .

[illegible] انتهت المفاوضات ولم تصل إلى أية نتائج مادية ، ولكن المصريين خرجوا [illegible] مؤمنين بضرورة الضغط على الجانب البريطانى أولا بعملهم ، وهو العمل [illegible] ليقض مضجعهم ، ثم مزيد من التحرك لدى الجانب الامريكى ليكون ذايد [illegible] نضغط عليه معهم .

الموقف بعد توقف المفاوضات .

لم تنته الأمور بالطرفين عند حد توقف المفاوضات ، وإنما سار كل منهما فى [illegible] وإن كان قد أنتهى بهم إلى معاودة المفاوضات مرة أخرى .

فبالنسبة للمسار الذى اتخذه المصريون فقد تشعب إلى دورين ، دور عملى هو [illegible] الفدائي فى منطقة القناة ضد البريطانيين ، ودور سياسى من أجل الضغط على [illegible] لتواصل دورها التوفيقى .

وقد صارح محمد نجيب الشعب حيث القى بيانا بالإذاعة يوم ١٩ مايو أعلن فيه [illegible] المفاوضات نتيجة محاولة البريطانيين العبث بالمبدأ الذى جعلناه أساسا للدخول [illegible] هذه المباحثات ، وهو جلاء الاحتلال عن أرضنا كاملا دون قيد أو شرط ، ويعلم [illegible] أننا لم ندخل المباحثات تسلما منا بأن المفاوضات هى الطريق للوصول الى حقنا ،

وإنما لتحدد مع الانجليز مراحل الجلاء وطريقة تنفيذه ، وانطلاقا من هذه المحادثات نوايا اولئك المستعمرين العائدين على حريتنا .

إننا قد عزمنا على ان نستخلص حقوقنا بايدينا ... ولكن استخلاص الحقوق غاصبينا ليس سهلا ولا هينا . وانما هو امر .. وليس التنظيم والتدريب الذي نأخذ به الآن إلا بعض هذه الامكانيات .

لقد افزع تجمعكم وراءنا ولتفافكم حولنا الشر ونسون تشرشل ، فاندفع يهذي ويهذي بأقوال إن دلت على شيء فإنما تدل على ضيق المغبط من عودة المستعمرين المسالك ،(٣٢) .

وكان هذا الحديث بمثابة الدخول في دور يقوم أساسا على جهد المصريين ضد الانجليز وهو وضع جديد لم يعهده المصريون ولا الإنجليز أن وراء حكامهم وشعب ، حتى وإن كان هناك كفاح شعبي ضد الانجليز قبيل الثورة ، وانما لم يأخذ معظما من الحكام رسميا بهذا الشكل .

واستعدت حكومة الثورة لتنظيم المقاومة المسلحة منطقة القناة ، وازداد الاحتكاك بالقوات البريطانية ، وحدثت حركة تخريب حركة واسعة النطاق وأعمال المعسكرات البريطانية ، ومما تجدر ملاحظته أن حرب العصابات في القناة لم تؤثر الرأي العام البريطاني ذاته ، وهذا بعكس ما كان يحدث حين كان التدخل البريطاني في شئون مصر في الماضي يؤدي إلى انقسام الرأي العام المصري وهذا ما سنعرضه عند الحديث عن موقف البريطانيين .

وأعلنت مصر في نفس الوقت أنها لم تعد تشعر بالحاجة إلى مساعدة إنجلترا وحمايتها ، وأنها ستلجأ إلى العنف ، وصرح الإنجليز بأنهم سيواجهون العنف ،(٣٣)

وفي ظل هذا العنف والعمل الفدائي المتكاثف على المعسكرات البريطانية ، بدأت مصر تلجأ لسياسة جديدة من شأنها الضغط على الولايات المتحدة وجذبها إلى جانبها وتحميل عصر ضغط على بريطانيا ، وهكذا استغلت مصر المتغيرات في وقت الجانب العملي الدعوى والجانب التكتيكي السياسي .

فأعلنت التزامها بسياسة الحياد في الحرب ، مالم تحل مشكلتها في منطقة قناة السويس حلا يرضيها ، وأعلنت من خلال سفيرها في واشنطن بأنها تفكر جديا في إصدار بيان رسمي تعلن فيه تصميمها على سياسة حياد دقيق ، إذا لم تتم تسوية مشكلة القناة ،(٣٤) .

وفي هذه الأثناء كانت تحاول الاستفادة من البرود السياسي بين الإنجليز والأمريكيين في ذلك الوقت ، وهذا تجدد في الدبلوماسية المصرية عنها في الماضي ، فإن كانت سياستها مع الأمريكيين تقوم أساسا على ، عدم الجرى وراء الامريكيين كما هو الحال مع الانجليز ، وعدم الحفاظ على الكرامة البريطانية ،(٣٥) .

وبالنسبة لموقف البريطاني فقد انقسم الرأي العام البريطاني إزاء مفاوضات [illegible] سلفا . ومادار بعده من عمل فدائي ، فكثير من البريطانيين ظلوا [illegible] على أساس وجود ملك وساسة لايزالون في مقاعد الحكم ، وكان [illegible] أن الإنجليز في قاعدة قناة السويس ضد رغبة الشعب المصري ، [illegible] يظهرون بريطانيا في شكل جيش أجنبي يحتل جزءا من الأرض المصرية [illegible] الشعب المصري وحكومته عرض الحائط .

[illegible] يحققوا غرضهم بشن هجوم على العاصمة وإسقاط حكومة الثورة ، ليعطوا [illegible] حكومة موالية لهم ، وفي كلتا الحالتين كان الحل هو الحل العسكري(٣٦) .

[illegible] موقف المفاوضات كانت هناك ثورة في كواليس السياسة البريطانية كما [illegible] ، ثم هذا أسلوين لويد بقدم لمجلس العموم البريطاني اسباب فشل المفاوضات [illegible] المصرية طالبت بإدارة مباشرة وفنية للقاعدة بعد الجلاء البريطاني ، [illegible] لها حق رفض الفنيين الذين يكونون موظفين لديها ، وأن تمارس حق الفيتو [illegible] ومنشآت القاعدة ، وتبديل وكلائنا بآخرين من لدنها في أقصر وقت [illegible] ... وإذا رضخت انجلترا لهذه المطالب فإن القاعدة ستستحيل الى أطلال ، وأي [illegible] بأي تفكير يرضى بهذا ،(٣٧) .

[illegible] الموقف تشرشل نفسه في تلك الفترة ، فقد أصابه الاضطراب وفقد أعصابه [illegible] أمرا انذارا بالإستعداد للدرجة القصوى ، ووافق على تطبيق الخطة [illegible]) إذا اقتضى الأمر ، وفي ظل هذا الهياج وجلت اشارة الى قاعدة قناة السويس بالاتي :

١ ـ نزع سلاح وطرد كل افراد القوات المسلحة المصرية من منطقة القناة .

٢ ـ نزع سلاح وطرد كل العناصر غير المتعاونة مع الإنجليز من السويس المصري والإدارة المصرية في منطقة قناة السويس .

٣ ـ إنشاء ادارة عسكرية لمنطقة القناة في حالة الضرورة .

٤ ـ وقف كل إمداد بترولي من منطقة قناة السويس إلى القاهرة .

٥ ـ دفع قوة لاحتلال منطقة العباسية .

وزيادة في هذا التصرف العصبي غير المدروس يستمر تشرشل في إصدار أوامره بالاتي : :

١ ـ وضع خطة لإجلاء الرعايا البريطانيين والأجانب من القاهرة والإسكندرية والدلتا والإستعداد لترحيلهم إلى قبرص .

٢ ـ لايتم تنفيذ الخطة روديو قبل امر صريح من مجلس الوزراء البريطاني .

٣ ـ أن تفرز القوات البريطانية في منطقة قناة السويس بلواء ينقل إليها من مالطة .

٤ . ارسال سربين من الطيران الحربي من مالطة إلى الخرطوم لتكونا تحت تصرف القائد العام للسيطرة على الحامية المصرية هناك(٣٨) .

وهكذا نرى أن موقف المصريين الذى بداه البريطانيون ففى مطالبهم فى المفاوضات قد هز كراسى الحكم فى بريطانيا ، ثم أن اعمال الفدائيين التى مهما بلغت فهى محدودة تثير هذا الجو العسكرى ، كما لو كانت الحرب العالمية قد بدأت ، الهدف نصر لمصر بلاشك لم تحرزه من قبل ، ووصلت إلى معظم أهدافها ، بل وتعدت الى حكومات العالم اليها .

وأخيرا تدخلت وزارة الخارجية البريطانية فى هذا الجحيم وطرحت مشكلتين الاولى : ضمان سلامة الرعايا الانجليز حين اخلائهم .

الثانية : ضرورة البحث عن حكومة بديلة لهذه التى سببت لها كل هذا القلق ، ولكن هذا باء بالفشل لأنها لم تجد من يتعاون معها ، كما أن اصدقاءها القدامى من زعماء الأحزاب أو الاقطاعيين لم يصح لهم حول ولاقوة(٣٩) .

هكذا كانت احوال بريطانيا لمجرد اصرار المصريين على مطالبهم وقيامهم بالأعمال الفدائية فى منطقة قناة السويس ، وأصابت بها نجاحا كبيرا بالإضافة الى احساس الأمريكيين بضرورة التحرك لإنقاذ الموقف الغربى كله من هذا الخطر ، فكانت :

زيارة دالاس للمنطقة :

بدأت الولايات المتحدة الأمريكية فصلا جديدا فى دورها التوفيق بين القوى المتصارعتين ، حيث كانت الضرورة قد دفعتها إلى هذا بعد توقف المفاوضات بينهما ، واصبحت المنطقة مشحونة بالمخاطر ومعباة بكثير من الاحتمالات .

وكانت فاتحة هذا الفصل الجديد هى زيارة لوزير الخارجية الأمريكى ، جون فوستر دالاس ، ليقوم بعمل على الطبيعة فى شكل رحلة للمنطقة على رأس وفد من السياسة الأمريكيين ، للدراسة والإستطلاع ، دون اتخاذ قرارات معينة ، وقد تمت لها يوم ١١ مايو ١٩٥٣(٤٠) .

وكان الرئيس ايزنهاور وزميلها بها لدرجة أنه أرسل قبل وصولها إلى المنطقة رسالة أو تلغراف مع نجيب بتاريخ ٨ مايو ١٩٥٣ يخبره بإيعاده لدالاس والمستر سمايس لمقابلة حكام (مصر الجديدة) وأوضح له هدف هذه البعثة وهو « إقامة روابط الصداقة الشخصية التى تسهم بالكثير فى التفاهم بين الدول ... وأنها ستتيح فرصة واسعة لتطوراتها البالغة الأهمية التى تجرى فى البلاد »(٤١) .

وقد استعد دالاس لهذه الزيارة كما لم يستعد من قبل مرددا ، أن المنطقة هى نقطة ارتكاز فى العالم الحديث كله وأوربا الغربية التى كانت تمسك بمفاتيحها لم تعد قادرة

حيث هذه المفاتيح ، والقوى المحلية فى المنطقة لم تصل بعد إلى الدرجة التى تستطيع فيها أن تدافع عن منطقتها ، وهذه القوى لها مطالبها الوطنية تستطيع ان تلبيها ... ونحن لانريد ان نرى الروس فى عمق الشرق الاوسط ، وبالقرب من منابع حيوية كبيرة لنا فيه .

وهنا قال الرئيس ايزنهاور جعل الشرق الاوسط مجال أول مبادرة له فى السياسة الخارجية(٤٢) .

ومن هذا التصريح يتضح لنا دقة الموقف فى المنطقة وتخوف الأمريكيين من غيرهم ، ومن هو العدو الذى يقصدونه بالتخوف ، ثم تبنى ايزنهاور بنفسه هذا الدور لاعتقاده أنه إذا استطاع أن يحقق السلام فى المنطقة فإنما سوف يحقق كسبا لنفسه بهذا الكسب الذى سيحققه للغرب كله .

وصل دالاس إلى القاهرة يوم ١١ مايو كما كان محددا ، وعقد مع رجال الحكومة المصرية اكثر من اجتماع رسمى وغير رسمى فى دار رياسة مجلس الوزراء ، وفى بيت السفير الأمريكى فى القاهرة ، ودارت أحاديثه حول ثلاث نقاط .

١ . المفاوضات مع البريطانيين .

٢ . الدفاع عن الشرق الاوسط .

٣ . العرب وإسرائيل .

٤ . المساعدات الأمريكية للمنطقة وخصوصا لمصر .

إلا أن الملاحظ أن موضوع الدفاع عن الشرق الاوسط والضغط على مصر لدخول حلف بشأنه قد سيطر على معظم المناقشات خلال الإجتماعات ، وإن كان قد خلفه حلف براق ، وهو أن يكون الحلف عربيا وبزعامة مصر ، وبالطبع تحت يد امريكا .

وتحدث دالاس عن رغبة الإتحاد السوفيتى فى السيطرة على العالم بطريق نشر مبادىء الشيوعية ، وأن الشعوب الحرة يجب أن تنظم نفسها مع حلفائها لكى تتصدى لهذا الخطر الداهم ، وأنهم فى امريكا مهتمون بعمل حزام للدفاع عن « العالم الحر » وأن الشرق الاوسط يمثل جزءا من هذا النزاع ، وعلى ذلك وجب على الدول العربية تشكيل حلف من بينها مصر لاستكمال هذا الحزام ، وأن حكومة الرئيس ايزنهاور بدأت بدراسة مسألة الدفاع عن الشرق الاوسط بالاشتراك مع بريطانيا .

وأحس المتحدثون المصريون بهدفه ، فهو يريد أن تدخل مصر فى خندق تتبع فى قيادتها اليد الغربية ، وبهذا تكون مصر قد استبدلت الإستعمار القديم بآخر جديد ، وكان رد محمد نجيب آنذاك هو أن الإنجليز يحتلون بلادنا فعلا رغم ارادتنا فهم الأن اعداؤنا ومن البديهى أنه يمكننا ان نختلف مع اعدائنا .

إن جلاء الجيوش البريطانية هو اهم شيء اجمع عليه الشعب ، أما [illegible] عمل حزام حول الاتحاد السوفيتي واشتراك مصر في خلف مع العالم الغربي [illegible] امر لايمكنني البحث فيه الآن ، لكني أعدك بدراسة هذا الموضوع بعد جلاء [illegible] وتحرير ارضينا(٤٣) ومن ناحية أخرى أكد محمد نجيب على رغبته في [illegible] العلاقات المصرية الأمريكية على أسس سليمة ، لأن أمريكا ليست من [illegible] الإستعمارية ، وانما دافعت من قبل عن حق الشعوب وحريتها ، كما اعلنها [illegible] في نقاطه الاربع عشرة بعد الحرب العالمية الاولى ، الاطلنطي الذي أعلن [illegible] الحرب العالمية الثانية(٤٤) .

وبهذا قطع نجيب برأي مصر في موقفها من الانجليز ، وكذلك في موضوع دخولها الأحلاف بينما حافظ على مد الجسور مع الولايات المتحدة مما جعل [illegible] يستجيب له في هذا بقدر رغبة المصريين في عزل المفاوضات عن الدفاع عن الشرق الأوسط . وأوضح وجهة نظره في قضية الربط بين الاثنين على أساس أن [illegible] البريطانيين من القاعدة لايلغي دور هذه القاعدة في الدفاع عن الشرق الأوسط [illegible] المعروف جعل مسألة المعونات في النهاية ليعلقها على قبول المصريين [illegible] وأسماء الإستقرار في المنطقة « إن المنطقة بحاجة ماسة إلى هذه المساعدات [illegible] القضية أن هذه المساعدات ولانستطيع أن تعطى فائدتها الكاملة الا في منطقة [illegible] الإستقرار »(٤٥) .

ولم يكتف دالاس بهذا ، وإنما أعاد الكرة مع جمال عبد الناصر ، فأدار حوارا معه حول نفس الموضوع .

فسأله جمال عن مهمة هذا الحلف في تلك الفترة ، فأخبره بأنه تعاون عسكري بين دول المنطقة ، ينظم قواتها ، وينسق التعاون بينها ، ويدير طرق المواصلات والقواعد العسكرية ويقوم على تدريب القوات فيها .

وعندما سأله عن العدو الذي يتعين على الحلف التصدي له ، فافهمه أن الخطر المحدق هو خطر الاتحاد السوفيتي الشيوعي ، وبالتالي فإن العدو وهو الجيش الأحمر ، وهنا رد عليه عبد الناصر .. نحن نعتذر عن الإنضمام لهذا الحلف .. لأنني أرى أن الدفاع عن الشرق الأوسط هو في صيانة الجبهات الداخلية فيه .. إن الذين يتحدثون عنه لايدافع عن الشرق الأوسط في رأيي ، وإنما يزيده تعرضا للخطر ففكر الحلف إذن لاينفع للدفاع عن الشرق الاوسط بل هي في حقيقتها خطر كبير على الشرق الأوسط .

إن الروس الذين تطلب مني أن استعد لنقالهم ليسوا خطرا علينا ، لأنه ليس في يدي دليل ولا في تصرفاتهم معنا مايوحي بمثل هذا الخطر ، أما الانجليز الذين تطلب مني أن أقف معهم في الصف لأدافع عن بلادي ، فهم الآن الخطر الوحيد الذي يتهددنا .. الإنجليز إحتلال قائم حتى هذه الدقيقة يغتصب قطعة من أرض وطني ،

[illegible] بعيدا عني لايعرفونني ولا اعرفهم ، وهم على بعد خمسة الاف ميل [illegible](٤٦) .

وعاش دالاس القاهرة دون حصوله على أية نتيجة ، واذاع بيانا جاء فيه « إن من [illegible] لأوانه محاولة تشكيل منظمة للدفاع عن الشرق الأوسط ، على غرار الخطوط [illegible] رسمتها حكومة ترومان ، ودعا الولايات المتحدة إلى مساعدة الجامعة العربية ، [illegible] حكومته تؤيد البيان الثلاثي تأييدا تاما ، فكان هذا اعترافا بفشلة أمام مقاومة [illegible] الثورة وصلاحيتها(٤٧) .

هكذا كانت محاولة دالاس الربط بين مشروع الحلف وبين مطالب المصريين [illegible] على المصريين للوصول إلى إتفاق مع بريطانيا ، ومن ثم أصبحت معادلة [illegible] ذات أطراف ثلاثة ، يحاول إثنان منها أن ينالها حظا أكثر من الثالثة التي كانت [illegible] من أجل حقها المشروع السليب .

فعلى حين كانت الحكومة البريطانية ترى بأن على الولايات المتحدة أن تؤيد وجهة [illegible] على أساس أن بريطانيا في موقعها في المنطقة إنما تدافع عن مصالح « العالم [illegible] » وهو ما كانت تنادي به الولايات المتحدة آنذاك ، فإن الولايات المتحدة كانت [illegible] أن عداء العرب للإنجليز بسبب مانالهم منهم إبان استعمارهم لهم من شأنه أن [illegible] مصالح الغرب ومصالحها هي ، ويمكن ان يفتح الباب أمام المد الشيوعي .

من أجل هذا اهتمت بأن تبذل مساعيها الودية حتى يصل الطرفان المصري والبريطاني - إلى حل يحقق ، في نظرها - السلام في الشرق الاوسط .

وفي نفس الوقت لم تنس مشروعات الأحلاف في المنطقة ولذلك حاولت جهودها في اقناع بريطانيا للوصول إلى حل معقول مع مصر ، خاصة بعد إعلان الدول العربية مساندتها لموقف مصر ، وأنهم ينتظرون تسوية مسألة الجلاء عن منطقة قناة السويس بشكل يرضيها .

أما في داخل بريطانيا فإن القلق كان قد استبد بتشرشل واراد أن يلقي بطعمه المسموم في طريق المفاوضات ، لعل المصريين يلتقطونه فتكون القاضية عليهم .

فالقى خطابا في مجلس العموم البريطاني في يوم ، ١٢ مايو جاء برهانا على ذلك وتأكيدا على سوء نيته ، جاء فيه :

« لم تسع بريطانيا إلى هذه المفاوضات التي كانت تدور بينها وبين مصر حول قاعدة قناة السويس ، وأن المصريين هم الذين طلبوها ، وراحو الان ينفضون يدهم منها ... وأنهم يريدون التأثير على دالاس ... الذي وصل امس إلى القاهرة ، وعلى أية حال فإذا رغب المصريون في أي وقت في تجديد المباحثات فإنهم سيجدون الحكومة البريطانية راغبة في ذلك ، وإذا شاءوا تحديدها مع بريطانيا والولايات المتحدة معا فإن ذلك أفضل .

وإذا كانت خطب التهديد والوعيد ستترجم إلى أعمال فتتعرض [illegible] البريطانية ... إلى تجدد الهجوم عليها من الفدائيين .. فإن الجنود البريطانيين يكون أمامهم غير الدفاع عن أنفسهم »(٤٨) .

وهذا يحمل معنى أن باب المفاوضات مازال مفتوحا متحركا بفعل الفدائيين الذين شنوا أعمالهم في منطقة القناة مما زاد من قلق البريطانيين في مصر ولندن [illegible] من تحرك الأمريكيين الذين أحسوا بخطورة الموقف في المنطقة وبداية تحرك الدبلوماسية السوفيتية بعقد لقاءات مع قادة الثورة في القاهرة(٤٩) ، كما زاد من مخاوف [illegible] التي بدأت تظهر في الأفق باحثة عن مصالحها وسط هذا الجو العابس والذي [illegible] إلى مباحثات غير رسمية بدأت في نهاية يوليو ١٩٥٣ .

ونعرض لهذه المواقف قبل أن ندلف إلى دهاليز هذه المفاوضات .

أعمال الفدائيين المصريين في منطقة القناة وأثرها :

عرضنا من قبل بدء قيام المصريين بتشديد عمليات الفدائيين وإشراف الحكومة على تنظيمها ومن ثم كانت لها آثارها :

١ - ازدياد القلق في لندن وإحساسهم بدخولهم مرحلة خطرة لدرجة أن اعتبرت السفارة البريطانية على هذا باعتبار أن المصريين هم المعتدون عليهم ، فقال رئيس الحكومة المصرية أنه يعمل على حفظ الأمن مع تقديره للشعور الوطني ، [illegible] في نفس الوقت أن حضر ، ريتشارد كروسمان ، عضو البرلمان البريطاني محذرا المصريين من مغبة اعمالهم ضد البريطانيين في القناة ، وأفهمه المسئولون المصريون أنهم هم الذين يدفعون الأمور إلى هذا الصدام ، وأن صبر المصريين قد نفد ، وإذا فشلت هذه المحاولات توسط السفير الأمريكي في القاهرة معلنا أن حوادث الصدام بين مصر وبريطانيا تهدد باضطراب في المنطقة ، وهي المنطقة التي تهم الولايات المتحدة استمرار الهدوء فيها خصوصا وقد اشتدت الحرب الباردة بينهم وبين الاتحاد السوفيتي(٥٠) .

كل هذا ولم تلن قناة المصريين أو يتوقف عملهم الفدائي ، مما دعا الخارجية البريطانية إلى ارسال إنذار إلى سفارتها في القاهرة بإجلاء رعاياها من القاهرة والإسكندرية ، وزيادة استعداد القوات البريطانية ، وتخزين المواد الغذائية في منطقة القناة ، وتحريك قوات إضافية إلى مصر ، وتجنيد ضباط الشئون الإدارية ، وإذا حدثت مضاعفات في الموقف فتصدر الأوامر بتحريك قوات بريطانية إلى القاهرة والإسكندرية ، وتنفيذ خطة « رودبو » وذلك من أجل إسقاط حكومة الثورة وإحلال حكومة تكون أكثر ملاءمة لهم ، وأشاروا في هذا إلى على ماهر(٥١) .

ولكن جمال عبد الناصر رد على هذه الإثارة البريطانية في يوم ٢٣ مايو ١٩٥٣ بأن الحكومة المصرية متحملة المسئولية كاملة لحماية جميع الرعايا الأجانب بما في ذلك الإنجليز وأنهم جميعا في أمان ماعدا الجنود الإنجليز وحدهم .

وهنا الإنجليز يكيدون للفدائيين ، فادعوا يوم ٩ يوليو ١٩٥٣ باختفاء أحد جنود [illegible] البريطاني(٥٢) ، بفعل الفدائيين متخذين هذا الحادث ذريعة لإثارة الرأى العام ضدهم ، واتخاذه سببا لزيادة حفظهم عليهم باتخاذ أى إجراءات يرونها وبدأوا يضغطون على محافظ الإسماعيلية معلنين إنذارا بسوء العاقبة إن لم يظهر هذا الجندي ، وحدثت عدة مصادمات بسبب ذلك(٥٣) ، إلا أنه ظهر في النهاية في باريس [illegible] تعرض له ، وبذلك انكشفت قرينتهم(٥٤) مما كان سببا في تمسك المصريين [illegible] وازدياد تعاطف الأمريكيين معهم مما أحدث شيئا من الارتباك في العلاقات [illegible] الأمريكية .

[illegible] البريطانيون أن مواقف أمريكا مثلت عائقاً كبيراً أمام جهودها السياسية في [illegible] ، وذلك من خلال عطفها عليهم ووعودها لهم بإعطائهم معونات اقتصادية [illegible] ، في الوقت الذى كان المصريون يرفضون المطالب البريطانية ، [illegible] مسئولية فشلهم في الحصول على قاعدة فعالة في مصر ، واستثاروا في [illegible] الغرب وحلف الأطلنطى وكل دولة تستفيد من الملاحة في قناة السويس .

وإزاء شعورهم بعدم إمكانهم الضغط على الأمريكيين لوقف هذه المعونات [illegible] تماما . والتى تصور أن الجانب العسكرى فيها سيستعمل ضدها في منطقة [illegible] . فقد رأت الخارجية البريطانية وجوب الاتفاق على « خط حازم » مع الولايات المتحدة ، واقترحت اتفاقا حقيقيا مع الأمريكيين .

ولعلهم مع ذلك كانوا مدفوعين عندما وجدوا أن الولايات المتحدة بدأت عدم [illegible] بخط الموافقة التامة على كل تصرفات الأخيرة كما كانت تتوقع ، وأن [illegible] بدأوا بعد زيارة دالاس لمصر يتحدثون عن وجوب مراعاة المشاعر [illegible] المصرية ، ووضع السيادة المصرية على قناة السويس في الاعتبار ، وأنه [illegible] القيام بخطوة عاجلة وحاسمة للتوفيق بين الحد الأدنى في لمتطلباتهم للدفاع عن [illegible] الأوسط وبين المشاعر الوطنية المصرية ، كما رأى إيزنهاور الا يتشدد [illegible] في مطالبهم بل وتقديم تنازلات جديدة لمصر(٥٥) .

وكان الأمريكيون في هذا المسار أيضا مدفوعين بمصالحهم في المنطقة ، فقد [illegible] أن استمرار الصراع بين المصريين والبريطانيين سيفقدهم الكثير ، فسيفقدون [illegible] الدول العربية في المنطقة وهو ماكانوا يسعون دائما من أجل إنمائه باستمرار ، [illegible] عن فتح الباب أمام المد الشيوعى .

ومن ثم دخلوا هذه المرحلة بأكثر إيجابية وفاعلية ووضوح ، ففى ٢١ يونيو ١٩٥٣ تقدمت الولايات المتحدة إلى بريطانيا باقتراحات أكثر واقعية وصراحة بأن [illegible] القوات البريطانية من مصر ، وأن تسلم القاعدة فعلا للمصريين للإشراف [illegible] ، مع الإبقاء على أقل عدد ممكن من الفنيين البريطانيين لتدريب المصريين على [illegible] في القاعدة بعد إتمام عملية الانسحاب .

كما تضمنت المقترحات الأمريكية مبدأ مهما ، هو أن يتعهد [illegible] بشكل سرى بترك القاعدة متاحة فى حالة وقوع هجوم أجنبى على إحدى الدول العربية للقوات البريطانية وكذلك الأمريكية ، بناء على المعاهدتين المبرمتين بين بريطانيا وبين الأردن والعراق وبين الولايات المتحدة وكل من السعودية وليبيا .

ولقد بدت من تلك المقترحات موافقتها فى معظمها لمطالب المصريين ، بينما أثارت البريطانيين بطبيعة الحال واتهامهم الولايات المتحدة بالتعاطف أكثر من اللازم مع خصومهم المصريين ، وتهددت العلاقات بينهما بالتوتر .

ولكن الولايات المتحدة أصرت على استمرارها فيما بدأته خاصة بعد أن وجدت تصرفات ، صديقتها ، بريطانيا بالحمق فى تصرفاتها ، فعقد مؤتمر لوزراء خارجية كل من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة وذلك لبحث المسألة المصرية وأبلغ وزير الخارجية الأمريكى أن موقف بلاده فى هذا المؤتمر سيكون على أساس ما جاء فى مقترحات .

وكان رئيس جمهورية مصر قد أرسل كتابا إلى رئيس الولايات المتحدة يحمل المقترحات الجانب المصرى بناء على طلب إيزنهاور ودون الرجوع إلى بريطانيا فى ذلك وقد كانت المقترحات المصرية تتلخص فى :

١ - تسليم القاعدة إلى القيادة المصرية على أن يكون هناك مستشار بريطانى يكون مسئولا عن تدريب المصريين الذين سيحلون محل الخبراء البريطانيين ، وأن يكون الفنيون البريطانيون الذين سيبقون فى القاعدة فى زى مدنى ، وذلك أثناء سريان السنوات الثلاث - مدة الاتفاقية ، بناء على اتفاق كل من مصر وبريطانيا .

٢ - أن تكون القاعدة متاحه للعمل العسكرى لحلفاء مصر فى حالة تعرض إحدى الدول العربية لاعتداء أجنبى ، ويقصر الأمر على المشاورة فى حالة التهديد بالاعتداء على مصر ، أو على إحدى الدول العربية .

٣ - لامانع لدى مصر من الاستفادة بخبرة الخبراء الأجانب بريطانيين أو أمريكيين أو غيرهم فى الأمور العسكرية والاقتصادية من أجل تقدم البلاد(٥٧) .

وهكذا اتسمت المقترحات المصرية بالمرونة ومسايرة المقترحات الأمريكية فى معظمها ، ولعل ذلك بهدف سرعة الوصول إلى إنجاز المطالب المصرية ، وهذا ما كان محل تقدير الرئيس إيزنهاور الذى أرسل الكتاب التالى فى ٥ يوليو ١٩٥٣ رداً على هذه المقترحات .

« أسعدنى أن أتسلم من السفير كافرى خطابك المؤرخ فى ١١ يوليو الجارى ومعه مقترحات حكومتكم بشأن قاعدة قناة السويس ، وقد رحبت خاصة بالتأكيدات التى أوضحتها عن إستعداد مصر لتدعيم الاستقرار العسكرى والاقتصادى والاستراتيجى فى الشرق الأوسط .

المقترحات التى قدمتها حكومتكم إنما هى خطوة هامة بالرغم من أنها كانت [illegible] المسائل وإنى أعتقد أنه يجب على أن أعرفك بكل صراحة أننى أجد فى [illegible] نقط مايعارض مصلحة الأمن فى بلدى ، وهذه النقط هى :

[illegible] استخدام قاعدة قناة السويس فى المستقبل ، ومدة الاتفاق بين مصر والمملكة المتحدة .

[illegible] لاشك فى أن هذه النقط تمثل لك بعض المشاكل السياسية ولكننى واثق من أنك تود المعرفة ، إنه فى نظرى أن أمن مصر يكون فى خطر إذا نشبت حرب [illegible] أخرى ، أو إذا وقع هجوم عدائى ، أو فى مناطق أخرى خارج الدول العربية [illegible] أرجو أن تعطى هذه المسائل عنايتك كما أنى أشعر أن مدة السنوات الثلاث لاتكفى [illegible] مشروع استراتيجى سليم فى هذا العالم المضطرب ..

[illegible] واعتقادى أن الخطوة التالية التى يجب اتخاذها هى استئناف الاتصالات بين الحكومة المصرية وممثلى الحكومة البريطانية فى مصر ، وأن سير براين روبرتسون الذى اشترك فى المباحثات هنا سيكون على استعداد لبحث الحالة ...

[illegible] والجزء لحل عام فأنا على استعداد للنظر فى التزامات جانب الحكومة الأمريكية [illegible] المصرية لمساعدتكم فى مشروعاتكم لتقدم مصر اقتصاديا ، وتقوية قواتك المسلحة [illegible] الاستطلاع باعبائها المتزايدة ، وقد أخذت تعهدات من المملكة المتحدة أنها على [illegible] استعداد للمساعدة أيضا ، وأنى على استعداد لتفويض السفير كافرى السلطة للدخول فى مثل هذه المباحثات ، وأملى أن يمكننا التوصل إلى اتفاق ، وفى نفس الوقت الذى يوقع فيه اتفاق بشأن القاعدة بين مصر وبريطانيا وستترك تفاصيل هذا الاتفاق يبحث فيها فى مؤتمر مثل الذى اشرت اليه فى مقترحاتك »(٥٨) .

وهكذا استطاعت مصر بتقربها إلى جانب الولايات المتحدة ، وبشىء من المرونة فى المطالب أن تضع بريطانيا فى ركن حرج أظهرها بمظهر الإستعمارى المتجبر من ناحية ، ومن المعاكس لصديقتها الولايات المتحدة الأمريكية من ناحية اخرى ، وأخيراً تجبرها على معاودة التعاوض مع المصريين .

فقد غضب البريطانيون من هذا التدخل الأمريكى الذى وصل الى مايشبه الوصاية على سياستهم تجاه المصريين ، وأنهم أحسوا كذلك أن هذا سيتيح لمصر الوقوف بمستوى الند أمامهم ، ثم أن التفاهم بين مصر وأمريكا والذى وصل إلى مايشبه التوافق لم يبق على البريطانيين سوى الرضوخ والتوقيع ، كما جعل فرصة تعاون الأمريكيين معهم أقل من تعاونهم مع المصريين .

وبرغم احتجاج البريطانيين على أسلوب الولايات المتحدة واعتباره تدخلا اكثر من اللازم ، وذلك إبان مؤتمر واشنطن لتسوية الخلافات بينهما بصدد أسس تسوية القضية المصرية ، والوصول على أساس اتفاق لاستئناف المفاوضات مع مصر ، فان الجانب الأمريكى لم يبد الإستعداد لتأييد موقف البريطانيين تأييداً كاملاً ، وظهر من

موقف الأمريكيين تشجيع المصريين على قبول استئناف المفاوضات [illegible] رسمى مع الجانب البريطانى ، على أن يعود الجنرال روبرتسون إلى [illegible] للإشتراك فى هذه المفاوضات .

وعلى هذا تم الاتفاق بين الوفد البريطانى وبين الدكتور محمود [illegible] الخارجية المصرى على معاودة المفاوضات بشكل غير رسمى بهدف [illegible] النظر بين الطرفين تمهيداً للدخول فى مفاوضات رسمية(٥٩) .

المفاوضات غير الرسمية :

هكذا بدأت مرحلة جديدة من التفاهم المصرى البريطانى نتيجة الجهود [illegible] المركزة الناجحة للوصول إلى نتيجة للفصل فى هذا النزاع .

وبدأت فعلا أولى هذه الإجتماعات بشكل غير رسمى يوم ٢٩ يوليه ١٩٥٣ [illegible] مثل بريطانيا كل من مستر هانكى القائم بأعمال السفارة البريطانية ومعه [illegible] روبرتسون وممثل مصر الدكتور محمود فوزى وزير الخارجية ، وذلك [illegible] روبرتسون واقصر الإجتماع على التخطيط لاجتماعات مستقبلة واقترح [illegible] أن يخبر الطرفان وقتا قريبا يعلنان فيه أن اتصالات غير رسمية حدثت وأن [illegible] مقابلات فى مناسبات اجتماعية ، وقد اعلن عن ذلك بالفعل(٦٠) .

وقد حاولت سفارة باكستان ان تشترك فى عملية استمرار هذه المفاوضات [illegible] عقد الاجتماع الثانى لهذه اللجنة فى دارها بالقاهرة بدعوة من السيد الطيب [illegible] القائم بأعمال سفارة باكستان ، وبذل جهداً كبيراً لتقريب وجهات النظر حيث [illegible] فى نهايتها بلاغ رسمى كان نصه كالتالى :

« تمت الإتصالات غير الرسمية بشأن قاعدة قناة السويس ، وبهذه الطريقة [illegible] الوسائل التى ستؤدى إلى الإتفاق قبل استئناف المفاوضات رسميا »(٦١) .

وتم الإجتماع الثالث يوم ٦ أغسطس ١٩٥٣ حيث بدأت خلاله دراسة الموضوعات المتنازع عليها والتى استمر تناولها طيلة العديد من الجلسات غير الرسمية حتى توقفها يوم ٢١ أكتوبر ١٩٥٣ .

ونظرا لأن كل مشكلة من تلك التى تناولوها بالبحث امتدت لأكثر من جلسة فسنعرض كلامنها على حدة بشكل طولى على مدى تلك الجلسات مشيرين إلى الجلسة إذا كان ذلك ضروريا :

وضع قاعدة قناة السويس :

فمن حيث استخدامها وحق عودة القوات الأجنبية إليها ، فقد تمسك الجانب المصرى بأنه إذا تم الاتفاق فإن القاعدة تكون متاحة ومعدة للاستعمال وذلك فى حالة

[illegible] هجوم مباشر على مصر ، وأن ميثاق الضمان الجماعى العربى القائم ، [illegible] حتم تركيا أو إيران فى حالة الإعتداء ، ثم عاد المفاوض المصرى إلى مرونته [illegible] بعد وقوع إعتداء على أحداهما فإنه تقوم مشاورات بين الحكومتين المصرية [illegible] حول إعادة تنشيط القاعدة .

[illegible] أصر الجانب البريطانى على وجوب إعداد القاعدة فى حالة الهجوم على [illegible] أو على أى بلد عربى أو تركيا وإيران ، وأن المشاورات إنما تكون فيما عدا [illegible] وفى نفس الوقت امتدح الأسلوب المصرى لأنه وجد فيه مايقرب بين وجهتى [illegible] (٦٢) .

[illegible] هذه المرونة المصرية وتقبل الجانب البريطانى لها بدأت المباحثات فى دور [illegible] فصولا فتناولوا عبارة « إستعمال القاعدة » ، فسرها الجانب البريطانى أن تكون [illegible] صالحة للعمل طوال فترة الإتفاقية .

وفى مجال الهجوم المسلح على مصر والذى قصر عليه الجانب المصرى عملية [illegible] القاعدة ، تساءل الجانب البريطانى عما إذا كان هذا الهجوم جدياً وليس تهديدا [illegible] دخول طائرة أو عدة طائرات قليلة تمر فى الاجواء المصرية ، وحتى إذا ألقت [illegible] القذائف(٦٣) .

[illegible] البريطانيون عدم ارتياحهم على قصر النص على الإشارة إلى ميثاق [illegible] الجماعى عند تناول الهجوم على الدول العربية(٦٤) ، ولكن الجانب [illegible] المصرى أزال قلقهم بأنه يمكن أن ينص فى الإتفاق على أى هجوم حربى مباشر [illegible] على أية دولة عربية عضو فى ميثاق الضمان الجماعى .

[illegible] هنا وافق الجانب البريطانى على ذلك ثم تساءل عن وضع ليبيا لعله يحصل فى [illegible] هذا الجو على مكسب آخر ، وأعلن المصريون أنه لاداعى لهذا التساؤل ، [illegible] البريطانيون موجودون هناك وأن ليبيا تفكر فى الانضمام إلى ميثاق الضمان [illegible] الجماعى ، فعاد الجانب البريطانى الى طمعه فى مزيد من المكاسب عندما طلب أن [illegible] ضاف دول أخرى مثل الكويت على اعتبار أن الهجوم عليها يعتبر كاى هجوم على [illegible] بلد عربى آخر عضو فى الميثاق الجماعى(٦٥) .

ولكن المصريين تداركو الموقف وأن الانجليز يريدون أن يدخلوا بهم منزلقا [illegible] خيراً ، فصرحوا بأن الهجوم المباشر الذى يتحدث عنه الإنجليز لايمكن أن ينطبق [illegible] على الأمارات العربية المتناثرة هنا وهناك حول شبه الجزيرة العربية ، وأن [illegible] المصريين إنما يعنون أى هجوم مباشر ومسلح على دول الميثاق وحسب(٦٦) .

ونطرق الحديث بعد ذلك إلى حالة الهجوم على ايران أو تركيا فذكر المفاوضون البريطانيون أن الأحداث الجارية فى إيران فى تلك الفترة قد تستمر فترة مما قد يكون تسهيلا للسوفييت لأن يتدخلوا أو يحتووها إلا أن بمحاولات الجانب المصرى ترك البريطانيون إيران بينما اظهروا تمسكهم بتركيا .

وهنا قرر المصريون أنهم يرفضون لأن مجرد ذكر تركيا سيعني [illegible] الموقف الذي وقفته حكومة الوفد عام ١٩٥١ ويكرهها الشعب [illegible] ذلك(٦٧) إلا أنه رغم هذا فقد تساهلت مصر عندما أعلنت إستعدادها لإعتبار القاعدة في حالة تعرض تركيا أو احدى الدول العربية - وإن لم تكن عضوا في الضمان الجماعي العربي - للعدوان الخارجي ، رغم أنها لاتستطيع [illegible] صراحة في الإتفاقية ، وكانت ذريعة المصريين في هذا أنهم طالما يعملون على ميثاق الضمان الجماعي العربي فإنهم يقفون على أرض تستطيعون الدفاع عنها إذا خرجوا عن هذا الاطار فسيعرضون أنفسهم لهجوم ليسوا مستعدين لمواجهته.

وأمام هذا الإصرار المصري تخلت الحكومة البريطانية عن موقفها وقبلت وجهة النظر المصرية بخصوص تنشيط القاعدة في حالة الإعتداء على الدول الأعضاء في ميثاق الضمان الجماعي ، وأن يقتصر الأمر بالنسبة لتركيا على التشاور فقط بين الحكومتين المصرية والبريطانية(٦٨) .

كما أعلن الجانب المصري من جديد أبقاء مصر على احترامها لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها فيما يختص بتركيا باعتبار أنه في حالة الإعتداء على تركيا من الأمم المتحدة وقوع حالة حرب عالمية(٦٩) .

ولكن الجانب البريطاني ظل متمسكا بموقفه بينما اقترح الجانب المصري أيضا مبدأ التشاور في حالة وقوع حرب عالمية إلى مشروعه السابق . وكان ذلك في آخر جلسة نوقشت خلالها هذه العموميات ، وسنرى ماانتهى اليه أمر هذه النقطة في جلسات الإنتهاء .

ومن المشكلات التي نوقشت كذلك خلال معظم الجلسات .

مشكلة الخبراء الفنيين :

بدأت مناقشتها بجلسة ٦ أكتوبر ١٩٥٣ ، حيث دار الحديث حول العلاقة بين القاعدة والمستشار الفني (الذي أمكن تسميته المساعد الفني) والخبراء ، وضرورة توضيح اختصاصات كل منهم وتنسيق العمل فيما بينهم .

وكانت الحكومة البريطانية تطالب بوجود اكبر عدد من رجالها بشكل ما اسمته « خبراء » ، وطالبت باكثر من أربعة آلاف خبير يظلون موجودين في القاعدة طيلة فترة الاتفاقية ، وبعد اتمام الجلاء ، على أن يكونوا في زيهم الرسمي العسكري ، مهمتهم الحفاظ على أمن القوات البريطانية الباقية في القاعدة ، معللين ارتداءهم الزي العسكري بأنه يوفر لهم الحماية الشخصية اللازمة(٧٠) .

ولما كان هذا المطلب يمثل شكلا من أشكال استمرار الاحتلال ، وفي ظل العزوبة التي أخذها المصريون على عاتقهم ليصلوا إلى إنجاز مطالبهم ، فقد وافقوا على إبقاء عدد من هؤلاء الخبراء ، على ألا يزيدوا على أربعة آلاف خبير ، يظلون بعد أتمام

[illegible] سنوات ، فهو في مظهره استمرار للوجود البريطاني المحدود في [illegible] ، وقد قدموا هذا التنازل في البعض ليصلوا إلى إنجاز الكل ، فهم فعلا كانوا [illegible] أن الفنيين سيكونون في واقعهم رجالا من القوات المسلحة مما [illegible] الزي العام في مصر الذي سيتصور انهم لم يتموا الجلاء كاملا كما تعهدوا .

[illegible] هذا وضع المصريون تحفظا على تساهلهم هذا ، وكان هذا التحفظ هو الا [illegible] هؤلاء الزي الرسمي العسكري إخفاء لصفتهم العسكرية(٧١) كما أحس الجانب [illegible] عندما قبل أن يتساهل في عدد الخبراء البريطانيين أحس أنه انزلق في [illegible] بقائهم وهي ست سنوات ، ففي جلسة ١١ اغسطس ١٩٥٣ طرح هذه [illegible] مطالبا بتقصير هذه الفترة إلى ثلاث سنوات فرفض البريطانيون ذلك ، فجعل [illegible] يناورون بأنها أطول مدة يمكن أن يمنحوها ، وفي نفس الوقت تركوا الباب [illegible] قالوا بأنه يجوز النظر في هذا الامر لدى اقتراب نهاية هذه السنوات الثلاث [illegible] مصر ما إذا كانت توافق على بقاء جانب صغير من هؤلاء الخبراء لمدة أو [illegible] الأربع على سنة واحدة في كل مرة ، ثم ربطت هذا بما إذا كانت لندن ستوافق [illegible] عدد هؤلاء الخبراء إنقاصا ملموسا عن الاربعة الاتي(٧٢) .

[illegible] البريطانيين لم يقبلوا هذه الأمور ذاكرين أن تقصير مدة بقاء الخبراء لاتقوي [illegible] الموجودين من أجله لأن ذلك مرتبط بفترة استمرار الإتفاقية كلها(٧٣) .

[illegible] ضغط المصريين والأمريكيين من خلفهم ، جعل المفاوض البريطاني يقدم [illegible] في هذا المجال وهو أنه إذا قبلها فانما يقبلها لتحسب السنوات الثلاث ابتداء [illegible] تاريخ انسحاب القوات البريطانية ، إلا أنه من المتعذر عليهم أن يحددوا هؤلاء [illegible] الخبراء من القوات الموجودة والتي كان يقدر عددها بثمانين الفا(٧٤) .

[illegible] اعتراض المصريين علق الجانب البريطاني البت في هذا بأن طلب أن ترجع [illegible] لندن في هذا الشأن لأن توصية لندن لهم كانت أن يبقى هؤلاء الخبراء عشر [illegible] .

كما طرح البريطانيون قبل قفل هذا الباب تساؤلا غريبا حول ما إذا كانت مصر ما زالت موافقة على ما جاء في النقاط التي أرسلت إلى واشنطن حول التشاور عند اقتراب نهاية السنوات الثلاث في شأن إبقاء عدد من الخبراء بعد هذه الفترة .

فافهمهم المصريون أن الإستياء المصري العام من وجود البريطانيين سواء كانوا جنود احتلال ام خبراء هو الذي يقود التفاهم بينهما ، وأن التشدد البريطاني سبب كذلك في رفض هذه الأمور ، ولذلك فلابد لبحث هذه النقطة من تغيير الجو وخلق جو آخر يمكن من خلاله التفكير في حل لمدة بقاء هؤلاء الخبراء(٧٥) .

ولم تثر حول الخبراء مناقشات من الجانبين بالنسبة للعدد أو الفترة وإنما هناك مسألة ثالثة لاتقل خطورة عن هاتين النقطتين وهي لباسهم الرسمي (الزي)

واستغرقت المناقشات حولها عدة جلسات ، فالبريطانيون مصرون على أن يكون الخبراء بزيهم العسكرى الرسمى معتبرين أن رفض المصريين لهذا الشرط يعتبر عقبة فى طريق المباحثات ، بينما تمسكت مصر بموقفها إزاء هذا الزى ، ليس فقط شعور الشعب المصرى بل أنه ليس من الأمانة الإعلان عن حياد الخبراء البريطانية بينما هؤلاء يتحركون أمام المصريين فى زيهم الرسمى مما يوحى بهم[٧٦] .

مشكلة مدة استمرار الاتفاقية .

وهذه إحدى المشكلات التى ظلت قائمة خلال كل المفاوضات سواء فيما قبل المفاوضات السرية أو ما تلاها من مفاوضات رسمية ، إذ أن الجانب المصرى كان ينظر إلى سرعة إنجاز الجلاء على أنه مطلب ملح يحافظون به على موقفهم أمام الشعب وأمام الأحزاب التى كانت عائقا أمامهم وتمثل المعارضة بالنسبة لهم ، وأن منهم من كان له دور بارز فى المفاوضات السابقة على قيام الثورة ، وإحساس البريطانيين بهذا لدى المصريين اتخذوا منه وسيلة للضغوط عليهم لاحراجهم أمام هذه القوى ثانيا ليحصلوا به على أكبر قدر من المكاسب لهم .

فكان اقتراح البريطانيين أن تظل مدة سريان الإتفاقية عشر سنوات على أن تكون كافية لتنفيذ المشروع ، واعتبروها أقصر مدة ممكنه لذلك ، بينما أراد المصريون منذ البداية على الوصول إلى أقصر مدة ممكنه ، فبدأ بعرض اسبوعين إسبوعين للإتفاق بعد السنوات الثلاث التى خصصوها أول الأمر للإبقاء على الخبراء ورفض البريطانيون ذلك[٧٧] .

وفى جلسة أول سبتمبر ١٩٥٣ أعلن الجانب البريطانى وجهة نظره فى هذا الصدد وطالب بسنة ونصف للجلاء ، وثلاث سنوات للخبراء ، وسنتين ينتقل فيها العمل من الخبراء إلى من اسموهم (بالمفتشين) ، ثم بعد ذلك مدة غير محدودة للوصول الى نهاية الاتفاقية ، أى أن يكون مجموع المدة ست سنوات ونصفا ، يضاف إليها مدة غير محدودة .

وأمام اندهاش المصريين تراجع البريطانيون ليقرروا بأنه لاتصل مدة الإتفاق إلى عشر سنوات وهى الفترة التى طلبتها إنجلترا من قبل .

لكن المصريين رفضوا متمسكين بألاتزيد المدة على خمس سنوات كحد أقصى لسريان الاتفاقية منذ يوم التوقيع عليها[٧٨] ، ولم يصلوا بعد ذلك إلى حل واضح .

مشكلات أخرى :

كانت هناك مشكلات أخرى لم يصلوا إلى حل كذلك مثل : المفتشين وهم الذين كانوا سيقومون بالتفتيش على المنشآت العسكرية المتبقية بعد الجلاء لتكون معدة للإستعمال فى حالات الهجوم وإعادة تنشيط القاعدة كما سلف ، وذلك بعد انقضاء سنوات بقاء الخبراء .

مشكلة حق حبث رفض المصريين حق الطيران البريطانى وما سيترتب عليه من اقامة Staging Posts[٧٩] .

فيم انتهت هذه المباحثات السرية ؟:

كانت هذه المفاوضات تسير نشطة فى أول أمرها . ألا أنها بدأت تتعثر منذ بداية شهر أكتوبر ١٩٥٣ ، بسبب العقبات التى كان يضعها الجانب البريطانى فى طريق ، لدرجة أن الجانب المصرى ظنا منه أنه وصل إلى الإتفاق على خطوط عريضة طالب بأن تكون الفرعيات بعد ذلك ، وذلك بجلسة ١٠ أكتوبر ، مكررين أنهم مستعدون لأن يعطوا - إذا ما وصلوا إلى هذا - بريطانيا تسهيلات أكثر فى الطيران ، وهو أمر استغله البريطانيون فأرادوا أن يضعوا معه مطلب الزى وإطالة مدة استمرار الإتفاقية ، ومن ثم قوبل بالرفض من جانب المصريين .

وهناك كلمتان تصوران نهاية الموقف :

أولاهما : كلمة لورد سالزبورى يوم ٩ أكتوبر - أثناء سير المفاوضات - فى المؤتمر السنوى لحزب المحافظين من أن بريطانيا لم تصل بعد إلى إتفاق مع مصر بشأن مشكلة قاعدة قناة السويس ، بل أنها لم تصل إلى اتفاق من ناحية المبادىء واست واثقا أنها ستصل .

ثم أعلن أنتونى إيدن « إذا أمكن الوصول إلى إتفاق فإن الحكومة البريطانية ستدافع عنه لأنه سيكون اتفاقا محققا لمصالحنا ومصالح شعبنا .. ولن يكون اتفاقا فرضته علينا دولة حليفة ، وهو بهذا يقصد الجهود الأمريكية .

وكان رد جيفرسون كافرى فى اليوم التالى « إن الإنتصارات العظيمة التى تسجل فى ميدان الحكمة السياسية إنما هى وليدة المثابرة الرشيدة ، وإنى لادرك ما أسمت به المحادثات غير الرسمية بشأن قاعدة قناة السويس من ثقة وإخلاص ، كما أدرك لحظات اليأس ونفاد الصبر والقلق وانعدام الثقة .. إنى شديد الأمل فى أنه سيمكن التغلب على هذه الصعاب » .

ورغم هذه العقبات كان حرص المصريين شديدا على نجاح الإتفاق والوصول إلى المبادىء الأساسية للإتفاقية ، لما ستناقشه اللجان فيما بعد ، ففى جلسة ١٢ أكتوبر قدمت مصر حسن نواياها فى اعطاء البريطانيين التسهيلات الممكنة ، كما اتفق على عقد اجتماع تال لعرض النقط الرئيسية لهذه الخطوط العريضة وهى : أ - الديباجة ب - استخدام القاعدة جـ - بدء الانسحاب د - زى الخبراء هـ - تنظيم القاعدة و - شئون الجو ز - طول المدة الأخيرة ح - بدء الانسحاب ط - الخبراء وعددهم فى تلك المدة الأخيرة[٨٠] .

وفى الجلسة الأخيرة من هذه المباحثات السرية يوم ٢١ أكتوبر ١٩٥٣ حيث كان المفروض عرض صورتى « المبادىء الأساسية للإتفاقية » كما سيتفق عليه تفصيلا إلا أنه تم الآتى :

أولا : تم الإتفاق على الصيغة الخاصة بقناة السويس (في الديباجة [illegible] بريطانيا) وأن تكون مدة سريان الإتفاق سبع سنوات ، وأوضح المصريون [illegible] هذه المدة ينتهي الإتفاق بكل نواحيه بينما علقه الجانب البريطاني على [illegible] في الإتفاق على ترتيبات جديدة .

ثانيا : أظهر البريطانيون ميلهم لقبول رأى مصر في أن يتم الجلاء في [illegible] عشر شهرا من وقت وضع الإتفاقية موضع التنفيذ .

ثالثا : طلب الإنجليز الإبقاء على أربعة آلاف خبير في السنوات الأربع [illegible] الأولى ، ٢٥٠٠ خبير في السنتين والنصف الأخيرتين من الإتفاق ، بينما كان [illegible] المصريين الإبقاء على ٤٠٠٠ خبير في السنوات الأربع والنصف الأولى [illegible] في السنة الثانية و٥٠٠ في السنة والنصف الباقية من الإتفاق(٨١) .

رابعا : بالنسبة للزى فقد قامت مشادة بين الطرفين وأصر كل منهما على [illegible] ولعل البريطانيين قد وجدوها محل خلاف يستفاد منه .

خامسا : قبلت مصر تقريبا بأن تتحمل مصروفات وتسهيلات الموانىء والإبقاء على الطرق المصرية في تحركات القوات البريطانية في تلك الفترة(٨٢) .

سادسا : وهذه ما جنح كل طرف فيها إلى الرفض ، وهي حق استخدام [illegible] حيث رفض المصريون قبول الدخول للدفاع عن أى دولة ليست عربية(٨٣) .

وهنا وصل الرفض من كلا الطرفين إلى وقف هذه المرحلة من التفاوض ، وهي المرحلة الثانية من الأعمال السياسية في سبيل الوصول إلى حل سياسي لمشكلة [illegible] البريطانيين عن قاعدة قناة السويس .

بقى هنا أن نعرف جوانب أخرى لها تأثيرها في تسيير المفاوضات [illegible] منها :

إسرائيل :

لم تغب إسرائيل عن الساحة ، فقد كانت تعد نفسها طرفا في هذا النزاع [illegible] تحاول فرض ارادتها واظهار رغباتها ، وتحذر الولايات المتحدة وبريطانيا من [illegible] جلاء القوات البريطانية عن منطقة قناة السويس وما ستسببه من أخطار عليها [illegible] عندما فكرت الولايات المتحدة النزول بثقلها لتسوية هذا النزاع وذلك بإرسال دالاس ليجس نبض المنطقة بزيارته الإستطلاعية السابق الإشارة إليها زاره السفير الإسرائيلي في واشنطن وطرح عليه في صراحة سؤالين :

- كيف يمكن للإنجليز أن ينسحبوا من مصر دون تسوية سلمية موقع عليها من كل من مصر وإسرائيل ؟.

- ماذا يحدث على الخطوط بين مصر وإسرائيل إذا انسحب الإنجليز دون تسوية ضبط الموقف ؟.

[illegible] السفير الإسرائيلي أبا إيبان يحمل معه رسالة من موسى شاريت وزير [illegible] الإسرائيلي يفوض فيها دالاس في سؤال المصريين عن شروطهم في السلام [illegible] إسرائيل ؟.

[illegible] دالاس رغم وعيه للموقف وخطورته فقد طرح الموضوع في حذر وبسرعة [illegible] المصريين إبان زيارته لهم ولم ينتظر جوابا شافيا منهم(٨٥) .

[illegible] في هذا أرادا أن يشعر المصريين بأن إسرائيل لا بد أن تكون في حسبانهم ، [illegible] الوقت لا يريد أن يكون موضوعها مصدر قلق أثناء سير المفاوضات التي [illegible] لها أن تكون .

المعونات الأجنبية لمصر :

[illegible] بها معونة بريطانيا والولايات المتحدة وقد تناولناها من قبل عندما استعملت [illegible] على المصريين لقبول ما يقدم لهم من شروط في حدود مشكلة الجلاء عن [illegible] قناة السويس .

وفي أثناء سير هذه المحادثات الأخيرة استعملت هذه المعونات بأكثر فاعلية فيما [illegible] له من أغراض ، ورغم استعمالها هكذا فإن صمود المصريين وإظهار عدم [illegible] بها وأندفاع الولايات المتحدة فيما خطته لنفسها من ضرورة الوصول إلى [illegible] المشكلة على يديها فلم يعط التهديد بها ثماره .

قام البريطانيون بالتنسيق مع الأمريكيين في استعمال هذا السلام ، فوضعوا [illegible] للمعونات العسكرية والاقتصادية بواسطة المملكة المتحدة والولايات المتحدة لمصر A Program of Militery and Economic assistance by The llnited Kingdon an U.S Lo[illegible] من أجل الضغط على مصر لقبول المطالب التي تقدم بشأن أية [illegible] ومن آثارها تمييع موقف الولايات المتحدة في ردها على محمد نجيب في يولية ١٩٥٢ عند طلبه الأسلحة لمصر .

كما طالبت السفارة بسرعة التنسيق مع الولايات المتحدة في هذا المجال حيث « أن الوقت قد أزف »(٨٦) .

وقد عُقد بسببه اجتماع بين ممثلي الطرفين على اعتبار أن المعونة العسكرية والاقتصادية ستكون جزءا أساسيا لعمل تسوية للخلافات مع مصر » .

وكانت النقاط التي تناولوها في الاجتماع هي :

١ - مقدار المعونة .

٢ - الشكل الذي ستقدم فيه .

٣ - الإرتباطات التي ستتخذ حيال تنظيم العلاقات الإنجلو مصرية .

فبالنسبة للنقطة الأولى : اتفق على أن تضطلع الولايات المتحدة بتسديد [illegible] قيمة ما سيقدم من معونات لمصر ، على أن يحس البريطانيون بأثر هذا [illegible] تحسن نية المصريين لهم ، لأن منشآتهم ورجالهم فى القاعدة هم الذين [illegible] الثمن إن أمنا وإن دماً ولذلك أوصوا الأمريكيين بأن قيمة المعونة كبيرة .

وبالنسبة للبند الثانى فكانت المعونة فى شكل منحة أو قرض له فترة سماح [illegible] لسداده ، ولكن لشك البريطانيين فى نوايا المصريين أوصوا بأن تسلم هذه [illegible] فى شكل أقساط أو دفعات تكون متزامنة مع التسهيلات أو الموافقات التى [illegible] المصريون فى المقابل للمفاوضين البريطانيين والتى تنهى كل منهما - أى [illegible] والمفاوضات - بإتفاقية باخلاص .

أما البند الثالث فقد أبدت الولايات المتحدة تخوفا وتحفظا بشأنه أما [illegible] جعلت معونتها فى شكل الإفراج عن الأرصدة المجمدة بينهما بشكل [illegible] مع ما تحرزه من مكاسب اثناء المفاوضات والعلاقات السياسية بينهما(٨٧) ، [illegible] كذلك بشكل عكسى مع مدى قوة سلطة الحكم فى مصر .

ويقول التقرير إن عمل الإنجليز هذا كان وراء اطالة أمد المفاوضات فى [illegible] الفترة ، وأن الافراج عن الأرصدة دون إحراز مكاسب يفقده قيمته السياسية ، [illegible] اعتمدت لجنة المفاوضات لأعالى البحار Overseas Negotiation Committes [illegible] عن مبلغ ما بين ١٥ ، ٢٠ مليون دولار لمساعدة التجارة البريطانية فى مصر [illegible] عادت فالغته عندما توقفت المفاوضات فى مايو ١٩٥٣ ، رغم أن الغرض من [illegible] كان اقتصاديا وليس سياسيا ، إلا أن اللجنة تداركت الهدف فعدلته .

وتناول التقرير المعونات العسكرية فورد فيه حاجة المصريين الكبيرة [illegible] البريطانية للأسلحة البريطانية التى يستعملها الجيش المصرى وعلى الإنجليز [illegible] ينتهوا إلى أن هذا العتاد سيستعمل ضدهم فى القناة ، ولكن فى نفس الوقت [illegible] البريطانيون أن إمدادهم بالعتاد سيظهر للمصريين حسن نواياهم ، وانتهى التقرير [illegible] التوصية بعدم منح المعونات العسكرية ولكن فى شكل أنواع لا يمكن استعمالها ضدهم ، مع إعطائهم أولوية فى مجال الإمداد بالسلاح(٨٨) .

وإزاء هذا شكلت لجنة بريطانية أمريكية بعد ذلك لدراسة احتياجات مصر اقتصاديا وعسكريا فى المستقبل وحصرت هذه المعونات فى شكل :

أ - هدايا - طائرات - دبابات - معدات حربية .

ب - زيادة الإفراج عن الأرصدة .

جـ - معونات مالية لتنمية رأس المال المصرى(٨٩) .

ولكن لم يحدث أن نفذ شىء من هذا وإنما توقفت بتوقف المفاوضات كما رأينا

وبهذا يمكن القول بأن أسلوب المعونات الأمريكية أو البريطانية كانت أمانى براقة [illegible] بالوصول إلى نهاية للمفاوضات فى مصالحها بالدرجة الأولى .

مرحلة جديدة من الجهود السرية :

أمام توقف مرحلة المباحثات السرية والتى كانت فترة هامة رغم عدم وصولها [illegible] بدأت الولايات المتحدة تعيد حساباتها وتقيم الموقف العام ، وتقرأ صحفها ، [illegible] أصبحت لها مصالحها فى الشرق تخشى عليها من الضياع وأن بريطانيا فى [illegible] لتنال أكبر قسط من الميزات ستكون - رغم صداقتها - سببا فى ضياع جزء [illegible] من هذه المصالح ومن ثم أصبحت فى موقف يحتم عليها ضرورة اتخاذ موقف [illegible] أكثر فاعلية . وهو التقريب بين مطالب كل من الطرفين المتنازعين ، سيما [illegible] ظهر أمامها عامل يزيد من مسئوليتها فى المنطقة وهم العرب الذين أصبحوا [illegible] إلى تأييد المصريين مما سيقف عائقا أمام الجهود الغربية والأمريكية التى [illegible] تسعى لتنميتها .

قرأت الولايات المتحدة أن التمادى مع بريطانيا فى مساندتها سيورثها الصلف [illegible] أكثر مما سيدفع مصر ومن ورائها هذه الدول العربية إلى التمادى فى الحياد [illegible] وعدم التعاون مع الغرب ، وهذا سينتج عنه اضطراب التخطيط الغربى فى المنطقة .

بينما نظر البريطانيون إلى مسألة انسحاب قواتهم من المنطقة فى هذه الفترة وأمام [illegible] المصرى حول مطالبه سيكون مظهرا من مظاهر الضعف ، مما سيقلل من [illegible] فى الشرق الأوسط الذى كانت لهم السيطرة شبه الكاملة عليه .

ووسط هذا الزحام بدأ الجانب البريطانى يحس بثقل الجانب المصرى لدرجة أنه [illegible] يوازن بين خروجه من قاعدة القناة وبين احتفاظه بمركزه فى المنطقة بدأ يفكر [illegible] نقل قواته إلى الأردن ، وهل سيأتى هذا النقل بفائدته وهى الحفاظ على علاقتهم [illegible] المصريين للاستعانة بهم وقت اندلاع حرب تستهدف المنطقة وإشاعة الإحساس العام [illegible] العالم بوجودهم الفعال فى المنطقة كدخولهم طرفا فى حل المشكلة الفلسطينية .

ولكن هذه الفكرة ذابت فى كأس الشك فى نوايا المصريين ، هل سيدخلون معهم [illegible] حلف للدفاع عن الشرق الأوسط أم سيعطونهم ظهرهم حتى ولو كان وجههم [illegible] لأمريكا ، لأن الأخيرة أيضا كانت فى دائرة شكهم ، وإزاء هذا أقفل ملف [illegible] الاقتراح ورأوا أنهم يجب أن يبدأوا بالتنسيق مع الأمريكيين(٩٠) سيما وأن الأمريكيين كانوا مازالوا متمسكين بالخيط الأخير الذى توقفت عنده المباحثات السرية وهو الوصول إلى فكرة « المبادىء الأساسية للمعاهدة » وبدأ دالاس يعلن أنه مادام المصريون قد وصلوا إلى الإقتناع بهذه الفكرة فيمكن للولايات المتحدة أن تمارس [illegible] من الضغط عليهم(٩١) ، ومن ثم بدأ صراع بين الصديقتين أمريكا وبريطانيا حول كيفية احتفاظ كل منهما بمصالحه فى المنطقة ، مما أدى إلى صدام حول أسلوب التعامل مع الدول العربية بدءا بمصر .

ومن هنا أحست الولايات المتحدة بضرورة الوقوف في وجه السياسة [illegible] المتشددة والتي رأت أن فيها ضررا للجميع ، وأنها يجب أن تتشدد هي [illegible] وانخذت مسألة المعونات سلاحا في هذه المعركة بشكل أكثر [illegible] البريطانيين وموقفهم ، فبدأت تلوح ببذل المعونات الاقتصادية والعسكرية [illegible] أملا في دفع بريطانيا إلى العدول عن موقفها . وبدأت بذلك تعدل عن قرارها [illegible] قبل من ربط إرسال المعونات بالوصول إلى اتفاق مع المصريين ، وهكذا [illegible] الضغط الأمريكي يتجه إلى كفة البريطانيين(٩٢) .

وقد أثار هذا الموقف الأمريكي مخاوف البريطانيين عندما تناقض مع [illegible] الأولى ، وأنهم في نفس الوقت كانوا يشعرون بأن المصريين سوف لا [illegible] مقترحاتهم ، إلا إذا كانت هذه المقترحات تحظى بتأييد الأمريكيين كما [illegible] تقديم المعونات الأمريكية سيضعف قوة المساومة البريطانية مع مصر ، [illegible] سيحسون أن الرباط بين الصديقين قد فصم وأن هذا الفصم سينتهي [illegible] الخلاف السياسي بين الصديقين وتصبح المسألة معه كما لو كانت مسألة استعمار وأيست مسألة دفاعية(٩٣) .

ولكن لم تفقد بريطانيا الأمل في استعمال المعونات لصالحها رغم هذا ، [illegible] منها على الأقل وقفها حتى يصل الطرفان المتنازعان إلى التوقيع على « المبادىء الرئيسية للإتفاقية » ووافقت أمريكا على هذا بشرط أن يقدم البريطانيون ذخيرة [illegible] لدفع ايحاء المصريين بأن بريطانيا لا تريد اتفاقية حقيقية ، أى أن الولايات [illegible] قد وافقت إنجلترا على مطلبها على أساس تراجعها عن موقفها المتشدد [illegible] المصريين(٩٤) ، وهكذا أصبح الضغط الأمريكي على بريطانيا .

وأعلن دالاس هذا صراحة مطالبا بريطانيا بمسودة نص « المبادىء الأساسية للمعاهدة » أى موافقة بريطانيا عليها كشرط لاستجابة أمريكا لها في الضغط على المصريين ، ويبدو أن الموقف كان أكبر من أن يسوف فيه فاصدرت وزارة الخارجية البريطانية تعليماتها بأن يعد النص المطلوب فورا ، كما طلبت أن يتوجه سفيرها في الولايات المتحدة إلى دالاس ويتفاهم معه حول وجهات النظر البريطانية ، وأرسلت كذلك برقية إلى الخارجية الأمريكية تتضمن مشروعا للإسراع بجلاء القوات البريطانية(٩٥) !!

وإزاء هذا التشدد الأمريكي أيضا وافق لورد سالسبوري دالاس على وجهة نظره لأنه ليس هناك أمل وقتئذ في الحصول من المصريين على موافقة على الاشتراك في تشكيل منظمة للدفاع عن الشرق الأوسط فالوقت لم يكن مناسبا .

وأعلن أن مسألة الدفاع هذه قد أسقطت من التعليمات الصادرة للسفارة البريطانية في القاهرة كأساس من أسس الاتفاق المزمع(٩٦) .

كما بدأت بريطانيا تعيد النظر في بنود « المبادىء الأساسية للاتفاقية » لتتواءم مع الموقف الجديد ، وذلك يتضح مما أرسله السفير البريطاني في القاهرة وهو أكثرهم

مراحل العمل السياسي في سبيل الاتفاق :

مرت الفترة مابين التوقيع على « المبادىء الأساسية للاتفاقية » والتوقيع على اتفاقية الجلاء النهائية في ١٨ أكتوبر ١٩٥٤ بعدة مراحل من العمل السياسي المتصل :

- مرحلة حصر النقاط المختلف عليها والتي تحتاج إلى نقاش وإستكمال هذا النقاش .
- لجان فنية تمثل الطرفين لبحث الأمور الدقيقة والمتخصصة .
- جمع التفاصيل وصياغة البنود .
- الصياغة النهائية للاتفاقية والتوقيع عليها .

المرحلة الأولى :

وقد بدأت فور التوقيع على « المبادىء الأساسية للأتفاقية » رغم كل المعوقات التي واجهتها سواء في لندن أو في مصر أو في إسرائيل ، وكان من أهم المسائل التي عرضت أثناءها :

- مسألة ملكية المنشآت في القاعدة ونقل الإشراف عليها إلى المصريين وماترتب على ذلك من تسويات مالية وتعويضات .
- موقف إسرائيل - البرلمان والتصديق على الاتفاقية - معاهدة ١٩٣٦ .

فبالنسبة لملكية المنشآت في القاعدة والتسويات المالية بشأنها كانت من أعقد الأمور ليس فقط لأنها تعتبر أمورا مالية بالدرجة الأولى ، وإنما لأنها تنشىء نزاعا قد يؤثر أو يحجب النزاع الأصلي حول الانسحاب ، ولذلك أشار السفير البريطاني بأنه يجب أن ينتبه الجانبان إلى هذا وأن تحال الأمور الدقيقة منها إلى لجنة مالية متخصصة تقوم بعملها في نفس وقت المحادثات(٨) .

وقد كان هذا هو مافكر فيه المصريون من فصل مسألة الديون وتسويتها وتقدير الأثمان عن النزاع الأصلي مشيرين كذلك إلى ضرورة تشكيل لجان متخصصة لبحثها(٩) .

والملاحظ أن هذه المرحلة من المناقشات والمباحثات اتسمت بالجدية والعقلانية فهذا هو السفير البريطاني يعترف في تقريره إلى وزارة الخارجية البريطانية بأنه لايجب الخوض في تفاصيل تحجب نتائج توصلوا إليها طيلة مفاوضات عام انقضى ، كأن تبحث موضوع أيلوله ملكية القواعد للمصريين فهم مالكوها من قبل ، علما بأن إثارة موضوع الملكية من جديد معناه الدخول في شوارع جانبية تتوه فيها أقدام المفاوضين ، وإنما يكون النقاش فيها وبشكل نهائي حول المبالغ المطلوبة ثمنا أو تعويضا لها ، ضاربا مثلا بتسليم فنار مرفأ عتاقة ١٩٥٢ ، مع التعرض بالبحث

القانونى حول أحقيتهم فى هذه المنشآت والتى ربما تكون قد ترتبت على [illegible] ١٩٣٦ ، كما تبحث أيضا مواقفهم القانونية بالنسبة للإنشاءات التى أقامتها [illegible] البريطانية خارج ماسمحت به نصوص إتفاقية ١٩٣٦ وهو ماسيسبب لهم [illegible] عندما لايعترف المصريون بها ولايدفعون شيئا عنها ، وفى نظره أنها [illegible] مخاصمة قانونية غير مثمرة ، وربما يحدث شك فى نواياهم أمام المصريين [illegible] يعتبرون أنهم يضعون العقبات فى طريق التسوية الكاملة للوضع فى القاعدة [illegible] أمام هذا كله أن يبت بسرعة فى هذه الأوضاع الشائكة ، وإلا تتضمن الإتفاقية [illegible] فيما بعد نصوصا مفتوحة حول هذه الأوضاع مما ينشىء نزاعات فيما بعد [illegible] غنى عنها ، ومن ثم تقدر هذه المنشآت بالنسبة للقاعدة ، من حيث التكاليف [illegible] من مهمات ، وتكلفة الطرق المنشأة فيها أو حولها أو موصلة اليها ـ الخ ، [illegible] القوائم للمصريين لتناقش معهم على أساس :

(أ) ماسيسلم إليهم بالمجان .

(ب) ماهى الوحدات التى سيشترونها وأثمانها .

(جـ) النسبة المئوية التى ستدفعها كل حكومة مقابل صيانة القواعد التى [illegible] تعمل للطرفين .

(د) الإجراءات والتدابير الخاصة بالوحدات التى ستبقى .

ولكنه رغم كل هذا فقد أحس بأنه إذا ماإقحمت المناقشات فى هذا الدهليز [illegible] ستقابل بشك واضح من المصريين وأعتبرها ـ أمام ضرورة عرضها ـ أنها [illegible] ولذلك رأى أن يكون بحثها أمرا ثانوياً(١٠) .

وبالنسبة للمنشآت فى البند (ب) رأى السفير أن تشمل تلك الوحدات غير [illegible] فى الجداول ، أى الخارجة عن نطاق الإتفاقيات السابقة ، وإن كان قد شك فى [illegible] المصريين لها على أساس أنها كانت عملا خارجا عن المتفق عليه .

كما أشار إلى إحتمال طلب المصريين إيجارا للأرض المنشأ عليها بعض منشآت القاعدة ، وإقترح أن تدفعه شركات المقاولات المدنية التى ستعمل فى القاعدة إذا كانت أرض أفراد وأنه يعارض دفع إيجار عن الأراضى الحكومية ولتعمل مقاصة بين هذا الايجار وما سيسلم من منشآت بالمجان « بند (أ) »(١١) .

ومن المسائل الهامة التى نوقشت فى هذه المرحلة أيضا :
وضع إسرائيل :

أشرنا من قبل كيف كانت إسرائيل تضع العراقيل دائما فى طريق المفاوضات خوفاً من جلاء القوات البريطانية ، ووقوع المواجهة بينها وبين مصر أو العرب والآن وقد اصبحت المفاوضات فى طريقها الحاسم والنهائى زاد قلقها وكانت تبحث عن حل لمشكلتها .

تساءلت السفارة الإسرائيلية صراحة وبشكل رسمى من الخارجية البريطانية [illegible] كان سيرد ضمن نصوص الإتفاقية نص فى شأن العودة إلى القاعدة إذا ماوقع [illegible] من قوى خارجية ، وهل ستعتبر هى من هذه القوى الخارجية خاصة وأن لها [illegible] لصراعها مع العرب عامة ومصر على وجه التخصيص ، وطلبت فى خطابها [illegible]

[illegible] أن تكون العودة إلى القاعدة فى القناة إذا ماوقع هجوم عليها هى (إسرائيل) !!

[illegible] ألا تستعمل القاعدة إذا ما دخلت إسرائيل فى حرب مع العرب .

وقد عقبت الخارجية البريطانية على هذا بأنه بالنسبة للنقطة الأولى فإن المصريين سوف لايوافقون على عبارة تنص على أن تستعمل القاعدة فى الدفاع عن إسرائيل [illegible] مع أنه فى الواقع نادرا ما ستهاجم إسرائيل من الخارج وإنما المعروف أنه سيكون [illegible] مع الدول العربية أو إحداها .

وبالنسبة للنقطة الثانية فقد إستعملت الخارجية كذلك تصريحات صلاح سالم « من أن القاعدة سوف لاتستعمل فى الهجوم على إسرائيل وأنها مازالت بعد نقطة خلاف ، [illegible] إن القاعدة مادامت ستستعمل فى الدفاع عن الشرق فإنه من الممكن فى المباحثات أن يؤخذ أمن إسرائيل فى الاعتبار(١٢) .

إلا أن هذا لم يؤمن خوف الإسرائيليين ودفعهم قلقهم إلى إيفاد مستر « جازيت Mr; Gazit » من السفارة الإسرائيلية للمرة الثانية فى ٢ سبتمبر ١٩٥٤ إلى وزارة الخارجية البريطانية مرة أخرى لمناقشة نفس الأمور والح صراحة فى هذه المرة على أن تتضمن الإتفاقية نصا حول أن تكون القاعدة متاحة للدفاع عن المنطقة عموما ، وأمام هذا الإحراج كان رد « ميلارد » المسئول بالخارجية البريطانية أنه من الواضح أن يفهم عن وضع مبادىء الإتفاقية أن القاعدة سوف لاتستعمل فى حالة الحرب مع إسرائيل .

ولكن جازيت طرح مسألة أخرى وهى أنه يريد أن يتأكد من أن الفوائد الواضحة التى حصل عليها المصريون من الإتفاقية مثل المطارات والورش ومحطات القوى التى ستسلم إليهم سوف لاتستعمل كذلك ضد إسرائيل .

وكان رد المسئول البريطانى مقنعاً وعقليا ، من أن بريطانيا ليس لها أن تمنع المصريين من أستعمال هذه المهمات العسكرية فى الأغراض العسكرية ، وإن كانت روح الإتفاقية العامة إنما تشير إلى عدم استعمالها سواء من (البريطانيين) أو المصريين فى أغراض عدوانية وأوضح له أنه يبدو أن المصريين سوف لايستطيعون استعمالها وإلا إعتبرت مخالفة لروح الإتفاقية .

ويصر السفير الإسرائيلى على إضافة نص كان معه يقول « إن القاعدة يجب أن تستعمل فقط فى الدفاع عن المنطقة ككل »

The Base Shauld be used only for the defence of the eara as a whale

ويذكر ميلارد أنه تعبير غامض ومضلل وطمأنه على أساس أن حماية إسرائيل في الإعلان الثلاثي Treportite Declaration وعاد جازيت ليشير عدة نقاط تعكس قمة القلق والشك كان أهمها مسألة المنشآت التي ستترك أو ستباع إلى المصريين وسأل هل يمكن أن يعرف الملحق العسكري الإسرائيلي تفاصيل ما لم تكن قوائمها قد أعدت بعد ، ولما سأله المسئول البريطاني عن السر في هذا الطلب بأنه للتعرف على العتاد الذي سيترك وكنه الأجهزة وأنواعها التي ستقع في أيدي المصريين ومدى إمكانية إستعمالها ضدهم(١٣).

وقد ضغط السفير الإسرائيلي كثيرا على الإدارة المختصة بالشرق الأوسط في الخارجية البريطانية لبحث ماسبق من نقاط ، وأمام هذا الضغط أرسلت الخارجية إلى سفيرها في القاهرة بأفكار الإسرائيليين الثلاثة وهي : -

١ - إستعمال القاعدة في حالة الهجوم على إسرائيل

٢ - خشية إستعمال المصريين للقاعدة ضد الاسرائيليين إذا ماتدخلوا في حرب مع إحدى الدول العربية .

٣ - التساؤل عن القوى الخارجية وما إذا كانت ستعد هي إحداها(١٤) وكان الرد أن النص الذي يشير إلى الأمكانيات التي تقدم لبريطانيا في القاعدة في حالة وقوع هجوم من قبل قوى خارجية على مصر أو على أية دولة عربية في المعاهدة من دول الجامعة العربية أو تركيا لم تشر إلى إسرائيل وأن المصريين لايريدون إضافة إسرائيل إلى عبارة « القوى الخارجية » ونحن نرحب بهذا وأنه أمر غير واضح بعد كيف سيكون إستعمال القاعدة في حالة انسحاب القوات البريطانية(١٥) .

مسألة الغاء معاهدة ١٩٣٦

أثيرت نقطة إلغاء معاهدة ١٩٣٦ لم يكن المصريون يبدون إهتماما كبيرا بها ولكن البريطانيين كانوا مهتمين بها أكثر(١٦) ويرجع ذلك إلى أن المصريين قد ألغوها من جانبهم ١٩٥١ ، وانتهوا بطرحها للمناقشات المتخصصية كمبدأ قانوني(١٧)

التصديق على المعاهدة :

وهي أيضا من الأمور التي قدمت ضمن الموضوعات المطلوب مناقشتها لأنها تتعلق بمبدأ سريان الإتفاقية - هل هي بداية سريانها أم سريانها يبدأ منذ التوقيع عليها من الأطراف المعنية(١٨) ، وسيأتي الفصل فيها في مكانه في مرحلة الصياغة .

حث مسيرة المباحثات :

رغم ما اتصفت به هذه المرحله من عدم وضوح في شكل المباحثات فلم تكن في شكل جلسات محددة التاريخ و المكان والشخصيات ، إلا أنها كانت في شكل إجراءات

والاتصال الشخصي ، أو باجتماع عندما كان يستدعي الأمر ذلك ، ويتبادل الآراء من خلال المكاتبات وذلك حتى ٣٠ سبتمبر ١٩٥٤ عندما حضر أنتوني نائتج الخارجية إلى القاهرة ليترأس الجلسات الأخيرة التي ولدت بعدها الاتفاقية .

وقد ظهر أثناء تلك الفترة حرص الطرفين ومعهما الولايات المتحدة على عدم التوقف عن التفاوض بل والتماس الاسراع في ذلك .

فهذا الدكتور محمود فوزي وزير الخارجية المصري يتقابل مع السفير البريطاني في القاهرة ليؤكد له أن رغبة الحكومة المصرية في دفع عملية المباحثات قدماً ، خاصة وأن الأمور قد وصلت إلى التفصيلات الدقيقة التي أصبحت في حاجة إلى المتخصصين فيها ، ومن ثم ألح في تشكيل لجان فنية متخصصة ، وقد أعتبر السفير هذا حرص على الوقت وحفاظ على الموقف ، ومن ثم وافق على تشكيل اللجان على أن تقوم وزير الخارجية على وضع تاريخ لانتهائها من أعمالها ، وعرض هذه الأعمال ولو في شكل مسودات على اللجنة الرئيسية(١٩) .

وهذا بلاشك يعكس حرص الحكومة المصرية على الوفاء بوعدها في تنفيذ الجلاء بأسرع مايمكن .

وفي لندن سلم السفير المصري لوزير الخارجية البريطاني رسالة من جمال عبد الناصر تدور حول دفع المباحثات إلى الأمام(٢٠) ، ورضاء الحكومة المصرية عنها وكان نصها :

« أشكرك لرسالتك وإني مسرور بالمثل من أننا كنا قادرين على إرساء المبادىء الأساسية للاتفاقية الجديدة ، وأن قرار الحكومة المصرية هو أن تنفذ الإتفاقية الجديدة روحا ونصا بسرعة ما أمكن ذلك ، وتجعلها فاتحة لصفحة أسعد من العلاقات بين الدولتين ، وإني لذلك سعيد لتلقى تأكيدك على قرار حكومتك كذلك(٢١) .

وكعادتها ، وما أخذته على عاتقها من دفع المفاوضات أيا كان شكلها ، فإن الولايات المتحدة لم تأل جهدا في الاشتراك في دعم هذه المباحثات ودفعها إلى الأمام كذلك ، فقد أرسل وزير الخارجية الأمريكي سفيره في لندن إلى وزير الخارجية البريطاني يخبره بتأييد الولايات المتحدة للموقف بين مصر وبريطانيا ويعترف بأن المصريين (ناصر وزملاءه) تحملوا العبء الأكبر من التنازلات التي كانت سببا في استمرار الاتصالات والمباحثات بين البلدين ، وأنهم بصدد التعرض لاختبار أكبر بحجم وعودهم ، ومدى تحملهم في الأسابيع القادمة قبل توقيع الاتفاقية النهائية ، خاصة وأن مستر كافري السفير الأمريكي في القاهرة أشار في برقية له أن الثورة - في هذه الفترة الحرجة - ستتعرض لمعارضة شرسة مؤلفة من رجال الوفد والإخوان المسلمين والشيوعيين الذين بدأوا ينتقدون ماتوصلوا إليه ، وأن نجيب نفسه أخذ موقفا معاديا لهم .

وخلص كافرى فى برقيته إلى توصية إلى البريطانيين لبذل جهدهم فى إيجاد أى عرقلة فى سبيل المباحثات ، لأن هذا الأسلوب سيسهل عليهم أيضا الوصول إلى مكاسبهم .

وأعلنت الخارجية الأمريكية على لسان رجلها فى لندن عن إعتماد المعونة الاقتصادية والعسكرية لمصر دعما لموقفها وشحذا لهمم رجالها(٢٢) وأنه [illegible] لما ورد فى برقية كافرى أعلن رئيس الوزراء المصرى فى ١٤ سبتمبر أن [illegible] الإتفاقية سوف يخلق كثيرا من المشكلات الكبيرة ، وأن أحزاب المعارضة فى مصر سوف تعتبر فترة ماقبل الوصول إلى التوقيع على المعاهدة فى شكلها النهائى فرصة للتشنيع بالحكم وتصغير لشأنه(٢٣) .

وبهذا وضحت الجدية فى العمل السياسى فى تلك الفترة الحرجة من تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ، وكذلك ظهر حسن النوايا من الطرفين وإحترام تنازلات كل طرف للآخر ، وعلى هذا شكلت لجان فنية .

المرحلة الثانية : اللجان الفنية :

فى إجتماع عقد يوم ٣ أغسطس ١٩٥٤ حضره مندوبون عن كل من مصر وبريطانيا هم :

الجانب المصرى :

دكتور محمود فوزى وزير الخارجية

الأميرالاى أركان حرب طه محمد فتح الله

الصاغ محمد نور الدين قره

القائمقام أركان حرب محمد فؤاد الطودى

القائمقام أركان حرب محسن إدريس

قائد اللواء الجوى جمال عفيفى

قائد اللواء الجوى على لبيب

أحمد خيرت سعيد

عمر لطفى

بالإضافة إلى سكرتارية من : البكباشى أركان حرب أحمد اسماعيل وقائد الأسراب عبد الفتاح حسن

الجانب البريطانى :

سير رالف ستيفنسون السفير البريطانى فى القاهرة

بنسون Benson

ترنس جارفى Terence Garvey

بريجادير روبرتسون

لاسى

كابتن فيل

درينهول J. K. Drinhall

ماجور ديكسون Major J. D. J. Dickson

كيريدج (سكرتارية) G. E. Kerridge

وشكلوا اللجان الفنية المطلوبة وكانت :

(أ) لجنة التوجيه والصياغة Steering Drafling Committee

وهى أهم اللجان جميعا ، حيث تتلقى نتائج أعمالها وتقاريرها ، وعليها إعداد نصوص مشروعات الإتفاقية بناء على ذلك ، كما أن عليها تحرير مسوداتها بعد إعتماد الأوراق التى ترد إليها من اللجان الأخرى(٢٤) ، وحدد لها الدكتور محمود فوزى يوم ٢٤ أغسطس ١٩٥٤ موعدا لانتهائها من أعمالها .

(ب) لجنة الانسحاب Withdrawal Committee

وتدرس عملية الإنسحاب وتفصيلها فى شكل جداول عددية بالنسبة للرجال والمهمات ، وتعرض هذه الجداول على اللجنة السابقة ، والموافقة على الامداد العسكرى للقوات البريطانية إبان فترة الإنسحاب .

(جـ) لجنة تنظيم القاعدة : Organisation of the Base Committee

وتختص بوضع تفاصيل التنظيمات العملية للقاعدة بواسطة المقاولين المدنيين .

(د) اللجنة المالية : Financial Committee

للمراجعة والموافقة على كل القرارات المالية والتسويات التى تثيرها المباحثات(٢٥) ، وأضاف إليها السفير البريطانى مهمة وضع المبادىء التى يمكن أن تحكم دفع العمل السياسى وذلك بتذليل الصعوبات المالية ، ووضع التنظيمات المالية التى يمكن تطبيقها على القوات البريطانية أثناء الإنسحاب وهو ماكان من إختصاص لجنة إعادة الانتشار **Redoployment Committee** وهى لجنة عسكرية لاقبل لها بهذا العمل (٢٦) .

(هـ) كما زارت مصر فى منتصف أغسطس ١٩٥٤ بعثة للدراسة Survey Mission مكونة من رجال الصناعة البريطانيين وخصت بأعمالها منطقة قناة السويس لدراسة المشكلة على الطبيعة ووضعت دراستها ونتائجها أمام اللجنة العليا[٢٧] .

وفى إجتماع ٤ أغسطس ركز الدكتور فوزى - وكان رئيسا للجنة - على أن لجنة الإنسحاب ، على إعتبار أنها صلب عملية الجلاء ، فعندما حدد يوم ٢٤ أغسطس موعداً للإنتهاء من الأعمال ، أمل بنسون أن يكون كذلك نظرا لضيق الوقت ، وبذل جهده وسلم الجانب المصرى فعلا مسودة لجدول الإنسحاب .

وقد أبدى الجانب المصرى بعض الملاحظات عليه كانت كالاتى :

أن مصر تأمل أن يتم الإنسحاب بسرعة أكثر خلال الشهور الأربعة الأولى ، وطلب توضيحا لنوعية الفرق التى ستجلو ، وكذلك ما إذا كان الانسحاب سيكون جماعيا أم من مناطق بعينها .

وجرى الحديث خلال الجلسة حول تنفيذ لجنة الانسحاب لعملها ، فقدم الدكتور فوزى المقترحات الآتية :

١ - تحديد الفرق التى ستجلو فى كل فترة لتكون معروفة لدى الجانب المصرى .

٢ - أعتبر النسبة المئوية للقوات المنسحبة فى الفترة الأولى قليلة جدا وأوصى بزيادتها .

٣ - كانت وجهة النظر المصرية أنه من الأفضل أن يتم الإنسحاب بصورة كاملة من كل منطقة دفعة واحدة ليسهل تسلمها ، وليس فى شكل أعداد فقط من كل منطقة .

٤ - يجب التأكد من مطابقة المهمات الخارجة لما هو وارد بالقوائم وقد ناقش جنرال بنسون معه هذه النقاط مؤكدا حرص حكومته على سرعة إجراء الانسحاب ، وبنظام كامل خلال العشرين شهرا المحددة ، ووعد بأن الإعداد ستزيد فعلا ، وأن عدد الذين سينسحبون فى الشهور الأربعة الأولى سيكون ١٤,٠٠٠ جندى ، إلا أن دكتور فوزى طالب بزيادة هذه الأعداد ، وعلى ذلك اقترح تشكيل لجنة فرعية من اثنين من كل جانب لمناقشة النقاط والعقبات الأساسية للإنسحاب تمهيدا للعمل[٢٨] .

وفى تقرير عام عن هذه اللجان طلبه وزير الخارجية البريطانى فى ١٤ سبتمبر ١٩٥٤ وقدمه مدير إدارة الشرق الأوسط فى وزارة الخارجية البريطانية جاء :

أن هناك صعوبة فى عمل هذه اللجان (وهذه طبعا وجهة نظر بريطانية) نظرا لما يثيره المصريون من مشكلات حول كل نقطة ، وأن عليها أن تتجنب ما يضعونه من عراقيل حتى لاتتيح لهم فرصة الحصول على امتيازات .

وعول هذا المسئول البريطانى على إقتراب أول أكتوبر - موعد إفتتاح الجامعات فى مصر - وماسيقوم به الطلبة من احتجاج فى شكل إضرابات ، ليضغط به على الجانب المصرى الذى سيعيش تحت وطأة القلق ويطلب التعجيل بانجاز الأتفاقية وهنا يحصل البريطانيون على مايريدونه من امتيازات اكثر فى المقابل كما ضمن التقرير ما واجهوه من هذه المشكلات ، منها :

١ - مشكلة النقاط المختلف عليها قبل الصياغة كاستعمال الموانى المصرية والمطارات عند إعادة العمل فى القاعدة .

٢ - المفتشون حيث لم يصلوا بعد إلى إتفاق حول عددهم .

٣ - المنشآت وماسيسلم منها وماسيترك ، وكيفيه تنفيذ ذلك .

٤ - أنابيب النفط ، وقد وافقوا على نقل ملكيتها لمصر ، على شريطة أن يكون لشركة شل حق الإمتياز فى توفير إحتياجات ومتطلبات القوات البريطانية وستمنح لهم دون مقابل بالتبادل مع تسويات أخرى مجزية .

٥ - التسويات وهى فى الواقع مقاصات لما قدم من تنازلات ، وعلى ذلك فلا تدفع أموال كثيرة فى المقابل .

ومن الغريب أن يضيف التقرير فى شىء من الغمز واللمز ، أن المصريين أعلنوا أمام شعبهم أنهم سيأخذون منشآت ومهمات تبلغ قيمتها خمسين مليونا من الجنيهات ، ولما كان ما سيسلم اليهم لاتصل قيمته إلى هذا المبلغ ، فقد أشاروا (أى المصريون) من طرف خفى أن نضع قيمة لبعض المنشآت الأخرى - ولو أنها ليست ذات قيمة فى السوق - كالمطارات والموانى حتى نصل إلى هذا الرقم[٢٩] .

هذا عن عمل اللجان وإطار إنجازاتها ، والتى سيظهر عملها من خلال :

المرحلة التالية : جمع التفاصيل وصياغة البنود .

وكانت هذه المرحلة من أهم المراحل ، ففيها انتهت دقائق المفاوضات السابقة ، وقد إتسمت بالالحاح من كلا الطرفين على سرعة الوصول إلى حلول حاسمة ، آخذين فى إعتبارهم الظروف العالمية من جهة ، والظروف الداخلية فى كلا البلدين من جهة أخرى ، خاصة وأن النقاط الرئيسية قد وصلوا بشأنها إلى الإتفاق بعد أن قدموا التنازلات المناسبة فى سبيل حث المسيرة نحو اتفاق نهائى كامل . كما ظهر أثناءها حرص الجانب البريطانى على هذا الإنهاء ، بل وصل الأمر بهم إلى حد القلق ، وهو ماتظهره تقارير السفير البريطانى فى القاهرة ، فقد أرسل إلى الخارجية البريطانية أثناء عمل هذه اللجان ، أن هذه الإتفاقية ستكون معدة للتوقيع فى منتصف سبتمبر ، وتلقت الخارجية هذا القرار بتفاؤل كبير وردت على الفور بتفويضه هو وبنسون فى التوقيع عليها[٣٠] .

ولما مر منتصف الشهر ولم تتم صياغة الاتفاقية أرسل السفير البريطانى مايعكس

توتره الشديد إلى الخارجية فيقول « إنى اشعر بقلق شديد لطول الوقت الذى [illegible] المفاوضات ... وأن الحكومة المصرية يزداد توترها من جراء [illegible] وأنه من مصلحتنا التعجيل بإنهاء المعاهدة والتوقيع عليها ، فالتأخير [illegible] فربما تفقد الحكومة المصرية أعصابها وتتقدم بمطالب لاتساير [illegible] أنه ربما تعود الأحداث فى منطقة القناة مرة أخرى ... » وأنهى خطابه [illegible] التشدد فى التفاوض وطلب المزيد من المطالب ، وحصر مطالب الطرفين [illegible] والبريطانى ، مطالبا بالتساهل وعدم طلب مزايا أكثر(٣١) .

تلك كانت الظاهرة التى سيطرت على جو المباحثات فى تلك الأيام [illegible] إنتهت بوصول وزير الخارجية البريطانى بنفسه كما سنرى .

أما عن أهم النقاط التى كانت مثارة ، واستغرقت وقتا فى الجدل حولها [illegible] أمور كانت قد أثيرت من قبل أثناء المفاوضات العامة ولكنها لم تنته [illegible] المرة ليبت فيها بشكل نهائى :

التصديق على الإتفاقية وبدء سريانها ، ووضعوا لها نصا بذاته ، تحت رقم [illegible] « هذه الاتفاقية ستعرض للتصديق عليها ، وأن وثائق التصديق ستتبادل فى القاهرة ما أمكن »

ولكن الجانب المصرى أصر على تعديل هذا النص كي يصبح « تعرض [illegible] الإتفاقية للتصديق عليها ، ولكن تأثيرها الفعال وسريانها بدأ فور التوقيع عليها » .

وعندما أخذ رأى الحكومة البريطانية رفضته ، إلا أن رفضها لم يوافق [illegible] سفيرها فى القاهرة ، وأعادها إلى وزارته على أساس أن الموقف لايحتمل تجميد [illegible] الإتفاقية حتى ينتهى من التصديق عليها ، والظروف غير مضمونة خاصة فى مصر [illegible] وأن النقاش القانونى حول هذا المبدأ لاينبغى أن يكون فى هذه الفترة الحرجة ، وانتهوا إلى موقف وسط ، وإن كان يدعو إلى الغرابة - فالإتفاقية يجب أن تسرى منذ تاريخ التوقيع عليها ، وفى نفس الوقت تطرح للتصديق عليها وذلك على أساس أن لرئيس الحكومة ووزير خارجيته الحق فى التوقيع على الإتفاقيات ثم يعرض ماوقع عليه على البرلمان ، والأمر هنا يتوقف على شخصية الوزير الذى يعرض(٣٢) .

واذا كان للبرلمان فيما بعد رأى مخالف فى بعض النواحى فيكون النقاش والاقناع بين الوزير المختص وبينه ، ولكن السريان يظل له فعاليته(٣٣) .

ولما كان هذا الوضع غريبا فى تطبيقه ومرفوضا من قبل المصريين الذين احتجوا بأن النقاش حوله مضيعة للوقت الذى أصبح محسوبا عليهم أمام مواطنيهم ، وأنهم بدأوا يشكون فى نوايا الجانب البريطانى ، فقد أوصى السفير بالموافقة على إقتراح رئيس الوزراء المصرى بحذفه ، ومن باب الاحتياط أن ينص على سريان مفعول الاتفاقية بمجرد التوقيع عليها(٣٤) .

وقطيعة البريطانيين فى المراوغة ومحاولة الحصول على أكبر مكاسب ممكنة [illegible] فى حوار حول فعالية الإتفاقية طالبين إختيار أحد التعبيرين : Comming into force أو "Having effect" من تاريخ التوقيع عليها وأمام رفض الجانب المصرى وصراحة دكتور فوزى من أن هذه المعاذير التى تلتمس سوف [illegible] إلى الوصول إلى نتيجة ، وإنتهوا إلى أن فعاليتها وسريانها يبدأ من حال التوقيع عليها وأن حوار البرلمان الإنجليزى بشأنها لايؤثر على عملية الإنسحاب بأى شكل(٣٥) .

وبذلك صدر قرار المفاوضين بأن « هذه الإتفاقية سوف يصدق عليها ولكنها [illegible] من تاريخ التوقيع عليها .

"This agreement shall be ratified, but shall come into force on the date of signature"(٣٦) . ثم ناقشوا النقطة التالية المترتبة على السابقة وهى الإنسحاب . فطالب المصريون أولا بجدولة عملية الإنسحاب فى شكل يبدأ بأعداد [illegible] فى مراحله الأولى ، وتنتهى إلى أعداد أقل ، حتى ينتهى وجودهم فى الموعد المحدد ، وقد وافق الطرفان فى ٢٣ أغسطس على إنشاء هيئة من القوات المصرية لتسهيل هذه العملية ، مع الضغط المستمر من الجانب المصرى على سرعة الإنجاز(٣٧) .

وأمام الحاح المصريين طالبهم البريطانيون بتقديم التسهيلات اللازمة لنقل الجنود ومهماتهم(٣٨) ، على أن يكون هناك نص فى الاتفاقية يتضمن هذا ، ولكن الجانب المصرى - فى شك من نوايا البريطانيين رضخ لذلك على أن يكون فى اللاحق وليس فى صلب الإتفاقية ، معللين رأيهم هذا بأن يثبت شيئا من الفشل فى حقهم أمام المعارضة فى مصر ، وهو أمر لامحل له الآن ، ووافقت لجنة إعادة الانتشار على ذلك(٣٩) .

وعن إلغاء معاهدة ١٩٣٦ نشب خلاف حول صياغتها ، فقدم الجانب البريطانى النص الآتى « إن حكومة المملكة المتحدة بريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية تعترف أن معاهدة الصداقة الموقعة فى لندن فى ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ بالمحاضر الموافق عليها والمذكرات المتبادلة ، والإتفاق الخاص بالإستثناءات والإمتيازات التى تمتعت بها القوات البريطانية فى مصر سوف تتوقف ليبدأ سريان الاتفاقية » .

وقدم الجانب المصرى الصيغة التالية :

« إن حكومة المملكة تعترف أن معاهدة الصداقة الموقعة فى لندن فى يوم ٢٦ أغسطس عام ١٩٣٦ مع المحضر الموافق عليه والمذكرات المتبادله والإتفاق الخاص بالاستثناءات والإمتيازات التى تمتعت بها القوات البريطانية فى مصر وكل الإتفاقيات المترتبة عليها قد إنتهت » .

وكان الخلاف فى الكلمات الأخيرة للعبارتين لأن العبارة المصرية تحمل معنى

انتهائها منذ الغتها عام ١٩٥١ وهو مالم تعترف به بريطانيا ، ولكن أمام الظروف التى حكمت المفاوضات ، وأمام حصول بريطانيا على كل مطالبها ، كما قال عرب فقد وافقوا على الغائها طالما لم تظهر التزامات تجاه انجلترا منذ الغائها لتصاعدها عام ١٩٥١(٤٠) .

ولما أتى دور فترة إنتهاء سريان الإتفاقية للعرض ، طالب الجانب المصرى أن تلحق العبارة الأتية بالنص الخاص بسريان الإتفاقية لفترة سبع سنوات :

« ما لم توافق كلتا الحكومتين المصرية والمملكة المتحدة على أى امتداد لا يوجد ككل أو فى جزء منها ، فإنها تنتهى نهائيا بانهاء السنوات السبع من تاريخ التوقيع وتنسحب حكومة المملكة المتحدة وإلا تخلصت من المتعلقات البريطانية(٤١) .

وكان إصرار الجانب المصرى على عدم إطالة فترة سريان الاتفاقية لأكثر من سبع سنوات مبعثه أنه إذا خضعت الأمور لضغط الحكومة البريطانية بعدها لأكثر من هذا فإنها قد تصبح لمدد أخرى متتابعة ، وهذا يحمل معنى أنها أصبحت معاهدة سارية المفعول لأجل غير مسمى Open ended ، وهذا يرفضه المصريون بشكل أساسى ، ويرفضه عبد الناصر بشكل خاص ، حيث لاينبغى عليه أن يخرج على شعبه بمعاهدة تسرى لأجل غير مسمى .

وقد أوصى السفير البريطانى بقبول وجهة النظر المصرية والموافقة عليها مجاملة لعبد الناصر ، وحتى يقضى على ماتخلقه المخالفة فى الرأى من مخاوف وشكوك لايتحملها الموقف آنئذ ، وأضاف السفير أن أى تشدد من جانبنا كأننا نجلب على أنفسنا أضرارا لسنا بحاجة إليها(٤٢) .

وكان النص الذى توصلوا إليه هو « أن هذه الإتفاقية ستظل سارية المفعول لمدة سبع سنوات من تاريخ توقيعها ، وأثناء الأثنى عشر شهرا الأخيرة من هذه الفترة ستتشاور الحكومتان معا لتقرير التنظيمات التى تكون ضرورية حول إنهاء الإتفاقية » .

وعقب السفير على هذا بأن روح الصداقة وصدق النوايا ستكون كفيلة بتوصيلنا إلى مانريد إذا ماعبرنا مرحلة التشدد الآن(٤٣) .

وقد تعلقت بمسألة تاريخ بدء سريان الإتفاقية عدة مسائل مالية وإدارية أهمها التسويات - الجمارك - التسهيلات فى المطارات والموانى فقد اتفق على أن تبدأ كل هذه الأمور منذ تاريخ التوقيع على الاتفاقية(٤٤) .

وأخيرا كانت هناك مناقشات أقل خطورة حول الإشارة إلى قناة السويس كممر ملاحى حيوى وحرية الملاحة مع إحترام معاهدة ١٨٨٨ .

تم الاشارة فى الاتفاقية إلى الأمم المتحدة بمعنى أنها لاتخرج عن نظمها(٤٥) .

كانت الخارجية البريطانية على اتصال دائم بسفارتها فى القاهرة لدرجة أنها كانت أن تكون حاضرة على مائدة المفاوضات .

زيارة أنتونى ناتنج لمصر :

لما أصبحت الأمور مستقرة رأت الحكومة البريطانية أن ترسل أنتونى ناتنج إلى القاهرة ليعطى الدفعة الأخيرة للمفاوضات ، ووضع اللمسات الأخيرة للمسودات التى أعدت ، فأرسلت فى ٢٥ سبتمبر ١٩٥٤ إلى سفيرها فى القاهرة إخطارا بوصول هذا الوزير مساء يوم ٢٩ سبتمبر للاشتراك فى الجلسات الأخيرة للمفاوضات والتى اتفق على أن تخرج بعدها الإتفاقية النهائية إلى الواقع(٤٦) .

ولهذا أعدت الأوراق اللازمة والأفكار المبلورة التى تضمنت ماأنهت إليه المباحثات إلى الموافقة ، والنقاط التى مازال الخلاف حولها(٤٧) .

أما هو فقد زودته الحكومة البريطانية بما أنتهت إليه أفكارها على ضوء ماوصلها من المفاوضين فى مصر ، وحصرتها فى قائمتين :

الأولى : مطالب البريطانيين :

(أ)التنازل عن المطالبات المالية

(ب) المفتشون : فمطالب البريطانيين أن يكونوا تسعة مفتشين بالإضافة إلى ٩ مفاجئين ، بينما سمح المصريون بسبعة مفتشين ، ٥ مفاجئين ، وعليه أن يوفق بين المطلبين .

(جـ) المعسكر وهو أمر أساسى إذ ستجرى بشأنه التسويات المالية والعسكرية .

(د)المنشآت البترولية وماسيثور حول تسليمها من مشكلات بشأن تزويد القوات البريطانية بما تحتاجه من وقود ، وضمان مركز شركة شل كمتعهد .

(هـ) تأمين المنشآت والقوات أثناء فترة الانسحاب وهى مسئولية مصر ، المطارات ومدى مايسمح به فى استخدامها لطائرات الإنجليز إستعمال الموانى لدى عودة القوات البريطانية إلى القاعدة ، التكلفة وماسيخص بريطانيا منها وقيمة الأقساط التى ستدفع .

مطالب المصريين :

١ - نقل ملكية المنشآت إليهم .

٢ - الرسوم التى ستدفع مقابل الصيانة .

٣ - ماسيسلم إليهم من عتاد .

٤ - مشكلة التصديق على المعاهدة .

٥ - نص إنهاء اتفاقية ١٩٣٦(١٨) .

كما حمل معه بشكل غير رسمى مطالب إسرائيل ، وهى لاتخرج عما عرضنا من قبل : كأن لاتستعمل القاعدة بعد تسليمها ضد سلامتها ، وأن تكون على قدم المساواة مع الدول التى إذا ماهددت بهجوم خارجى تعود بسببها القوات البريطانية إلى القاعدة ، وقد أوضح التقرير نفسه أنها أمور لاتتفق حقيقة وروح نصوص الإتفاقية ، من أجل هذا لم تكن واردة ضمن موضوعات المباحثات(١٩) .

وقد وصل ناتنج إلى القاهرة يوم ٢٩ سبتمبر ١٩٥٤ ، وبدأت المباحثات فى اليوم التالى مباشرة ، وفى هذه الجلسة القى كلمة أكد فيها أن حكومة جلالة الملكة [illegible] قلقة جدا للوصول إلى إتفاق ، وفتح صفحة جديدة من الثقة والتعاون والصداقة بدلا من تلك الصفحة القديمة من الكراهية التى حكمت العلاقات بين البلدين ، مما تطلب بذل الجهد من كلا الطرفين .

ولقد أبدى عبد الناصر فى هذه الجلسة ترحيبا وشعورا مماثلا من الحماس والاخلاص والقى كثيرا من الضوء على المشكلات الداخلية التى ستواجهه والمعارضة المتزايدة التى ستتلقفه أن هو لم يصل إلى إتفاق مرض .

وصرح عبد الناصر ودكتور فوزى أن هذه الاتفاقية ستبدأ مرحلة جديدة نقل فيها الاضطرابات وتسكت المعارضة ، سيما وأن هناك من يستغلون موقفهم إذا هم لم يصلوا إلى اتفاق معللين ذلك بمقولتهم بأن الوضع فى ظل معاهدة ١٩٣٦ كان أفضل مما أشارت اليه ٥ المبادىء الرئيسية للاتفاقية ٥ حيث أن الاحتلال كان سينتهى بألمانيا فى عام ١٩٥٦ ، وأبدوا تخوفهم من اضرابات طلبة الجامعات الوشيكة الافتتاح .

ورد ناتنج بتقديره لهذه الظروف ، وأنه يجب أن يتأكد المصريون أنه قد فتحت صفحة جديدة لاتقوم على أسس الشك فى نوايا كلا الطرفين(٢٠) .

وطلب الوفد المصرى فى هذا الأجتماع مايأتى :

١ - نقل ملكية خط الأنابيب بين القاهرة والسويس والذى تملكه بريطانيا إلى مصر .

٢ - إضافة مادة جديدة إلى الاتفاقية تنص على إنتهاء مفعول معاهدة ١٩٣٦ لان بريطانيا لم تكن قد اعترفت بالغائها .

٣ - إعداد جدول ينظم مواعيد جلاء القوات البريطانية عن منطقة القناة على أن يبدأ الجلاء فور توقيع الاتفاقية

فطلب الوفد البريطانى الرجوع إلى حكومته فى ذلك .
وفى الجلسة الثانية يوم ٣ أكتوبر ١٩٥٤ تم الاتفاق على المسائل المالية والفنية الخاصة بالمنشآت العسكرية .

تما عرض المشروع النالى للاتفاقية بعد إكتماله للمناقشة ، :
، إن حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال أيرلندا وحكومة مصر ، إذ يرغبان فى إقامة العلاقات المصرية البريطانية على أساس جديد من التفاهم المتبادل والصداقة الوطيدة قد اتفقتا على مايأتى :

المادة الأولى :

تجلو قوات صاحبة الجلاله جلاء تاما عن الأراضى المصرية وفقا للجدول الرابع الملحق فى الجزء رقم (١) فى الملحق خلال فترة عشرين شهرا من تاريخ التوقيع على الاتفاق الحالى

المادة الثانية

تعلن حكومة المملكة المتحدة إنقضاء معاهدة التحالف الموقع عليها فى لندن فى السادس والعشرين من شهر أغسطس عام ١٩٣٦ ، وكذلك المحضر المتفق عليه والمذكرات المتبادلة والاتفاق الخاص للاعفاءات والميزات التى تتمتع بها القوات البريطانية فى مصر ، وجميع ماتفرع عنها من اتفاقات اخرى .

المادة الثالثة :

تبقى أجزاء من قاعدة قناة السويس الحالية والمبينة بالملحق رقم (٢) فى حالة الاستعمال ومعدة للإستخدام فورا وفق أحكام المادة الرابعة من الإتفاق الحالى ، وتحقيقا لهذا الغرض يتم تنظيمها وفق أحكام الملحق ...

المادة الرابعة :

فى حالة وقوع هجوم مسلح من دولة من الخارج على أى بلد يكون عند التوقيع على هذا الاتفاق طرفا فى معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية ، أو على تركيا تقدم مصر للمملكة المتحدة من التسهيلات ماقد يكون لازما لتهيئة القاعدة للحرب وإدارتها إدارة فعالة ، وتتضمن هذه التسهيلات استخدام الموانى المصرية فى حدود ماتقتضيه الضرورة القصوى للأغراض سالفة الذكر .

المادة الخامسة :

فى حالة عودة القوات البريطانية إلى قاعدة قناة السويس وفقا لأحكام المادة الرابعة تجلو هذه القوات فورا بمجرد وقف القتال المشار إليه فى تلك المادة .

المادة السادسة :

فى حالة حدوث أى تهديد بهجوم مسلح من دولة من الخارج على بلد يكون عند توقيع هذا الإتفاق فى معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية أو على تركيا يجرى التشاور فورا بين مصر والمملكة المتحدة .

المادة السابعة :

تقدم حكومة جمهورية مصر تسهيلات مرور الطائرات وكذلك تسهيلات النزول وخدمات الطيران المتعلقة برحلات الطائرات التابعة للسلاح الملكى التى يتم الإخطار عنها ، تعامل جمهورية مصر هذه الطائرات فيما يتعلق بالإذن فى أى رحلة معاملة لاتقل عن معاملتها لطائرات أية دولة أجنبية أخرى مع إستثناء الدول الأطراف فى معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية ، ويكون منح التسهيلات الخاصة بالنزول وخدمات الطيران المشار اليها آنفا فى المطارات المصرية فى منطقة قاعدة قناة السويس .

المادة الثامنة :

تقر الحكومتان المتعاقدتان أن قناة السويس البحرية التى هى جزء لايتجزأ من مصر طريق مائى له أهمية دولية من النواحى الإقتصادية والتجارية والإستراتيجية وتعربان عن تصميمهما على إحترام الإتفاقية التى تكفل حرية الملاحة فى القناة والموقع عليها فى القسطنطينية فى التاسع والعشرين من شهر أكتوبر عام ١٨٨٨ .

المادة التاسعة :

(أ) لحكومة المملكة المتحدة أن تنقل أى مهمات بريطانية من القاعدة أو إليها ، حسب تقديرها

(ب) لايجوز أن تتجاوز المهمات القدر المتفق عليه فى الملحق (٢) إلا بموافقة جمهورية مصر .

المادة العاشرة :

(أ) يظل هذا الإتفاق نافذا مدة سبع سنوات من تاريخ توقيعه

(ب) تنشأ الحكومتان خلال الأثنى عشر شهرا الأخيرة من تلك المدة التقرير ما قد يلزم من تدابير عند إنتهاء الإتفاق .

(جـ) ينتهى العمل بهذا الإتفاق بعد سبع سنوات من تاريخ التوقيع عليه ، وعلى حكومة المملكة المتحدة ألا تنقل أو تتصرف فيما بعد ماقد يتبقى لها وقتئذ من ممتلكات فى القاعدة إلا بموافقة الحكومتين المتعاقدتين على مد هذا الأتفاق .

المادة الحادية عشرة :

تعتبر ملاحق ومرفقات (محاضر الإتفاق والخطابات المتبادلة) هذه الإتفاقية جزء لايتجزأ منها .

المادة الثانية عشرة :

لايمس الإتفاق الحالى ولايجوز تفسيره على أنه يمس بأية حال حقوق الطرفين والتزاماتهما بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة .

المادة الثالثة عشرة :

يعمل بالإتفاق الحالى على إعتبار أنه نافذ من تاريخ توقيعه ويتبادل وثائق التصديق عليه فى القاهرة فى أقرب وقت ممكن .

وإقرارا لما تقدم وقع المفاوضون المرخص لهم بذلك هذا الإتفاق ووضعوا أختامهم عليه .

صدر بالقاهرة فى ... يوم .... ١٩٥٤ من صورتين باللغتين العربية والانجليزية ويعتبر كلا النصين متساو فى الرسمية(٥١) .

وقد علقت الخارجية البريطانية على هذه المسودة بعدم تقبلها للمادة السابقة منها على أن تتمتع طائرات بريطانيا - فى تسهيلات مرورها وخدماتها - بحقوق الدول الأولى بالرعاية ويعدل النص إلى « تقدم حكومة جمهورية مصر تسهيلات مرور الطائرات وتقدم لها خدمة كأى الدول الواردة فى معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية »(٥٢) .

وبعرض هذا الرأى ومناقشته مع الجانب المصرى أبدى المصريون تساهلا فى عبور الطائرات البريطانية لأجواء مصر في طريقها إلى الأردن تطبيقا للمعاهدة الخاصة بذلك ، ولكن الدكتور فوزى فضل ألا يكون هذا بشكل مكتوب لأن معنى هذا إضافة أشياء إلى الاتفاقية يساء فهمها وأن مصر توافق على أسباب أخرى للعبور وتعهد فى نفس الوقت أن ينفذ هذا(٥٣) .

وقد غادر ناتنج القاهرة يوم ١٠ أكتوبر إلي لندن للوقوف على رأى حكومته بشأن الخلاف الجديد الذى ظهر حول إعداد الأماكن اللازمة لايواء الخبراء الفنيين البريطانيين ، فقد طلبت مصر أن يعاملوا معاملة بقية موظفى الشركات البريطانية الأخرى فى مصر ، بينما طلب الانجليز منحهم إمتيازات خاصة ، وعاد ناتنج إلى القاهرة بعد ذلك يوم ١٤ أكتوبر مزودا بالسلطة اللازمة لإنجاز الإتفاق(٥٤) .

وكانت المباحثات مستمرة أثناء غيابه بين الجانبين حول مشكلة لم تكن مدرجة فى الجداول الملحقة بالإتفاقية وهى « المعسكر » الذى كان يشغله الجنود البريطانيون وكيفية تسليمه وتشغيله أبان فترة الأنسحاب ، وفى حالة العودة إلى القاعدة .

وطلب وزير الخارجية المصرية أن ينقل المعسكر إلى ملكية المصريين وأن يشغله جنود الجيش المصرى ، وردد عبارة « أنها ستكون مدعاة للسخرية لنا إذا نحن وافقنا على قاعدة لاتحتوى على مركز عسكرى ، إذ ماهى فائدة القاعدة بدون مركز عسكرى .

وبعد مناقشات قدم الوزير المصرى مطلبه مكتوبا « أنه مطلوب مركز عسكرى مناسب يكون فى المتناول عند تشغيل القاعدة » .

كما ناقشوا كذلك مسألة تأمين وجود الجنود البريطانيين وعتادهم طوال فترة الانسحاب .

وأكد الجنرال بنسون أنه فى حالة العودة سيكون فى عدد أقل من هذا وفى حالة حلفاء فى حرب تتساوى مصالحهم مع مصالح المصريين(٥٥) .

المرحلة الرابعة : الصياغة النهائية للإتفاقية :

بعد عودة ناتنج عقدت آخر جلسة للمباحثات يوم ١٨ أكتوبر سويت خلالها كل المسائل المعلقة والتى ظهرت أخيرا كمشكلة المعسكر والإيجار الذى سيدفع لما سيؤجر من أماكن ، سواء للجنود أو لإيواء الخبراء(٥٦) .

ويقر الجانب البريطانى أنه استغل الحاح المصريين على توقيع الاتفاق بسرعة ، وسوى بسرعة مطالب المصريين التى عرضت عليه والتى كانت حتى يوم ١٩ أكتوبر تتبلور فى :

(أ) ملكية فورية لخط الأنابيب .

(ب) السماح للقيادة البحرية باستغلال مخازن الزيت لمدة سبع سنوات فقط .

(جـ) ضرائب على تموين الطائرات .

(د) تعيين مايزيد على ٢٣ فنيا ليبقوا فى فنارة وأبوصوير

(هـ) استبعاد طائرات الكومنولث من التصريح بالعمليات .

وصدرت تسويات وتنازلات بالتبادل بينهما ، وعلق منها بعضها كالبند (هـ) ووقعت الاتفاقية فور ذلك وسط هذا الموقف(٥٧) .

وفى الساعة ١٠,٢٢ مساء صدر البيان المشترك التالى :

« أن رئيس وزراء جمهورية مصر وجميع أعضاء وفده ، والمستر أنتونى ناتنج وزير الدولة فى وزارة الخارجية البريطانية والسفير البريطانى الماجور جنرال بنسون وقعوا اليوم فى القاهرة إتفاقا بشأن منطقة قاعدة قناة السويس الغرض منه إقامة العلاقات المصرية الانجليزية على أساس جديد من التعاون .

ولقد بذل الجانبان جهدا كبيرا للوصول إلى إتفاق واضح شامل يكون أداة بناء لقضية السلام .

ويسر الجانبان أن يعربا باسم حكومتيهما عن رغبتيهما الصادقة فى أن يعملا فى تعاون وقوة لتحقيق أغراض الاتفاق وبذا يمهدان لبعث روح جديدة من التفاهم والصداقة بين شعبيهما(٥٨) .

وقد تكونت الإتفاقية من ١٣ مادة من صورتين باللغتين العربية والانجليزية وقعها عن الجانب المصرى كل من :

جمال عبد الناصر - دكتور محمود فوزى - عبد اللطيف البغدادى - محمد عبد الحكيم عامر - صلاح الدين مصطفى سالم

وعن الجانب البريطانى :

هـ . أنتونى ناتنج - رالف سكراين ستيفنسون - ر . بنسون والحق بهما ملحقان مكونان من عدة أجزاء(٥٩) .

وقد تضمنت مواد الاتفاقية :

الجلاء التام خلال فترة عشرين شهرا من التوقيع عليها (م ١) ، وانقضاء معاهدة ١٩٣٦ وملحق بها من محاضر ومذكرات متبادلة وماترتب عليها من إعفاءات ومميزات (م ٢) .

تبقى أجزاء من القاعدة صالحة للاستعمال ومعدة للاستخدام فورا (م ٣) . على أن تقدم مصر لبريطانيا كل التسهيلات فى حالة وقوع إعتداء مسلح على أية دولة من الدول الموقعة على ميثاق الدفاع المشترك بين الدول العربية أو على تركيا (م ٤) .

وأن تجلو هذه القوات فور وقف هذا القتال (م ٥)

يجرى التشاور بين طرفى الاتفاقية فى حالة حدوث تهديد لهجوم مسلح من دولة من الخارج على أى بلد يكون طرفا فى معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية (م ٦)

تقدم مصر تسهيلات مرور الطائرات لطائرات سلاح الطيران الملكى بشكل لايقل عن معاملتها لطائرات اية دولة أجنبية أخرى مع استثناء الدول الأطراف فى معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية (م ٧)

أقرت الحكومتان أن قناة السويس البحرية جزء لايتجزأ من مصر فهو طريق ملاحى له أهمية دولية من النواحى الاقتصادية والتجارية والاستراتيجية مع إحترام اتفاقية القسطنطينية ١٨٨٨ (م ٨) .

واختصت المادة التاسعة بنقل المهمات البريطانية من القاعدة أو اليها والا يمس هذا الاتفاق حقوق الطرفين والتزاماتهما بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة (م ١٠) .

وأن مدة نفاذ هذه الإتفاقية سبع سنوات من تاريخ توقيعها على أن تتشاور الحكومتان خلال الأثنى عشر شهرا الأخيرة لتقرير مايلزم من تدابير عند انتهاء الاتفاق على أن ينتهى العمل بها بعد سبع سنوات من تاريخ التوقيع عليها (م ١٢)

وأذاع جمال عبد الناصر عقب توقيع الإتفاق النداء التالى :

« أيها المواطنون :

لعل أجدادنا يتطلعون اليوم من المثوى الأبدى الذى تسكنه أرواحهم برضى وفخر ، ولعل أحفادنا الذين لايزالون فى مجاهل المستقبل سوف يعودون بعد مئات السنين إلى ذكرى هذا اليوم باعتزاز وتقدير ، ولعل هؤلاء وهؤلاء من الأجيال التى

مضت والأجيال التى سوف تجىء تلتقى نظراتهم عند هذا اليوم فيباركون الجهد الذى قام به جيلنا استكمالا لكفاح من ذهبوا وتمهيدا لكفاح القادمين .

لقد شاءت إرادة الله أن تلقى على اكتافنا أمانة الماضى والمستقبل وكانت [illegible] لنا عونا على الحاضر

أيها المواطنون

إن يومنا الحاضر يوم عظيم يرتفع إلى مستوى الماضى العريق ويعطى بالأمل فى مستقبل لاتحده آفاق

إن مرحلة كفاحنا قد انتهت ومرحلة جديدة على وشك أن تبدأ ، هاتوا أيديكم وخذوا أيدينا وتعالوا نبنى وطنا جديدا بالحب والتسامح والفهم المتبادل اللهم أعطنا الصبر فى الحقة كى لايستخفنا النصر ، وتدور رؤوسنا غرورا مع نشوته ، اللهم اعطنا الأمل الذى يجعلنا نحلم بما سوف نحققه فى الغد أكثر مما يجعلنا نفاخر بما حققناه بالأمس واليوم ، اللهم أعطنا الثقة بأنفسنا لنرى اننا على بدايه الطريق وأن الشوط أمامنا طويل وطويل ، اللهم اعطنا الشجاعة لنستطيع أن نتحمل المسئوليات التى لابد أن نتحملها فلا نستهين بها ولانهرب منها ، اللهم أعطنا القدرة على أن نواجه أنفسنا وننتقد أن يواجهنا الأخرون بالحق والعدل ، اللهم أعطنا القوة لندرك أن الخائفين لايستحقون الحرية والضعفاء غير خليقين بالكرامة والمترددين لن تقوى أيديهم المرتعشة على التعمير والبناء .

أيها المواطنون :

إن الله عوننا وهو ولى التوفيق(٦٠) .

الاتفاقية فى عيون الجانبين :

أولا - الجانب البريطانى :

بعد توقيع الاتفاقية بدأت تقدم تقارير حول بعض النواحى فيها ، فقدم دافيد سيربل David R. Serpell تقريرا تناول فيه الجوانب المالية فى المعاهدة دار حول الوفر المالى نتيجة تصفية القاعدة فى منطقة قناة السويس ، فاشار إلى أنه سيكون هناك بالقطع تخفيض واضح فى المصروفات العامة كلما تم سحب قوات من القاعدة وأنه رغم ظهور بنود جديدة للصرف كأجور الخبراء الفنيين وصرف التعويضات والايجارات التى ستصرف للمصريين إلا أن الوفر سيكون أكثر ، ويمكن إدخاله فى الميزانية الكلية للدفاع فى السنوات المقبلة .

ثم أنه فى حالة فشل المفاوضات ، فإن استمرار وجود القوات فى قاعدة قناة السويس ، كانت ستمثل استنزافا للأموال البريطانية لما لاطائل منه .

ومن ناحية أخرى أشار التقرير إلى أن الصيانة التى سيقوم بها المصريون ستوفر الكثير من الأموال البريطانية وأن المنشآت التى ستحتفظ بها أكثر قيمة مما سلم للمصريين ، بالاضافة إلى التسهيلات المالية فى الجمارك ، واستعمال الموانى والطرق والمواصلات ، كلها توفر الكثير على بريطانيا(٦١) .

أما عن تقييم بروملى المسئول البريطانى فى الخارجية البريطانية للاتفاقية فقد تطرق إلى :

١ - التسهيلات اللازمة لوجود الورش لخدمة القوات البريطانية فى الشرق الأوسط وقت السلم .

٢ - إتاحة تخزين المهمات الحربية لفترة .

٣ - حقوق عبور القوات الجوية .

٤ - حق العودة للقاعدة

بالاضافة إلى تحرر القوات البريطانية من الواجبات فى هذه المنطقة لتتحقق أى مناطق أخرى ، ممايتيح فرص تحقيق نتائج سياسية أكثر إيجابية

أن المصريين سيقومون بارساء دعائم الأمن والإستقرار فى المنطقة لتأمين الأمور التى نحتاجها زمن الحرب ولكن من ناحية إسرائيل فإن مصر ستظل دائما ضعف إسرائيل ، وأن مصر لم تتعهد بإزالة مايسمى بالتهديدات على الطريق الإستراتيجية المرسلة إلى إسرائيل عبر القناة .

كذا يشير إلى أن جلاء القوات البريطانية بأى شكل أو على أية حال يضعف من نظر بريطانيا فى المنطقة فى نظر القوى السياسية الكبرى فى العالم ، ولكنه يكسب من ناحية العرب ربما يستغل فى حل مشكلات المنطقة مثل النزاع العربى الاسرائيلى اعتمادا على عودة ثقة العرب فى الانجليز(٦٢) .

ثانيا - فى عيون المصريين

فهذا رأس النظام فى مصر وفى وقت توقيع الاتفاقية - محمد نجيب - الذى لاحظ المفاوضون البريطانيون عدم رضائه عن الإتفاقية ، وأنه وقعها فى النهاية بعد ضغط من عبد الناصر عليه(٦٣) .

فينفذ نجيب فى مذكراته الإتفاقية على النحو الآتى :

١ - أن وجود الفنيين الانجليز غير الخاضعين لسلطة الحكومة المصرية يضعف من سيادة المصريين على أراضيهم .

٢ - قبول عودة القوات البريطانية فى حالة الهجوم على تركيا أمر يورط مصر فيما لاقبل لها به

٣ ـ إن الإتفاقية لم تعرض على الشعب فى استفتاء عام .

وأنه عندما عرض الأمر على الدكتور وحيد رأفت ضمن رأيه مذكرة قدمها الدكتور وحيد دارت حول(٢٤) .

١ ـ أن المصريين بتوقيعهم هذه الإتفاقية ربطوا مصيرهم بمصير دول الكتلة الغربية لمدة سبع سنوات ، ورأى أنهم بذلك سيعادون دول الكتلة الشرقية وأن الاتحاد السوفيتى وأعوانه لن يغفروا لهم هذا ، خاصة وأنهم سيشعرون أن القاعدة ستستعمل ضدهم وقت الحرب .

٢ ـ أنه ازاء هذا فإنه لايستبعد وقوع تدابير انتقامية فى غاية الشدة والعنف من جانب تلك الدول اذا تأزمت الأمور فضلا عن انتقام اقتصادى فى وقت السلم .

٣ ـ إن اشتراك مصر فى مشروع دفاع مشترك مع بريطانيا سيحمل البلاد مثل تلك التى تحملها إبان الحرب العالمية الثانية من خسائر فى الأموال والأرواح .

٤ ـ إن إتفاق ٢٧ يوليه (المبادىء الأساسية للإتفاقية) عنى بتنظيم قاعدة قناة السويس فى زمن السلم والحرب لصالح إنجلترا أكثر من عنايته بموضوع جلاء الجنود البريطانيين عن القاعدة فى السويس ، وبقاء القاعدة تحت الإشراف البريطانى العسكرى لمدة أقلها سبع سنوات ، والترخيص للقوات البريطانية بالعودة فى حالة الهجوم على إحدى الدول العربية أو تركيا ووضع سطار انا وموانينا وطرقنا تحت تصرف الإنجليز أمر يعيد إلى الأذهان أثر معاهدة ١٩٣٦ بين مصر وبريطانيا .

٥ ـ إن هذا الإتفاق كفيل بأن يثير النقد والمعارضة لدى فئات الشعب مما يشكل مناوأة للثورة .

٦ ـ إن تجنيب البلاد ويلات الحرب أمنية كثير من الشعوب فى آسيا وأوروبا وحتى فى بريطانيا ذاتها وأن الثورة المصرية أعلنت للشعب مرارا أنها لن تفاوض الإنجليز لتحالفهم ، بل فقط لتنظيم الجلاء الناجز الشامل عن أرض مصر ، وأنها صدمة أن يجد الشعب تحالفا جديدا معها لمدة سبع سنوات .

٧ ـ إن إدخال تركيا سبب لعودة القوات البريطانية وهى عرضة للهجوم عليها من الاتحاد السوفيتى أو من غيره يضيف فرصة جديدة لعودة القوات البريطانية إلى القاعدة فى مصر .

٨ ـ الإمتيازات التى حصلت عليها بريطانيا بالنسبة لطائراتها فى الأجواء المصرية .

٩ ـ ربما يتخذ دعاة الإنفصال فى جنوب الوادى هذه الإتفاقية سببا لتعزيز نشاطهم الإنفصالى بحجة تجنيب بلادهم ويلات الحرب خاصة وأن ارتباطات تركيا

العديدة مع دول حلف الأطلنطى وغيره من دول آسيا تجعل اشتراكها فى الحرب القادمة أمرا محتوما .

١٠ ـ أنه ليس من السهل إفهام الشعب المصرى أنه ليس هو المقصود الهجوم فى حرب متوقعة ، إنما هو الجيش الأجنبى الموجود فى البلاد .

١١ ـ يجب أن تحدد الأماكن التى ستعود إليه القوات فى حالة الحرب حتى لا يعود احتلال القاعدة بأسرها ، على أن تبارحها تلك القوات فور انتهاء الحرب .

١٢ ـ يجب أن نطالب بريطانيا بتعويض كبير لقاء الإلتزامات التى وضعت على عاتق مصر كتسليح كامل للجيش المصرى ، وأن تدفع بريطانيا القسط الأكبر فى نفقات وقاية المواطنين والمنشآت زمن الحرب .

١٣ ـ أنه يجب تدريب فنيين مصريين ليتولوا الإشراف الفنى على القاعدة حتى لا يترك الإشراف للإنجليز فقط .

وتقدم محمد نجيب بهذه المذكرة لمجلس الثورة محتجا على الإتفاقية ، ولكن نظرا لموافقة أعضائه وغالبية الوزراء فقد أصبح نجيب أمام امر واقع فوافق(٢٥) .

والحقيقة أن محمد نجيب فى نقده هذا كان متأثرا بموقفه من مجلس الثورة وتصفية حسابه معهم ، خصوصا بعد أزمة مارس واحساسه بأنه على وشك الاستبعاد من الحكم ، فتضمن نقده شيئا من التجاوز .

فبالنسبة لارتباط مصر بالغرب فى تلك الفترة الدقيقة ، كان أمرا حتميا لأنه لم يكن سهلا أن تخرج مصر على الغرب للأسباب الآتية :

١ ـ خضوعها للإحتلال البريطانى منذ حوالى سبعين عاما عجم الغرب عودها واخضع مصالحها له .

٢ ـ لم يكن من السهل وهى أمام مفاوض محتل أن تطلب الإرتباط بكتلة معادية له .

٣ ـ أن فكرة الحياد لم تكن قد تبلورت بعد فى واقع ، فكان على الدول الصغيرة أن تنحاز إلى إحدى الكتلتين .

٤ ـ العلاقة الواضحة بين المصريين والولايات المتحدة الأمريكية منذ قيام الثورة ودور الولايات المتحدة الفعال إبان فترة المفاوضات وضمانها لإنجاحها .

٥ ـ عدم ظهور دور متميز للاتحاد السوفيتى فى تلك الفترة بالنسبة لمصر . إن خشية نجيب من دور انتقامى من جانب الاتحاد السوفيتى عسكريا واقتصاديا لم يقم عليه دليل إذ لم يسبق أن كانت لمصر معه أية علاقة يخشى منها أو عليها ، كما لم تقدم مصر أية إساءة إليه .

والحق أن الفقرة الخاصة بتركيا كانت تربط مصر بطريق غير مباشر بدول حلف

الأطلنطى والدفاع عنها ، إلا أن المفاوض المصرى حصل فى مقابلها على الشرط الخاص بأن الانجليز لا يستطيعون الإفادة من النزاع العربى الإسرائيلى باتفاق ذريعة للعودة إلى قناة السويس وذلك لأنهم اشترطوا أن يكون الهجوم الذى يقتضى تطبيق المعاهدة من « دول من الخارج » بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط .

أما إشارته لمشروع دفاع مشترك بين مصر وبريطانيا فهو أمر لم يكن قد جد فيه بعد ولم تشر الاتفاقية إليه صراحة .

أما عن تدريب الفنيين المصريين فقد ورد أثناء المفاوضات مشاركتهم الفنيين الإنجليز عملهم فى القاعدة .

وبالرغم مما أحاط هذه الإتفاقية من وجهات نظر مؤيدة ومعارضة فإن من ايجابياتها الواضحة :

أولا : من حيث مدة سريانها فقد وردت فى هذه المعاهدة بشكل محدد فى سبع سنوات تبدأ من تاريخ التوقيع عليها ، أى أن بريطانيا تفقد كل حق فى استعمال هذه القاعدة فى ٢٠ أكتوبر ١٩٦١ ، وهنا يبدو الفرق الواضح بين الإتفاقية والإتفاقيات السابقة من حيث تحديد المدة كاتفاقية ١٩٣٦ ومشروع صدقى بيفن .

ثانيا : بالنسبة لحق العودة فانه ورد أنه لايحق للقوات البريطانية أن تستعمل القاعدة خلال فترة سريان الإتفاقية إلا إذا وقع هجوم مسلح من دولة من الخارج على أى بلد يكون عند التوقيع على الإتفاقية طرفا فى معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية وهنا تظهر دقة هذه الإتفاقية فى تحديد مفهوم الإعتداء بعبارة « هجوم مسلح » وهو تعبير ظهر حديثا فى المواثيق الدولية .

كما يحمل معنى أنه إذا حدث هجوم مسلح على دولة عربية تنضم إلى الجامعة العربية بعد هذا الاتفاق سوف لا تكون تخويلا لبريطانيا فى حق العودة .

ويضيف الدكتور بطرس غالى فى تعليق له على هذه النقطة إن ملاحق الإتفاقية قد تعرضت لتعريف « دولة من الخارج » يقصد أن تكون الدولة المعتدية واحدة من غير الدول التى حصرتها المادة الرابعة مضافا إلى ذلك دولة إسرائيل ، فإذا وقع هجوم مسلح صهيونى على إحدى الدول العربية الواردة حسب هذه المادة فليس لبريطانيا حق العودة إلى استخدام قاعدة قناة السويس .

ويجب ملاحظة أنه لا يمكن أن تعود القوات البريطانية إلى المنطقة إلا إذا وافقت مصر على ذلك ، وهذا أعطى لمصر حقا جديدا فى التصرف فى هذا الصدد(١٥) .

وعموما فإن الإتفاقية بقدر ما قامت على أساس من بعض التنازلات التى كان يقتضيها الموقف والظروف ، فقد كانت كسبا لمصر استطاعت أن تسترد بها حريتها بشكل يكاد يكون كاملا ، وإن كان قد استكمل فيما بعد .

فضلا عن أنها تسلمت منشآت أمكن استغلالها فى المستقبل وبدأت تتبوأ مكانتها بين العرب ، وشخصيتها فى الشرق مما انعكس على علاقاتها مع السوفيت الذين عملوا على التقرب إليها ، وليس تهديدهم لها كما توجس محمد نجيب ، وإن كانت هناك أصوات لجماعات أو أحزاب فى مصر نادت بنقد هذه الاتفاقية إلا أنها نفذت وظلت لتأتى بثمارها على المدى البعيد .

قائمة المصادر والمراجع

أولا ـ الوثائق غير المنشورة

- وثائق وزارة الخارجية البريطانية المودعة بدار المحفوظات البريطانية **Public Record Office** رقم **FO371** بعنوان **Political and Consular Correspondence** الفترة من ١٩٥١ ـ ١٩٥٤ .
- ديوان جلالة الملك ، الادارة العربية ، تقارير الأمن العام ، يناير ١٩٥٢ ، مودعة بدار الوثائق التاريخية القومية بالقلعة ، القاهرة .

ثانيا ـ الوثائق المنشورة :

- مضابط مجلس الشيوخ المصرى ، ١٩٥١
- وزارة الخارجية المصرية : القضية المصرية ، القاهرة ١٩٥٤ .
- **War Office, Whitehall Papers, No. 15, London 1952.**

ثالثا ـ المذكرات الشخصية :

- حسن عزت : أسرار معركة الحرية ، القاهرة ١٩٥٣ .
- حسن يوسف : القصر ودوره فى السياسة المصرية ١٩٢٢ ـ ١٩٥٢ ، القاهرة ١٩٨٢ .
- سيد مرعى : أوراق سياسية ، الجزء الأول ، القاهرة ١٩٧٨ .
- صلاح الشاهد : ذكرياتى فى عهدين ، القاهرة ١٩٧٦ .
- عبد اللطيف البغدادى : مذكرات عبد اللطيف البغدادى ، الجزء الأول ، القاهرة ١٩٨٣ .
- محمد أحمد فرغلى : عشت حياتى بين هؤلاء ، القاهرة ١٩٨٤ .
- محمد نجيب : كلمتى للتاريخ ، القاهرة ١٩٨١
- : كنت رئيسا لمصر ، القاهرة ١٩٨٤ .

رابعا ـ الدوريات :

- جريدة الأهرام ١٩٥١ ـ ١٩٥٤
- جريدة المصرى ١٩٥٢

خامسا ـ المراجع العربية :

- أحمد حمروش : قصة ثورة ٢٣ يوليو ، الجزء الثانى ، دار الموقف العربى القاهرة د . ت .
- أحمد عبد الرحيم مصطفى : العلاقات المصرية ـ البريطانية ١٩٣٦ ـ ١٩٥٦ ، القاهرة .

جلال الدين الحمامصي : من معاركنا السياسية ، بداية ونهاية ، معركة الجلاء ١٩٤٤ - ١٩٥١ ، القاهرة ١٩٥٧ .

جمال حماد : ٢٢ يوليو أطول يوم في تاريخ مصر ، كتاب الهلال ، القاهرة أبريل ١٩٨٢

جورج فوشيه : جمال عبد الناصر وشعبه ، جـ ١ ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٦٠

راشد البراوي : النقطة الرابعة في الميزان ، القاهرة ١٩٥٣ .

: مشروعات الدفاع عن الشرق الأوسط ، القاهرة ١٩٥١ .

سيرانيان : مصر ونضالها من أجل الاستقلال ١٩٤٥ - ١٩٥٢ ، ترجمة عاطف عبد الوهاب ، ١٩٨٤ .

طارق البشري : الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ ، الهيئة العامة للكتاب ،

: سعد زغلول يفاوض الإستعمار ، القاهرة ١٩٧٧ .

عبد الرحمن الرافعي : في أعقاب الثورة المصرية ، جـ ٣ ، القاهرة ١٩٤٧ .

: مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ، الطبعة الثانية ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٦٤

فاديه أحمد سراج الدين : القضية المصرية في المرحلة الأخيرة ١٩٥٠ - ١٩٥٤ ، رسالة ماجستير منشورة ، كلية الآداب جامعة القاهرة ١٩٧٨ .

كامل الشريف : المقاومة السرية في قناة السويس ، مكتبة العنار ، الزرقاء ١٩٨٤ .

محمد أحمد أنيس : ثورة ٢٣ يوليو وأصولها التاريخية ، دار النهضة العربية القاهرة ١٩٩٦

: حريق القاهرة ٢٦ يناير ١٩٥٢ ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ١٩٨٢ .

محمد حسنين هيكل : ملفات السويس ، القاهرة ١٩٨٦ .

محمد مصطفى صفوت : مصر المعاصرة وقيام الجمهورية العربية المتحدة ، القاهرة ١٩٨٩

موسى صبري : قصة ملك وأربع وزارات ، كتاب اليوم ، أكتوبر ١٩٧٣ .

هدى جمال عبد الناصر : الرؤية البريطانية للحركة الوطنية المصرية ١٩٣٦ - ١٩٥٢ ، القاهرة ١٩٨٧

وفيق عبد العزيز فهمي : قضية الجلاء وثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

يونان لبيب رزق : تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨ - ١٩٥٣ ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ١٩٧٥ .

: الأحزاب السياسية المصرية ١٩٠٧ - ١٩٥٢ ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة .

سادسا - المراجع الأجنبية :

Eden, Anthony. The Memoires of Sir Anthony Eden, vol. 3, Cassel, London 1960.

Flower, R.: The Story of Modern Egypt, Napoleon to Nasser, London 1976.

Lacouture, J&S: Egypt in Transition, New York 1958.

McBride, B.S.C.: Farouk in Egypt, A Biography, The Trinty Press, London 1967.

Vatikiotis, P. J.: Egyptian Army in Politics, London 1961.

الهوامش

(١) أنيس سعيد : المرجع السابق ص ١٢٧ .

(٢) أحمد حمدي الرحيم مصطفى : المرجع السابق ص ١٢٨ .

(٣) F.O. 371 JE 1192-256 Anglo Egypt. Neg. Ratificationjuly 29

(٤) Ibid July 30

(٥) F.O 371-JE 1197-258 Cairo to F.O. July 29. 1954

(٦) أنيس سعيد المرجع السابق ص ١٢٧ .

(٧) نفسه ص ١٢٠ .

(٨) JE 1192-256 Cairo to F.O. July 29-1954

(٩) JE 1192-301 Anglo Egypt Neg Agust 17—1954

(١٠) JE 1192-256 Cairo to F.O. July 29-1954

(١١) JE 1192 301 Anglo Eg. Negypt August 17-1954

(١٢) JE 1192 262 Anglo Egypt Neg. Agust 2-1954

(١٣) JE 1192 420 Anglo Egypt Neg. Position of Israel Sept 3-1954

(١٤) F.O. 371-108426 F.O. to Cairo Sep 6-1954

(١٥) JE 1192-541 Eg Israel Sept. 10 1954 Definition of an outside power in the reactiviation

(١٦) JE 1192-510 Cairo to 1954

(١٧) JE 1192-299 A Anglo Egypt Neg. Supression of the 1936 treaty.

(١٨) JE 1192-419 August 19-1954

(١٩) JE 1192-559 August 3-1954 Adressed to F.O.

(٢٠) JE 1192-561 Memo of Selwyn Lloyed August 6-1954

(٢١) Egypt Exch. London August 6-1964

(٢٢) F.O. 371-108425 F.O. to Cairo Aug 4-1954

(٢٣) JE 1192-488 From Cairo to F.O. Sept 14-1954

(٢٤) F.O. 371-108427 Minutes of the first meeting of the British and Egyptian Withdrawal Committee Aug 3-1954

(٢٥) JE 1192-512 State of the Anglo Egypt Neg. Sept 14-1954

(٢٦) JE 1192-306 Anglo Egypt Neg. Financial arrangments Aug 13-1954

(٢٧) F.O. 371-108427 & JE 1192-612 op cit

(٢٨) Ibid

(٢٩) JE 1192-512 State of the Anglo Egyptian Negotiations Sept. 14-1954

(٣٠) JE 1192-493 F.O. to Cairo Sept. 10-1954

(٣١) JE 1192-522 Cairo to F.O. Sept. 23-1954

(٣٢) JE 1192-416 Anglo Egypt Neg. Ratification Aug. 19-1954

(٣٣) JE 1192-415 25-1954

(٣٤) JE 1192-488 Sept. 14-1954

(٣٥) JE1192-567 Sept. 18-1954

(٣٦) JE 1192-567A Sep. 23-1954

(٣٧) F.O. 371-108429 Cairo to F.O. August 23-1954

(٣٨) JE 1192-556 A Egypt Consultation elduse Sept. 22-1954

(٣٩) JE 1192-556 A Egypt Neg C. Withdrawal facilities Sept. 18-1954

(٤٠) JE 1192-565 Termination of 1936 Treaty Sept. 18-1954

1192-356 Consultation in the last year of the agreement Sept. 16-1954
1192-363 Cairo to Fo. Sept. 25-1964
1192-366 addressed to Cairo Tel. No. 1590 sep 24
1192-416 Anglo Egypt Nego.
1192-438 Anglo Egypt Neg. Draftmain agreement
1192-439 Fo to Cairo Sept. 25-1954
1192-366 Anglo Eg- Neg. Sept. 27-1954
1192-367 To Antony Nutting Sept. 28-1954
1192-374 Israel Sept. 29-1964
1192-371 Brun Cairo to F.O. Sept. 30-1954
371 108436 JE 1182-684 Cairo to F.O. Oct. 5
1688 Fo to Cairo for Nutting Oct. 6
1192-616 October 12-1954
371-108437 Cairo to Fo Tel. No. 1502 Oct. 13-1954
371-108473 Cairo to Fo Tel. No. 1175 Oct. 14-1954
1192-619 Oct. 19-Cairo to F.O.
1192-723 Financial Evaluation Nov. 2-1954
1192-724 Anglo Egypt Agreement Nov. 5-1964
1192-703 Tel. 1592 Oct. 22-1954

رقم الايداع

١٩٩٥ / ٤٠٨٢

977-13-0133-0

مراحل العمل السياسى فى سبيل الاتفاق :

مرت الفترة مابين التوقيع على « المبادىء الأساسية للاتفاقية » والتوقيع على اتفاقية الجلاء النهائية فى ١٨ أكتوبر ١٩٥٤ بعدة مراحل من العمل السياسى المتصل :

- مرحلة حصر النقاط المختلف عليها والتى تحتاج إلى نقاش وإستكمال هذا النقاش .
- لجان فنية تمثل الطرفين لبحث الأمور الدقيقة والمتخصصة .
- جمع التفاصيل وصياغة البنود .
- الصياغة النهائية للاتفاقية والتوقيع عليها .

المرحلة الأولى :

وقد بدأت فور التوقيع على « المبادىء الأساسية للأتفاقية » رغم كل المعوقات التى واجهتها سواء فى لندن أو فى مصر أو فى إسرائيل ، وكان من أهم المسائل التى عرضت أثنائها :

- مسألة ملكية المنشآت فى القاعدة ونقل الإشراف عليها إلى المصريين وماترتب على ذلك من تسويات مالية وتعويضات .
- موقف إسرائيل ـ البرلمان والتصديق على الاتفاقية ـ معاهدة ١٩٣٦ .

فبالنسبة لملكية المنشآت فى القاعدة والتسويات المالية بشأنها كانت من أعقد الأمور ليس فقط لأنها تعتبر أمورا مالية بالدرجة الأولى ، وإنما لأنها تنشىء نزاعا قد يؤثر أو يحجب النزاع الأصلى حول الانسحاب ، ولذلك أشار السفير البريطانى بأنه يجب أن ينتبه الجانبان إلى هذا وأن تحال الأمور الدقيقة منها إلى لجنة مالية متخصصة تقوم بعملها فى نفس وقت المحادثات(٨) .

وقد كان هذا هو مافكر فيه المصريون من فصل مسألة الديون وتسويتها وتأخير الأثمان عن النزاع الأصلى مشيرين كذلك إلى ضرورة تشكيل لجان متخصصة لبحثها(٩) .

والملاحظ أن هذه المرحلة من المناقشات والمباحثات اتسمت بالجدية والعقلانية فهذا هو السفير البريطانى يعترف فى تقريره إلى وزارة الخارجية البريطانية بأنه لايجب الخوض فى تفاصيل تحجب نتائج توصلوا إليها طيلة مفاوضات عام انقضى ، كأن نبحث موضوع أيلولة ملكية القواعد للمصريين فهم مالكوها من قبل ، علما بأن إثارة موضوع الملكية من جديد معناه الدخول فى شوارع جانبية تتوه فيها أقدام المفاوضين ، وإنما يكون النقاش فيها وبشكل نهائى حول المبالغ المطلوبة ثمنا أو تعويضا لها ، ضاربا مثلا بتسليم فنار مرفأ عتاقة ١٩٥٢ ، مع التعرض بالبحث

مطابع الأهرام التجارية ـ قليوب ـ مصر

القانونى حول أحقيتهم فى هذه المنشآت والتى ربما تكون قد [illegible] ١٩٣٦ ، كما تبحث أيضا مواقفهم القانونية بالنسبة للإنشاءات [illegible] البريطانية خارج ماسمحت به نصوص إتفاقية ١٩٣٦ وهو ماحدث [illegible] عندما لايعترف المصريون بها ولايدفعون شيئا عنها ، وفى هذا [illegible] مخاصمة قانونية غير مثمرة ، وربما يحدث شك فى تواياهم أمام [illegible] يعتبرون أنهم يضعون العقبات فى طريق التسوية الكاملة للوضع فى [illegible] أمام هذا كله أن يبت بسرعة فى هذه الأوضاع الشائكة ، وإلا تضمن الإتفاقية [illegible] فيما بعد نصوصا مفتوحة حول هذه الأوضاع مما ينشىء نزاعات [illegible] غنى عنها ، ومن ثم تقدر هذه المنشآت بالنسبة للقاعدة ، من حيث التكاليف [illegible] من مهمات ، وتكلفة الطرق المنشأة فيها أو حولها أو موصلة اليها . الخ [illegible] القوائم للمصريين لتناقش معهم على أساس :

(أ) ماسيسلم إليهم بالمجان .

(ب) ماهى الوحدات التى سيشترونها وأثمانها .

(جـ) النسبة المئوية التى ستدفعها كل حكومة مقابل صيانة القواعد التى ستعمل للطرفين .

(د) الإجراءات والتدابير الخاصة بالوحدات التى ستبقى .

ولكنه رغم كل هذا فقد أحس بأنه إذا ماإقحمت المناقشات فى هذا الدهاليز [illegible] ستقابل بشك واضح من المصريين وأعتبرها - أمام ضرورة عرضها - أنها مماطلة ولذلك رأى أن يكون بحثها أمرا ثانويا(١٠) .

وبالنسبة للمنشآت فى البند (ب) رأى السفير أن تشمل تلك الوحدات غير المذكورة فى الجداول ، أى الخارجة عن نطاق الإتفاقيات السابقة ، وإن كان قد شك فى قبول المصريين لها على أساس أنها كانت عملا خارجا عن المتفق عليه .

كما أشار إلى إحتمال طلب المصريين إيجارا للأرض المنشأ عليها بعض منشآت القاعدة ، وإقترح أن تدفعه شركات المقاولات المدنية التى ستعمل فى القاعدة إذا كانت أرض أفراد وأنه يعارض دفع إيجار عن الأراضى الحكومية ولتعمل مقاصة بين هذا الايجار وما سيسلم من منشآت بالمجان ، بند (أ) »(١١) .

ومن المسائل الهامة التى نوقشت فى هذه المرحلة أيضا :
وضع إسرائيل :

أشرنا من قبل كيف كانت إسرائيل تضع العراقيل دائما فى طريق المفاوضات خوفا من جلاء القوات البريطانية ، ووقوع المواجهة بينها وبين مصر أو العرب ، والآن وقد أصبحت المفاوضات فى طريقها الحاسم والنهائى زاد قلقها وكانت تبحث عن حل لمشكلتها .

[illegible] السفارة الإسرائيلية صراحة وبشكل رسمى من الخارجية البريطانية [illegible] أن سيرد ضمن نصوص الإتفاقية نص فى شأن العودة إلى القاعدة إذا ماوقع [illegible] من قوى خارجية ، وهل ستعتبر هى من هذه القوى الخارجية خاصة وأن لها [illegible] نصراعها مع العرب عامة ومصر على وجه التخصيص ، وطلبت فى خطابها [illegible]

[illegible] تكون العودة إلى القاعدة فى القناة إذا ماوقع هجوم عليها هى (إسرائيل) !!

[illegible] لاتستعمل القاعدة إذا ما دخلت إسرائيل فى حرب مع العرب .

[illegible] قد عقبت الخارجية البريطانية على هذا بأنه بالنسبة للنقطة الأولى فإن المصريين [illegible] لايوافقون على عبارة تنص على أن تستعمل القاعدة فى الدفاع عن إسرائيل [illegible] مع أنه فى الواقع نادرا ما ستهاجم إسرائيل من الخارج وإنما المعروف أنه سيكون [illegible] مع الدول العربية أو إحداها »

[illegible] بالنسبة للنقطة الثانية فقد إستعملت الخارجية كذلك تصريحات صلاح سالم ، من [illegible] القاعدة سوف لاتستعمل فى الهجوم على إسرائيل وأنها مازالت بعد نقطة خلاف ، [illegible] إن القاعدة مادامت ستستعمل فى الدفاع عن الشرق فإنه من الممكن فى المباحثات [illegible] أن يؤخذ أمن إسرائيل فى الاعتبار(١٢) .

إلا أن هذا لم يؤمن خوف الإسرائيليين ودفعهم قلقهم إلى إيفاد مستر « جازيت Mr; Gazit » من السفارة الإسرائيلية للمرة الثانية فى ٢ سبتمبر ١٩٥٤ إلى وزارة الخارجية البريطانية مرة أخرى لمناقشة نفس الأمور والح صراحة فى هذه المرة على أن تتضمن الإتفاقية نصا حول أن تكون القاعدة متاحة للدفاع عن المنطقة عموما ، وأمام هذا الإحراج كان رد « ميلارد » المسئول بالخارجية البريطانية أنه من الواضح أن يفهم عن وضع مبادىء الإتفاقية أن القاعدة سوف لاتستعمل فى حالة الحرب مع إسرائيل .

ولكن جازيت طرح مسألة أخرى وهى أنه يريد أن يتأكد من أن الفوائد الواضحة التى حصل عليها المصريون من الإتفاقية مثل المطارات والورش ومحطات القوى التى ستسلم إليهم سوف لاتستعمل كذلك ضد إسرائيل .

وكان رد المسئول البريطانى مقنعاً وعقليا ، من أن بريطانيا ليس لها أن تمنع المصريين من أستعمال هذه المهمات العسكرية فى الأغراض العسكرية ، وإن كانت روح الإتفاقية العامة إنما تشير إلى عدم استعمالها سواء من (البريطانيين) أو المصريين فى أغراض عدوانية وأوضح له أنه يبدو أن المصريين سوف لايستطيعون استعمالها وإلا إعتبرت مخالفة لروح الإتفاقية .

ويصر السفير الإسرائيلى على إضافة نص كان معه يقول « إن القاعدة يجب أن تستعمل فقط فى الدفاع عن المنطقة ككل »
The Base Shauld be used only for the defence of the eara as a whale

ويذكر ميلارد أنه تعبير غامض ومضلل وطمأنه على أساس أن حماية [illegible] في الإعلان الثلاثي Tripartite Declaration وعاد جاريت ليثير [illegible] تعكس قمة القلق والشك كان أهمها مسألة المنشآت التي ستترك أو [illegible] المصريين وسأل هل يمكن أن يعرف الملحق العسكري الإسرائيلي [illegible] تكن قوائمها قد أعدت بعد ، ولما سأله المسئول البريطاني عن السر في هذا [illegible] بأنه للتعرف على العتاد الذي سيترك وكنه الأجهزة وأنواعها التي ستقع في [illegible] المصريين ومدى إمكانية إستعمالها ضدهم(١٣).

وقد ضغط السفير الإسرائيلي كثيرا على الإدارة المختصة بالشرق الأوسط في الخارجية البريطانية لبحث ماسبق من نقاط ، وأمام هذا الضغط أرسلت الخارجية إلى سفيرها في القاهرة بأفكار الإسرائيليين الثلاثة وهي :

١ - إستعمال القاعدة في حالة الهجوم على إسرائيل

٢ - خشية إستعمال المصريين للقاعدة ضد الاسرائيليين إذا ماتدخلوا في حرب ضد إحدى الدول العربية .

٣ - التساؤل عن القوى الخارجية وما إذا كانت ستعد هي إحداها(١٤) وكان [illegible] النص الذي يشير إلى الأمكانيات التي تقدم لبريطانيا في القاعدة في حالة وقوع هجوم من قبل قوى خارجية على مصر أو على أية دولة عربية في المنطقة من دول الجامعة العربية أو تركيا لم تشر إلى إسرائيل وأن المصريين لايريدون إضافة إسرائيل إلى عبارة « القوى الخارجية » ونحن نرحب بهذا وأنه أمر غير واضح بعد كيف سيكون إستعمال القاعدة في حالة انسحاب القوات البريطانية(١٥) .

مسألة الغاء معاهدة ١٩٣٦

أثيرت نقطة إلغاء معاهدة ١٩٣٦ لم يكن المصريون يبدون إهتماما كبيرا بها وكان البريطانيون كانوا مهتمين بها أكثر(١٦) ويرجع ذلك إلى أن المصريين قد ألغوها من جانبهم ١٩٥١ ، وانتهوا بطرحها للمناقشات المتخصصية كمبدأ قانوني(١٧)

التصديق على المعاهدة :

وهي أيضا من الأمور التي قدمت ضمن الموضوعات المطلوب مناقشتها لأنها تتعلق بمبدأ سريان الإتفاقية - هل هي بداية سريانها أم سريانها يبدأ منذ التوقيع عليها من الأطراف المعنية(١٨) ، وسيأتي الفصل فيها في مكانه في مرحلة الصياغة .

سير المباحثات :

رغم ما اتصفت به هذه المرحلة من عدم وضوح في شكل المباحثات فلم تكن في شكل جلسات محددة التاريخ والمكان والشخصيات - إلا أنها كانت في شكل إجراءات

[illegible] بالاتصال الشخصي ، أو باجتماع عندما كان يستدعي الأمر ذلك ، ويتبادل الآراء من خلال المكاتبات وذلك حتى ٣٠ سبتمبر ١٩٥٤ عندما حضر أنتوني نائتج وزير الخارجية إلى القاهرة ليترأس الجلسات الأخيرة التي ولدت بعدها الاتفاقية .

وقد ظهر أثناء تلك الفترة حرص الطرفين ومعهما الولايات المتحدة على عدم [illegible] عن التفاوض بل والتماس الاسراع في ذلك .

فهذا الدكتور محمود فوزي وزير الخارجية المصري يتقابل مع السفير البريطاني في القاهرة ليؤكد له أن رغبة الحكومة المصرية في دفع عملية المباحثات قدماً ، رئيسة وأن الأمور قد وصلت إلى التفصيلات الدقيقة التي أصبحت في حاجة إلى متخصصين فيها ، ومن ثم ألح في تشكيل لجان فنية متخصصة ، وقد أعتبر السفير أن هذا حرص على الوقت وحفاظ على الموقف ، ومن ثم وافق على تشكيل اللجان التي الح وزير الخارجية على وضع تاريخ لانتهائها من أعمالها ، وعرض هذه الأعمال ولو في شكل مسودات على اللجنة الرئيسية(١٩) .

وهذا بلاشك يعكس حرص الحكومة المصرية على الوفاء بوعدها في تنفيذ الجلاء بأسرع مايمكن .

وفي لندن سلم السفير المصري لوزير الخارجية البريطاني رسالة من جمال عبد الناصر تدور حول دفع المباحثات إلى الأمام(٢٠) ، ورضاء الحكومة المصرية عنها وكان نصها :

« أشكرك لرسالتك وإني مسرور بالمثل من أننا كنا قادرين على إرساء المبادئ الأساسية للاتفاقية الجديدة ، وأن قرار الحكومة المصرية هو أن تنفذ الإتفاقية الجديدة روحا ونصا بسرعة ما أمكن ذلك ، وتجعلها فاتحة لصفحة أسعد من العلاقات بين الدولتين ، وإني لذلك سعيد لتلقي تأكيدك على قرار حكومتك كذلك(٢١) .

وكعادتها ، وما أخذته على عاتقها من دفع المفاوضات أيا كان شكلها ، فإن الولايات المتحدة لم تأل جهدا في الاشتراك في دعم هذه المباحثات ودفعها إلى الأمام كذلك ، فقد أرسل وزير الخارجية الأمريكي سفيره في لندن إلى وزير الخارجية البريطاني يخبره بتأييد الولايات المتحدة للموقف بين مصر وبريطانيا ويعترف بأن المصريين (ناصر وزملاءه) تحملوا العبء الأكبر من التنازلات التي كانت سببا في استمرار الاتصالات والمباحثات بين البلدين ، وأنهم بصدد التعرض لاختبار أكبر بحجم وعودهم ، ومدى تحملهم في الأسابيع القادمة قبل توقيع الاتفاقية النهائية ، خاصة وأن مستر كافري السفير الامريكي في القاهرة أشار في برقية له أن الثورة - في هذه الفترة الحرجة - ستتعرض لمعارضة شرسة مؤلفة من رجال الوفد والإخوان المسلمين والشيوعيين الذين بدأوا ينتقدون ماتوصلوا إليه ، وأن نجيب نفسه أخذ موقفا معاديا لهم .

وخلص كافرى فى برقيته إلى توصية إلى البريطانيين لبذل جهودهم فى إبعاد [illegible] عرقلة فى سبيل المباحثات ، لأن هذا الأسلوب سيسهل عليهم أيضا الوصول إلى مكاسبهم .

وأعلنت الخارجية الأمريكية على لسان رجلها فى لندن عن إستعداد [illegible] الاقتصادية والعسكرية لمصر دعما لموقفها وشحذا لهمم رجالها[٢٢] ، وأكد [illegible] لما ورد فى برقية كافرى أعلن رئيس الوزراء المصرى فى ١٤ سبتمبر أن [illegible] الإتفاقية سوف يخلق كثيرا من المشكلات الكبيرة ، وأن أحزاب المعارضة فى [illegible] سوف تعتبر فترة ماقبل الوصول إلى التوقيع على المعاهدة فى شكلها النهائى [illegible] للتشنيع بالحكم وتصغير لشأنه[٢٣] .

وبهذا وضحت الجدية فى العمل السياسى فى تلك الفترة الحرجة من [illegible] المفاوضات المصرية البريطانية ، وكذلك ظهر حسن النوايا من الطرفين وإحراز تنازلات كل طرف للآخر ، وعلى هذا شكلت لجان فنية .

المرحلة الثانية : اللجان الفنية :

فى إجتماع عقد يوم ٣ أغسطس ١٩٥٤ حضره مندوبون عن كل من مصر وبريطانيا هم :

الجانب المصرى :

دكتور محمود فوزى وزير الخارجية

الأميرالاى أركان حرب طه محمد فتح الله

الصاغ محمد نور الدين قره

القائمقام أركان حرب محمد فؤاد الطودى

القائمقام أركان حرب محسن إدريس

قائد اللواء الجوى جمال عفيفى

قائد اللواء الجوى على لبيب

أحمد خيرت سعيد

عمر لطفى

بالإضافة إلى سكرتارية من : اليكباشى أركان حرب أحمد اسماعيل وقائد الأسراب عبد الفتاح حسن .

الجانب البريطانى :

[illegible] رالف ستيفنسون السفير البريطانى فى القاهرة

[illegible] Benson

[illegible] Terence Garvey

[illegible] وجادير روبرتسون

[illegible]

[illegible] فيل

[illegible] J. K. Drinhall

[illegible] Major J. D. J. Dickson

[illegible] G. E. Kerridge (سكرتارية)

وشكلوا اللجان الفنية المطلوبة وكانت :

(أ) لجنة التوجيه والصياغة Steering Drafling Committee

وهى أهم اللجان جميعا ، حيث تتلقى نتائج أعمالها وتقاريرها ، وعليها إعداد نصوص مشروعات الإتفاقية بناء على ذلك ، كما أن عليها تحرير مسوداتها بعد إعتماد الأوراق التى ترد إليها من اللجان الأخرى[٢٤] ، وحدد لها الدكتور محمود فوزى يوم ٢٤ أغسطس ١٩٥٤ موعدا لانتهائها من أعمالها .

(ب) لجنة الانسحاب Withdrawal Committee

وتدرس عملية الإنسحاب وتفصيلها فى شكل جداول عددية بالنسبة للرجال والمهمات ، وتعرض هذه الجداول على اللجنة السابقة ، والموافقة على الأمداد العسكرى للقوات البريطانية إبان فترة الإنسحاب .

(جـ) لجنة تنظيم القاعدة : Organisation of the Base Committee

وتختص بوضع تفاصيل التنظيمات العملية للقاعدة بواسطة المقاولين المدنيين .

(د) اللجنة المالية : Financial Committee

للمراجعة والموافقة على كل القرارات المالية والتسويات التى تثيرها المباحثات[٢٥] ، وأضاف إليها السفير البريطانى مهمة وضع المبادىء التى يمكن أن تحكم دفع العمل السياسى وذلك بتذليل الصعوبات المالية ، ووضع التنظيمات المالية التى يمكن تطبيقها على القوات البريطانية أثناء الإنسحاب وهو ماكان من إختصاص لجنة إعادة الانتشار **Redoployment Committee** وهى لجنة عسكرية لاقبل لها بهذا العمل[٢٦] .

(هـ) كما زارت مصر فى منتصف أغسطس ١٩٥٤ بعثة الدراسة Survey Missionمكونة من رجال الصناعة البريطانيين وخصت بأعمالها منطقة قناة السويس لدراسة المشكلة على الطبيعة ووضعت دراستها ونتائجها أمام اللجنة العليا [illegible]

وفى إجتماع ٤ أغسطس ركز الدكتور فوزى - وكان رئيسا للجنة - على [illegible] لجنة الإنسحاب ، على إعتبار أنها صلب عملية الجلاء ، فعندما حدد يوم ٢٨ [illegible] موعداً للإنتهاء من الأعمال ، أمل بنسون أن يكون كذلك نظرا لضيق الوقت [illegible] جهده وسلم الجانب المصرى فعلا مسودة لجدول الإنسحاب .

وقد أبدى الجانب المصرى بعض الملاحظات عليه كانت كالاتى :

أن مصر تأمل أن يتم الإنسحاب بسرعة أكثر خلال الشهور الأربعة الأولى ، وطلب توضيحا لنوعية الفرق التى ستجلو ، وكذلك ما إذا كان الانسحاب سيكون جماعيا أم من مناطق بعينها .

وجرى الحديث خلال الجلسة حول تنفيذ لجنة الانسحاب لعملها ، فقدم الدكتور فوزى المقترحات الآتية :

١ - تحديد الفرق التى ستجلو فى كل فترة لتكون معروفة لدى الجانب المصرى .

٢ - أعتبر النسبة المئوية للقوات المنسحبة فى الفترة الأولى قابلة للمد وأبدى بزيادتها .

٣ - كانت وجهة النظر المصرية أنه من الأفضل أن يتم الإنسحاب بصورة كاملة فى كل منطقة دفعة واحدة ليسهل تسلمها ، وليس فى شكل أعداد فقط من كل منطقة .

٤ - يجب التأكد من مطابقة المهمات الخارجة لما هو وارد بالقوائم وقد ناقش جنرال بنسون معه هذه النقاط مؤكدا حرص حكومته على سرعة إجراء الانسحاب ، وبنظام كامل خلال العشرين شهرا المحددة ، ووعد بأن الإعداد ستزيد فعلا ، وأن عدد الذين سينسحبون فى الشهور الأربعة الأولى سيكون ١٤,٠٠٠ جندى ، إلا أن دكتور فوزى طالب بزيادة هذه الأعداد ، وعلى ذلك اقترح تشكيل لجنة فرعية من اثنين من كل جانب لمناقشة النقاط والعقبات الأساسية للإنسحاب دفعا للعمل(٢٨) .

وفى تقرير عام عن هذه اللجان طلبه وزير الخارجية البريطانى فى ١٤ سبتمبر ١٩٥٤ وقدمه مدير إدارة الشرق الأوسط فى وزارة الخارجية البريطانية جاء :

— أن هناك صعوبة فى عمل هذه اللجان (وهذه طبعا وجهة نظر بريطانية) نظرا لما يثيره المصريون من مشكلات حول كل نقطة ، وأن علينا أن نتحمل ما يضعونه من عراقيل حتى لانتيح لهم فرصة الحصول على امتيازات .

وصول هذا المسئول البريطانى على إقتراب أول أكتوبر - موعد إفتتاح الجامعات فى مصر - وماسيقوم به الطلبة من احتجاج فى شكل إضرابات ، ليضغط به على الجانب المصرى الذى سيعيش تحت وطأة القلق ويطلب التعجيل بانجاز الأتفاقية وهنا يحصل البريطانيون على مايريدونه من امتيازات اكثر فى المقابل كما ضمن التقرير اهم ماواجهوه من هذه المشكلات ، منها :

١ - مشكلة النقاط المختلف عليها قبل الصياغة كاستعمال الموانى المصرية والمطارات عند إعادة العمل فى القاعدة .

٢ - المفتشون حيث لم يصلوا بعد إلى إتفاق حول عددهم .

٣ - المنشآت وماسيسلم منها وماسيترك ، وكيفيه تنفيذ ذلك .

٤ - أنابيب النفط ، وقد وافقوا على نقل ملكيتها لمصر ، على شريطة أن يكون لشركة شل حق الإمتياز فى توفير إحتياجات ومتطلبات القوات البريطانية وستمنح لهم دون مقابل بالتبادل مع تسويات أخرى مجزية .

٥ - التسويات وهى فى الواقع مقاصات لما قدم من تنازلات ، وعلى ذلك فلا تدفع أموال كثيرة فى المقابل .

ومن الغريب أن يضيف التقرير فى شىء من الغمز واللمز ، أن المصريين أعلنوا أمام شعبهم أنهم سيأخذون منشآت ومهمات تبلغ قيمتها خمسين مليونا من الجنيهات ، ولما كان ما سيسلم اليهم لاتصل قيمته إلى هذا المبلغ ، فقد أشاروا (أى المصريون) من طرف خفى أن نضع قيمة لبعض المنشآت الأخرى - ولو أنها ليست ذات قيمة فى السوق - كالمطارات والموانى حتى نصل إلى هذا الرقم(٢٩) .

هذا عن عمل اللجان وإطار إنجازاتها ، والتى سيظهر عملها من خلال :

المرحلة التالية : جمع التفاصيل وصياغة البنود .

وكانت هذه المرحلة من أهم المراحل ، ففيها انتهت دقائق المفاوضات السابقة ، وقد إتسمت بالالحاح من كلا الطرفين على سرعة الوصول إلى حلول حاسمة ، أخذين فى إعتبارهم الظروف العالمية من جهة ، والظروف الداخلية فى كلا البلدين من جهة أخرى ، خاصة وأن النقاط الرئيسية قد وصلوا بشأنها إلى الإتفاق بعد أن قدموا التنازلات المناسبة فى سبيل حث المسيرة نحو اتفاق نهائى كامل . كما ظهر أثناءها حرص الجانب البريطانى على هذا الإنهاء ، بل وصل الأمر بهم إلى حد القلق ، وهو ماتظهره تقارير السفير البريطانى فى القاهرة ، فقد أرسل إلى الخارجية البريطانية أثناء عمل هذه اللجان ، أن هذه الإتفاقية ستكون معدة للتوقيع فى منتصف سبتمبر ، وتلقت الخارجية هذا القرار بتفاؤل كبير وردت على الفور بتفويضه هو وبنسون فى التوقيع عليها(٣٠) .

ولما مر منتصف الشهر ولم تتم صياغة الاتفاقية أرسل السفير البريطانى مايعكس

توتره الشديد إلى الخارجية فيقول « إنى اشعر بقلق شديد لطول الوقت الذى تستغرقه المفاوضات ... وأن الحكومة المصرية يزداد توترها من جراء قوى المعارضة ، وأنه من مصلحتنا التعجيل بإنهاء المعاهدة والتوقيع عليها ، فالتأخير فيه خطر علينا ، فربما تفقد الحكومة المصرية أعصابها وتتقدم بمطالب لاتساير رغباتنا ، فضلا عن أنه ربما تعود الأحداث فى منطقة القناة مرة أخرى ... » وأنهى خطابه بتوصية بعدم التشدد فى التفاوض وطلب المزيد من المطالب ، وحصر مطالب الطرفين المصرى والبريطانى ، مطالبا بالتساهل وعدم طلب مزايا أكثر(٣١) .

تلك كانت الظاهرة التى سيطرت على جو المباحثات فى تلك الأيام الأخيرة ، والتى إنتهت بوصول وزير الخارجية البريطانى بنفسه كما سنرى .

أما عن أهم النقاط التى كانت مثارة ، واستغرقت وقتا فى الجدل حولها ، وفى أمور كانت قد أثيرت من قبل أثناء المفاوضات العامة ولكنها لم تنته وطرحت هذه المرة ليبت فيها بشكل نهائى :

التصديق على الإتفاقية وبدء سريانها ، ووضعوا لها نصا بذاته ، تحت رقم (١٢) « هذه الاتفاقية ستعرض للتصديق عليها ، وأن وثائق التصديق ستتبادل فى القاهرة فى أقرب ما أمكن » .

ولكن الجانب المصرى أصر على تعديل هذا النص كى يصبح « تعرض هذه الإتفاقية للتصديق عليها ، ولكن تأثيرها الفعال وسريانها يبدأ فور التوقيع عليها » .

وعندما أخذ رأى الحكومة البريطانية رفضته ، إلا أن رفضها لم يوافق هوى سفيرها فى القاهرة ، وأعادها إلى وزارته على أساس أن الموقف لايحتمل تجميد المفاوضات الإتفاقية حتى ينتهى من التصديق عليها ، والظروف غير مضمونة خاصة فى مصر ، وأن النقاش القانونى حول هذا المبدأ لاينبغى أن يكون فى هذه الفترة الحرجة ، وانتهوا إلى موقف وسط ، وإن كان يدعو إلى الغرابة - فالإتفاقية يجب أن تسرى منذ تاريخ التوقيع عليها ، وفى نفس الوقت تطرح للتصديق عليها وذلك على أساس أن لرئيس الحكومة ووزير خارجيته الحق فى التوقيع على الإتفاقيات ثم يعرض ماوقع عليه على البرلمان ، والأمر هنا يتوقف على شخصية الوزير الذى يعرض(٣٢) .

واذا كان للبرلمان فيما بعد رأى مخالف فى بعض النواحى فيكون النقاش والاقناع بين الوزير المختص وبينه ، ولكن السريان يظل له فعاليته(٣٣) .

ولما كان هذا الوضع غريبا فى تطبيقه ومرفوضا من قبل المصريين الذين احتجوا بأن النقاش حوله مضيعة للوقت الذى أصبح محسوبا عليهم أمام مواطنيهم ، وأنهم بدأوا يشكون فى نوايا الجانب البريطانى ، فقد أوصى السفير بالموافقة على إقتراح رئيس الوزراء المصرى بحذفه ، ومن باب الاحتياط أن ينص على سريان مفعول الاتفاقية بمجرد التوقيع عليها(٣٤) .

وكطبيعة البريطانيين فى المراوغة ومحاولة الحصول على أكبر مكاسب ممكنة فقد دخلوا فى حوار حول فعالية الإتفاقية طالبين إختيار أحد التعبيرين :
''Having effect أو Comming into force''من تاريخ التوقيع عليها وأمام رفض الجانب المصرى وصراحة دكتور فوزى من أن هذه المعانير التى تلتمس سوف لاتؤدى إلى الوصول إلى نتيجة ، وإنتهوا إلى أن فعاليتها وسريانها يبدأ من حال التوقيع عليها وأن حوار البرلمان الإنجليزى بشأنها لايؤثر على عملية الإنسحاب بأى شكل(٣٥) .

وبذلك صدر قرار المفاوضين بأن « هذه الإتفاقية سوف يصدق عليها ولكنها ستسرى من تاريخ التوقيع عليها .
''This agreement shall be ratified, but shall come into force on the date of signature''(٣٦) . ثم ناقشوا النقطة التالية المترتبة على السابقة وهى الانسحاب . فطالب المصريون أولا بجدولة عملية الإنسحاب فى شكل يبدأ بأعداد كثيفة فى مراحله الأولى ، وتنتهى إلى أعداد أقل ، حتى ينتهى وجودهم فى الموعد المحدد ، وقد وافق الطرفان فى ٢٣ أغسطس على إنشاء هيئة من القوات المصرية لتسهيل هذه العملية ، مع الضغط المستمر من الجانب المصرى على سرعة الإنجاز(٣٧) .

وأمام الحاح المصريين طالبهم البريطانيون بتقديم التسهيلات اللازمة لهبوط ومبيتات(٣٨) ، على أن يكون هناك نص فى الاتفاقية ينص على هذا ، ولكن الجانب المصرى - فى شك من نوايا البريطانيين رفض لذلك على أن يكون فى الملحق الفنى فى صلب الإتفاقية ، معللين رأيهم هذا بأن يثبت شيئا من القلق فى مقوم أى المعارضة فى مصر ، وهو أمر لامحل له الآن ، ووافقت لجنة إعداد الاتفاقية على ذلك(٣٩) .

وعن إلغاء معاهدة ١٩٣٦ نشب خلاف حول صياغتها ، فقدم الجانب البريطانى النص الآتى « إن حكومة المملكة المتحدة بريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية تعترف أن معاهدة الصداقة الموقعة فى لندن فى ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ بالمحاضر الموافق عليها والمذكرات المتبادلة ، والإتفاق الخاص بالإستثناءات والإمتيازات التى تمتعت بها القوات البريطانية فى مصر سوف تتوقف ليبدأ سريان الاتفاقية » .

وقدم الجانب المصرى الصيغة التالية :

« إن حكومة المملكة تعترف أن معاهدة الصداقة الموقعة فى لندن فى يوم ٢٦ أغسطس عام ١٩٣٦ مع المحضر الموافق عليه والمذكرات المتبادله والإتفاق الخاص بالاستثناءات والإمتيازات التى تمتعت بها القوات البريطانية فى مصر وكل الإتفاقيات المترتبة عليها قد إنتهت » .

وكان الخلاف فى الكلمات الأخيرة للعبارتين لأن العبارة المصرية تحمل معنى

انتهائها منذ الغتها عام ١٩٥١ وهو مالم تعترف به بريطانيا ، ولكن أمام الظروف التى حكمت المفاوضات ، وأمام حصول بريطانيا على كل مطالبها ، فما قبل السفير فقد وافقوا على الغائها طالما لم تظهر التزامات تجاه انجلترا منذ الغائها للمعاهدة فى عام ١٩٥١(٤٠) .

ولما أتى دور فترة إنتهاء سريان الإتفاقية للعرض ، طالب الجانب المصرى أن تلحق العبارة الآتية بالنص الخاص بسريان الإتفاقية لفترة سبع سنوات :

« ما لم توافق كلتا الحكومتين المصرية والمملكة المتحدة على أى امتداد للقوة ككل أو فى جزء منها ، فإنها تنتهى نهائيا بانهاء السنوات السبع من تاريخ التوقيع وتنسحب حكومة المملكة المتحدة وإلا تخلصت من المتعلقات البريطانية(٤١)

وكان إصرار الجانب المصرى على عدم إطالة فترة سريان الإتفاقية لأكثر من سبع سنوات مبعثه أنه إذا خضعت الأمور لضغط الحكومة البريطانية بعدها لكان من هذا فإنها قد تصبح لمدد أخرى متتابعة ، وهذا يحمل معنى أنها أصبحت معاهدة سارية المفعول لأجل غير مسمى Open ended ، وهذا يرفضه المصريون بشكل أساسى ، ويرفضه عبد الناصر بشكل خاص ، حيث لاينبغى عليه أن يخرج على شعبه بمعاهدة تسرى لأجل غير مسمى .

وقد أوصى السفير البريطانى بقبول وجهة النظر المصرية والموافقة عليها معاملة لعبد الناصر ، وحتى يقضى على ماتخلقه المخالفة فى الرأى من مخاوف وشكوك لايتحملها الموقف انئذ ، وأضاف السفير أن أى تشدد من جانبنا كأننا نجلب على أنفسنا أضرارا لسنا بحاجة إليها(٤٢) .

وكان النص الذى توصلوا إليه هو « أن هذه الإتفاقية ستظل سارية المفعول لمدة سبع سنوات من تاريخ توقيعها ، وأثناء الأثنى عشر شهرا الأخيرة من هذه الفترة ستتشاور الحكومتان معا لتقرير التنظيمات التى تكون ضرورية حول إنهاء الإتفاقية » .

وعقب السفير على هذا بأن روح الصداقة وصدق النوايا ستكون كفيلة بتوصيلنا إلى مانريد إذا ماعبرنا مرحلة التشدد الآن(٤٣) .

وقد تعلقت بمسألة تاريخ بدء سريان الإتفاقية عدة مسائل مالية وإدارية أهمها : التسويات ـ الجمارك ـ التسهيلات فى المطارات والموانى فقد اتفق على أن تبدأ كل هذه الأمور منذ تاريخ التوقيع على الاتفاقية(٤٤) .

وأخيرا كانت هناك مناقشات أقل خطورة حول الإشارة إلى قناة السويس كممر ملاحى حيوى وحرية الملاحة مع إحترام معاهدة ١٨٨٨ .

تم الاشارة فى الاتفاقية إلى الأمم المتحدة بمعنى أنها لاتخرج عن نظمها(٤٥) .

كانت الخارجية البريطانية على اتصال دائم بسفارتها فى القاهرة لدرجة أنها كانت ان تكون حاضرة على مائدة المفاوضات .

زيارة أنتونى ناتنج لمصر :

لما أصبحت الأمور مستقرة رأت الحكومة البريطانية أن ترسل أنتونى ناتنج إلى القاهرة ليعطى الدفعة الأخيرة للمفاوضات ، ووضع اللمسات الأخيرة للمسودات التى أعدت ، فأرسلت فى ٢٥ سبتمبر ١٩٥٤ إلى سفيرها فى القاهرة إخطارا بوصول هذا الوزير مساء يوم ٢٩ سبتمبر للاشتراك فى الجلسات الأخيرة للمفاوضات والتى أتفق على أن تخرج بعدها الإتفاقية النهائية إلى الواقع(٤٦) .

ولهذا أعدت الأوراق اللازمة والأفكار المبلورة التى تضمنت ماأنتهت إليه المباحثات إلى الموافقة ، والنقاط التى مازال الخلاف حولها(٤٧) .

أما هو فقد زودته الحكومة البريطانية بما أنتهت إليه أفكارها على ضوء ماوصلها من المفاوضين فى مصر ، وحصرتها فى قائمتين :

الأولى : مطالب البريطانيين :

(أ) التنازل عن المطالبات المالية

(ب) المفتشون : فمطالب البريطانيين أن يكونوا تسعة مفتشين بالإضافة إلى ٤ مفاجئين ، بينما سمح المصريون بسبعة مفتشين ، ٥ مفاجئين ، وعليه أن يتوافق بين المطلبين .

(جـ) المعسكر وهو أمر أساسى إذ ستجرى بشأنه التسويات المالية والعسكرية .

(د) المنشآت البترولية وماسيثور حول تسليمها من مشكلات بشأن تزويد القوات البريطانية بما تحتاجه من وقود ، وضمان مركز شركة شل كمتعهد .

(هـ) تأمين المنشآت والقوات أثناء فترة الانسحاب وهى مسئولية مصر ، المطارات ومدى مايسمح به فى استخدامها لطائرات الإنجليز إستعمال الموانى لدى عودة القوات البريطانية إلى القاعدة ، التكلفة وماسيخص بريطانيا منها وقيمة الأقساط التى ستدفع .

مطالب المصريين :

١ ـ نقل ملكية المنشآت إليهم .

٢ ـ الرسوم التى ستدفع مقابل الصيانة .

٣ ـ ماسيسلم إليهم من عتاد .

٤ - مشكلة التصديق على المعاهدة .

٥ - نص إنهاء اتفاقية ١٩٣٦(٤٨) .

كما حمل معه بشكل غير رسمى مطالب إسرائيل ، وهى لاتخرج عما تم من قبل : كأن لاتستعمل القاعدة بعد تسليمها ضد سلامتها ، وأن تكون على قدم المساواة مع الدول التى إذا ماهددت بهجوم خارجى تعود بسببها القوات البريطانية إلى القاعدة ، وقد أوضح التقرير نفسه أنها أمور لاتتفق حقيقة وروح نصوص الإتفاقية ، من أجل هذا لم تكن واردة ضمن موضوعات المباحثات(٤٩) .

وقد وصل ناتنج إلى القاهرة يوم ٢٩ سبتمبر ١٩٥٤ ، وبدأت المباحثات فى اليوم التالى مباشرة ، وفى هذه الجلسة ألقى كلمة أكد فيها أن حكومة جلالة الملكة كانت قلقة جدا للوصول إلى إتفاق ، وفتح صفحة جديدة من الثقة والتعاون والصداقة بدلا من تلك الصفحة القديمة من الكراهية التى حكمت العلاقات بين البلدين ، مما تطلب بذل الجهد من كلا الطرفين .

ولقد أبدى عبد الناصر فى هذه الجلسة ترحيبا وشعورا مماثلا من الحماس والاخلاص وألقى كثيرا من الضوء على المشكلات الداخلية التى ستواجهه ، والمعارضة المتزايدة التى ستتلقاه أن هو لم يصل إلى إتفاق مرض .

وصرح عبد الناصر ودكتور فوزى أن هذه الاتفاقية ستبدأ مرحلة جديدة نقل فيها الاضطرابات وتسكت المعارضة ، سيما وأن هناك من يستغلون موقفهم إذا هم لم يصلوا إلى اتفاق معللين ذلك بمقولتهم بأن الوضع فى ظل معاهدة ١٩٣٦ كان أفضل مما أشارت اليه « المبادىء الرئيسية للاتفاقية » حيث أن الاحتلال كان سينتهى تلقائيا فى عام ١٩٥٦ ، وأبدوا تخوفهم من اضرابات طلبة الجامعات الوشيكة الافتتاح ، ورد ناتنج بتقديره لهذه الظروف ، وأنه يجب أن يتأكد المصريون أنه قد فتحت صفحة جديدة لاتقوم على أسس الشك فى نوايا كلا الطرفين(٥٠) .

وطلب الوفد المصرى فى هذا الأجتماع مايأتى :

١ - نقل ملكية خط الأنابيب بين القاهرة والسويس والذى تملكه بريطانيا إلى مصر .

٢ - إضافة مادة جديدة إلى الاتفاقية تنص على إنتهاء مفعول معاهدة ١٩٣٦ لان بريطانيا لم تكن قد اعترفت بالغائها .

٣ - إعداد جدول ينظم مواعيد جلاء القوات البريطانية عن منطقة القناة على أن يبدأ الجلاء فور توقيع الاتفاقية

فطلب الوفد البريطانى الرجوع إلى حكومته فى ذلك .
وفى الجلسة الثانية يوم ٣ أكتوبر ١٩٥٤ تم الاتفاق على المسائل المالية والفنية الخاصة بالمنشآت العسكرية .

كما عرض المشروع التالى للاتفاقية بعد إكتماله للمناقشة ، :

« إن حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال أيرلندا وحكومة مصر ، إذ ترغبان فى إقامة العلاقات المصرية البريطانية على أساس جديد من التفاهم المتبادل والصداقة الوطيدة قد اتفقتا على مايأتى :

المادة الأولى :

تجلو قوات صاحبة الجلاله جلاء تاما عن الأراضى المصرية وفقا للجدول الرابع المبين فى الجزء رقم (١) فى الملحق خلال فترة عشرين شهرا من تاريخ التوقيع على الاتفاق الحالى

المادة الثانية

تعلن حكومة المملكة المتحدة إنقضاء معاهدة التحالف الموقع عليها فى لندن فى السادس والعشرين من شهر أغسطس عام ١٩٣٦ ، وكذلك المحضر المتفق عليه والمذكرات المتبادلة والاتفاق الخاص للاعفاءات والميزات التى تتمتع بها القوات البريطانية فى مصر ، وجميع ماتفرع عنها من اتفاقات اخرى .

المادة الثالثة :

تبقى أجزاء من قاعدة قناة السويس الحالية والمبينة بالملحق رقم (٢) فى حالة الاستعمال ومعدة للإستخدام فورا وفق أحكام المادة الرابعة من الإتفاق الحالى ، وتحقيقا لهذا الغرض يتم تنظيمها وفق أحكام الملحق ...

المادة الرابعة :

فى حالة وقوع هجوم مسلح من دولة من الخارج على أى بلد عاشر عند التوقيع على هذا الاتفاق طرفا فى معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية أو على تركيا تقدم مصر للمملكة المتحدة من التسهيلات ماقد يكون لازما لتهيئة القاعدة للحرب وإدارتها إدارة فعالة ، وتتضمن هذه التسهيلات استخدام الموانى المصرية فى حدود ماتقتضيه الضرورة القصوى للأغراض سالفة الذكر .

المادة الخامسة :

فى حالة عودة القوات البريطانية إلى قاعدة قناة السويس وفقا لأحكام المادة الرابعة تجلو هذه القوات فورا بمجرد وقف القتال المشار إليه فى تلك المادة .

المادة السادسة :

فى حالة حدوث أى تهديد بهجوم مسلح من دولة من الخارج على بلد يكون عند توقيع هذا الإتفاق فى معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية أو على تركيا يجرى التشاور فورا بين مصر والمملكة المتحدة .

المادة السابعة :

تقدم حكومة جمهورية مصر تسهيلات مرور الطائرات وكذلك تسهيلات الرسو وخدمات الطيران المتعلقة برحلات الطائرات التابعة للسلاح الملكي التي يتم الإخطار عنها ، تعامل جمهورية مصر هذه الطائرات فيما يتعلق بالإذن في أي رحلة تسافر لاتقل عن معاملتها لطائرات أية دولة أجنبية أخرى مع إستثناء الدول الأطراف في معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية ، ويكون منح التسهيلات الخاصة بالنزول وخدمات الطيران المشار اليها آنفا في المطارات المصرية في منطقة قناة السويس .

المادة الثامنة :

تقر الحكومتان المتعاقدتان أن قناة السويس البحرية التي هي جزء لاينفصل من مصر طريق مائي له أهمية دولية من النواحي الإقتصادية والتجارية والإستراتيجية وتعربان عن تصميمهما على إحترام الإتفاقية التي تكفل حرية الملاحة في القناة والموقع عليها في القسطنطينية في التاسع والعشرين من شهر أكتوبر عام ١٨٨٨ .

المادة التاسعة :

(أ) لحكومة المملكة المتحدة أن تنقل أي مهمات بريطانية من القاعدة أو إليها ، حسب تقديرها

(ب) لايجوز أن تتجاوز المهمات القدر المتفق عليه في الملحق (٢) إلا بموافقة جمهورية مصر .

المادة العاشرة :

(أ) يظل هذا الإتفاق نافذا مدة سبع سنوات من تاريخ توقيعه

(ب) تنشأ الحكومتان خلال الأثنى عشر شهرا الأخيرة من تلك المدة التقرير ما قد يلزم من تدابير عند إنتهاء الإتفاق .

(جـ) ينتهي العمل بهذا الإتفاق بعد سبع سنوات من تاريخ التوقيع عليه ، وعلى حكومة المملكة المتحدة ألا تنقل أو تتصرف فيما بعد ماقد يتبقى لها وقتئذ من ممتلكات في القاعدة إلا بموافقة الحكومتين المتعاقدتين على مد هذا الأتفاق .

المادة الحادية عشرة :

تعتبر ملاحق ومرفقات (محاضر الإتفاق والخطابات المتبادلة) هذه الاتفاقية جزء لايتجزأ منها .

المادة الثانية عشرة :

لايمس الإتفاق الحالي ولايجوز تفسيره على أنه يمس بأية حال حقوق الطرفين والتزاماتهما بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة .

المادة الثالثة عشرة :

يعمل بالإتفاق الحالي على إعتبار أنه نافذ من تاريخ توقيعه وبتبادل وثائق التصديق عليه في القاهرة في أقرب وقت ممكن .

وإقرارا لما تقدم وقع المفاوضون المرخص لهم بذلك هذا الإتفاق ووضعوا أختامهم عليه .

صدر بالقاهرة في ... يوم .... ١٩٥٤ من صورتين باللغتين العربية والانجليزية

ويعتبر كلا النصين متساو في الرسمية(٥١) .

وقد علقت الخارجية البريطانية على هذه المسودة بعدم تقبلها للمادة السابقة منها على أن تتمتع طائرات بريطانيا - في تسهيلات مرورها وخدماتها - بحقوق الدول الأولى بالرعاية ويعدل النص إلى « تقدم حكومة جمهورية مصر تسهيلات مرور الطائرات وتقدم لها خدمة كأى الدول الواردة في معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية »(٥٢) .

وبعرض هذا الرأى ومناقشته مع الجانب المصرى أبدى المصريون تساهلا في عبور الطائرات البريطانية لأجواء مصر في طريقها إلى الأردن تطبيقا للمعاهدة الخاصة بذلك ، ولكن الدكتور فوزى فضل ألا يكون هذا بشكل مكتوب لأن معنى هذا إضافة أشياء إلى الاتفاقية يساء فهمها وأن مصر توافق على أسباب أخرى للعودة وتتعهد في نفس الوقت أن ينفذ هذا(٥٣) .

وقد غادر ناتنج القاهرة يوم ١٠ أكتوبر إلي لندن للوقوف على رأى حكومته بشأن الخلاف الجديد الذى ظهر حول إعداد الأماكن اللازمة لإيواء الخبراء الفنيين البريطانيين ، فقد طلبت مصر أن يعاملوا معاملة بقية موظفى الشركات البريطانية الأخرى في مصر ، بينما طلب الانجليز منحهم إمتيازات خاصة ، وعاد ناتنج إلى القاهرة بعد ذلك يوم ١٤ أكتوبر مزودا بالسلطة اللازمة لإنجاز الإتفاق(٥٤) .

وكانت المباحثات مستمرة أثناء غيابه بين الجانبين حول مشكلة لم تكن مدرجة في الجداول الملحقة بالإتفاقية وهي « المعسكر » الذى كان يشغله الجنود البريطانيون وكيفية تسليمه وتشغيله أبان فترة الأنسحاب ، وفي حالة العودة إلى القاعدة .

وطلب وزير الخارجية المصرية أن ينقل المعسكر إلى ملكية المصريين وأن يشغله جنود الجيش المصرى ، وردد عبارة « أنها ستكون مدعاة للسخرية لنا إذا نحن وافقنا على قاعدة لاتحتوى على مركز عسكرى ، إذ ماهي فائدة القاعدة بدون مركز عسكرى .

وبعد مناقشات قدم الوزير المصرى مطلبه مكتوبا « أنه مطلوب مركز عسكرى مناسب يكون في المتناول عند تشغيل القاعدة » .

كما ناقشوا كذلك مسألة تأمين وجود الجنود البريطانيين وعتادهم طوال فترة الانسحاب .

وأكد الجنرال بنسون أنه فى حالة العودة سيكون فى عدد أقل من هذا وفى [illegible] فى حرب تتساوى مصالحهم مع مصالح المصريين(٥٥) .

المرحلة الرابعة : الصياغة النهائية للإتفاقية :

بعد عودة ناتنج عقدت آخر جلسة للمباحثات يوم ١٨ أكتوبر سويت خلالها كل المسائل المعلقة والتى ظهرت أخيرا كمشكلة المعسكر والإيجار الذى سيدفع لها سيؤجر من أماكن ، سواء للجنود أو لإيواء الخبراء(٥٦) .

ويقر الجانب البريطانى أنه استغل الحاح المصريين على توقيع الاتفاق بسرعة ، وسوى بسرعة مطالب المصريين التى عرضت عليه والتى كانت حتى يوم ١٩ أكتوبر [illegible] فى :

(أ) ملكية فورية لخط الأنابيب .

(ب) السماح للقيادة البحرية باستغلال مخازن الزيت لمدة سبع سنوات فقط .

(جـ) ضرائب على تموين الطائرات .

(د) تعيين مايزيد على ٢٣ فنيا ليبقوا فى فنارة وأبوصوير

(هـ) استبعاد طائرات الكومنولث من التصريح بالعمليات .

وصدرت تسويات وتنازلات بالتبادل بينهما ، وعلق منها بعضها كالبند (جـ) ووقعت الاتفاقية فور ذلك وسط هذا الموقف(٥٧) .

وفى الساعة ١٠,٢٢ مساء صدر البيان المشترك التالى :

« أن رئيس وزراء جمهورية مصر وجميع أعضاء وفده ، والمستر أنتونى ناتنج وزير الدولة فى وزارة الخارجية البريطانية والسفير البريطانى الماجور جنرال بنسون وقعوا اليوم فى القاهرة إتفاقا بشأن منطقة قاعدة قناة السويس الغرض منه تقنية العلاقات المصرية الانجليزية على أساس جديد من التعاون .

ولقد بذل الجانبان جهدا كبيرا للوصول إلى إتفاق واضح شامل يكون أداة بناء لقضية السلام .

ويسر الجانبان أن يعربا باسم حكومتيهما عن رغبتيهما الصادقة فى أن يعملا فى تعاون وقوة لتحقيق أغراض الاتفاق وبذا يمهدان لبعث روح جديدة من التفاهم والصداقة بين شعبيهما(٥٨) .

وقد تكونت الإتفاقية من ١٣ مادة من صورتين باللغتين العربية والانجليزية وقعها عن الجانب المصرى كل من :

جمال عبد الناصر ـ دكتور محمود فوزى ـ عبد اللطيف البغدادى ـ محمد عبد الحكيم عامر ـ صلاح الدين مصطفى سالم

وعن الجانب البريطانى :

هـ . أنتونى ناتنج ـ رالف سكراين ستيفنسون ـ ر . بنسون والحق بهما ملحقان مكونان من عدة أجزاء(٥٩) .

وقد تضمنت مواد الاتفاقية :

الجلاء التام خلال فترة عشرين شهرا من التوقيع عليها (م ١) ، وانقضاء معاهدة ١٩٣٦ ومالحق بها من محاضر ومذكرات متبادلة وماترتب عليها من إعفاءات ومميزات (م ٢) .

تبقى أجزاء من القاعدة صالحة للاستعمال ومعدة للاستخدام فورا (م ٣) . على أن تقدم مصر لبريطانيا كل التسهيلات فى حالة وقوع إعتداء مسلح على أية دولة من الدول الموقعة على ميثاق الدفاع المشترك بين الدول العربية أو على تركيا (م ٤) .

وان تجلو هذه القوات فور وقف هذا القتال (م ٥)

يجرى التشاور بين طرفى الاتفاقية فى حالة حدوث تهديد بهجوم مسلح من دولة من الخارج على أى بلد يكون طرفا فى معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية (م ٦)

تقدم مصر تسهيلات مرور الطائرات لطائرات سلاح الطيران الملكى [illegible] عن معاملتها لطائرات اية دولة أجنبية أخرى مع استثناء الدول الأطراف فى معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية (م ٧)

أقرت الحكومتان أن قناة السويس البحرية جزء لايتجزأ من مصر فهو طريق مائى له أهمية دولية من النواحى الاقتصادية والتجارية والاستراتيجية مع إحترام اتفاقية القسطنطينية ١٨٨٨ (م ٨) .

واختصت المادة التاسعة بنقل المهمات البريطانية من القاعدة أو اليها والا يمس هذا الاتفاق حقوق الطرفين والتزاماتهما بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة (م ١٠) .

وان مدة نفاذ هذه الإتفاقية سبع سنوات من تاريخ توقيعها على أن تتشاور الحكومتان خلال الأثنى عشر شهرا الأخيرة لتقرير مايلزم من تدابير عند انتهاء الاتفاق على أن ينتهى العمل بها بعد سبع سنوات من تاريخ التوقيع عليها (م ١٢)

وأذاع جمال عبد الناصر عقب توقيع الإتفاق النداء التالى :

« أيها المواطنون :

لعل أجدادنا يتطلعون اليوم من المثوى الأبدى الذى تسكنه أرواحهم برضى وفخر ، ولعل أحفادنا الذين لايزالون فى مجاهل المستقبل سوف يعودون بعد مئات السنين إلى ذكرى هذا اليوم باعتزاز وتقدير ، ولعل هؤلاء وهؤلاء من الأجيال التى

سنت والأجيال التى سوف تجىء تلتقى نظراتهم عند هذا اليوم فيباركون الجهد الذى قام به جيلنا استكمالا لكفاح من ذهبوا وتمهيدا لكفاح القادمين .

لقد شاءت إرادة الله أن تلقى على اكتافنا أمانة الماضى والمستقبل وكانت عليا لنا عونا على الحاضر

أيها المواطنون

إن يومنا الحاضر يوم عظيم يرتفع إلى مستوى الماضى العريق ويحملى بشائر الأمل فى مستقبل لاتحده آفاق

إن مرحلة كفاحنا قد انتهت ومرحلة جديدة على وشك أن تبدأ ، هاتوا أيديكم وطهروا أرضنا وتعالوا نبنى وطنا جديدا بالحب والتسامح والفهم المتبادل اللهم أعطنا المعرفة الحقة كى لايستخفنا النصر ، وتدور رؤوسنا غرورا مع نشوته ، اللهم اعطنا الإيمان الذى يجعلنا نحلم بما سوف نحققه فى الغد أكثر مما يجعلنا نفاخر بما حققناه بالأمس واليوم ، اللهم أعطنا الثقة بأنفسنا لنرى أننا على بدايه الطريق وأن الشوط أمامنا شاق وطويل ، اللهم اعطنا الشجاعة لنستطيع أن نتحمل المسئوليات التى لابد أن نتحملها فلا نستهين بها ولانهرب منها ، اللهم أعطنا القدرة على أن نواجه أنفسنا ونقبل أن يواجهنا الآخرون بالحق والعدل ، اللهم أعطنا القوة لندرك أن الخائفين لايستحقون الحرية والضعفاء غير خليقين بالكرامة والمترددين لن تقوى أيديهم المرتعشة على التعمير والبناء .

أيها المواطنون :

إن الله عوننا وهو ولى التوفيق[٦٠] .

الاتفاقية فى عيون الجانبين :

أولا - الجانب البريطانى :

بعد توقيع الاتفاقية بدأت تقدم تقارير حول بعض النواحى فيها ، فقدم دافيد سيربل David R. Serpell تقريرا تناول فيه الجوانب المالية فى المعاهدة دار حول الوفر المالى نتيجة تصفية القاعدة فى منطقة قناة السويس ، فاشار إلى أنه سيكون هناك بالقطع تخفيض واضح فى المصروفات العامة كلما تم سحب قوات من القاعدة وأنه رغم ظهور بنود جديدة للصرف كأجور الخبراء الفنيين وصرف التعويضات والايجارات التى ستصرف للمصريين إلا أن الوفر سيكون أكثر ، ويمكن إدخاله فى الميزانية الكلية للدفاع فى السنوات المقبلة .

ثم أنه فى حالة فشل المفاوضات ، فإن استمرار وجود القوات فى قاعدة قناة السويس ، كانت ستمثل استنزافا للأموال البريطانية لما لامثيل منه .

ومن ناحية أخرى أشار التقرير إلى أن الصيانة التى سيقوم بها المصريون ستوفر الكثير من الأموال البريطانية وأن المنشآت التى ستحتفظ بها أكثر قيمة مما سلم للمصريين ، بالاضافة إلى التسهيلات المالية فى الجمارك ، واستعمال الموانى والطرق والمواصلات ، كلها توفر الكثير على بريطانيا[٦١] .

أما عن تقييم برواملى المسئول البريطانى فى الخارجية البريطانية للاتفاقية فقد تطرق إلى :

١ - التسهيلات اللازمة لوجود الورش لخدمة القوات البريطانية فى الشرق الأوسط وقت السلم .

٢ - إتاحة تخزين المهمات الحربية لفترة .

٣ - حقوق عبور القوات الجوية .

٤ - حق العودة للقاعدة

بالاضافة إلى تحرر القوات البريطانية من الواجبات فى هذه المنطقة لتنطلق إلى مناطق أخرى ، ممايتيح فرص تحقيق نتائج سياسية أكثر إيجابية .

أن المصريين سيقومون بارساء دعائم الأمن والإستقرار فى المنطقة لكثير من الأمور التى نحتاجها زمن الحرب ولكن من ناحية إسرائيل فإن مصر ستقوى بينما ستضعف إسرائيل ، وأن مصر لم تتعهد بإزالة مايسمى بالتحديدات على الملاحة الإستراتيجية المرسلة إلى إسرائيل عبر القناة .

كذا يشير إلى أن جلاء القوات البريطانية بأى شكل أو على أية حال يضعف من مكانة بريطانيا فى المنطقة فى نظر القوى السياسية الكبرى فى العالم ، ولكنه كسب من ناحية العرب ربما يستغل فى حل مشكلات المنطقة مثل النزاع العربى الاسرائيلى اعتمادا على عودة ثقة العرب فى الانجليز[٦٢] .

ثانيا - فى عيون المصريين

فهذا رأس النظام فى مصر وفى وقت توقيع الاتفاقية - محمد نجيب - الذى لاحظ المفاوضون البريطانيون عدم رضائه عن الإتفاقية ، وأنه وقعها فى النهاية بعد ضغط من عبد الناصر عليه[٦٣] .

فينفذ نجيب فى مذكراته الإتفاقية على النحو الآتى :

١ - أن وجود الفنيين الانجليز غير الخاضعين لسلطة الحكومة المصرية يضعف من سيادة المصريين على أراضيهم .

٢ - قبول عودة القوات البريطانية فى حالة الهجوم على تركيا أمر يورط مصر فيما لاقبل لها به

٣ ـ إن الاتفاقية لم تعرض على الشعب فى استفتاء عام .

وأنه عندما عرض الأمر على الدكتور وحيد رأفت ضمن رأيه مذكرا فيها الدكتور وحيد دارت حول(٦٤) .

١ ـ أن المصريين بتوقيعهم هذه الإتفاقية ربطوا مصيرهم بمصير دول الكتل الغربية لمدة سبع سنوات ، ورأى أنهم بذلك سيعادون دول الكتلة الشرقية وأن الاتحاد السوفيتى وأعوانه لن يغفروا لهم هذا ، خاصة وأنهم سيشعرون أن القاعدة ستستعمل ضدهم وقت الحرب .

٢ ـ أنه ازاء هذا فإنه لايستبعد وقوع تدابير انتقامية فى غاية الشدة والعنف من جانب تلك الدول اذا تأزمت الأمور فضلا عن انتقام اقتصادى فى وقت السلم .

٣ ـ إن اشتراك مصر فى مشروع دفاع مشترك مع بريطانيا سيحمل اليها جزءا من تلك التى تحملها إبان الحرب العالمية الثانية من خسائر فى الأموال والأرواح .

٤ ـ إن إتفاق ٢٧ يوليه (المبادىء الأساسية للإتفاقية) عنى بتنظيم قاعدة قناة السويس فى زمن السلم والحرب لصالح إنجلترا أكثر من عنايته بموضوع جلاء الجنود البريطانيين عن القاعدة فى السويس ، وبقاء القاعدة تحت الإشراف البريطانى العسكرى لمدة أقلها سبع سنوات ، والترخيص للقوات البريطانية بالعودة فى حالة الهجوم على إحدى الدول العربية أو تركيا ووضع مطاراتنا وموانينا وطرقنا تحت تصرف الإنجليز أمر يعيد إلى الأذهان أثر معاهدة ١٩٣٦ بين مصر وبريطانيا .

٥ ـ إن هذا الإتفاق كفيل بأن يثير النقد والمعارضة لدى فئات الشعب مما يشكل مناوأة للثورة .

٦ ـ إن تجنيب البلاد ويلات الحرب أمنية كثير من الشعوب فى آسيا وأوروبا وحتى فى بريطانيا ذاتها وأن الثورة المصرية أعلنت للشعب مرارا أنها لن تفاوض الإنجليز لتحالفهم ، بل فقط لتنظيم الجلاء الناجز الشامل عن أرض مصر ، وأنها صدمة أن يجد الشعب تحالفا جديدا معها لمدة سبع سنوات .

٧ ـ إن إدخال تركيا سبب لعودة القوات البريطانية وهى عرضة للهجوم عليها من الاتحاد السوفيتى أو من غيره يضيف فرصة جديدة لعودة القوات البريطانية إلى القاعدة فى مصر .

٨ ـ الإمتيازات التى حصلت عليها بريطانيا بالنسبة لطائراتها فى الأجواء المصرية .

٩ ـ ربما يتخذ دعاة الإنفصال فى جنوب الوادى هذه الإتفاقية سببا لتعزيز نشاطهم الانفصالى بحجة تجنيب بلادهم ويلات الحرب خاصة وأن ارتباطات تركيا

العديدة مع دول حلف الأطلنطى وغيره من دول آسيا تجعل اشتراكها فى الحرب القادمة أمراً محتوماً .

١٠ ـ أنه ليس من السهل إفهام الشعب المصرى أنه ليس هو المقصود الهجوم فى حرب متوقعة ، إنما هو الجيش الأجنبى الموجود فى البلاد .

١١ ـ يجب أن تحدد الأماكن التى ستعود إليه القوات فى حالة الحرب حتى لا يعود احتلال القاعدة بأسرها ، على أن تبارحها تلك القوات فور انتهاء الحرب .

١٢ ـ يجب أن نطالب بريطانيا بتعويض كبير لقاء الإلتزامات التى وضعت على عاتق مصر كتسليح كامل للجيش المصرى ، وأن تدفع بريطانيا القسط الأكبر فى نفقات وقاية المواطنين والمنشآت زمن الحرب .

١٣ ـ أنه يجب تدريب فنيين مصريين ليتولوا الإشراف الفنى على القاعدة حتى لا يترك الإشراف للإنجليز فقط .

وتقدم محمد نجيب بهذه المذكرة لمجلس الثورة محتجا على الإتفاقية ، ولكن نظرا لموافقة أعضائه وغالبية الوزراء فقد أصبح نجيب أمام امر واقع فوافق(٦٥) .

والحقيقة أن محمد نجيب فى نقده هذا كان متأثرا بموقفه من مجلس الثورة وتصفية حسابه معهم ، خصوصا بعد أزمة مارس واحساسه بأنه على وشك الاستبعاد من الحكم ، فتضمن نقده شيئا من التجاوز .

فبالنسبة لارتباط مصر بالغرب فى تلك الفترة الدقيقة ، كان أمرا حتميا لأنه لم يكن سهلا أن تخرج مصر على الغرب للأسباب الآتية :

١ ـ خضوعها للإحتلال البريطانى منذ حوالى سبعين عاما عجم العرب عودها واخضع مصالحها له .

٢ ـ لم يكن من السهل وهى أمام مفاوض محتل أن تطلب الإرتباط بكتلة معادية له .

٣ ـ أن فكرة الحياد لم تكن قد تبلورت بعد فى واقع ، فكان على الدول الصغيرة أن تنحاز إلى إحدى الكتلتين .

٤ ـ العلاقة الواضحة بين المصريين والولايات المتحدة الأمريكية منذ قيام الثورة ودور الولايات المتحدة الفعال إبان فترة المفاوضات وضمانها لإنجاحها .

٥ ـ عدم ظهور دور متميز للاتحاد السوفيتى فى تلك الفترة بالنسبة لمصر . إن خشية نجيب من دور انتقامى من جانب الاتحاد السوفيتى عسكريا واقتصاديا لم يقم عليه دليل إذ لم يسبق أن كانت لمصر معه أية علاقة يخشى منها أو عليها ، كما لم تقدم مصر أية إساءة إليه .

والحق أن الفقرة الخاصة بتركيا كانت تربط مصر بطريق غير مباشر بدول حلف

الأطلنطى والدفاع عنها ، إلا أن المفاوض المصرى حصل فى مقابلها على الشرط الخاص بأن الانجليز لا يستطيعون الإفادة من النزاع العربى الإسرائيلى باعتباره ذريعة للعودة إلى قناة السويس وذلك لأنهم اشترطوا أن يكون الهجوم الذى يقتضى تطبيق المعاهدة من « دول من الخارج » بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط .

أما إشارته لمشروع دفاع مشترك بين مصر وبريطانيا فهو أمر لم يكن قد بت فيه بعد ولم تشر الاتفاقية إليه صراحة .

أما عن تدريب الفنيين المصريين فقد ورد أثناء المفاوضات مشاركتهم الفنيين الإنجليز عملهم فى القاعدة .

وبالرغم مما أحاط هذه الإتفاقية من وجهات نظر مؤيدة ومعارضة فإن من ايجابياتها الواضحة :

أولا : من حيث مدة سريانها فقد وردت فى هذه المعاهدة بشكل محدد فى سبع سنوات تبدأ من تاريخ التوقيع عليها ، أى أن بريطانيا تفقد كل حق فى استعمال هذه القاعدة فى ٢٠ أكتوبر ١٩٦١ ، وهنا يبدو الفرق الواضح بين الإتفاقية والإتفاقيات السابقة من حيث تحديد المدة كاتفاقية ١٩٣٦ ومشروع صدقى بيفن .

ثانيا : بالنسبة لحق العودة فانه ورد أنه لايحق للقوات البريطانية أن تستعمل القاعدة خلال فترة سريان الإتفاقية إلا إذا وقع هجوم مسلح من دولة من الخارج على أى بلد يكون عند التوقيع على الإتفاقية طرفا فى معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية وهنا تظهر دقة هذه الإتفاقية فى تحديد مفهوم الإعتداء بعبارة « هجوم مسلح » وهو تعبير ظهر حديثا فى المواثيق الدولية .

كما يحمل معنى أنه إذا حدث هجوم مسلح على دولة عربية تنضم إلى الجامعة العربية بعد هذا الاتفاق سوف لا تكون تخويلا لبريطانيا فى حق العودة .

ويضيف الدكتور بطرس غالى فى تعليق له على هذه النقطة إن ملاحق الإتفاقية قد تعرضت لتعريف « دولة من الخارج » يقصد أن تكون الدولة المعتدية واحدة من غير الدول التى حصرتها المادة الرابعة مضافا إلى ذلك دولة إسرائيل ، فإذا وقع هجوم مسلح صهيونى على إحدى الدول العربية الواردة حسب هذه المادة فليس لبريطانيا حق العودة إلى استخدام قاعدة قناة السويس .

ويجب ملاحظة أنه لا يمكن أن تعود القوات البريطانية إلى المنطقة إلا إذا وافقت مصر على ذلك ، وهذا أعطى لمصر حقا جديدا فى التصرف فى هذا الصدد(٩٥) .

وعموما فإن الإتفاقية بقدر ما قامت على أساس من بعض التنازلات التى كان يقتضيها الموقف والظروف ، فقد كانت كسبا لمصر استطاعت أن تسترد بها حريتها بشكل يكاد يكون كاملا ، وإن كان قد استكمل فيما بعد .

فضلا عن أنها تسلمت منشآت أمكن استغلالها فى المستقبل وبدأت تتبوأ مكانتها بين العرب ، وشخصيتها فى الشرق مما انعكس على علاقاتها مع السوفيت الذين عملوا على التقرب إليها ، وليس تهديدهم لها كما توجس محمد نجيب ، وإن كانت هناك أصوات لجماعات أو أحزاب فى مصر نادت بنقد هذه الاتفاقية إلا أنها نفدت وظلت لتأتى بثمارها على المدى البعيد .

قائمة المصادر والمراجع

أولا - الوثائق غير المنشورة

— وثائق وزارة الخارجية البريطانية المودعة بدار المحفوظات البريطانية Public Record Office ، FO371 بعنوان Political and Consular Correspondence الفترة من ١٩٥١ - ١٩٥٤ .

— ديوان جلالة الملك ، الادارة العربية ، تقارير الأمن العام ، يناير ١٩٥٢ ، مودعة بدار الوثائق القومية بالقلعة ، القاهرة .

ثانيا - الوثائق المنشورة :

— مضابط مجلس الشيوخ المصرى ، ١٩٥١

— وزارة الخارجية المصرية : القضية المصرية ، القاهرة ١٩٥٤ .

— War Office, Whitehall Papers, No. 15, London 1952.

ثالثا - المذكرات الشخصية :

— حسن عزت : أسرار معركة الحرية ، القاهرة ١٩٥٣ .

— حسن يوسف : القصر ودوره فى السياسة المصرية ١٩٢٢ - ١٩٥٢ ، القاهرة ١٩٨٢ .

— سيد مرعى : أوراق سياسية ، الجزء الأول ، القاهرة ١٩٧٨ .

— صلاح الشاهد : ذكرياتى فى عهدين ، القاهرة ١٩٧٦ .

— عبد اللطيف البغدادى : مذكرات عبد اللطيف البغدادى ، الجزء الأول ، القاهرة ١٩٨٣ .

— محمد أحمد فرغلى : عشت حياتى بين هؤلاء ، القاهرة ١٩٨٤ .

— محمد نجيب : كلمتى للتاريخ ، القاهرة ١٩٨١
: كنت رئيسا لمصر ، القاهرة ١٩٨٤ .

رابعا - الدوريات :

— جريدة الأهرام ١٩٥١ - ١٩٥٤

— جريدة المصرى ١٩٥٢

خامسا - المراجع العربية :

— أحمد حمروش : قصة ثورة ٢٣ يوليو ، الجزء الثانى ، دار الموقف العربى القاهرة د . ت .

— أحمد عبد الرحيم مصطفى : العلاقات المصرية - البريطانية ١٩٣٦ - ١٩٥٦ ، القاهرة .

— هلال الدين الحمامصى : من معاركنا السياسية ، بداية ونهاية ، معركة الجلاء ١٩٥٤ ـ ١٩٥٦ ، القاهرة ١٩٥٧ .

— جمال حماد : ٢٢ يوليو أطول يوم فى تاريخ مصر ، كتاب الهلال ، القاهرة أبريل ١٩٨٢ .

— جورج فوشيه : جمال عبد الناصر وصحبه ، جـ ١ ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٦٠ .

— راشد البراوى : النقطة الرابعة فى الميزان ، القاهرة ١٩٥٣ .

: مشروعات الدفاع عن الشرق الأوسط ، القاهرة ١٩٥١ .

— سيرانيان : مصر ونضالها من أجل الاستقلال ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢ ، ترجمة عاطف عبد الهادى ، القاهرة ١٩٨٤ .

— طارق البشرى : الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢ ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٢

: سعد زغلول يفاوض الإستعمار ، القاهرة ١٩٧٧ .

— عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية ، جـ ٣ ، القاهرة ١٩٤٧ .

: مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ، الطبعة الثانية ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٦٤

— فاديه أحمد سراج الدين : القضية المصرية فى المرحلة الأخيرة ١٩٥٠ ـ ١٩٥٤ ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب جامعة القاهرة ١٩٧٨ .

— كامل الشريف : المقاومة السرية فى قناة السويس ، مكتبة المنار ، الزرقاء ١٩٨٤ .

— محمد أحمد أنيس : ثورة ٢٣ يوليو وأصولها التاريخية ، دار النهضة العربية القاهرة ١٩٦٩ .

: حريق القاهرة ٢٦ يناير ١٩٥٢ ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ١٩٨٢ .

— محمد حسنين هيكل : ملفات السويس ، القاهرة ١٩٨٦ .

— محمد مصطفى صفوت : مصر المعاصرة وقيام الجمهورية العربية المتحدة ، القاهرة ١٩٥٩ .

— موسى صبرى : قصة ملك وأربع وزارات ، كتاب اليوم ، أكتوبر ١٩٧٣ .

— هدى جمال عبد الناصر : الرؤية البريطانية للحركة الوطنية المصرية ١٩٣٦ ، ١٩٥٢ ، القاهرة ١٩٨٧

— وفيق عبد العزيز فهمى : قضية الجلاء وثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

— يونان لبيب رزق : تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨ ـ ١٩٥٣ ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ١٩٧٥ .

: الأحزاب السياسية المصرية ١٩٠٧ ـ ١٩٥٢ ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة .

سادسا ـ المراجع الأجنبية :

— Eden, Anthony: The Memoires of Sir Anthony Eden, vol. 3, Cassel, London 1960.
— Flower, R.: The Story of Modern Egypt, Napoleon to Nasser, London 1976.
— Lacouture, J&S: Egypt in Transition, New York 1958.
— McBride, B.S.C.: Farouk in Egypt, A Biography, The Trinty Press, London 1967.
— Vatikiotis, P. J.: Egyptian Army in Politics, London 1961.

الهوامش

(١) أمين سعيد : المرجع السابق ص ١١٧ .
(٢) أحمد عبد الرحيم مصطفى : المرجع السابق ص ١٢٨ .
(٣) F.O. 371 JE 1192-256 Anglo Egypt. Neg. Ratificationjuly 29
(٤) Ibid July 30
(٥) F.O 371-JE 1197-258 Cairo to F.O. July 29. 1954
(٦) أمين سعيد المرجع السابق ص ١١٧ .
(٧) نفسه ص ١٢٠ .
(٨) JE 1192-256 Cairo to F.O. July 29-1954
(٩) JE 1192-301 Anglo Egypt Neg Agust 17—1954
(١٠) JE 1192-256 Cairo to F.O. July 29-1954
(١١) JE 1192-301 Anglo Eg. Negypt August 17-1954
(١٢) JE 1192-262 Anglo Egypt Neg. Agust 2-1954
(١٣) JE 1192-420 Anglo Egypt Neg. Position of Israel Sept 3-1954
(١٤) F.O. 371-108426 F.O. to Cairo Sep 6-1954
(١٥) JE 1192-341 Eg Nego Sept. 10-1954 Definition of an outside power in the reactiviation clause
(١٦) JE 1192-223G July 30-1954
(١٧) JE 1192-289 A Anglo Egypt Neg. Suprission of the 1936 treaty.
(١٨) JE 1192-416 August 19-1954
(١٩) JE 1192-239 August 3-1954 Adressed to F.O.
(٢٠) JE 1192-285 Memo of Selwyn Lloyed August 6-1954
(٢١) Cairo Emb. London August 6-1964
(٢٢) F.O. 371-108403 F.O. to Cairo Aug 4-1954
(٢٣) JE 1192-488 From Cairo to F.O. Sept 14-1954
(٢٤) F.O. 371-108427 Minites of the first meeting of the British and Egyptian Withdrawal Committee Aug 3-1954
(٢٥) JE 1192-512 State of the Anglo Egypt Neg. Sept 14-1954
(٢٦) JE 1192-306 Anglo Egypt Neg. Financial arrangments Aug 13-1954
(٢٧) F.O. 371-108427 & JE 1192-612 op cit
(٢٨) Ibid
(٢٩) JE 1192-512 State of the Anglo Egyptian Negotiations Sept. 14-1954
(٣٠) JE 1192-493 F.O. to Cairo Sept. 10-1954
(٣١) JE 1192-522 Cairo to F.O. Sept. 23-1954
(٣٢) JE 1192-416 Anglo Egypt Neg. Ratification Aug. 19-1954
(٣٣) JE 1192-415 25-1954
(٣٤) JE 1192-488 Sept. 14-1954
(٣٥) JE1192-567 Sept. 18-1954
(٣٦) JE 1192-567A Sep. 23-1954
(٣٧) F.O. 371-108429 Cairo to F.O. August 23-1954
(٣٨) JE 1192-556 A Egypt Consultation clduse Sept. 22-1954
(٣٩) JE 1192-556 A Egypt Neg C. Withdrawal facilities Sept. 18-1954
(٤٠) JE 1192-565 Termination of 1936 Treaty Sept. 18-1954

(٤١) JE 1192-556 Consultation in the last year of the agreement Sept. 18-1954
(٤٢) JE 1192-563 Cairo to Fo. Sept. 25-1964
(٤٣) JE 1192-566 addressed to Cairo Tel. No. 1590 sep 24
(٤٤) JE 1192-416 Anglo Egypt Nego.
(٤٥) JE 1192-438 Anglo Egypt Neg. Draftmain agreement
(٤٦) JE 1192-439 Fo to Cairo Sept. 25-1954
(٤٧) JE 1192-566 Anglo Eg- Neg. Sept. 27-1954
(٤٨) JE 1192-567 To Antony Nutting Sept. 28-1954
(٤٩) JE 1192-574 Israel Sept. 29-1964
(٥٠) JE 1192-571 Bron Cairo to F.O. Sept. 30-1954
(٥١) F.O. 371-108436 JE 1182-684 Cairo to F.O. Oct. 5
(٥٢) No. 1688 Fo to Cairo for Nutting Oct. 6
(٥٣) JE 1192-616 October 12-1954
(٥٤) أمين سعيد المرجع السابق ص ١٢١
(٥٥) F.O. 371-108437 Cairo to Fo Tel. No. 1502 Oct. 13-1954
(٥٦) F.O. 371-108473 Cairo to Fo Tel. No. 1175 Oct. 14-1954
(٥٧) JE 1192-619 Oct. 19-Cairo to F.O.
(٥٨) الأهرام ٢٠ أكتوبر ١٩٥٤ .
(٥٩) إرجع إلى النص فى الملاحق
(٦٠) أمين سعيد المرجع السابق ص ١٢٥
(٦١) JE 1192-723 Financial Evaluation Nov. 2-1954
(٦٢) JE 1192-724 Anglo Egypt Agreement Nov. 5-1964
(٦٣) JE 1192-703 Tel. 1592 Oct. 22-1954
(٦٤) كنت رئيسا لمصر ص ٣٢٦ ، ٣٢٩ ونص المذكرة وارد في : وحيد رأفت : فصول من ثورة ٢٣ يوليه القاهرة ١٩٨٠ ص ٢٣٩ ـ ٢٤٢
(٦٥) مقالة بعنوان « الإحتلال فى القانون الدولى » للدكتور بطرس غالى ضمن كتاب كفاح الشعب والجلاء القاهرة » . ت اخترنالك (٢٦) ص ١٢٤ .

رقم الايداع

١٩٩٥ / ٤٠٨٢

977-13-0133-0

مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر

المفاوضات المصرية البريطانية
١٩٥١ - ١٩٥٤

هذا الكتاب

تعد المفاوضات المصرية البريطانية ، واحدة من أهم محاور البحث السياسى ، والقانونى ، والتاريخى فى مصر ، ليس فقط على المستوى الأكاديمى ، وإنما على صعيد الثقافة السياسية المصرية وأدبياتها ، ومن هنا تأتى الأهمية الخاصة التى يوليها مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام لهذا المحور الهام من أجل المساهمة فى تأصيل البحث التاريخى ، والسياسى فى بلادنا من ناحية ، ومن ناحية أخرى لتجلية جوانب الاستمرارية فى الحركة الوطنية المصرية ، والدور البارز الذى صاغته فى العقل والوجدان الجمعى ، ولإيجاد وشائج بين الأجيال المصرية ، بين هؤلاء الذين أعطوا للوطن والدولة عطاءً نبيلاً من أجل الاستقلال ، ومن ناحية أخرى كيف أدار هذا الجيل الهام من أجيال السياسة والفكر فى مصر العلاقات المصرية مع بريطانيا حول الاستقلال .

وفى هذا الإطار كان موضوع العلاقات المصرية - البريطانية إبان الأعوام ١٩٥١ - ١٩٥٤ أحد القضايا الأساسية على برنامج بحث الوحدة التاريخية ، التى يرأسها المؤرخ الرصين د . رؤوف عباس الذى أشرف على دراسة هذه العلاقات ، من خلال فريق بحثى تكون من د . علاء الحديدى ، د . سامى أبو النور ، د . يواقيم رزق ، وقد قامت هذه المجموعة البحثية الجادة ، بدراسة هذه العلاقات ، تأسيسا على أنها هى الركيزة التى تأسس عليها مشروع الاستقلال الوطنى لمصر المحروسة . ويسعد المركز أن يقدم هذا الكتاب إلى الجماعة العلمية والثقافية وعموم القراء والذى يعكس جزءاً من إنجازات هذه الجماعة ، وحواراتها من أجل مصر وفى سبيل تحديثها السياسى والاجتماعى .

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام